المدخل إلى علم الاجتماع

دكتور
محمد سعيد عبد المجيد
كلية الآداب جامعة طنطا

دكتور
وجدى شفيق عبد اللطيف
كلية الآداب جامعة طنطا

٢٠٠٥





﴿ إنَّا فتحْنَا لـك فتحـاً مُبينـا لِيغفِـر لك اللَّهُ ما تقدَّم مِن ذنبك وما تـأَخَّـر ويُتمَّ نِعمتهُ عليـك ويـهديك صِراطـا مُستَقِيماَ ﴾



سورة الفتح الآية (١-٢)





الإهداء

إلى من يضيئون بابتساماتهم

حياتنا

رنـــا ....

وإســـراء...

و... عمــر





محتويات الكتاب

الفصل السابع

علم الاجتماع ودراسة المستقبل

الفصل الثامن

علم اجتماع الإنترنت

مقدمة الكتاب

المقدمة:

يعـرف علـم الاجتمـاع بأنـه الدراسـة العلميـة للمجتمـع، ذلـك المجتمع الذى يتضمن جوانب كثيرة ومختلفة ومترابطة لايمكـن الفصـل بينها إلا لأغراض الدراسة والتحليل، لذلك انقسم علم الاجتماع إلى فروع مختلفة من ناحية، ومتكاملة من ناحية أخرى. تلك الفروع التـى تـزداد يوماً بعد يوم وفقاً لما يطـرأ علـى المجتمـع مـن أحـداث وتطـورات، فمـن الفروع الحديثة على سبيل المثال لا الحصـر، علـم اجتمـاع العولـة، علـم اجتماع العلاقات الدولية، علم اجتماع الإنـترنت، علـم اجتمـاع الحـب، علم اجتماع الوقت.

وقـد أدرك رواد علـم الاجتمـاع الأهميـة التطبيقيـة لهـذا العلـم، حيث أنه ليس علماً نظرياً مجرداً يسعى إلى بناء نظريات كبرى لا علاقة لها بالواقع، كما أن علماء الاجتماع لا يعيشون فى برج عـاجى، يصمـون آذانهم عما يجرى فى مجتمعاتهم لكنهم يهدفون خدمة الفرد والجماعـة والمجتمع ككل بدراساتهم.

ولكى تتحقق كل من الأهداف النظريـة والتطبيقيـة لهـذا العلـم، اتبع علم الاجتماع – شأنه شأن بقية العلـوم – المنـهج العلمـى، ذلك لأن العلم منهج، وأن الذى يميز الدراسة العلمية عن غيرها من الدراسات هو اعتمادها على المنــهج العلمـى. ولكـن علـم الاجتمـاع طـور مجموعـة مـن الأساليب المنهجية التى تتلائم مع دراسته للمجتمع والسـلوك البشـرى، ذلك السلوك المتغير المتبدل المتلون.

وفـى هـذا الإطـار جـاء هـذا المؤلـف كمحاولـة مبدئيـة لاسـتثارة مجموعة من التساؤلات وكذلك محاولـة الإجابـة عليـها ومـن أهمـها مـا يلى:

١- ما علم الاجتماع؟: ويتعلق بتعريف علم الاجتماع وأقسامه ومجـالات دراساته.

٢- لماذا علم الاجتماع؟: ويتصل ذلك بالتعرف علـى أسـباب دراسـة علـم الاجتماع، وما يمكن أن يقدمه من فائدة للفرد والمجتمع.

٣- كيـف؟: ويرتبـط هـذا التسـاؤل بـالتعرف علـى الطـرق والأسـاليب المنهجية الملائمة لدراسة المجتمع؟

٤- من؟ ويتمثل فى عرض رواد علم الاجتماع وماقدمه هؤلاء الـرواد فـى مسيرة العلم.

٥- ما هــو الجديـد فـى العلـم: وتتضمـن إجابـة هـذا التسـاؤل. أحـدث التطورات والتغيرات التى طرأت على المجتمـع. مـع التعـرف علـى رؤى علم الاجتماع حيالها وللإجابة على هـذه التساؤلات وغيرهـا. انقسم هـذا المؤلـف إلى ثمانيـة فصـول كتـب الخمسـة فصـول الأولى الدكتور وجدى شفيق، وكتب الثلاثة فصول الأخيرة الدكتـور محمـد سـعيد. ويمكـن القـول بـأن هـذا المؤلـف هـو محاولـة مبدئيـة قابلـة للتطوير فى السنوات القادمة إن شاء الله.

ونسأل المولى عز وجل أن ينتفع به

المؤلفان

الفصل الأول

مدخل إلى علم الاجتماع



تمهيد:

الإنسان مدنى بطبعه، لا يستطيع أن يستغنى عن حياة الجماعة، ويعيش الإنسان عضواً فى جماعات اجتماعية عديدة، يتفاعل مع الآخرين إما بالتعاون أو بالتنافس أو بالصراع أو بالتوافق، وقد تكون علاقات أولية مباشرة كما فى الأسرة، أو جماعة الأصدقاء، أو تكون علاقات ثانوية كما فى جماعات العمل. الأمر الذى أدى إلى نشأة العديد من النظم الاجتماعية كالنظام الأسرى والدينى والاقتصادى وغيرها.

ولما كان العلم هدفه خدمة الإنسان، فقد وجه دراساته ونظرياته ومناهجه نحو دراسة كافة الجوانب الإنسانية المختلفة، والتى من بينها الجانب الاجتماعى الذى يتولاه علم الاجتماع.

فعلم الاجتماع يقدم خدمات جليلة للإنسانية على المستويين النظرى والتطبيقى، إذ يمكنه دراسة طبيعة الحياة الاجتماعية والنظم الاجتماعية والعادات والتقاليد الموجودة فى المجتمع، ويساعد الفرد على فهم حياته والمجتمع الذى يعيش فيه، مما قد يؤثر على تكيفه مع ذلك المجتمع، كما يقدم علم الاجتماع معلومات للقائمين على صنع السياسات فى المجتمع، تمكنهم من فهم طبيعة الحياة الاجتماعية، والمشكلات الاجتماعية وأكثر هذه المشكلات خطورة، والآثار التى يمكن أن تنجم عن كل مشكلة، مما يمكن القائمين على صنع السياسات والقرارات من وضع الخطط والقرارات التى تتوائم مع ما يقدمه علماء

الاجتماع من نتائج.

فقد أدرك رواد علم الاجتماع الأهمية التطبيقية لعلم الاجتماع، حيث أنه ليس علماً نظرياً مجرداً يسعى إلى بناء نظريات كبرى لا علاقة لها بالواقع، كما أن علماء الاجتماع لا يعيشون في برج عاجي، يصمون آذانهم عما يجرى في مجتمعهم، لكنهم يهدفون إلى خدمة الفرد والجماعة والمجتمع ككل بدراساتهم.

في ظل هذه الاشكالية، سنحاول في هذا الفصل تعريف علم الاجتماع، وأهم الموضوعات التي يتناولها بالدراسة، وفروعه المختلفة، وأهمية علم الاجتماع سواء كانت للفرد أو للمجتمع، وطبيعة علم الاجتماع التطبيقي.

أولاً: تعريف علم الاجتماع:

كان عالم الاجتماع الفرنسى أوجست كونت هو أول من أطلق على علم الاجتماع هذا المسمى Sociology، وبذل كثيراً من الجهد فى تحديد علاقته بالعلوم القديمة والقائمة فى ذلك الوقت، ولقد صاغ هذه التسمية من كلمة يونانية وكلمة لاتينية، وذلك لأول مرة فى حوالى عام ١٨٣٠، الكلمة الأولى هى Logos وتعنى العلم، والثانية Societas وتعنى المجتمعات أو الجماعات أو الأسرة أو القرية أو المدينة أو ما شابهها من صور الاجتماع الأخرى والمكنة[1].

وكان كونت يرغب فى تسمية هذا العلم الجديد "الفيزياء الاجتماعية" ولكنه عدل عن هذه التسمية بعد أن شرع العالم البلجيكى "أدولف كتليه" Adolphe Quetelet فى إجراء دراسات إحصائية عن المجتمع، وسمى محاولته هذه "الفيزياء الاجتماعية". فمنذ أن أدرك كونت فى عام ١٨٢٢ مع "سان سيمون" ضرورة قيام هذا العلم الجديد، فكتب فى السياسة الوضعية قائلاً "لدينا الآن فيزياء فلكية، وفيزياء رياضية، آلية أو كيمائية، ولدينا فيزياء نباتية وفيزياء حيوانية، ولكننا لا نزال فى حاجة إلى فيزياء أخرى وأخيرة هى الفيزياء الاجتماعية" لنستكمل نسق معرفتنا بالطبيعة. وأننى أعنى بالفيزياء الاجتماعية، العلم الذى تكون دراسة الظواهر الاجتماعية فيه موضوعية، على أن ينظر إلى هذه الظواهر بنفس الروح التى ينظر بها إلى

الظواهر الفلكية أو الطبيعية أو الكيميائية أو الفسيولوجية، وبمعنى آخر تخضع الظواهر الاجتماعية لقوانين لا تتغير يكون اكتشافها هو الموضوع الأساسى للاستقصاء"[٢].

ولم يكن علم الاجتماع هو المسمى الوحيد الذى أطلق على هذا العلم، فقد أطلق عليه سان سيمون S. Simon الفسيولوجيا الاجتماعية Social Physiology، وأدولف كيتليه - كما قلنا - الفيزياء الاجتماعية Social Physics . أما عبد الرحمن بن خلدون فقد أطلق عليه فى كتابه "العبر" العمران البشرى أو الاجتماع الإنسانى. واستبدل كارل ماركس k. Marx مسمى علم الاجتماع "بعلم المجتمع" Science of Society. ويقدم لنا عالم الاجتماع الانجليزى جيدنز Giddings اقتراحاً بتسميته علم الاجتماع الاستقرائى Inductive Sociology ، كما يحتفظ عالم الاجتماع الفرنسى رينيه مونيه R. Maunier بنفس تسمية كونت، غير أنه يطلق عليه علم الاجتماع المقارن Comparitive Sociology [٣].

ويمكن رد هذا الاختلاف بين المسميات إلى اعتبارين هما[٤]:

الاعتبار الأول: وهو أن التسمية المفضلة لدى بعض هؤلاء العلماء كانت تستند إلى تصور محدد لموضوع علم الاجتماع، إذ أدى تصور سان سيمون لموضوع علم الاجتماع بأنه دراسة لوظائف الظواهر الاجتماعية مثلما تدرس العلوم الطبيعية وظائف الظواهر الطبيعية إلى تفضيله لتسمية علم الاجتماع بالفسيولوجيا الاجتماعية، وأدى تصور

كارل ماركس لموضوع علم الاجتماع بأنه دراسة لبناء المجتمع فى جملته إلى رفض تسمية علم الاجتماع واقتراح اسم علم المجتمع له.

الاعتبار الثانى: وهو أن التسمية المفضلة لعلم الاجتماع كانت تستند إلى تصور محدد للمنهج الذى يجب أن يتبعه هذا العلم، حيث يستند جيدنجز فى تسميته علم الاجتماع الاستقرائى، إلى اعتقاده بأن المنهج الذى يفضل اتباعه فى العلوم الطبيعية والتى يتدرج فيها الباحث من الملاحظات الفردية للظواهر موضوع الدراسة حتى يصل إلى نتيجة عامة أو تعميم ينطبق على عدد كبير من الظواهر الفردية. أو بعبارة أخرى ينتقل الباحث من الخاص إلى العام أو من الجزئى إلى الكل أو من البسيط إلى المركب وهكذا، وذلك كله على خلاف المنهج الاستنباطى Deductive Method الذى يسير فيه الباحث من العام إلى الخاص: ومن ناحية أخرى كان (رينيه مونيه) يستند فى تسميته علم الاجتماع المقارن إلى اعتقاده بأن المقارنة هى المنهج الأساسى فى كل دراسة اجتماعية ذلك أنها تتبع الوصف وتسبق التفسير.

ويمكن أن نضيف إلى الاعتبارين السابقين اعتبار آخر هو أن علم الاجتماع يدرس بشر وذلك بخلاف العلوم الطبيعية التى تتسم بثبات نتائجها. أما البشر فطبيعتهم يختلف باختلاف الزمان والمكان.

فعندما يبدأ الطلاب تعلم الفيزياء، أو أى علم من العلوم الطبيعية، فإنهم يبدأون بتعلم نفس الموضوعات، فالطلاب فى اليابان والولايات المتحدة وروسيا والصين والسعودية يدرسون داخل قاعات

المحاضرات نفس القضايا الأساسية فى العلم الطبيعى، ولكن هـذا الأمـر يصبح مستحيلاً بالنسبة لعلم الاجتماع، فالطالب المبتدئ فى دروس علـم الاجتماع فى مصر لن يبدأ بتعلم نفس القضايا أو الموضوعات التى يدرسها الطالب المبتدئ فـى الولايـات المتحـدة أو دول العـالم الثـالث. وذلـك لأن القضايا الأساسية الخاصة بنشاط الناس فى المجتمـع الرأسمـالى تختلـف عن القضايا الأساسية فى المجتمع الاشـتراكى، مثلمـا تختلـف القوانـين التى تنظم علاقات الناس فى مصر عن القوانين التى تنظم علاقات النـاس فى الصين. كذلك تختلف أركان الـزواج فـى المجتمعـات الإسـلامية عـن أركان الزواج فـى المجتمعـات المسيحية واليهوديـة والمجتمعـات التـى يؤمن أفرادها بغير الأديان السماوية، بل الأكثر من ذلك نجد الاختـلاف بين أنشطة الناس داخل المجتمع الواحد، وتباين المداخل التـى يدرسـها الطلاب من أستاذ لأستاذ تبعاً لرؤية كل منهم لقضايا المجتمـع وتقييمـه لها(٥).

وقد انعكس ذلك على تعريف علم الاجتماع، فنجـد العديـد مـن التعريفات لعلم الاجتمـاع، التـى تختلـف بـاختلاف البـاحثين وبتعـدد المذاهب والنظريات، ويمكننا أن نعرض بعضاً من هذه التعريفات.

فيعرف علم الاجتماع بأنه الدراسة العلمية للعلاقات التـى تقـوم بين الناس، وما يترتب على هذه العلاقات من آثار(٦).

"وعلـم الاجتمـاع هـو الدراسـة العلميـة لسـلوك النـاس فـى المجتمع"(٧).

كما يعرف علـم الاجتمـاع بأنــه الدراســة العلميــة للحيــاة الاجتماعية والتغير الاجتماعى والأسباب والنتائج المترتبة على السـلوك البشرى(٨).

ويعرف أوجـبرن Ogburn ونيمكـوف Nimkoff علـم الاجتمـاع من خلال مناقشتهما للتعريف الموجز له: بأنه الدراسة العلميـة للحيـاة الاجتماعية، فيقولان إن الحياة الاجتماعية تقوم على التفاعل، والتفـاعل يؤدى إلى التنظيم الاجتماعى، الذى يؤدى بـدوره إلى خلـق أشـياء كثـيرة كالمبانى والموسـيقى والأخـلاق والآلات، أى خلـق الثقافـة، ومـا دام علـم الاجتمـاع يـدرس هـذا كلـه، فإنــه صـالح لأن يكـون علمـاً عامــاً يعــالج الخصائص المشتركة بين الجماعات والمجتمعات المختلفة(٩).

ووضـع إدوارد روس E. Ross تعريفـاً فـى مؤلفـه "أســس علـم الاجتماع" بأنه علم الظواهر الاجتماعية. أما سمول Small فقد عرفه فى مؤلفه علـم الاجتمـاع بأنــه علـم العمليـات الاجتماعيـة. ووضـع كـلاً مـن موريس جينزبرج M. Ginsberg وجون لويس J. Lewis تعريفاً ينطوى على أن علم الاجتماع يعنى بدراسة التفـاعلات interactions والعلاقـات الإنسـانية Human Relations التـــى تنشـأ مــن اجتمــاع الكائنــات الإنسانية. أما روبرت ماكيفر R. Maciver فإنـه يقصـر علـم الاجتمـاع على البحث فى أوجه محدودة معينة من أوجه العلاقات الإنســانية، أى أنه يقوم على التمييز بين أشكال العلاقات الاجتماعية وبين محتواهـا أو مادتهـا، فالتنافس والخضوع والتنظيم المتدرج وتقسيم العمل كلــها أمثلـة

لعلاقات تتمثل فى مختلف ميادين الحياة الاجتماعيـة، وعلـم الاجتمـاع يكشف عن هذه الصور للعلاقات ويدرسها مجردة من المادة أو المحتويات التى تتمثل فيها هذه العلاقات[١٠].

كما يعـرف علـم الاجتمـاع بأنـه الدراسـة العلميـة للتفـاعل الإنسانى، حيث يبغى عالم الاجتماع معرفة نوعية التأثير الذى يمارسه شخصان أو أكثر تجاه الجماعات المختلفـة التـى ينتميـان إليـها، وكذلـك تأثير الجماعة على سلوك الفرد، ومعظم علماء الاجتماع لا يعتقدون أنـه بالإمكـان تفسير الظاهرة بواسطة دراسـة الفـرد، بـل إن البحـث فـى السببية أو فـى علـل السلوك وعواملـه يتعـين أن ينصـب علـى الثقافـة والعلاقات الإنسانية أيضـاً والتنظيـم الاجتمـاعى، وكيفيـة تأثـير هذيـن المضمونين على السلوك والعلاقات فى المجتمع[١١].

ويرى سوروكين Sorokin أن علم الاجتماع علم عـام وخـاص فـى نفـس الوقـت، فـهو علـم عـام لأنـه يـدرس الخصـائص العامـة للعـالم الاجتماعى الثقافى ككل. وهو خاص لأن دراسة هذه الخصـائص تقتضـى تخصصاً لا يقل عن تخصـص علـم الطبيعـة او علـم الاقتصـاد. ومـن أجـل طبيعة علم الاجتمـاع التعميميـة فإنـه ينقسـم إلى علـوم اجتمـاع خاصـة، ويتناول كل منها نوعاً معينـاً مـن الظواهـر يركـز علـى دراسـتها، وفـى الذهن دائماً ترابط الظواهر وتساندها. ويـرى سـوروكين أن تعريـف علـم الاجتماع بالصورة التى ارتضاها هو التعريـف المنطقـى الواقعـى، ولذلـك فإنه يعتقد أن التعريفات الأخرى كالقول بأن علم الاجتمـاع علـم الثقافـة

أو المجتمع أو العلاقات الإنسانية أو التفاعل الاجتماعى أو صور العلاقات الاجتماعية تعريفات غير دقيقة، لأنها لاتبرز الخصائص المميزة لعلم الاجتماع، كما أنها لا تحدد مكانه بدقة بين العلوم الاجتماعية الأخرى. كما يرى سوروكين أن الحقيقة الاجتماعية الثقافية ذات أبعاد أو أجزاء متداخلة هى الشخصية والثقافة والمجتمع، ومن ثم بنى تحليله لعلم الاجتماع على دراسة بناء هذه الأجزاء وتغيرها وعلاقتها كل بالآخر ومدى التأثيرات المتبادلة بينها[١٢].

وفى ضوء التعريفات السابقة يمكننى الوصول إلى تعريف علم الاجتماع بأنه الدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية ماضيها وحاضرها بغرض التوصل إلى القوانين التى تحكمها وبالتالى وصفها وتفسيرها، وإمكانية التنبؤ بها مستقبلاً.

ثانياً: مجالات علم الاجتماع:

يعد علم الاجتماع من أحدث العلوم السلوكية، إذ يهتم بدراسة العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين الكائنات الإنسانية سواء تم تبادل العلاقات داخل الجماعات الأسرية أو داخل الجماعات السياسية، أم من أجل تحقيق منافع اقتصادية، أو بين جماعة وجماعة، ودراسة العلاقات الاجتماعية تؤدى بعلم الاجتماع إلى دراسة عمليات التفاعل الاجتماعى فى المواقف المختلفة، من أجل معرفة مظاهر التماثل والتعاون والتنافس بين الجماعات سواء كانت هذه الجماعات جماعات ترفيهية أم سياسية أم دينية أم تعليمية أم أسرية. كما يهتم علم الاجتماع العام بمحاولة فهم مكونات الأبنية الاجتماعية الكبيرة مثل الجماعات العامة، أو معرفة العلميات الاجتماعية العامة مثل التنافس والموضوعات التى يهتم بها علماء الاجتماع والتى نالت اهتمامهم هى(١٣):

١- دراسة نظام اجتماعى معين من أجل إلقاء الضوء على الكل مثل نظام الاقتصاد أو الأسرة.

٢- دراسة مشكلات اجتماعية معينة تكشف عن مشكلات المجتمع كله.

٣- دراسة مشكلات الأسرة والتنشئة والهجرة والبطالة والإدمان.

٤- دراسة الصراع بين الجماعات.

فعلم الاجتماع يهتم بدراسة بناء الجماعات والتنظيمات

والمجتمعات، ويهتم بكيفية تفاعل الناس داخل هذه الأطر. ويدرس علم الاجتماع السلوك الاجتماعى الذى يتراوح بين العلاقات الأسرية الحميمة والجمهرة العدائية، ومن الجريمة المنظمة إلى الطقوس الدينية، ومن التقسيمات والاختلافات العرقية والطبقات الاجتماعية إلى المعتقدات المشتركة(١٤).

ويرى "الكس انكليز" أن علم الاجتماع يهتم بدراسة السلوك الإنسانى، وتضم دراساته عدة موضوعات هى(١٥):

١- *التحليل الاجتماعى:* ويشمل دراسة مكونات المجتمع والثقافة دراسة علمية، ودراسة طبيعة المنهج العلمى فى علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية.

٢- *دراسة الوحدات للحياة الاجتماعية:* ويشمل الأفعال والعلاقات الاجتماعية، والشخصية الاجتماعية، والجماعات، والمجتمعات المحلية الحضرية والريفية، والروابط والتنظيمات، والمجتمع.

٣- *دراسة النظم الاجتماعية الأساسية:* وتضم النظام الأسرى والنظام الاقتصادى والنظام الدينى والنظام التربوى والنظام الترفيهى.

٤- *دراسة العمليات الاجتماعية الأساسية:* وهى التدرج الطبقى والتعاون والتوافق والمماثلة والصراع والتنشئة الاجتماعية والاتصال والضبط الاجتماعى والانحراف الاجتماعى والتغير الاجتماعى.

ويحدد عاطف غيث الموضوعات الأساسية فى علم الاجتماع فيما يلى[١٦]:

١- *الجماعات الاجتماعية Social groups:* وهى التى ينتمى إليها الناس بطرق مختلفة، وتعتبر الجماعة نسقاً له بناء معين يتكون من أجزاء كل جزء يؤدى وظيفة معنية فى ضوء الوظيفة الكلية له. وتعتبر دراسة الجماعة أحد المداخل المهمة الآن لدراسة علم الاجتماع.

٢- *العمليات الاجتماعية الاطرادية Social process:* وهى الصور الأساسية للأفعال الاجتماعية من حيث الأغراض التى تتجه إليها، والموجهات التى تعين مسارها، ويعتبر التعاون والتنافس والصراع أهم العلميات التى يعالجها علم الاجتماع. ومن الملاحظ أن الناس فى المجتمع يتجمعون ويتفرقون فى آن واحد، لذلك كان بحث أسباب التجمع والتفرق نقطة أساسية فى دراسة علم الاجتماع، وذلك لأن التأكد من هذه النقطة سبكشف فى وضوح عن عناصر البناء الاجتماعى، وطريقة ترابطها ووظائف كل منها فى ضوء وظائف الكل.

٣- *الثقافة Culture:* وهى مجموعة الطرق الثابتة نسبياً، وذات الصفة العامة للتفكير التى تكون فعالة فى مجتمع ميعن، أو هى نتاج للعقل الإنسانى من تفكير وعلم وفن وأدب وتكنولوجيا. ولذلك تكون الثقافة

مدخلاً هاماً فى دراسات علم الاجتماع، لأننا إذا قلنا إن المكونات الأساسية للحياة الاجتماعية واحدة غير متغيرة فى المجتمع الإنسانى من حيث الوظائف الأساسية والضرورية التى تؤديها. وأن التغير إنما يلحق شكلها أو وظائفها غير المصاحبة، تكون الثقافة هى العنصر الفعال فى هذا التغيير، فهى التى تؤدى فى واقع الأمر إلى الاختلافات الواسعة بين النظم الاجتماعية التى نشاهدها فى المجتمعات المختلفة، ومن أجل ذلك كانت دراسة الثقافة دراسة للعوامل الديناميية فى حياة المجتمع الإنسانى.

٤- *__الشخصية Personality:__* وهى التى تكون موضوع التفاعل، والتفاعل فى حد ذاته لا معنى له إلا إذا درس فى ضوء المؤثرات الثقافية. ويهتم علم الاجتماع بدراسة الشخصية لأن المجتمع ليس فى حقيقة الأمر إلا مجموعة من الشخصيات.

٥- *__التغير الاجتماعى Social change:__* وهو القانون الدائم فى حياة المجتمعات، فالتغير بالنسبة لها كالتنفس بالنسبة للكائن الحى. وتعتبر دراسات التغير من أهم موضوعات علم الاجتماع اليوم. ذلك أننا حين ندرس موقفاً أو نسقاً اجتماعياً، فإننا ندرسه باعتبار أنه ثابت نسبياً، ولكن الواقع أننا نفعل ذلك على مستوى معين من التجريد، بينما نعلم ان تمام الدراسة لا يكون إلا بإدخال

عامل التغير دائماً فى حسابنا. وعند دراسة التغير فى الثقافة والمجتمع، فإننا نفترض الاهتمام بعوامله وعملياته واتجاهاته ونتائجه، كما نفترض ان نخرج من هذه الدراسة بقدرة معينة على التنبؤ.

ثالثاً: فروع علم الاجتماع:

وفقاً لرؤية سوروكين بأن علم الاجتماع علم عام وخاص فى الوقت نفسه، وتتمثل خصوصية علم الاجتماع فى وجود طائفة من فروع علم الاجتماع يتناول كل منها دراسة ناحية من نواحى الحياة الاجتماعية، فإنه توجد فروع كثيرة من فروع علم الاجتماع تتعدد وتتنوع بتنوع مجالات الحياة الاجتماعية، كما أنها تتزايد باستمرار حتى يتمكن علم الاجتماع من دراسة الموضوعات والمجالات والظواهر الجديدة التى تطرأ على المجتمع.

فقد وضع عبد الرحمن بن خلدون تقسيماً لعلم الاجتماع – علم العمران البشرى عنده – ضمنه فى مقدمته الشهيرة تمثل فيما يلى(١٧):

١- *بحوث فى المورفولوجيا:* وهى البحوث التى تتصل بأثر البيئة فى ظواهر العمران.

٢- *بحوث فى أصول الدنيات:* حيث تناول دراسة الظواهر المتصلة بالبدو والحضر.

٣- *بحوث فى السكان:* وهى التى تتناول توزيع الأفراد على المساحة والكثافة والتخلخل السكانى ومسائل الهجرة من تخطيط للمدن وقيام الأمصار.

٤- *بحوث فى النظم العمرانية:* حيث تناول النظم الاجتماعية، ومنها النظم السياسية والاقتصادية والظواهر التربوية والأسرية والأخلاقية، وبهذا فإنه لابد أن نسجل لابن خلدون فضل السبق فى

الوصول إلى ما نسميه بعلم الوظائف الاجتماعية.

ويميز أوجست كونت بين مجالين اثنين فقط من مجالات اهتمام علم الاجتماع فى نظره. الأول هو الديناميكا الاجتماعية Social dynamics التى تهتم بدراسة قوانين التطور بناءً على الاعتقاد فى أن الأحوال الاجتماعية القائمة تعتبر بمثابة نتيجة ضرورية للأحوال السابقة عليها ومحركة بالضرورة لما يليها من أحوال، وبعبارة أخرى إن الكشف عن القوانين التى تحكم عملية الاستمرار هذه والتى تحدد مجرى التطور الإنسانى، والثانى هو الاستاتيكا الاجتماعية Social Statics التى تهتم بالكشف عن القوانين التى تحكم أداء الأجزاء المتباينة للتنظيم الاجتماعى(١٨).

وقد اتسعت وتشعبت مجالات علم الاجتماع، إلى الحد الذى نجد معه بعض الباحثين المحدثين يضعون قائمة بالمجالات الفرعية التى تشغل اهتمام أعضاء الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع حديثاً بلغت خمسة وثلاثين مجالاً هى(١٩):

١- علم الاجتماع التطبيقى Applied Sociology.

٢- السلوك الجماعى Collective Behavior.

٣- المجتمع المحلى Community.

٤- علم الاجتماع المقارن Compartive Sociology.

٥- الجريمة وانحراف الأحداث Crime & delinquency.

٦- علم الاجتماع الثقافى Cultural Sociology.

٧- السكان Demography.

٨- السلوك الانحرافى Deviant Behavior.

٩- التعليم Education.

١٠- التنظيمـــات الرسميـــة والمعقـــدة Formal & Complex organization.

١١- الايكولوجيا البشرية Human Ecology.

١٢- علم الاجتماع الصناعى Industrial Sociology.

١٣- القانون والمجتمع Law & Society.

١٤- الفراغ والرياضة والترفية والفنون Leisure, Sports, Recreation, Arts.

١٥- الزواج والأسرة Marriage & Family.

١٦- علم الاجتماع الرياضى Mathematical Sociology.

١٧- علم الاجتماع الطبى Medical Sociology.

١٨- مناهج البحث والإحصاء Methodology & Statistics.

١٩- علم الاجتماع العسكرى Military Sociology.

٢٠- المهن والحرف Occupation & professions.

٢١- علم الاجتماع السياسى Political Sociology.

٢٢- الجنس والعلاقات العنصرية Race & Ethnic Relation.

٢٣- علم الاجتماع الريفى Rural Sociology.

٢٤- الدين Religion.

٢٥- الجماعات الصغيرة Small groups.

٢٦- التغير الاجتماعى Social Change.

٢٧- الضبط الاجتماعى Social Control.

٢٨- التنظيم الاجتماعى Social Organization.

٢٩- التدرج والحراك Stratification & Mobility.

٣٠- علم اجتماع المعرفة والعلم Sociology of knowledge & Science.

٣١- علم النفس الاجتماعى Social psychology.

٣٢- النظرية Theory.

٣٣- علم الاجتماع الحضرى Urban Sociology.

٣٤- الاتصال الجماعى Mass Communication.

٣٥- الاقتصاد والمجتمع Economy & Sociology.

وقد زادت فروع وميادين علم الاجتماع عن تلك الفروع السابقة، حيث ظهرت بالإضافة إليها، فروع جديدة منها:

١- علم اجتماع العلاقات الدولية Sociology of international Relation.

٢- علم اجتماع العولمة Sociology of Globalization.

٣- علم اجتماع المرأة Sociology of Women.

٤- علم اجتماع الحب Sociology of love.

٥- علم اجتماع الانترنت Sociology of Internt.

٦- علم اجتماع الأدب Sociology of Literature.

٧- علم الاجتماع القانونى Sociology of Law.

٨- علم الاجتماع التربوى Sociology of Education.

٩- علم الاجتماع المهنى Sociology of Occupation.

١٠- علم اجتماع المرض العقلى Sociology of Mental Illness.

١١- علم اجتماع الفن Sociology of Art.

١٢- علم اجتماع الشباب Sociology of Youth.

وبذلك يتضح لنا تشعب مجالات علم الاجتماع لتشمل كافة مجالات الحياة الاجتماعية، ولم لا وهو العلم الذى يدرس المجتمع والسلوك البشرى الذى يدخل فى تركيبه كافة العوامل التى يدرسها علم الاجتماع من زاوية اجتماعية الأمر الذى يمكن معه القول، بأن علم الاجتماع هو الدراسة العلمية المجتمعية للظواهر الاجتماعية.

مراجع الفصل:

(١) على عبد الرازق جلبى، أسس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب. ت، ص١٦.

(٢) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص ١١١.

(٣) على عبد الرازق جلبى، مرجع سابق، ص ص ١٧ - ١٨.

(٤) المرجع السابق، ص ص ١٨-١٩.

(٥) محمد سعيد فرح، التعريف بعلم الاجتماع، فى: محمد سعيد فرح (تحرير)، مقدمة فى علم الاجتماع، ب. ن، ٢٠٠٢، ص ٤١.

(٦) تيودور كابسلو، البحث الاجتماعى: الأسس النظرية والخبرات الميدانية، ترجمة: محمد الجوهرى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ١٩٩٣، ص ١٣.

(7) Lindsay, Robert, What is Sociology?
http://www.Cours ework:inflil 9835.html.

(8) What is Sociology?
http://www. asanet. org/ public/ what. html.

(٩) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص١١٤.

(١٠) عبد المنعم عبد الحى، المدخل إلى علم الاجتماع، ب. ن، ٢٠٠٤، ص٤٢.

(١١) سامية محمد جابر، علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص١١.

(١٢) محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص١١٥.

(١٣) محمد سعيد فرح، مرجع سابق، ص٥٤ - ٥٥.

(14)What is Sociology, op. cit.

(١٥) محمد سعيد فرح، مرجع سابق، ص ص ٥٨-٥٩.

(١٦) محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص ص ١٢٨-١٣٠.

(١٧) عبد المنعم عبد الحى، مرجع سابق، ص ٥١.

(١٨) على عبد الرازق جلبى، مرجع سابق، ص ص ٢٦-٢٧.

(١٩) غريب سيد أحمد وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٥، ص ص ١٨-٢٠.



الفصل الثانى

علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى

تمهيد.

أولاً : الأنثروبولوجيا.

ثانياً: الفلسفة.

ثالثاً: علم النفس.

رابعاً: التاريخ.

خامساً: الاقتصاد.

سادساً: السياسة.

سابعاً: الجغرافيا.

ثامناً: الخدمة الاجتماعية.

تاسعاً: القانون.

عاشراً: اللغة والأدب.

حادى عشر: الطب.

تعقيب.



الفصل الثانى(*)

علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى

تمهيد:

انتهى علم الاجتماع من تحديد موضوعه ومجال اهتمامه، ولايزال يجتهد فى توخى الدقة فى هذا الصدد، وفى بلورة بنائه النظرى، وصقل منهجيته، الأمر الذى يعينه على نحو أو آخر فى تأكيد دعائم استقلاله كنظام فكرى وعلم مستقل بذاته مثل غيرة من العلوم الاجتماعية. وبالرغم من هذا الاستقلال، فإنه توجد علاقة قوية بين علم الاجتماع مع العلوم الأخرى تتحدد فى جانبين هما[1]:

١- يشترك علم الاجتماع مع العلوم الأخرى فى دراسة موضوع واحد هو الانسان أو النشاط الانسانى، فعلى سبيل المثال يدرس علم الاجتماع نشاط الانسان الاجتماعى، وعلم النفس يدرس سلوك الفرد، وتدرس الأنثروبولوجيا الانسان باعتباره كائن عضوى اجتماعى ثقافى. ويدرس الاقتصاد السلوك الانسانى فى العمل، وتدرس السياسة السلوك الانسانى السياسى، وهكذا.

٢- إن تمايز علم الاجتماع عن العلوم الأخرى فى ضوء المدخل والهدف العام. لا ينفى الصلات والعلاقات المتبادلة بينه وبينهم. فالعلم الاجتماعى يرمى إلى تحقيق التكامل المعرفى حول الانسان والمجتمع،

الأمر الذى يجعل هذه العلوم الأخرى على علاقة تفاعلية بينها وبين بعضها البعض.

فى ضوء ذلك سنتناول فى هذا الفصل علاقة على الاجتماع ببعض العلوم الأخرى موضحين الجوانب المشتركة بينها من ناحية، وأوجه الاختلاف بينها من ناحية أخرى. ومن العلوم التى سنتناولها والأنثروبولوجيا، وعلم النفس، والتاريخ، والاقتصاد، والسياسة، والجغرافيا، والقانون، والطب، والأدب.

أولاً: الأنثروبولوجيا:

تتكون كلمة الأنثروبولوجيا Anthropology من مقطعين، الأول هو Anthropo أى الانسان، والثانى هو Logy أى العلم أو الدراسة، ومعنى ذلك أن ترجمه اسم هذا العلم هى "علم الانسان" أو "دراسة الانسان". والحقيقة أن ترجمة اسم العلم الأنثروبولوجي إلى اللغة العربية أثبت عدم جدواها، واتضح أنه أمر غير عملى، لأنه يقدم تسمية كاشفة غير دالة، فهناك علوم أخرى كثيرة تدرس الإنسان، كالتاريخ وعلم الاجتماع، وعلم النفس وغيرها من العلوم، ولذلك السبب فضل علماء الأنثروبولوجيا العرب الإبقاء على مسمى العلم كما هو فى لغته الأصلية دون ترجمه[٢].

ومنذ نشأة هذا الفرع من المعرفة العلمية ارتبط مجال دراسته واهتمامه بالمعنى الاشتقاقى لهذا الاصطلاح الذى يشير إلى ذلك الفرع من العلم الذى يعد من أكثر النظم العلمية الأكاديمية التى تهتم بدراسة الانسان دراسة شاملة. ويتمثل ذلك الشمول فى اهتمامه بدراسة الإنسان فى المناطق والبيئات المختلفة فى العالم، وفى شموله بالدراسة المجتمعات المعاصرة والتاريخية، وفى امتداده لمجالات متعددة مثل البناء الاجتماعى والتغيرات الجمالية ونظم المعتقدات الدينية واللغويات وغيرها من المجالات. وهو بذلك يدخل فى مجال نظم علمية أخرى هى العلوم الإنسانية أو الانسانيات مثل التاريخ والجغرافيا البشرية وعلم الاجتماع وعلم النفس وعلوم الحضارات والتى تعد علوماً انسانية، لأنها تتناول الانسان من أحد جوانبه، إلا أن الأنثروبولوجيا هى النظام العلمى الوحيد

بين العلوم الإنسانية الذى يعالج الجوانب الفيزيقية والاجتماعية للإنسان معاً. وبالرغم من هذا الشمول، تظل الأنثروبولوجيا حقيقة أحد النظم العلمية التى تتناول الانسان بالدراسة.[٣].

وتدرس الأنثروبولوجيا الانسان كأحد اعضاء المملكة الحيوانية، وكعضو فى المجتمع، وكمنشئ للثقافة والحضارة. وبذلك توجد ثلاثة جوانب هامة تتعلق بالانسان، نستطيع فى ضوئها أن نحدد فروع الأنثروبولوجيا العامة التى يختص كل منها بدراسة جانب معين بالذات وهى[٤]:

١- الأنثروبولوجيا الطبيعية أو الفيزيقية Physical Anthropolgy :

وتتناول الانسان من الناحية الجسمية أو الفيزيقية. فالانسان من هذه الزاوية يعد ظاهرة طبيعية أو سلالة بيولوجية أو حيوية داخل المملكة الحيوانية. والأنثروبولوجيا بهذا المعنى تعد علماً طبيعياً. لأنها تدرس نشأة الحياة البشرية وتشعب التركيبات الحيوانية. وأوجه التشابه والاختلاف بين الانسان والمجموعات الحيوانية الأخرى. وقد سيطر هذا الاتجاه على الدراسات الأنثروبولوجية بعد ظهور نظرية "دارون" عن التطور وصدور مؤلفه الهام "أصل الأنواع". ويلاحظ أن الأنثروبولوجيا الفيزيقية تربط ربطاً محكماً بين علم التشريح والجغرافيا البشرية، بالاضافة إلى الجيولوجيا وعلم آثار ما قبل التاريخ.

٢- الأنثروبولوجيا الاجتماعية Social Anthropology:

وهى تدرس الإنسان باعتباره كائناً عضوياً حياً فحسب، وإنما من

حيث الزاوية التى يتميز بها عن غيره من الحيوانات الأخرى، والتى تعبر عن قدرته على خلق حياة اجتماعية ونظم اجتماعية مثل الزواج والاقتصاد والملكية والسياسة والقانون، وله أيضاً قواعد ومعايير تحدد ما هو مرغوب فيه، وما هو مرغوب عنه، تعرف بالقيم الاجتماعية وهى التى تتخصص فى دراستها الأنثروبولوجيا الاجتماعية، حيث تهتم عادة بدراسة العلاقات المتبادلة بين النظم والأنساق الاجتماعية المختلفة سواء فى المجتمعات المعاصرة أو فى المجتمعات البدائية التى يوجد لدينا عنها معلومات مناسبة من هذا النوع بما يمكننا من القيام بمثل هذه الدراسات.

٣- الأنثروبولوجيا الثقافية Cultural Anthropology :

وتدرس الإنسان باعتباره كائناً عضوياً حياً فى المجتمع له تراثه القديم وتاريخه وعاداته وتقاليده وفنونه وآدابه المختلفة، أى باعتباره كائن ثقافى.

وغالباً ما يقال الآن أنه بالرغم من أن علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية قد انبثقا من منابع أو مصادر مختلفة تماماً - حيث انبثق علم الاجتماع من الفلسفة والتاريخ والفكر السياسى والمسح الاجتماعى، ونبعت الأنثروبولوجيا من الأنثروبولوجيا الفيزيقية وعلم الأحياء - إلا أنه يصعب الآن من ناحية الممارسة العملية التمييز بينهما، غير أن هذه القضية قد تعبر عن طموح أكثر مما هو موجود فى الواقع. فإذا ما درسنا المفاهيم ومناهج البحث والتحليل واتجاهات الاهتمام فى العلمين لاتضح لنا وجود بعض الاختلافات بينهما(٥).

فيشير العالم الأنثروبولوجى البولندى "مالينوفسكى" إلى أن الأنثروبولوجيا الاجتماعية تدرس المجتمعات البدائية التى تعتمد فى معيشتها على الزراعة البسيطة أو الرعى أو الصيد، أما علم الاجتماع فيدرس المجتمعات المعقدة التى تتسم بارتفاع مستوى معيشتها وتعقد حياتها الاجتماعية وزيادة مشكلاتها الحضارية والإنسانية(٦).

كما توجد اختلافات فى المنهج، فالأنثروبولوجى يدرس المجتمعات البدائية دراسة مباشرة بأن يعيش فيها لعدة شهور أو سنين، بينما يعتمد البحث الاجتماعى فى الأغلب على الوثائق والإحصائيات. كذلك يدرس الأنثروبولوجى الاجتماعى المجتمع ككل أى أنه يدرس فيه البيئة العامة ونظمه الاقتصادية والقانونية والسياسية، كما يدرس العائلة وتنظيم القرابة والدين والتكنولوجيا والفن وغير ذلك على أنها أجزاء فى نسق اجتماعى عام. أما عالم الاجتماع فدراسته تكون متخصصة إلى حد كبير، بمعنى أنه يدرس بعض المسائل أو المشكلات المنفصلة أو القائمة بذاتها كالطلاق والجريمة والجنون والاضطرابات العمالية وغيرها(٧).

فالأنثروبولوجيون يميلون إلى دراسة المجتمعات البدائية أو غير الصناعية، بينما يهتم علماء الاجتماع بدراسة المجتمعات المعقدة والحضارات الأكثر تقدماً. ولذلك يدرس علماء الأنثروبولوجيا المجتمع دراسة كلية، ويميل علماء الاجتماع إلى دراسة جزيئات فى المجتمع مثل الأسرة أو الاقتصاد(٨).

ويمكن أن ترجع الاختلافات السابقة بين علمى الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية. والتى ظهرت أثناء فترة الانفصال إلى

الاختلافات بينهما فى موضوع الدراسة. حيث درست الأنثروبولوجيا الاجتماعية المجتمعات الصغيرة ذات الطابع المختلف تماماً عن المجتمعات المعاصرة، لكن هذا الموقف قد شهد تغيراً أساسياً، حيث أن المجتمعات المعروفة باسم المجتمعات البدائية، إن لم تكن كلها، تخضع للتغير المستمر تحت تأثير الأفكار والتكنولوجيا الغربية. كما تنمو الآن الحركات الاجتماعية والسياسية التى تجعل عالم الأنثروبولوجيا الاجتماعية مستغرقاً فى نفس المشكلات القيمية التى يواجهها عالم الاجتماع. حينما يدرس مجتمعاتنا الحالية. أى أنه يمكن القول بأن موضوع الدراسة فى كل من علمى الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية هو المجتمعات التى تشهد عملية نمو وتغير اجتماعى. وكان من نتائج الاحتكاك المستمر بينهما، أن تزود علم الاجتماع بأساليب جديدة ثبت أنها ذات قيمة خاصة للباحث الاجتماعى الذى يعنى بدراسة المجتمعات الصغيرة. هذا بالإضافة إلى توسيع مجال علم الاجتماع. ويسير التقارب بين العلمين على المستوى النظرى بسرعة كبيرة جداً. حتى أنه يبدو من المحتمل أن تزول الفروق بينهما خلال السنوات القادمة[٩] ونتيجة لذلك. فإننا نجدهما متلازمين فى نفس الأقسام العلمية فى أغلب الجامعات، وبخاصة فى الجامعات الأمريكية[١٠].

ثانياً: الفلسفة:

الفلسفة هى فرع من فروع المعرفـة يـهتم بطبيعـة الواقـع والمعرفـة والمعنى والحقيقة وبطبيعة الإنسان المطلقة، وعلاقته بـالوجود وبمشـكلات القيمة وبالجماليـات. وجديـر بـالذكر أن الفلسـفة تسـتخدم نتـائج العلـوم الامبريقيـة، ولكـن البحـث الفلسـفى يــهتم أساسـاً بتوضيــح المشـكلات التصويرية التى يمكن أن تندرج تحت كل فـروع المعرفـة الأخـرى. كمـا أن الفلسفة تهتم بتحليل الدعاوى والمفاهيم والإجراءات الأساسية المتضمنة فى ميادين البحث النوعية(١١).

ولم يشترك فرعان من المعرفة فــى الكثـير مـن موضوعاتـهما مثلمـا اشتركت الفلسفة مع علم الاجتماع وسيظل هذا الاشتراك قائماً، طالما بقيـت هذه الموضوعات قيد البحث، ومهما تنـافرا وأدار كـل واحـد منـهما ظـهره للآخر فيما يصل إليه من نتائج وحلول متباعدة نتيجة للمنهج الذى يتبعه منهج الملاحظة الموضوعية فى علم الاجتمـاع. ومنـهج النقـد والتحليـل فـى الفلسفة. ولما كانت تلـك الموضوعـات المشـتركة هـى فـى الأصـل موضوعـات فلسفية منذ القدم، فقد ألقت الحلول التى جاء بها علم الاجتماع والمسـتمدة من الملاحظة الموضوعية للمجتمعـات البشـرية أضـواءً جديـدة علـى مشـاكل قديمة فى الفكر الفلسفى، وكونت فى مجموعها رصيداً ضخماً لمواقـف علـم الاجتماع من المشاكل الفلسفية التقليدية. ولا يسـتطيع الآن بـاحث مخلـص فى الفلسفة أن يتجاهل هذا الرصيد الضخم، كما لايستطيع بـاحث مخلـص فى علم الاجتماع أن يفقه علمه وأمهات مسـائله دون فقـه وثيـق للأصـــول الفلسفيــة البحتــه لكثير مما يتناوله الاجتماعيون(١٢).

فقد ظهر علم الاجتماع فى إطار الطموح الفلسفى إلى حد بعيد لكى يدرس تاريخ البشرية ويفسر الأزمات الاجتماعية فى أوربا خلال القرن التاسع عشر، ولكى يقدم مذهباً اجتماعياً يرشد السياسة الاجتماعية. ولقد هجر علم الاجتماع هذه الغايات خلال تطوره الحديث بصورة ملحوظة، بل يرى البعض أنه تخلى عنها تماماً، ومع التسليم بصحة ذلك، إلا أن هناك صلات لا تزال قائمة بين علم الاجتماع والفلسفة على الأقل من حيث ثلاثة اعتبارات هى(١٣):

١-توجد فلسفة لعلم الاجتماع تأخذ معنى فلسفة العلم، أى دراسة للمناهج والمفاهيم والأدلة المستخدمة فى علم الاجتماع، وهذا الاهتمام الفلسفى شائع فى علم الاجتماع، كما يحتاج إليه أكثر من العلوم الطبيعية مثلاً، نظراً للصعوبات الخاصة التى تكتنف المفاهيم والنظريات السوسيولوجية.

٢-توجد علاقة وثيقة بين علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية والأخلاقية. فموضوع علم الاجتماع هو السلوك الاجتماعى الإنسانى الذى توجهه القيم. وإذن فعالم الاجتماع يدرس القيم والتقويمات الإنسانية بوصفها وقائع. لكن عليه أن يهتم أيضاً بمناقشة القيم فى سياقها الخاص، وكما تتجلى فى الفلسفة الاجتماعية والأخلاقية، ومن الضرورى أيضاً أن يكون عالم الاجتماع قادراً على التمييز بين التساؤلات المتعلقة بالواقع، وتلك الخاصة بالقيمة، وبين المناقشات والتحليلات التى تناسب كل منهما، ومع ذلك فإننا غالباً ما نجد فى العلوم الاجتماعية عدم قدرة على التمييز حينما يطالب البعض بتناول المشكلات القيمية

كأمور واقعية، بينما تتعقد مناقشة التساؤلات الواقعية، حينما يدخل الدارسون فى خضم الأفكار الفلسفية العامة والقيم. ويستطيع عالم الاجتماع - عن طريق تدريب بسيط - فى الفلسفة الاجتماعية أن يفرق بين المسائل المختلفة، ويدرك فى الوقت ذاته العلاقة المتبادلة بينها.

٣-قد يذهب البعض إلى أن علم الاجتماع يؤدى مباشرة إلى ظهور الفكر الفلسفى، وكانت هذه وجهة نظر "دوركايم"، حينما كتب فى مقال له عن علم الاجتماع الدينى ونظرية المعرفة يقول: "إننى اعتقد أن علم الاجتماع - أكثر من أى علم آخر - قد أسهم فى تجديد التساؤلات الفلسفية". وقد تبنى غيره من علماء الاجتماع نفس النظرة واهتموا بمشكلات مماثلة.

فلقد تعددت مساهمات علم الاجتماع فى مسائل الفلسفة. فلعلم الاجتماع صولاته فى ميدان المنطق، وجولاته فى ميدان المعرفة، كما تعمق وغاص فى منابع الأخلاق والدين، وبتلك المساهمات المتعددة اقتحم علم الاجتماع معاقل الميتافيزيقا، وطرق الفلسفة من أوسع أبوابها، بقصد انتزاعها وتجريد مسائلها من أصولها العقلية والميتافيزيقية، بالكشف عن مصادر اجتماعية تميط اللثام عن أصول تلك المسائل من وجهة النظر الاجتماعية، حتى تتاح الفرصة لعلم الاجتماع فى ابتلاع الميتافيزيقا، ويتاح له السبيل حتى يحل فى نهاية المطاف بديلاً عن الفلسفة[١٤].

وتوجد عدة اختلافات بين الفلسفة والعلم بصفة عامة يتمثل أهمها فيما يلى[١٥]:

١-يهدف العلم وصف الظواهر ووصف كيفية حدوثها، أما الفلسفة

فتحاول تفسير ما وصل إليه العلم. فالعلم يجيب عن كيف تحدث الظواهر؟ بينما تحاول الفلسفة أن تجيب عن لماذا تحدث هذه الظواهر؟.

٢- يتمسك العلم بكل ما هو موضوعى، ويحاول العالم أن ينصت إلى الطبيعة ليستمع إلى حدوثها دون أن يتدخل، أما الفلسفة فهى فى صميمها مواقف ذاتية وأفكار شخصية تبتعد عن كل موضوعية.

٣- لا يتجاوز العلم حدود الواقع الامبريقى الذى يمكن أن يخضع لحواس العالم. أما الفلسفة فهى تتجاوز تلك الحدود وتتسامى فى فيما فوقها.

٤- الأحكام العلمية هى أحكام تقريرية لا تقرر أكثر مما هو موجود فى الواقع الخارجى، أما الأحكام الفلسفية فبعضها معيارى وبعضها فردى لا يعبأ بما عليه هذا الواقع.

٥- يبحث العلم عن العلل القريبة المباشرة التى تحدث الظواهر وفقها، أما الفلسفة فإنها تتعدى ذلك حتى تبحث فى العلل البعيدة التى تقف وراء أو فوق تلك العلل القريبة.

٦- يقوم العلم على المنهج التجريبى. أما الفلسفة فهى تأملية ونظرية لا شأن لها بالتجريب أو التجربة وهذا اختلاف منهجى.

٧- تدرس الفلسفة الوجود الكلى من حيث هو وجود، أما فى العلم فإن كل فرع من فروعه يقتطع لنفسه قطاعاً تخصيصاً ضيقاً يبحث فيه ويكشف عن قوانينه.

وبالرغم من أن علم الاجتماع هو آخر العلوم التى انفصلت عن الفلسفة، وأن جانباً كبيراً من الفكر السوسيولوجى قد بدأ من الفلسفة،

وبالتالى توجد مساحة تاريخية مشتركة بينهما، إلا أنه باستقلال علم الاجتماع ومحاولاته للتحديد الدقيق لموضوعاته ومناهجه، والتأكيد المستمر على تطبيق المنهج العلمى على دراساته، وبذلك يمكن القول بأن الفروق السابقة بين العلم بصفة عامة والفلسفة، هى ذاتها الفروق بين علم الاجتماع والفلسفة.

ثالثاً: علم النفس:

يدرس علم النفس العام الفرد دون الرجوع إلى البيئة الاجتماعية، وأى انحراف يسبب تأثير البيئة الاجتماعية ينظر إليه كشىء متغير أو عوامل مؤثرة متغيرة يجب تثبيتها للكشف عن قوانين السلوك. وهدف علم النفس العام هو اكتشاف قوانين السلوك التى لا تتأثر بالفروق فى التنشئة الاجتماعية مثل القوانين الأساسية فى الدافعية والإدراك والتعلم والذاكرة والتفكير والتى تصدق على كل البشر بغض النظر عن البيئة الاجتماعية أو الثقافية التى يعيشون فيها. وعلى ذلك، فإن علم النفس العام ينظر إليه الفرد نظرة مجردة(١٦).

ويحدد علم النفس بأنه دراسة السلوك البشرى وغير البشرى، الظاهر، وغير الظاهر، الشعورى واللاشعورى. ويقصد بالسلوك هنا كل ما يصدر عن الفرد من استجابات حركية أو عقلية أو اجتماعية عندما تواجهه أية منبهات. وتتحدد مجالات هذا العلم وموضوعاته فى دراسة الادراك والحواس. والدوافع والانفعالات، والسلوك الجنسى وسيكولوجيته، والطفولة والمراهقة والشيخوخة والنضج. والتعلم وغيرها(١٧).

ولعلم الاجتماع صلة قوية بعلم النفس الذى يدرس الغرائز التى تنطوى عليها الطبيعة الإنسانية والملكات والاستعدادات والعمليات العقلية ومظاهر السلوك الفردى، ولما كان الإنسان الفرد فى الكون ليس له وجود، والحياة الإنسانية لايمكن أن تتحقق إلا فى وسط جمعى. فإن المسائل النفسية المشار إليها لابد وأن تكون متأثرة بعناصر مستمدة من المجتمع،

بمعنى أن ذكاء الفرد وخياله وتصوراته ومدركاته الحسية والعقلية لا يمكن أن تكون فردية خالصة، بل لابد وأن تكون فى بعض أصولها مستمدة من تصورات اجتماعية. ونجد كثيراً من الظواهر النفسية مثل القيادة فى المجتمع والزعامة والشخصية واتجاهات الرأى العام وموجات الجرائم والهزات الثورية والقوى المؤثرة فى نفسية الجماهير، كل هذه الظواهر وما إليها التى قد تبدو فى ظاهر الأمر ظواهر فردية متأثرة بمنطق الأفراد إنما ترجع فى حقيقة أمرها وفى أصولها إلى دوافع وأسباب اجتماعية، ويجب أن تدخل فى نطاق الدراسات الاجتماعية. ولذلك قامت فروع كثيرة من الدراسات النفسية تمت بأوثق الصلات إلى علم الاجتماع لدراسة الشخصية الفردية المتأثرة بظواهر الاجتماع وظروف البيئة، ودراسة العلاقات السيكولوجية فى تفاعلها مع العوامل الاجتماعية مثل علم النفس الاجتماعى، وعلم نفس الشعوب، وعلم الاجتماع النفسى، وعلم النفس الجنائى، وعلم النفس الصناعى[١٨].

وبالرغم من الصلات الوثيقة بين علم النفس والاجتماع، إلا أن كلاهما يتبنى وجهات نظر مختلفة، فعلم النفس يهتم بدراسة حاجات الفرد وقدراته وتنظيمها فى محيط شخصيته، ويبحث فى مصدر الدوافع الفردية فى نطاق التكوين الشخصى، بينما يهتم علم الاجتماع بالطريقة التى تقوم على أساسها علاقة كل فرد بغيره من الأفراد فى محيط الجماعة، ويبحث عن مصادر الدوافع البشرية فى نطاق الأفكار والقيم التى يتعلمها الفرد من مجتمعه. وبينما يهتم علم النفس بالسلوك الفردى، يهتم علم الاجتماع بالتفاعل الذى يحدث بين أكثر من شخص وتأثير سلوك

كل شخص فى سلوك الآخر. ورغم الاختلافات الواضحة بينهما، إلا أنهما، كما قلنا، يلتقيان فى الاهتمام بموضوعات متقاربة كثيرة، كدراسة جناح الأحداث والانتحار مثلاً، بغرض الوصول إلى الأسباب والدوافع التى تؤدى إلى هذا السلوك، غير أن علماء الاجتماع حينما يدرسون هذه الأمور لا يهتمون بالديناميات النفسية، وإنما يقصرون اهتمامهم على دراسة الموقف الاجتماعى الذى يحدث فيه السلوك، أى أنهم يهتمون بدراسة الجماعات لأنها هى التى تؤثر فى سلوك الأفراد(١٩).

فعلى سبيل المثال يدرس علم النفس الاجتماعى Social Psychology – باعتباره أحد العلوم البينية بين علم الاجتماع وعلم النفس– السلوك الاجتماعى الذى يصدر عن الفرد ويتأثر فيه بالآخرين سواء كانوا حاضرين أم غائبين، وذلك لأن الآخرين حتى فى غيبتهم، إنما يمثلون حقائق واقعية فى المجال الاجتماعى للفرد، ويقصد بالمواقف الاجتماعية تلك المواقف التى تتضمن مثيرات اجتماعية سواء تلك التى يتعامل فيها الفرد مع آخر أو مع جماعة من الأفراد أو التى تتفاعل فيها جماعة مع أخرى، كما تشمل هذه المواقف الاجتماعية المواقف التى يتفاعل فيها الفرد مع المنتجات الثقافية المادية وغير المادية (اللغة – الدين – القيم – العادات وغيرها). ويطلق على هذه المواقف "المجال الاجتماعى للفرد" وهو الذى يتميز بوجود آخرين سواء كان هذا الوجود مباشراً أو غير مباشر أى ارتباطه بحوادث معينة مرتبطة بخبرات وذكريات سابقة، ويقسم سلوك الفرد الاجتماعى إلى عدة مستويات هى(٢٠):

١–الاستجابة لمثيرات اجتماعية: وهو دراسة كيفية تأثير الفرد

بالتعرض للآخرين، أو ردود الأفعال المباشرة لتأثير الآخر، أو موقف مثير يتضمن الآخرين.

٢-السلوك بين الأفراد: وفى هذا المستوى يتم التحرك خطوة خلف دراسة الاستجابة لمثيرات اجتماعية، وتركز على التأثير المتبادل بين الأفراد. وفى هذا المجال يعتبر كل فرد مثير ومجيب للآخر فى الوقت نفسه.

٣-عمليات الجماعة وإنتاجها: حيث تتم دراسة ديناميات الجماعة، ونبحث عن العلاقة بين خصائص الجماعة وفاعليتها وانجازها والحالة النفسية للمشاركين داخل هذه الجماعة ورضاهم.

٤-التفاعل بين الجماعات: حيث تتم دراسة العلاقة بين الجماعات المختلفة والتفاعلات بينها كشكل أساسى مميز للحياة الاجتماعية.

وفى ضوء ذلك يمكننا القول بأن علم النفس العام يدرس الفرد على أنه وحدة قائمة بذاتها، أما علم الاجتماع، فإنه يدرس الجماعة. إلا أنه لايمكن أن يوجد فرد إلا فى جماعة يتأثر بها. وقد يؤثر فيها. ولاتوجد جماعة إلا بمجموعة من الأفراد يشكلونها. وبذلك لابد من وجود تعاون متبادل بين علمى الاجتماع والنفس لدراسة هذه الجوانب المشتركة، وهو ما يتمثل فى وجود علم النفس الاجتماعى.

رابعاً: التاريخ:

يعتبر التاريخ معملاً للعلوم الاجتماعية حيث ينمى معرفة الباحث ويثرى أفكاره، ويعطيه عمقاً فى البحث والدراسة، ولكى يستفيد أى باحث من التاريخ عليه أن يستعين بمجموعة من القواعد أو الأسس المنهجية التى تتعامل مع الوقائع والمعطيات التاريخية، ونجعلها فى خدمة الدراسة العلمية الاجتماعية. ويركز التاريخ على ماضى الإنسان وتجربته، وتسجيل هذا الماضى وتلك التجربة، كما أن المؤرخ يسعى إلى تقديم وصف للفترات التى عاشها الإنسان على الأرض مع محاولة ربطها فى سياق زمنى[٢١].

ويمثل التاريخ أحد العلوم الاجتماعية التى ترتبط اهتماماته بجميع كتابات هذه العلوم مجتمعه، ولايمكن لعالم من علماء العلوم الاجتماعية أن يهتم بدراسة قضاياه وموضوعاته دون الرجوع إلى التاريخ، فدراسة التاريخ تكشف عن طبيعة التطور الذى حدث فى الفكر البشرى عامة. ويختلف فى موضع فهم الحاضر أو التنبؤ بالمستقبل ولو بصورة تقريبية. ويوجد كثير من علماء الاجتماع ومفكريه الأوائل الذين ركزوا على دراسة التاريخ، وهذا ما تمثل فى تحليلات "ابن خلدون" الذى ركز على أهمية تحليل الحوادث التاريخية بصورة اجتماعية ومرتبطة بالواقع[٢٢].

ويوجد تعاون مشترك بين علم الاجتماع والتاريخ، حيث أن المؤرخ غالباً ما يقدم مادة يستعين بها عالم الاجتماع ودائماً ما يحتاج المنهج المقارن. بل وعلم الاجتماع التاريخى كذلك لبيانات لا يستطيع أن يقدمها

سوى المؤرخ. كما أن المؤرخ يستفيد أيضا من علم الاجتماع، كما أن التاريخ الحديث وعلم الاجتماع يستخدمان نفس الإطار المرجعى الأساسى فى دراسة نماذج المجتمع(٢٣).

ويرتبط علم الاجتماع بالتاريخ لأن عالم الاجتماع لابد له من الرجوع للماضى للوقوف على طبيعة الحقائق الاجتماعية وتطورها ومعرفة الوظائف التى كانت تؤديها النظم الاجتماعية. وهذا لا يتأتى إلا بالرجوع إلى التاريخ، فهو عبارة عن سجل الماضى الحافل بمختلف مظاهر النشاط الإنسانى. فكأن حقائق الاجتماع ترسب فى خضم التاريخ، كما ترسب الأصداف الثمينة فى قاع البحر، وعلى الباحث الاجتماعى أن يستخلصها وينقيها من شوائبها، ويختار من الحقائق التاريخية ما يخدم أغراضه التى قد تكون فى كثير من الأحوال مكملة أو مصححة لعمل المؤرخ، ومن ناحية أخرى لكى يرسى التاريخ حقائقه على أسس علمية، يجب على المؤرخين أن يستفيدوا من النظريات الاجتماعية. ويصححوا حقائقهم فى ضوء ما تقرره القوانين التى تسير وفقا لها الظواهر الاجتماعية، ويخضعوا مادة التاريخ للمنهج النقدى التحليلى(٢٤).

ونتيجة للصلات القوية بين علم الاجتماع والتاريخ. ظهر أحد فروع علم الاجتماع هو علم الاجتماع التاريخى **Historical Sociology** الذى يكشف عن الكثير من المعالجات والاهتمامات التى تجمع بين جهود علماء الاجتماع والتاريخ. هذا فضلا عن أن مناهج علم الاجتماع ترتبط بالتاريخ بصورة عامة، ولاسيما المنهج التاريخى الذى يعتبر من المداخل السوسيولوجية التى تهتم بدراسة الظواهر والمشكلات والقضايا

الاجتماعية. فلقد جاءت اهتمامات كل من أوجست كونت واميل دوركايم وماكس فيبر وهربرت سبنسر وغيرهم من رواد علم الاجتماع لتأخذ المدخل التحليلى المقارن. وهذا ما أصبح أيضاً موضوع اهتمامات الكثير من علماء الاجتماع المعاصرين أنفسهم والذين يؤكدون على أهمية الاعتماد على التاريخ فى دراسة الأحداث الاجتماعية بصفة عامة[٢٥].

وبالرغم من ذلك يختلف علم الاجتماع عن التاريخ فى نواحى كثيرة، فالمؤرخون يحاولون وصف كيفية تتابع الأحداث فى الزمان، أما علماء الاجتماع فيهتمون بإبراز العلاقة بين الأحداث التى تقع فى زمن واحد. وبينما يقصر المؤرخون جهودهم على دراسة الماضى ويفضلون الماضى البعيد، يزداد اهتمام علماء الاجتماع بالزمن المعاصر والماضى القريب. ولا يهتم المؤرخون - باستثناء فلاسفة التاريخ - بدراسة الأسباب التى تكمن وراء تتابع الأحداث مكتفين بمعرفة كيفية تتابعها، فى حين أن علماء الاجتماع يهتمون أكثر بدراسة العلاقات المتبادلة بين الأحداث المتتابعة ووضع احتمالات أسباب تتابعها، ولعل أهم ما يعنى به المؤرخ هو كثرة التفاصيل الواقعية للحقائق التاريخية، بينما يسعى عالم الاجتماع إلى تجريد الحقائق الواقعية، وتنسيقها والوصول منها إلى تعميمات معينة[٢٦].

وهناك من يرى أن المؤرخين يهتمون بالماضى البعيد. بينما يهتم علماء الاجتماع بالحاضر أو الماضى القريب. ويمدنا المؤرخون بتفاصيل كثيرة عن كيفية حدوث ظاهرة معينة فى الماضى. ويفضل علماء الاجتماع المقارنة بين مجموعة من الأحداث المتشابهة من أجل التوصل إلى أسباب

تغير إحداها بطريقة معينة والأخرى بطريقة مغايرة. ففى دراسة حالة الثورة مثلاً، فإن المؤرخ ربما يدرس الثورة الروسية بينما يقارن عالم الاجتماع بين عدة ثورات مختلفة للتوصل إلى قانون حول إذا ما كانت المواقف الثورية تؤدى إلى حرب أم لا، وعن المراحل التى تسير فيها كل الثورات وعن النتائج المحتملة للأنماط المختلفة من الثورات وهكذا[٢٧].

وبالرغم من هذا الاختلاف الذى بدأ فى التلاشى، حينما اهتم بعض المؤرخين بدراسة الأسباب الاجتماعية وللظواهر والأحداث الماضية، وابتعدوا عن مجرد السرد للحوادث الماضية الأمر الذى جعل البعض يقول بأن التاريخ هو علم اجتماع الماضى، وعلم الاجتماع هو تاريخ الحاضر.

خامساً: علم الاقتصاد:

ترجع كلمة الاقتصاد Economy إلى الكلمة اليونانية Oikonemia التى تتكون من مقطعين هما Oikos ومعناها المنزل، وnomos ومعناها قانون، وكان أرسطو يقصد باستخدامها مبادئ إدارة المنزل. أما الآن فتشير كلمة "اقتصاد" فى ذاتها إلى أى صورة تنظيمية معينة لإدارة عمليات إنتاج وتوزيع واستهلاك الخدمات بغية تحقيق مستوى معيشى معين، ومن هنا يمكن الحديث عن اقتصاد حر، واقتصاد مخطط، واقتصاد مختلط وغيرها(٢٨).

ويعرف علم الاقتصاد عادة بأنه دراسة وجوه النشاط التى عن طريقها يحاول الناس إنتاج أو اكتساب السلع النادرة. ويتناول الاقتصاد الطرق التى يكسب عن طريقها الناس معاشهم. وتبدو أهمية الاقتصاد كعلم اجتماعى لأول وهلة من أن كسب المعاش يعتبر ضرورة ملحة بالنسبة لجميع البشر. ولهذا يقال إن الاعتبارات الاقتصادية تظلل حياة الإنسان بأكملها(٢٩).

وعرفه "آدم سميث" بأنه علم الثروة، وحدد ميدانه فى ذلك الذى يقتصر على دراسة طبيعة ثروة الأمم ومظاهرها الخارجية. ويعرف "الفرد مارشال" الاقتصاد بأنه دراسة الناس فى حياتهم العملية العادية. ويحدد الاقتصاد فى التعريف الحديث بأنه دراسة لأوجه النشاط الإنسانى المتعلق بالإنتاج والتوزيع واستهلاك السلع والخدمات. ويهتم الاقتصاد بصياغة المفهومات والتصورات المرتبطة بهذه الموضوعات مثل مفهومات رأس المال والرأسمالية والعرض والطلب والمنفعة الحدية والنمو الاقتصادى والربح

والدخل والادخار والاستثمار والتبادل وغيرها من المفهومات[٣٠].

ولا تخفى العلاقة الوثيقة التى تربط علم الاجتماع بالاقتصاد، فالثروة لاتوجد إلا فى مجتمع، وهى فى معظمها عبارة عن أشياء اجتماعية، ولا تنتج إلا عن طرق الأيدى العاملة، ولا تتداول إلا بين أفراد منتظمين مستقرين تربطهم نظم وأوضاع اجتماعية، وهم الذين يستهلكون المنتجات بنظام رتيب. وهذه الأمور تفسر لنا قوة الصلة بين علم الاجتماع والاقتصاد[٣١].

ونتيجة للعلاقة القوية بين علمى الاجتماع والاقتصاد ظهر أحد فروع علم الاجتماع هو علم الاجتماع الاقتصادى Economic Sociology الذى يهتم بدراسة جميع مظاهر الأنشطة الاقتصادية فى المجتمع مثل دراسة الدخل والأجور والنفقات، والقيمة والعمل ومستوى المعيشة والنقود والأسعار وعناصر الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والادخار والاستثمار والعمالة وغيرها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى يصعب على كل من علماء الاقتصاد أو الاجتماع وحدهم أن يهتموا بدراستها دون الرجوع إلى المداخل الاقتصادية والسيوسيولوجية معاً. وهذا هو ما يهدف إليه علم الاجتماع الاقتصادى فى السنوات الأخيرة[٣٢].

ومن أجل ذلك، فإننا لا نستطيع أن نفصل الاقتصاد عن الأهداف الاجتماعية فى المجتمع لبلوغ أهدافه بأقل قدر من ممكن من النفقات أو المجهود، ولذلك لا يمكن أن ندرس "القيمة" فى الاقتصاد دون معرفة اتجاهات الجماعات المختلفة فى المجتمع. والذبذبات التى تحدث فى مفضلاتها أو مطالبها المتغيرة. وقد أبرز كثير من علماء الاجتماع الدافع

القوى للإنسان فى سبيل الحصول على مطالب المعيشة باعتباره أهم الدوافع فى حياة المجتمع، يترتب عليه عدد كبير من الدوافع الفرعية، ومن أجل ذلك فإن الجانب المادى من المجتمع والثقافة يعطى أهمية كبيرة فى التحليل السيوسيولوجى(٣٣).

أما عن الاختلاف بين الدراسة فى علمى الاجتماع والاقتصاد، فإننا نجد أن علم الاقتصاد يهتم بدراسة إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، ويدرس عوامل مثل تدفق الأموال وعلاقة الأسعار بالعرض والطلب، ويهتم قليل من علماء الاقتصاد بالاتجاهات أو السلوك الفعلى لفرد معين نحو وظيفته أو أمواله. كما أنهم لا يدرسون المشروعات التجارية باعتبارها منظمات اجتماعية، تاركين هذه الموضوعات فى الغالب لعلماء الاجتماع الذين يهتمون بالموضوعات المرتبطة بالاقتصاد مثل الخلفيات الاجتماعية لرجال الأعمال، واسهامات التعليم فى الإنتاجية، والعوامل الاجتماعية التى تؤثر على القرارات الاقتصادية التى يتخذها السكان(٣٤). وغيرها من الموضوعات التى تدرس الاقتصاد لا باعتباره نظاماً مستقلاً فى المجتمع، ولكن فى علاقته ببقية العوامل والنظم الأخرى فى ذلك المجتمع. وهذا هو جوهر الاختلاف بين علمى الاجتماع والاقتصاد.

سادساً: علم السياسة:

على الرغم من أن السياسة قديمة قدم الإنسان نفسه، إلا أن علم السياسة كنظام فكرى يعتبر حديثاً نسبياً، وقد يختلف علماء السياسة فى تتبع أصل هذا العلم. فبعضهم يفضل أن يرجع إلى الوراء لفترات بعيدة تصل إلى أفلاطون وأرسطو، ويفضل أصحاب النزعة العلمية رده إلى مكيافيللى، ويذهب آخرون إلى القول بأن علم السياسة كعلم منظم بدأ عند إنشاء الأقسام المستقلة لعلم السياسة فى الجامعات فى أواخر القرن التاسع عشر. وقد اختلف علماء السياسة كثيراً فى تعريف وتحديد ميدانه، فيحدده البعض فى دراسة الدولة فقط وفهم ظروفها وطبيعتها وأشكالها ومظاهرها وتطورها ورأى البعض الآخر أن السياسة تتناول الحكومة فقط من حيث بنائها ووظائفها وأشكالها. ويرى فريق ثالث أن علم السياسة يدرس علاقة الإنسان بالدولة والحكومة أيضا. ويهتم فريق رابع بالسلوك السياسى لفهم العلاقة المتبادلة بين النظم ذات الطابع السياسى والسلوك العملى فى المجتمع[٣٥].

ومن المسائل الأساسية التى يهتم بها علماء السياسة. وتتكرر فى كتاباتهم ما يلى[٣٦]:

١-النظرية السياسية: وهى من أهم الظواهر التى برزت فى علم السياسة، والنظرية السياسية الحديثة عبارة عن مزيج من التفكير الألمانى المجرد عن طبيعة الدولة وأفكار أوستن عن السيادة، هذا إلى جانب النظريات التطورية عن الأجناس والأمم.

٢-الحكومة: تعتبر دراسة الحكومة عند كثير من علماء السياسة جوهر

التحليل السياسى فقد كان بروز النظرية السياسية كميدان شبه مستقل فى علم السياسة، داعياً إلى الاهتمام المتزايد بالدولة كوحدة أساسية فى التحليل.

٣-السياسة العامة والإدارة: من أهم فروع علم السياسة، ويهتم فى المحل الأول بالعلاقات الإنسانية أو العلاقات العامة، كمدخل لدراسة موضوعاتها متأثرة فى ذلك بعلم النفس، كما تأثر علم السياسة فى هذه الناحية بعلم الاجتماع أيضاً، خاصة فى معالجته لنظريات التنظيم.

٤-السياسة العالمية: فقد زاد الاهتمام بالسياسة العالمية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، ووصل إلى قمته فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولازال يتزايد حتى الآن، خاصة بعد الموجه الحالية من العولمة، والعلاقات الدولية المتنامية.

ويرتبط علم السياسة بعلم الاجتماع باعتبارهما من العلوم الاجتماعية المتداخلة. ويكشف التطور التاريخى لكل من العلمين عن وجود اهتمامات مشتركة تتمثل فى نوعية الموضوعات والمشكلات والميادين التى يقومان بدراستها وتحليلاتها. وبالطبع فإن دراسة النظام أو البناءات والمؤسسات السياسية تعتبر فى حد ذاتها من نتاج المجتمع. أو من الممارسات والأنشطة الاجتماعية التى يقوم بها الأفراد لتحديد هويتهم وأهدافهم وعلاقاتهم بعضها البعض. كما جاء علم السياسة منذ أن وضع معالمه الأولى الفلاسفة من أمثال أفلاطون وأرسطو بطرح العديد من القضايا التى لا تزال تشغل اهتمامات المفكرين السياسيين والاجتماعيين فى الوقت نفسه، وتكشف اهتمامات المفكرين السياسيين والاجتماعيين معاً عن أهمية تضافر جهودهم والاستفادة من المداخل السياسية والاجتماعية عند دراسة

قضايا المجتمع ومشكلاته بصورة عامة، وتمثل هذا الجهد فى ظهور أحد فروع علم الاجتماع هو علم الاجتماع السياسى Political Sociology[٣٧].

فمن الناحية السياسية، نجد أن النظم السياسية وأشكالها وما يتفرع عنها من نظم إدارية وتشريعية والوظائف التى تؤديها لا تقوم إلى فى وسط جمعى، ولا تنتظم إلا بعد أن يقطع المجتمع شوطاً ملموساً من التطور والاستقرار، ولاتدوم النظم السياسية إلا بدوام المجتمع، ولا تتغير إلا بتأثير قوى ودوافع اجتماعية، لأنها وليدة المجتمع، ومظهر من مظاهر سيادته على نفسه. وتدل على مبلغ نظامه واستجابته لقوانين النمو السياسى. ورجل السياسة الذى يدرس هذه القوانين لا يمكنه الوقوف على طبيعتها، وعلى الحقائق التى تؤدى إليها، إلا إذا قدم بذلك بدراسته الاجتماع السياسى دراسة عامة شاملة، ووقف على الدعائم التى تقوم عليها الحياة السياسية، وكان عالماً بكثير من الحقائق الاجتماعية التى تساعد على كشف القوانين السياسية المرغوب فيها[٣٨].

ويحتاج علم السياسة إلى علم الاجتماع بصورة كبيرة. وذلك لقدرة علم الاجتماع على تزويد علم السياسة بالحقائق والقوانين الاجتماعية التى تفسر السلوك السياسى تفسيراً علمياً، ولكفاءته على تخمين النتائج الاجتماعية التى تتمخض عن السلوك السياسى والأحداث السياسية فى المجتمع. هذا بالإضافة إلى مساعدة علم السياسة فى فهم المؤسسات السياسية من خلال دراسة علاقتها بالمؤسسات البنيوية الأخرى التى تتفاعل معها فى الحياة العملية. كما يلعب علم الاجتماع دوراً كبيراً فى فهم وادراك عملية التحول الحضارى والاجتماعى التى تمر بها المؤسسات السياسية فى العالم. أما أهمية علم السياسة لعلم الاجتماع فتتمثل فى

تزويد عالم الاجتماع بمعلومات مفصلة عن المؤسسات والمنظمات السياسية من حيث أصولها ووظائفها وتطورها، ويزوده كذلك بحقائق وبيانات مهمة عن الظواهر السياسية المختلفة كالتصويت السياسى. والوعى السياسى، والصراع السياسى، والتكامل السياسى وغيرها من الحقائق والمعلومات التى تفيد فى التحليل الاجتماعى[٣٩].

إلا أنه توجد عدة فروق موضوعية بين علمى السياسة والاجتماع تكمن فيما يلى[٤٠]:

١-يهتم علم السياسة بدراسة السلوك السياسى والمؤسسات السياسية والأحداث والظواهر السياسية التى تقع فى المجتمع، بينما يهتم علم الاجتماع بدراسة الأسباب والنتائج الاجتماعية التى تتمخض عن السلوك والعلاقات الاجتماعية.

٢-إن مجال علم الاجتماع أوسع بكثير من مجال علم السياسة، فمجال علم الاجتماع يشمل الحياة الاجتماعية بكاملها، أما مجال علم السياسة يقتصر على دراسة المؤسسات السياسية والعلاقات السياسية بين الدولة والمجتمع.

٣-قدم علم السياسة عن علم الاجتماع، فقد نشأ علم الاجتماع كعلم مستقل عن العلوم الأخرى خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، خاصة بعد تعقد وتشعب أجهزة المجتمع وتضخم وظائفها ومسئولياتها، وبعد تفاقم المشكلات الإنسانية الناتجة عن ظواهر التحضر والتصنيع التى رافقت الثورات الصناعية فى أوربا. أما علم السياسة، فقد ظهر منذ القدم. أى منذ ظهور الدولة والسلطات والإدارة السياسية التى تتولى حكم المجتمع.

سابعاً: الجغرافيا:

تهتم الجغرافيا بالعلاقة بين الإنسان والبيئة الطبيعية، فالجغرافيون عادة ما يهتمون بالمشكلات الأيكولوجية أو أسلوب تطور النظم الاقتصادية فى البيئات المختلفة. ومن ثم فإن الجغرافيا تنقسم إلى جزء اجتماعى من ناحية، وجزء طبيعى من ناحية أخرى. فبينما يهتم علماء الجغرافيا الطبيعية بالمناخ والزراعة وبالمحيطات وبتركيب التربة والظواهر الطبيعية الأخرى، فإن علماء الجغرافيا الاجتماعية أو الثقافية ربما يهتمون بموضوعات تتشابه كثيراً مع موضوعات علم الاجتماع(٤١).

فإذا كانت الجغرافيا بصفة عامة تهتم دراسة البيئة وتضاريسها وظروفها المناخية، وما تزخر به من مواد أولية تؤثر فى نشاط الأفراد وفى توجههم الاقتصادى فإن لهذه الظروف الطبيعية والمناخية تأثير ملحوظ على العادات والتقاليد والنشاط العام. وقد غالى كثير من الباحثين أمثال "ابن خلدون. ومونتسكيو، وراتزل" فى تقدير قيمة العوامل الجغرافية ومبلغ تأثيرها فى شئون الحياة الاجتماعية. غير أن هذا الاسراف ينطوى على خطأ بالغ. لأن الفرد ليس كما يقول الجغرافيون قطعة من الأرض التى يعيش عليها، إذ أنه بجانب تكيفه وخضوعه لظروف البيئة الجغرافية. فإنه الكائن الوحيد الذى استطاع أن يخلق البيئة التى تناسبه(٤٢).

أى أن العلاقة بين البيئة والإنسان هى علاقة تأثير متبادل، فدراسة موضوعات مثل السكان أو الهجرة أو النشاط الاقتصادى على سبيل المثال. تتطلب من عالم الاجتماع أن يتعرف على تأثيرات البيئة

الجغرافية على هذه الموضوعات فقد تؤثر العوامل المناخية والتضاريس على توزيع السكان أو الكثافة السكانية أو حتى نوعية النشاط الاقتصادى للسكان، وبالتالى فمن الضرورى أن يأخذ الاجتماعى فى اعتباره الآثار البيئية على الموضوعات التى يدرسها باعتبارها أحد العوامل التى تؤثر فى الظواهر الاجتماعية المعقدة.

ومن ناحية أخرى توجد كثير من الموضوعات المتداخلة بين الجغرافيا وعلم الاجتماع، كدراسة السكان، ودراسة المدن، إلا أن كل علم يدرسها فى ضوء أطره النظرية ومناهجه.

ثامناً: الخدمة الاجتماعية:

قامت مهنة الخدمة الاجتماعية Social Work على فكرة جوهرية أساسية هى مساعدة الأفراد والجماعات على حل المشكلات التى تواجههم، وتدعيم أدائهم لوظائفهم الاجتماعية، والحد من الآثار السلبية لهذه المشكلات. ويمكن النظر إلى الخدمة الاجتماعية باعتبارها منهجاً اجتماعياً مؤسسياً يقوم من أجل وقاية الناس من المشكلات الاجتماعية ومساعدتهم على حل ما يعترضهم من مشكلات. فهى منهج يقوم أساساً من أجل دعم امكانات الناس لأدائهم الاجتماعى، ومهنة تمارس لتوفير خدمات إنسانية، وتستند إلى الممارسة العلمية والفنية، وتمارس بالضرورة فى إطار نظام متكامل هو نظام الرعاية الاجتماعية. وعندما يعمل متخصصون مهنيون فى مجالات الرعاية الاجتماعية باستخدام هذه المناهج المهنية، فإن ذلك هو ما يطلق عليه الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية[٤٣].

وترتبط الخدمة الاجتماعية وفروعها وميادينها المختلفة بعلم الاجتماع، وفى كثير من الأحيان يوجد نوع من الخلط فى طبيعة الاهتمامات بين هذين العلمين. فعلم الاجتماع يركز على استخدام النظريات السوسيولوجية فى تحديد وتوجيه البحث الاجتماعى ومناهجه وأدوات جمع بياناته المختلفة، بالإضافة إلى استخدام كل ذلك فى كيفية تطبيق واختبار هذه النظريات فى الواقع. أما الخدمة الاجتماعية وأقسامها المختلفة فتهتم بتوصيف أنماط الخدمة من الناحية العملية الواقعية، وما ينبغى أن يقوم به الإخصائيون أو الممارسون أو القائمون على التخطيط

الاجتماعى لأساليب الرعاية المختلفة. وقد يجد الباحث غير المتخصص أو القارئ العادى أنه لاتوجد فروق جوهرية بين الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع، ولكن بالطبع توجد مجموعة من الاختلافات التى قد ترجع إلى طبيعة النظريات السوسيولوجية والتراث الأكاديمى المميز لعلم الاجتماع، ونوعية مناهجه وطرق بحثه وأدواته لجمع البيانات، والتى يهتم بها كل من علماء الاجتماع والخدمة الاجتماعية، ولاسيما أن هدف كل منهما هو دراسة المجتمع وجمع الحقائق والبيانات الواقعية بصورة علمية مدروسة(٤٤).

فالخدمة الاجتماعية ليست فى الواقع علماً اجتماعياً Social Science بقدر ما هى مهنة يمارسها أعضاؤها. وهى بالنسبة لعلم الاجتماع مثل الهندسة للفيزياء، فهى فن تطبيقى يستخدم مبادئ علم الاجتماع وعلم النفس والتحليل النفسى والعلوم الاجتماعية الأخرى، ولكنه يستخدم أيضاً مجموعة من أساليبه الخاصة فى مساعدة الناس على حل مشكلاتهم الشخصية والاجتماعية(٤٥).

تاسعاً: القانون:

تعتبر الظاهرة القانونية ظاهرة معقدة، تشتمل على عناصر مختلفة بعضها واقعى، والبعض الآخر مثالى وتتميز بخصائص متعددة بعضها رسمى والبعض الآخر غير رسمى وقد ترتب على ذلك أن العلماء الذين حاولوا وضع تعريف للقانون كانوا دائماً ينتقون خاصية من خصائص القانون أو عنصراً من عناصره، ويجعلونه أساساً لتعريفهم ولذلك تعددت تعريفاتهم للقانون بتعدد منظوراتهم إليه. فقد اعتمد عدد من العلماء فى تعريفهم للقانون على الصفة الملزمة للمعايير القانونية بوصفها قواعد تفرضها الدولة وتقوم بتنفيذها عن طريق استخدام القوة. واعتمد فريق آخر فى تعريفه للقانون على فكرة الإرادة العامة، فذهب إلى أن المعايير القانونية هى تعبير عن هذه الإرادة العامة(٤٦).

وقد يبدو لنا للوهلة الأولى مثلاً أن القانون شىء لا يهم إلا فقهاء القانون والمشتغلين به فحسب. ولكن التأمل العلمى الدقيق لهذه الظاهرة يكشف لنا أن للقانون جوانب متعددة ومتشابكة لابد أن يدرس كل منها علم من العلوم الاجتماعية. ولابد من الاستعانة بهذه العلوم جميعاً لفهم القانون بوصفه ظاهرة اجتماعية، فالقانون ينظم العلاقات الاجتماعية داخل العديد من الأنشطة الإنسانية فى الأسرة وفى الاقتصاد وفى العمل وفى السياسة وفى الترفية وفى المدينة وحتى فى العالم، حيث ينظم العلاقات بين الدول بعضها البعض. وعلى ذلك فالقانون يصبح موضوعاً لدراسة مختلف أنواع المعرفة والعلوم. فهو موضوع لدراسة فلسفة القانون من حيث المنطق الكامن فيه. ومن حيث مضمونه وعلاقته بالآراء الفلسفية

العامة. وهو موضوع لدراسة علم السياسة من حيث أنه يحكم العلاقات والتنظيمات السياسية من جهة ويمثل انعكاساً لها من جهة أخرى، وهو موضوع لدراسة علم النفس من حيث أنه يدرس من يسنون القوانين ويقومون بتنفيذها من حيث دوافعهم وميولهم وادراكهم الذى يؤثر على تصورهم لمختلف الموضوعات التى تعرض عليهم. وهو موضوع لدراسة علم الاقتصاد من حيث ارتباط الاقتصاد بالمجتمع ومن حيث تكاليف المؤسسات القانونية، وهو أيضاً موضوع لعلم التنظيم والإدارة ولعلم الأنثروبولوجيا والتاريخ(٤٧).

كما أنه موضوع لعلم الاجتماع، حيث خصص علم الاجتماع أحد فروعه لدراسة القانون هو علم الاجتماع القانونى **Sociology of Law**، حيث يدرس القانون والنظم القانونية داخل السياق الاجتماعى باعتبارها متميزة عن الدراسة التحليلية للمعايير من جهة، والاتجاه الفلسفى الغائى من جهة أخرى. ويبدأ بدراسته القانون كواقعة يمكن ملاحظتها، وكأحد الظواهر الاجتماعية التى تشكل جزءاً من النمط الثقافى الأشمل. وهو علم وصفى لا يهتم بالقيم فى ذاتها، إلا إذا اهتم باختبار مدى صحة القيم فى المجتمع. وتعتبر دراسة المؤسسة القانونية فى ضوء المصطلحات السوسيولوجية وخاصة ما يتعلق بالمعايير الاجتماعية ذات أهمية بالغة فى علم الاجتماع. وكذلك الحال بالنسبة للتحليل السوسيولوجى للقواعد والتشريعات القانونية(٤٨).

عاشراً: اللغة والأدب:

يعد علم اللغة من العلوم الاجتماعية يهتم بدراسة الكثير من أنشطة الإنسان خلال تفاعله وعلاقاته وانفعالاته وسلوكه أو رد الفعل الفردى تجاه الآخرين. وتعتبر اللغة رمز الاتصال بين الكائنات الحية بما فيها البشر، وكما تعتبر جزءاً من مكونات الثقافة وعناصرها المختلفة، والتى لايهتم بها علماء اللغة فقط، ولكن الكثير من العلماء فى العلوم الاجتماعية. وقد اهتم علماء اجتماع كثيرون بأهمية تحديد مفهومات وتصورات هذا العلم، وذلك فى ضوء متطلبات تحديد المعانى والأفكار العامة التى يطرحها الباحثون والمتخصصون فى مجالاتهم المختلفة، فظهر منذ عدة عقود اهتماماً ملحوظاً بعلم اجتماع اللغة Sociology of Linguistics كأحد الفروع التى تربط بين اهتمامات كل من علماء الاجتماع وعلماء اللغة، حيث يركز على طبيعة مكونات وتراكيب اللغة وأسباب انتشارها والتباين اللغوى واختلاف اللغات واللهجات المحلية(٤٩).

كذلك توجد علاقة قوية بين الأدب والمجتمع. فمن المؤكد أن الأدب بشتى اتجاهاته هو جزء من الكيان الثقافى. يتأثر ويؤثر فى هذا الكيان، وهو يعبر عن روح العصر، والأديب باعتباره عنصراً أساسياً من عناصر النخبة المثقفة المستنيرة التى يجب أن تمثل المجتمع وضميره الحى، فإنه وبالضرورة هو عنصر تكوين لهذا المجتمع. ويجمع الأدب الناس حول مفاهيم وأحاسيس موحدة ومتماثلة من خلال إثارة الوعى حول موضوع بذاته أو حول قضية معينة، يرى الأديب أنه باثارته لها إنما يحرك العقل الجمعى لإعادة النظر إليها من وجهة نظر العصر الذى يحياه، فهو

يبعث إلى الوعى الاجتماعى ما كان يمـارس بحكـم الاعتيـاد. وقـد يتدخـل بالرفض أو يكتفـى بـالعرض تاركـاً للعقـل الجمعـى حريـة الاختيـار بـين القبول أو الرفض، فهو فى النهاية يحرض هذا العقل على التفكير وإعـادة النظر إلى الأشياء والموضوعات التى رسخت بحكم الاعتياد. ومن هنا تكـون للأدب الجيد والجاد أهميته فى تحقيق وعى اجتماعى يعمـل علـى تجميـع أفراد المجتمع حول قضايا لها أهميتها. ولذلك فإن للأدب دوراً ريادياً فـى تغيير العادات والتقاليد والمفهومات السائدة، وإعادة طرحها طرحاً جديـداً بمـا يحقـق إعـادة بنـاء الإنسـان ويخلـق تجانسـاً بـين آرائـهم وأفكـارهم ومدركاتهم(٥٠).

كذلك يتأثر الأدب بالمجتمع، فالأديب لا يعيش فى برج عـاجى، ويكون مجمل إنتاجه من ذاته، ولكنـه يـأخذ وقـائع الحيـاة الاجتماعيـة، باعتبارها المادة الأساسية ثم يقوم بتحليلها إلى عناصرها الأوليـة ثـم يقـوم من خلال ابداعاته وقدراتـه فـى إعـادة تركيبـها فـى شـكل جديـد يجـذب الجمهور. ولدراسة هذه العلاقة المتبادلة بين المجتمـع والأدب ظـهر أحـد فروع علم الاجتمـاع هـو علـم اجتمـاع الأدب Sociology of Literature حيث يقـوم بتطبيـق مبـادئ ونظريـات ومنـاهج علـم الاجتمـاع العـام علـى دراسة الأدب.

وتوجد ثلاثة مداخل أساسية تهتم بدراسة علاقة المجتمع بالأدب فى وضعها المعاصر، وهى المداخل الثلاثة الأساسية فى علم اجتماع الأدب، وتتمثل فيما يلى(٥١):

المدخل الأول: دراسة الأدب كانعكاس للعصر: أو مدخل المرآة،

وهو أكثر المداخل ذيوعاً وانتشاراً وأهمها على الإطلاق. ويبين هـذا المدخـل الأدب بالتركيز على محتواه وينظر إليه بوصفه وثيقة. ويـرى أنصـار هـذا المدخل الأدب باعتباره وثيقة يعكس محتواها ظروف المجتمع الـذى نشأ فيه العمل الأدبى، فالأدب يتضمن تصويراً لحياة الشعوب التى تبدعه، إلا أنه إذا كان الأدب يعكس المشاعر الاجتماعية وفـق الصـورة السـابقة، فمـن الضـرورى الأخـذ فـى الاعتبـار أن تحليـل الأدب وفقاً لنظريـة الانعكـاس وحدها يمكن أن يصبح مستحيلاً فى العصر الحديث.

كما أن الأدب ليس مرآة صافية للواقع الاجتمـاعى، وليـس بمثابـة الصورة الفوتوغرافية لـه، ولكـن يمكـن اعتبـار الأدب كـالصورة الزيتيـة، حيث يأخذ الأديب الوقائع الاجتماعية كمادة أولية يضفى عليها مـن ذاتـه وابداعاته حتى تكون مشوقة للجمهور المتلقى.

المدخـل الثانى: دراسة الإنتاج الأدبى والموقف الاجتمـاعى للأديب: ولا يهتم هذا المدخل بالعمل الأدبـى فـى ذاتـه وإنمـا يبتعـد عـن النـص الأدبـى. ويعطـى الاهتمـام لجـانب آخـر هـو عمليـة إنتـاج الأدب. وعلاقة عملية إنتاج الأدب بالموقف والوضع الاجتماعى لكاتب هـذا العمـل. وبمعنى أكثر تحديداً. فإن هذا المدخل يعطى اهتماماً لأساليب عملية إنتاج الأعمال الأدبية.

المدخـل الثالث: دراسة الجمـهور المتلقـى للأعمـال الأدبيـة: ويـهتم بتتبـع الطـرق التـى يتـم مـن خلالهـا تلقـى الأعمـال الأدبيـة مـن جـانب الجمـهور القـارئ. وتذوقـها للأعمـال الأدبيـة فـى مجتمـع معـين فى مرحلـة تاريخيـة معينـة. والسـؤال الأساسـى الـذى يـدور حولـه هـذا

المدخل من يقرأ؟ وسيتطلب هذا المدخل ممن يستخدمه مستوى عال من المهارة فى استخدام المنهج وفى التحليل.

إلا أننى اعتبر أن الانفصال بين هذه المداخل الثلاثة قد يكون لأغراض الدراسة والتحليل فقط، فلا يمكننا دراسة العلاقة الوثيقة بين الأدب والمجتمع دون التطرق إلى كل العوامل المؤثرة بداية بتأثر الأدب بالمجتمع، مروراً بإنتاج العمل الأدبى، وانتهاءً بتأثير الأدب على الجمهور المتلقى.

حادى عشر: الطب والمجتمع:

يعتبر المرض ظاهرة عامة تؤثر فى كل النـاس أينمـا كـانوا، ولكـن ليس بنفس الدرجة، أو فى نفس الاتجاه دائماً. وتمثل الدراسة التى توضح الكيفية التى تؤثر بها الأمراض فـى الجماعـات الإنسـانية، والطـرق التـى تستجيب بها هذه الجماعات للمرض ميداناً هاماً وحيويـاً لتطبيـق المعرفـة السوسيولوجية وأسـاليب البحـث الاجتمـاعى. وتوجـد علـى الأقـل أربعـة مستويات للتحليل تتمثل فيما يلى(٥٢):

١-لا تحدث الأمـراض بطريقـة منتظمـة أو عشـوائية، وإنمـا لوحـظ أنـها تحـدث بدرجـات متباينـة تقـل أو تزيـد بـين الجماعـات الاجتماعيـة المختلفة. وتمدنا دراسة هـذه التوزيعـات الفارقـة للمـرض - فـى ضـوء معارفنا المتعلقة بالبناء الاجتماعى وأساليب الحياة المتباينة التى تؤثـر فى الأفراد - بالأدلة والشواهد حول طبيعة وأسباب المرض.

٢-يميـل الأفـراد إلى النظـر إلى واقعيـة المـرض مـن منظـورات ثقافاتـهم الخاصة. ويميلون استناداً إلى هذه المنظورات إلى الاسـتجابة إلى المـرض على نحو يمكن التنبؤ به.

٣-يستعين الأفراد بمجموعة من الوسائل المتسقة لمعالجـة الأمـراض التـى تظهر فى جماعاتهم، وقد تكون هذه الوسائل بسيطة نسبياً، وذلك مثل دور المركز الطبى الجامعى الحديث.

٤-تتطلب معالجة المرض أكثر من مجرد المعرفة الطبية من خلال الوسائل الطبية، فالنظم المسئولة عن الرعاية الطبية تدعمها مجموعة تنظيمـات أخرى كثيرة مثل الهيئات الصحيـة التطوعيـة وأقسـام الصحـة العامـة

وشركات الأدوية ومؤسسات التأمين الصحى وغيرها من النظم الطبية التى تظهر لتمد الأطباء بكل ما هو ضرورى للعلاج الناجح، وكل هذه النظم الطبية ترتبط وتتأثر بدرجة ما بنظم اجتماعية أخرى.

ويرتبط الطب بعلم الاجتماع باعتبارهما أولاً علمان يدرسان مشكلات الإنسان فى المجتمع، ويسعى كل منهما لاستخدام نظرياته ومناهجه وطرق بحثه وأدواته لجمع البيانات الخاصة بالمشكلات والقضايا التى يهتم بها كما يهتم المتخصص بالطب بدراسة علم الاجتماع نظراً للضرورة الملحة التى يمكن عن طريق الاسترشاد بطرق البحث الاجتماعى وأساليب دراسته وتحليله للظواهر الاجتماعية، وهذا ما جعل معظم دول العالم منذ عقود طويلة تدرس علم الاجتماع فى كليات الطب. وأصبح علم الاجتماع الطبى Medical Sociology من أهم فروع علم الاجتماع المتخصصة التى يلتقى من خلالها فكر وتصورات وآراء كل من علماء الاجتماع والطب فى نفس الوقت(٥٣).

وقد أشار دافيد ميكانيك D. Mechanic إلى أن موضوعات البحث فى علم الاجتماع الطبى تتمثل فيما يلى(٥٤):

١- **توزيع المرض وأسبابه:** يهتم علماء الاجتماع بالتعرف على توزيع الأمراض بين السكان، والعوامل المؤدية إلى ظهورها بطريقة معينة دون الأخرى، والشائع فى التراث هو الاهتمام بالأمراض المزمنة والاضطرابات العصبية.

٢- **الاستجابات الثقافية والاجتماعية للمرض:** حيث تدرس ادراك

الناس للأمراض وطريقة تعريفهم له، وهم يدرسون هذه الاستجابات والادراكات فى أوساط اجتماعية ثقافية مختلفة.

٣- **الجوانب الاجتماعية والثقافية للرعاية الطبية:** ويتناول فى الغالب دراسة العلاقات بين ممارسى الطب والمرضى، وكيف تتأثر هذه العلاقات بسمات وخصائص الأطباء والمرضى على السواء.

فاستجابات المرضى للعلاج أو التماثل للشفاء أو الاستعداد لإجراء العمليات الجراحية، تلزم الأطباء بضرورة التعرف على أساليب سوسيولوجية معينة للتعامل مع مرضاهم، والتى يطلق عليها علاقة الطبيب بالمريض Doctor – Paitent Relationship ، والتى على ضوئها يتم معرفة آراء المرضى وتحليل استجاباتهم نحو معالجتهم من الأطباء، أو الهيئات الطبية المختلفة. كما نجد كثيراً من الأفراد المرضى أو البسطاء يرفضون أخذ العلاج الذى حدده الطبيب، لأن مدخل الطبيب أو أسلوبه أثناء العلاج لم يكن أسلوباً اجتماعياً، وهو ما يفسر مدى إقبال المرضى على طبيب معين دون الآخر، هذا طبعاً بالإضافة إلى متغيرات الخبرة الطبية والتشخيص الجيد[٥٥].

٤- **الوفيات:** حيث يهتم بدراسة تغير معدلات الوفيات والتأثيرات الاجتماعية على ذلك، والتوافق بين المنظمات الطبية، وبين تغير أنماط المرض والوفاة.

٥- **علم الأوبئة الاجتماعية:** ويقصد به دراسة ظهور وتوزيع الأمراض بين السكان، والتوزيع الإقليمى للمرض، وحالات الوفيات، والأصول الاجتماعية للأمراض.

٦- **تنظيم الممارسة الطبية:** ويهتم بتنظيم ممارسة مهنة الطب فى المجتمع، وبتباين أشكال هذه الممارسة باختلاف النظم الطبية، كذلك المقارنة بين نظم الرعاية الطبية فى المؤسسات المختلفة.

٧- **الدراسة السوسيولوجية للمهن الطبية:** ويعالج التنظيم الاجتماعى والعلاقات بين مختلف الجماعات المهنية، حيث الاهتمام بمهنة التمريض والأطباء والمهن الأخرى المساعدة للأطباء، وينصب الاهتمام على التنشئة الاجتماعية والهيبة والتدرج والمنافسة والتخصص والالتحاق بالمهنة.

٨- **سوسيولوجية المستشفى:** ويتناول المستشفى والتنظيم البيروقراطى والانجاز وصنع القرار وتقسيم العمل والمركزية.

٩- **منظمات صحة المجتمع:** حيث الاهتمام بمختلف المنظمات الصحية فى المجتمعات المحلية، سواء أكانت عامة أم خاصة، وعلاقتها بالجمهور وأوجه التفاعل بينها وأساليب تقديم الرعاية الطبية.

١٠- **التعليم الطبى:** حيث الاهتمام بنظم التعليم الطبى، واتجاهات الأطباء وأساليب اختيارهم لمهنتهم، ونتائج التعليم الطبى بصفة عامة.

١١- **الصحة العامة:** وتتناول نشر الوعى الطبى والوقاية من الأمراض، ويهتم أيضاً بالأمراض المزمنة والمتوطنة، وبتلوث البيئة، وأثره فى الحالة الصحية للسكان، وممارسة الطب الوقائى. والتقاء هذا الميدان بعلم الاجتماع واضح، لأن هدفه الأساسى هو إحداث تغييرات فى

البيئة وفى الأنماط السلوكية الصحية للناس، ومن ثم يستفيد المتخصصون فى الصحة العامة من مفاهيم علم الاجتماع، كالقيم والمعايير والثقافة فى تحقيق أهدافهم.

١٢- **الضغوط الاجتماعية والأمراض:** حيث يتناول العلاقة بين الضغوط الاجتماعية التى يتعرض لها سكان المجتمع من ناحية، ومعدلات اصابتهم بالأمراض المختلفة من ناحية أخرى.

١٣- **الطب النفسى الاجتماعى والمجتمعى:** حيث تؤثر العديد من العوامل الاجتماعية على ظهور بعض الأمراض، وفى الاستجابة للعلاج منها،ويتناول هذا المجال أيضاً دراسة مختلف العوامل التى تحقق ارتقاء فى المستوى الصحى للأفراد وارتفاعاً فى درجة الوعى الطبى والوقاية من المرض والاستجابة النفسية الصحيحة للمرض والعلاج.

١٤- **السياسات الصحية:** ويختص هذا المجال بدراسة مختلف أساليب الرعاية الصحية فى المجتمع والعلاقة بين الهيئات الحكومية والطوعية فى هذا المجال والتعاون الدولى فى مجال الخدمة الطبية.

وتوضح هذه الموضوعات التى يهتم بها علم الاجتماع الطبى أهمية العلاقة بين علم الاجتماع من ناحية والعلوم الطبية من ناحية أخرى. الأمر الذى يجيب على التساؤل الخاص بسبب تدريس علم الاجتماع فى كليات الطب، وكليات التمريض، على مستوى العالم بصفة عامة.

تعقيب:

من خلال العرض السابق يتضح لنا العلاقة القوية بين علم الاجتماع والعلوم الأخرى التى تهتم بدراسة الانسان، إلا أنه توجد اختلافات بينهما من ناحية وبين علم الاجتماع من ناحية أخرى. فإذا كان علم الاجتماع يهتم بدراسة الإنسان فى مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والفنية والتاريخية وبعلاقته بالبيئة، وبجوانبه النفسية، وغيرها من المجالات المجتمعية، فإن علم الاجتماع يدرس هذه الجوانب من وجهه نظر اجتماعية، أى أنه يركز على الجوانب الاجتماعية لهذا الموضوعات، كما أنه يدرس العلاقة المترابطة بين كل جانب من هذه الجوانب وبقية الموضوعات الأخرى، ولا يدرسها بصفتها جزءاً منفصلاً منعزلة، إدراكاً منه بتعقد الظاهرة الاجتماعية وتشابك العوامل المسببة لها وتعقد النتائج المترتبة عليها، مما يعطى أهمية لعلم الاجتماع الذى يعد من أكثر العلوم الاجتماعية شمولاً. فأياً كان مجال اهتمام الدارس (سياسى، ثقافى، اجتماعى... غيرها) سيجده فى علم الاجتماع الذى يحاول دائماً تحقيق مقولة: "اعرف مجتمعك والمجتمعات الأخرى". هذه المجتمعات بكل ما تشمله من جوانب مجتمعية.

مراجع الفصل الثانى

(١) غريب سيد أحمد وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٧٥، ص ص٧٣-٧٤.

(٢) محمد الجوهرى، دراسات أنثروبولوجية معاصرة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٣، ص٢١.

(٣) محمد عبده محجوب وآخرون، دراسات سوسيو أنثروبولوجية، الكتاب الأول، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ب.ت، ص ص ١٩-٢٠.

(٤) محمد على محمد، الأنثروبولوجيا الثقافية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٤، ص ص ٣-٤.

(٥) محمد الجوهرى وآخرون، دراسة علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ط ٤، ١٩٨٢، ص ٧٤.

(٦) احسان محمد الحسن، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٨، ص٢٨.

(٧) ايفانز بريتشارد، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ترجمة أحمد أبو زيد، الهيئة العامة للكتاب، الاسكندرية، ط ٥، ١٩٧٥، ص١٩.

(8) Spencer , Metta, Foundation of Modern Sociology, Prentic – Hall , Inc, New Jersy, 1985, p.9.

(٩) محمد على محمد، الأنثروبولوجيا الثقافية، مرجع سابق، ص ص ٤٦-٤٨.

(١٠) محمد على محجوب وآخرون، مرجع سابق، ص ٨٠.
(١١) محمد عاطف غيث، المرجع فى مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٥، ص٣٢٨.
(١٢) محمد ثابت الفندى، تقديم، فى: قبارى محمد اسماعيل، علم الاجتماع والفلسفة،ج ١: المنطق، الدار القومية للطباعة والنشر، الاسكندرية، ط ١، ١٩٦٦،ص ٧.
(١٣) محمد الجوهرى، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٨٤، ص ص ٩٩ - ١٠٠.
(١٤) قبارى محمد اسماعيل، علم الاجتماع والفلسفة، مرجع سابق، ص١٠.
(١٥) على عبد المعطى، قضايا الفلسفة العامة ومباحثها، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،١٩٨٤، ص ص ٨٩ - ٩٠.
(١٦) حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعى، عالم الكتب، ط ٥، ١٩٨٤، ص ١٨.
(١٧) غريب سيد أحمد وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق،ص ٦٦.
(١٨) مصطفى الخشاب، دراسة المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤،ص ص ٦٣ - ٦٤.
(١٩) عبد الهادى الجوهرى، أصول علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٤، ص ص٢٢٢ - ٢٢٣.

(٢٠) محمود عبد الحليم منسى، سيد محمود الطواب، علم النفس الاجتماعى، مطبعة الجمهورية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ص٥٠-٥١.

(٢١) غريب سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص١٠١.

(٢٢) عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع: النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص٨٨.

(٢٣) محمد الجوهرى، المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص ٩٦-٩٧.

(٢٤) مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص ص ٦١-٦٢.

(٢٥) عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص ٨٨-٨٩.

(٢٦) عبد الهادى الجوهرى، أصول علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٢٢١.

(27) Spencer, Metta, op. cit., p. 7.

(٢٨) أسامة الفولى، مقدمة فى الاقتصاد الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص٢.

(٢٩) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع: نظريات وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص٢٢٠.

(٣٠) غريب سيد أحمد وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص٦٩.

(٣١) مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص٦٥.

(٣٢) عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص٨٧.

(٣٣) محمد عـاطف غيـث، علـم الاجتمـاع: نظريـات وتطبيقـات، مرجـع سابق، ص١٤٧.

(34) Spencer, Metta, op. cit., p. 7.

(٣٥) غريب سيد أحمد وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سـابق، ص ص ٧٠-٧١.

(٣٦) محمد عـاطف غيـث، علـم الاجتمـاع: نظريـات وتطبيقـات، مرجـع سابق، ص ص ١٥٠-١٥١.

(٣٧) عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص ٨٧-٨٨.

(٣٨) مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص٦٥.

(٣٩) إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص٣٦.

(٤٠) المرجع السابق، ص٣٧.

(41) Spencer, Metta, op. cit., p. p. 7-8.

(٤٢) مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص ص ٦٢-٦٣.

(٤٣) محروس خليفة، أنصاف عبد العزيز، المدخل فـى ممارسـة الخدمـة الاجتماعية، جـ٢، دار المعرفـة الجامعيـة، الإسـكندرية، ١٩٩٢، ص١٩.

(٤٤) عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص ٩١-٩٢.

(45) Spencer, Metta, op. cit., p. 9.

(٤٦) سامية محمد جابر، علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ص ٢١٥-٢٥٢.

(٤٧) سمير نعيم أحمد، علم الاجتماع القانونى، مطبعة القاهرة الجديدة، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢، ص ص ١٠-١١.

(٤٨) محمد عاطف غيث، المرجع فى مصطلحات العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص ٤٦٠-٤٦١.

(٤٩) عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص٩٣.

(٥٠) السعيد الورقى، محمود كسبر، علم الاجتماع الأدبى: الأدب بين النقد الأدبى وعلم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ص ١٩-٢٠.

(٥١) محمد سعيد فرح، دراسات فى علم اجتماع الأدب، مركز المصطفى، طنطا، ١٩٩٩، ص ص ٦٩-٨٥.

(٥٢) محمد على محمد وآخرون، دراسات فى علم الاجتماع الطبى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ص ٣٩-٤٠.

(٥٣) عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص٧٩.

(٥٤) محمد على محمد وآخرون، دراسات فى علم الاجتماع الطبى، مرجع سابق، ص ص ٣٠-٣٥.

(٥٥) المرجع قبل السابق، ص ص ٨٠-٨١.

الفصل الثالث

رواد علم الاجتماع

تمهيد.

أولاً: عبد الرحمن بن خلدون.

ثانياً: أوجست كونت.

ثالثاً: اميل دوركايم.

رابعاً: هربرت سبنسر.

خامساً: ماكس فيبر.

سادساً: كارل ماركس.



الفصل الثالث(*)

رواد علم الاجتماع

تمهيد:

لعلم الاجتماع تاريخ طويل، فمنذ أن خلق الإنسان وهو يفكر، يفكر فى ظروفه الاجتماعية، وعلاقاته بالآخرين،وكيفية التكيف مع البيئة، أو محاولة اخضاع بعض الظروف البيئية تبعاً لرغباتهم. ويتأكد ذلك إذا ما رجعنا إلى المجتمعات البدائية ومجتمعات الشرق القديم، والفكر اليونانى الذى يعتبره الباحثون أول فكر اجتماعى منظم.

إلا أن التراث الاجتماعى السابق وما تلاه، كثيراً ما اختلط بالفكر الدينى والفلسفى، وكان فى كثير من جوانبه فكراً مثالياً يوتوبياً، إلى أن جاء المفكر العربى "عبد الرحمن بن خلدون" فى القرن الرابع عشر، ونادى بقيام علم يدرس القوانين التى تحكم المجتمع وأطلق عليه علم "العمران البشرى" وحدد لهذا العلم الجديد موضوعاً وأهدافاً وأقساماً وقواعد منهجية ينبغى أن يتبعها من يعملون به.

وقد تعثر علم العمران بعد ابن خلدون فترات طويلة، وجاءت بعده مجموعة من الفلسفات التى مهدت لقيام علم الاجتماع الحديث، حتى جاء المفكر الفرنسى "أوجست كونت" فى القرن التاسع عشر، وأحيا الدعوة لإنشاء علم يدرس القوانين التى تحكم المجتمع أطلق عليه علم الاجتماع Sociology رغبة منه فى إصلاح المجتمع وانقاذه من مظاهر الفوضى

الفكرية التى ألمت به بعد الثورة الفرنسية.

وحدد "دوركايم" مجموعة من القواعد المتبعة فى دراسة الظواهر الاجتماعية، وقام بإجراء دراسته الميدانية الشهيرة عن الانتحار، وكذلك قدم كل من "هربرت سبنسر" و"ماكس فيبر" و"كارل ماركس" اسهامات كبيرة لعلم الاجتماع، الأمر الذى جعلهم بحق رواداً لعلم الاجتماع.

ونظراً للدور الكبير لهؤلاء الرواد فى تحديد وتقدم هذا العلم، خصصنا هذا الفصل لإلقاء الضوء على بعض أفكارهم باختصار شديد، لأن الإسهاب قد يجعل لكل منهم مؤلفاً مستقلاً.

أولاً: عبد الرحمن بن خلدون:

ولد ابن خلدون فى تونس من أسرة يرجع أصلها إلى مدينة أشبيلية بالأندلس، ودرس كافة العلوم السائدة فى عصره، كما شغل كثيراً من المناصب الحكومية، وقام بكثير من الرحلات فى الشرق والغرب، وعمل فى السلك السياسى لدى كثير من أمراء الأندلس وبلاد المغرب، ثم أقام بمصر منذ عام ١٣٨٢ حتى قبيل وفاته عام ١٤٠٦، وعمل فيها بالتدريس[١].

وإذا نظرنا إلى حياة ابن خلدون، من وجهة تأثيره وتأثره، نجد أنها تنقسم إلى ثلاثة مراحل رئيسية، وذلك بعد عهد الدراسة ومنذ دخول الحياة العامة، وهى[٢]:

المرحلة الأول: وهى مرحلة العمل السياسى فى بلاد المغرب. وقد استمرت مدة تزيد على عقدين فى الفترة (١٣٥٢-١٣٧٤).

المرحلة الثانية: وتتمثل فى الإنزواء والتأمل فى قلعة "ابن سلامة" عند أولاد بنى عريف، واستمرت أربع سنوات فقط (١٣٧٤-١٣٧٨). وهى قلعة تقع على مسافة خمسة كيلو مترات من مدينة (فراندا) الحالية بمقاطعة وهران بالجزائر.

المرحلة الثالث: وهو مرحلة العودة إلى الحياة العامة فى ميدان القضاء والتدريس، واستمرت هذه ال أكثر من ربع قرن (١٣٧٨-١٤٠٦).

وقد اشتهر ابن خلدون بكتابة الذى أسماه "العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر" ثم بدأ يكتب مقدمة لذلك البحث هى التى اشتهرت باسم مقدمة

ابن خلدون، التى تناول فيها شئون المجتمع الإنسانى وقوانينه، وانتهى من المقدمة فى خمسة أشهر حتى جاءت فى النهاية مقسمة إلى عدة فصول مبتكرة فى شئون الاجتماع، حيث يبحث الفصل الأول مناطق العمران فى الأرض، وتأثير المناخ والهواء فى ألوان البشر وأخلاقهم وتقاليدهم، ويذكر منها أن المدنيات الكبرى لا تنشأ إلا فى الجو المعتدل. أما الفصل الثانى، فقد قارن فيه بين طبيعة البدو وطبيعة الحضر من حيث الأنساب والعصبية والرئاسة والملك والسياسة. وحلل فى الفصل الثالث الدولة وعناصر السيادة وكيفية الاحتفاظ بالقوة ومراتب السلطان ودواوين وجنود الدول وأساطيلها، كما تحدث عن تطور حياة الدولة منذ انشائها ونموها وتطورها وانتهائها. وتحدث فى الفصل الرابع عن البلدان والعمران فى المدن، مثل بناء المساجد والبيوت والحصون. وتناول الفصل الخامس وسائل الكسب والتجارة والصناعة. وخصص الفصل السادس لدراسة العلوم وأنواعها وأصولها، متناولاً كل علم على حده من حيث النشأة والنمو والخصائص والتطور[٣].

ومن خلال استعراض فصول المقدمة، نجد أن ابن خلدون كان عالماً موسوعياً، حيث تناولت مقدمته كثير من الجوانب التاريخية والاقتصادية والسياسية والدينية والعمرانية والاجتماعية. ومن أجل إلقاء مزيد من الضوء على أفكار ابن خلدون، سنركز فى الجزء التالى على أفكاره الخاصة بعلم العمران البشرى.

١- أسباب نشأة علم العمران:

رأى ابن خلدون أن كتب التاريخ والمؤرخين قبله قد اشتملت على كثير من الأخبار غير الصحيحة مما يرجع إلى[٤]:

أ - الأمور الذاتية التى تتعلق بشخص المؤرخ وميوله وأهوائه ومدى انقياده إلى هذه الميول والأهواء، كميله إلى الآراء أو المذاهب التى تقربه من أصحاب المراتب وغير ذلك.

ب- الجهل بالقوانين التى تخضع لها الظواهر الطبيعية كظواهر الفلك والكيمياء والطبيعة والحيوان والنبات وتسجيل أخبار تتنافى معها.

جـ- الجهل بالقوانين التى تخضع لها ظواهر الاجتماع الإنسانى، مما أدى بالمؤرخين إلى تسجيل أخبار تتنافى مع طبيعة العمران والأحوال فى الاجتماع الإنسانى.

ويعتبر السبب الأول من الأسباب الذاتية التى لا عذر للمؤرخين فيها، ولعل السببين الآخرين من أهم أسباب الخطأ فى الوقائع التاريخية، ومرجعه جهل المؤرخين بالقوانين التى تخضع لها الظواهر الطبيعية كالفلك والكيمياء والطبيعة والحيوان والنبات ووظائف الأعضاء وما إليها، وقد أدى ذلك إلى أن يأتوا فى مؤلفاتهم بأخبار لا تسمح قوانين الطبيعة بحدوثها، وهذا السبب أيضاً لا عذر للمؤرخين فيه لأن العلوم الطبيعية كانت قد وصلت فى عصره إلى درجة كبيرة من النضج، وكان علماؤها قد اهتدوا إلى كشف طائفة كبيرة من القوانين التى تخضع لها ظواهر بحوثهم، وكان من الواجب على المؤرخين أن يلموا بالنتائج التى انتهى الباحثون إلى كشفها فى العلوم الطبيعية(٥).

أما الجهل بالقوانين التى تخضع لها مظاهر الاجتماع الإنسانى، أو كما أسماها ابن خلدون وقائع العمران، فلهم العذر فيه، وذلك لأنه حتى عصر ابن خلدون لم تكن هذه الوقائع قد اكتشفت بعد، لأن ظواهر العمران لم تدرس من قبل دراسة ترمى إلى بيان طبيعتها، والكشف عن القوانين

التى تخضع لها، ومن أجل ذلك نادى ابن خلدون بإنشاء علم العمران البشرى[٦].

فقد كان ابن خلدون يهدف إلى تخليص البحوث التاريخية من الأخبار الكاذبة، فهداه ذلك إلى اكتشاف علم العمران، ورأى أنه لايمكن عصمة المؤرخين من هذه الأخطاء إلا باكتشاف هذه القوانين التى تحكم الظواهر الاجتماعية. ويحصر ابن خلدون أغراض وأهداف علم العمران فى هدفين هما[٧]:

أ - الأغراض المباشرة: وتتمثل فى الوقوف على طبيعة الظواهر الاجتماعية، وما يحكمها من قوانين، وذلك شأن جميع العلوم، حيث ينصرف علم العمران إلى الكشف عن طبيعة الظواهر الاجتماعية ووظائفها والقوانين التى تخضع لها.

ب- الأغراض غير المباشرة: وتتعلق بعصمة المؤرخين من الوقوع فى الأخطاء، ومن قبول الأخبار التى تتعارض مع ما يحكم طبيعة العمران من قوانين، حيث يكون بإمكان المؤرخين الانتفاع بحقائق الاجتماع وقوانينه فى تصحيح حقائق التاريخ.

ولا يكتفى ابن خلدون بأن يقرر أن المجتمع حقيقة يجب أن تدرس، وأن علم العمران هو العلم الذى يدرس المجتمع البشرى، بل يحاول أكثر من ذلك فى أن يحلل الضرورة الاجتماعية، ويكشف عن الدعائم التى تقوم عليها. فيقول إن الاجتماع الإنسانى ضرورى، لأن الإنسان مدنى بطبعه والمجتمع شىء طبيعى. وهو بهذه الصفة يخضع لقوانين عامة مثله فى ذلك مثل الظواهر الفردية. وظواهر الحياة فى الكائنات الحية، ولذلك يبذل قصارى جهده فى تفسير مبادئه وتحليلها،

والكشف عن العوامل التى تؤثر فى نشأته وتطوره، وتعمل على ثباته واستقراره. وترجع نشأة الحياة الاجتماعية فى نظره إلى ثلاثة عوامل هى[٨]:

أ - الضرورة: وهى طبيعية، غير أن لها مظهرين هما: ضرورة اقتصادية، لأن الفرد لا يستطيع أن يحصل على حاجاته إلا بالاجتماع. وضرورة دفاعية، لأن الصراع الدائم بين البشر ، وبينهم وبين الحيوانات المتوحشة أدى إلى الاجتماع والتعاون للحماية والقضاء على العدو المشترك.

ب- الشعور الفطرى: الذى زودت به الإنسانية لتحقيق الحياة الاجتماعية، فالإنسان مزود بشعور فطرى تلقائى، يدفعه إلى الاستئناس بأخيه الإنسان. وابن خلدون إذ يدخل هذه الظاهرة السيكولوجية فى تكوين المجتمع، ويعتبرها عاملاً قوياً فى قيام الحياة الاجتماعية، يكون قد جاوز النظرية المادية التاريخية التى تعتبر الضرورة الاقتصادية فحسب هى أساس المجتمع. وأن كل ما يجرى على مسرح المجتمع، إنما يرجع فى أصوله ومبادئه إلى الظواهر المادية والاقتصادية على الخصوص.

جـ- ميل الفرد ورغبته الخاصة فى تحقيق فكرة الجمعية. أى لابد من تدخل جانب الإرادة، وإلا كانت الحياة الاجتماعية سلسلة من العدوان والاضطرابات. وإذا كانت الضرورة الطبيعية والنزعة التلقائية المفطور عليها الفرد قد حققتا الأمان للإنسان من الحيوانات المفترسة، وضمنتا له حفظ النوع والإبقاء على الحياة، فإن الرغبة والإرادة الفردية من ناحيتها تؤمن الفرد من أخيه وتدفع عدوان بعضهم على

البعض الآخر فيستقر بذلك المجتمع ويعم الأمن والسلام.

٢- فروع علم العمران:

فطن ابن خلدون إلى وجود مجموعة من الظواهر لا تنتمي إلى العلوم المادية، ولكنها تنتمي إلى الاجتماع الإنساني وحده أطلق على هذه الظواهر الاجتماعية اسم "وقائع العمران البشري" أو "أصول الاجتماع الإنساني". ولم يحاول تعريف هذه الظواهر، وإنما اكتفى بالتمثيل لها في مقدمته إذ يقول: "إنه لما كانت طبيعة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم، وما لطبيعة ذلك العمران من التوحش والتأنس والعصبيات وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك كله من الملك والدول، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومعاشهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعة من الأحوال"(٩).

وقسم ابن خلدون موضوع علم الاجتماع إلى عدة أقسام. يضم كل قسم منها طائفة غير يسيرة من الظواهر الاجتماعية المتجانسة في طبيعتها، حيث قسم ظواهر الاجتماع إلى قسمين أساسيين هما(١٠):

القسم الأول: يتعلق بدراسة بنية المجتمع "المورفولوجيا". وهي الدراسات التي تتناول دراسة الظواهر المتصلة بالبدو والحضر وأصول المدنيات القديمة، وتوزيع أفرادها، وفي كثافتهم وتخلخلهم والمسائل التي تتعلق بتخطيط القرى والمدن، وقيام الأمصار والشروط التي تتعلق بمواقعها ومرافقها والوظائف التي تؤديها.

القسم الثاني: وهو دراسة النظم العمرانية، وتختلف هذه النظم

باختلاف وجوه النشاط العمراني، ولذلك نراه يدرس كل طائفة منها على حده، من ذلك نجد أنه درس الظواهر السياسية في الفصل الثالث من مقدمته، ودرس الظواهر الاقتصادية في الفصل الخامس، ودرس الظواهر التربوية في الفصل السادس، وعرض في ثنايا دراساته إلى بحث طائفة كبيرة من الظواهر العائلية والأخلاقية والجمالية والدينية واللغوية.

٣- المنهج في علم العمران:

يعتبر التفكير المنظم أحد الخصائص الهامة التي تميز الفكر الحديث، ويعرف التفكير العلمي المنطقي المرتب بأنه تفكير منهجي، ولم يجانب ابن خلدون التفكير المنهجي فيما عالجه من موضوعات مختلفة، فقد ذهب إلى أنه" على الباحث ألا يقبل شيئاً على أنه حق إلا بعد أن يتأكد بوضوح أنه كذلك، أي يجدر به ألا يتأثر بآراء مسبقة أو يتخذ من الأساطير وآراء الآخرين غير المؤكدة أساساً للدراسة[١١].

ويعتمد المنهج في علم العمران على عدة دعائم تتمثل فيما يلي[١٢]:

أ - **الملاحظة:** نستطيع بالملاحظة وبما نشاهده أن نعرف عن هذا العالم ما هو أقرب إلى اليقين، بمعنى أن ابن خلدون كان حسي النزعة، يؤمن بما تؤدي إليه ملاحظته وتجاربه التي استفاد منها في معترك الحياة السياسية ومن أسفاره الطويلة.

ب- **منطق التحليل:** وهي عملية مركبة تفيد في تفسير الظواهر وتحليلها، وإن كان لابد من وجود عمليات أخرى أبسط منها تدخل في نطاقها مثل ملاحظة الظواهر والوقوف على طبيعتها، ومعرفة عناصرها والعلاقة التي تربطها بما عداها من الظواهر، حتى يستطيع

الباحث أن يصل إلى أسبابها الصحيحة.

جـ- منطق المقارنة: وأدرك ابن خلدون قيمته عندما قام بأسفاره الطويلة، ورحلاته الشاقة، وأدى به ذلك إلى بيان أوجه الاختلاف بين المجتمعات فى التقاليد والعادات والنظم الاجتماعية، وما إليها.

د - التحليل التاريخى: ويتضح اهتمام ابن خلدون بالتحليل التاريخى فى دراسته لتطور الظواهر والنظم العمرانية، ومن تأكيده بأن الباحث لا يستطيع أن يصل إلى قانون سليم، إلا إذا أولى الناحية التطورية المزيد من عنايته.

٤- النتائج العامة لأبحاث ابن خلدون:

يمكن تلخيص بعض ما توصل إليه ابن خلدون فى دراساته إلى ما يلى[١٣]:

أ - ضرورة الاجتماع الانسانى نتيجة لحاجة الأفراد إلى تبادل المنافع، والتعاون ضد الحيوانات المفترسة لحماية أنفسهم.

ب- بحث ابن خلدون فى تطور المجتمع وأشكاله، ويرى أنه ينقسم إلى شكلين هما البدو والحضر، ويرى أن البداوة هى أصل للحضارة وسابقة عليها، وهذه بلا شك نظرية لها أهميتها فى علم الاجتماع الحضرى الذى يهتم بتطور المدن وطبيعتها وخصائصها.

جـ- انتهى من دراسته لظواهر السياسة إلى أن المجتمع البشرى شأنه شأن الفرد، الذى يمر بمراحل منذ ولادته حتى وفاته، وأن للدول أعمار كالأشخاص، وعمر الدولة فى العادة ثلاثة أجيال، والجيل أربعين سنة، ويمر المجتمع بأربع مراحل هى:

- مرحلة البداوة: التى يقتصر فيها الأفراد على الضرورى من أحوالهم، ويكونون عاجزين عن تحصيل ما فوق الضروريات. وتتميز هذه المرحلة بخشونة العيش وتوحش الأفراد وبساطتهم. كما تتميز بوضوح العصبيات.
- مرحلة الملك: وفيها يتحول المجتمع من البداوة إلى الحضارة من الشظف إلى الترف، ومن الاشتراك فى المجد إلى انفراد الواحد به وكسل الباقين عن السعى إليه. ومعنى ذلك أن ما يحدث هو تركيز السلطة فى يد شخص أو أسرة أو فئة بعد أن كانت شائعة، ولا تختفى العصبيات تماماً، وإنما تظل موجودة فى نفوس الأفراد.
- مرحلة الحضارة: وهى مرحلة ترف ونعيم حيث تختفى العصبية.
- مرحلة الاضمحلال: وهى المرحلة التى تسبق الدولة وزوالها، وهى نتيجة لمرحلة النعيم والترف السابقة عليها.

د - بحث ابن خلدون فى اختلاف الأقاليم الجغرافية، وتأثير المناخ فى ألوان البشر، وفى شئونهم الاجتماعية، وهو ما يعرف بالنظرية الجغرافية فى تفسير الحياة الاجتماعية.

٥- تقييم اسهامات ابن خلدون:

بالرغم من الاسهامات السابقة يؤخذ على ابن خلدون ما يلى(١٤):

أ - يأخذ الباحثون على ابن خلدون أن كثيراً من القوانين التى توصل إليها، خاصة فى تفسير قيام الدول لا تكاد تصدق إلا على الأمم التى لاحظها فى مرحلة خاصة من تاريخها، ويرجع ذلك إلى أن هناك نقصاً فى استقراء ابن خلدون للظواهر. وانتهى به هذا إلى الخروج

بقوانين عامة تصدق فى كل مجتمع وفى كل زمان ومكان.

ب- يؤخذ على ابن خلدون مغالاته فى أثر البيئة الجغرافية فى شئون الاجتماع، فابن خلدون يرى أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين البيئة وكل الظواهر الاجتماعية، فالبيئة فى نظره هى التى تحدد اختلاف البشر فى الوانهم وأجسامهم وميولهم وأنشطتهم العامة، كذلك خلقهم وتقاليدهم وعاداتهم ونظام الحكم والسياسة وسائر أنواع الاجتماع. ويرى البعض أن ابن خلدون أغفل دور الانسان فى التأثير فى البيئة والانتفاع بها.

ج- يرجع ابن خلدون السبب فى التطور الاجتماعى إلى اختلاف نظم الحكم وتغير الأسر الحاكمة وامتزاج عوائد كل أسرة من هذه الأسر بعوائد الأسرة السابقة، ويعترف الباحثون ، بأن للقادة دوراً هاماً فى حياة المجتمعات، ولكن من الخطأ المبالغة فيه، والاعتقاد بأنه العامل الأساسى فى التطور الاجتماعى.

د- يأخذ البعض على ابن خلدون أنه نظر للسلطة السياسية بوصفها غاية الغايات ونهاية المطاف، ولهذا طالب الناس بالطاعة مبرزاً لأهمية القهر والحكم الفردى، وقد يرجع ذلك للمحن التى تعرض لها ابن خلدون، مما جعله أقرب إلى التحفظ فى القول أو تدعيم أنصاره من الحكام.

وبالرغم من الانتقادات السابقة، فإنه مازال يرجع الفضل الأول إلى ابن خلدون فى الدعوة إلى إنشاء علم يدرس القوانين التى تحكم المجتمع هو علم العمران، مما يعتبر أعظم اسهامات ابن خلدون على الإطلاق. ولذا يقال فى كثير من الأحيان أن ابن خلدون هو الأب الشرعى لعلم الاجتماع، حيث سنجد أن كثيراً من أفكاره قد كررها بعض الباحثين الذين جاءوا بعده بفترات طويلة.

ثانياً: أوجست كونت:

أوجست كونت Augest conte (١٧٩٨-١٨٥٧) هو فيلسوف فرنسي ولد في مدينة مونيليه، وبعد أن أتم دراسته الجامعية شغل وظيفة معيد بمدرسة الهندسة، ثم عين بعد ذلك سكرتيراً "لسان سيمون" وعاونه في إخراج أبحاثه ومؤلفاته إلى حيز الوجود، ويعد من أوائل المؤسسين لعلم الاجتماع الحديث. وفلسفته في الحياة متأثرة بأفكار من سبقوه من فلاسفة القرن الثامن عشر، كما أنه تأثر بالاضطرابات التي سادت عصره ومجتمعه، وعاصر تقدم العلوم والاكتشافات في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، وكون لنفسه فلسفة هدفها تنظيم المجتمع. ومن أهم مؤلفاته "الفلسفة الوضعية" في ستة أجزاء بدأ نشره من عام ١٨٣٠ حتى عام ١٨٤٢، و"دروس في الفلسفة الوضعية" عام ١٨٤٤، و"نسق السياسة الوضعية" في أربعة أجزاء نشرت منذ عام ١٨٥١ حتى عام ١٨٥٤، و"عقيدة الدين الوضعي" عام ١٨٥٢، و"التركيب والتأليف الموضوعي" عام ١٨٥٦ أي قبل وفاته بعام واحد[١٥].

وكان من أهم ما يميز المناخ الاجتماعي والسياسي في فرنسا في عصر كونت يتمثل في أن الثورات السياسية المتعددة قد صوحبت بثورة صناعية، ترتب عليها نمو طبقتين جديدتين تماماً على المجتمع الفرنسي، اتسمت علاقتهما بالعداء نتيجة لتعارض المصالح بينهما تعارضاً تاماً، وهما الطبقة العاملة الصناعية، والطبقة البورجوازية الناشئة. وبدأت الطبقة العاملة الجديدة من خلال أوضاعها الاقتصادية المتدهورة تلعب دوراً بالغ الأهمية في الحركة السياسية التي كانت إلى حد بعيد تعبيراً

عن الصراعات الاجتماعية الدائرة حينئذ. فى الوقت الذى تعاظم فيه أيضاً دور البورجوازية فى محاولة السيطرة السياسية على المجتمع ككل وتوجيه السياسة لخدمة مصالحها[١٦].

وفى الجزء التالى سنلقى الضوء على بعض أفكار أوجست كونت، خاصة ما يتعلق منها بعلم الاجتماع.

١- دعوة كونت لإنشاء علم الاجتماع:

لقد روع كونت بالآثار الهدامة للثورة الفرنسية، شأنه فى ذلك شأن كثير من فلاسفة هذه المرحلة، وبخاصة الفلاسفة الاجتماعيين الآخرين، كما روعته الفوضى التى ترتبت على تقويض الجماعات الاجتماعية الوسيطة بين الأسرة والدولة بقوة. ولذلك كان إصلاح المجتمع هو شغل كونت الشاغل منذ البداية، وكان ذلك هو الهدف الرئيسى فى حياته، ولما كان العلم الجديد بذلك غير متاح وغير قائم، فقد كرس جهوده لخلقه[١٧].

فلقد كانت الضرورة التى حدت بكونت إلى إنشاء علم الاجتماع هى رغبته فى إصلاح المجتمع. وانقاذه من مظاهر الفوضى فى مختلف نواحيه. وهذه المشكلة ليست سهلة الحل، بل تتطلب عملاً شاقاً ومجهوداً طويلاً. وتتطلب وضع فلسفة جديدة للقضاء على الفوضى الفكرية، تلك الفوضى التى تتمثل فى وجود أسلوبين متناقضين فى التفكير وفهم الظواهر، أحدهما هو الأسلوب العلمى الوضعى الذى يتجه إليه الناس فى عصره، إذ يفكرون فى الظواهر الكونية والطبيعية والبيولوجية، وثانيهما التفكير الميتافيزيقى، وقد أدت هذه الفوضى العقلية إلى فساد الأخلاق

والسلوك. وللقضاء على هذه الفوضى توجد ثلاثة حلول محتملة هى[١٨]:

أ - أن نوفق بين التفكير الوضعى والميتافيزيقى.

ب- أن نجعل المنهج الميتافيزيقى منهجاً عاماً شاملاً تخضع له جميع العقول والعلوم.

جـ- أن نعمم المنهج الوضعى، فنجعل منه منهجاً كلياً عاماً يشمل جميع مظاهر الكون وبالتالى نحقق مبدأ "وحدة المعرفة الوضعية".

ورأى كونت أن التوفيق بين الطريقتين كوسيلة أولى، يعتبر غير ممكن لأنه لايمكن التوفيق بين أمرين متناقضين. أما الاحتمال الثانى فهو أيضاً غير ممكن عملياً، لأن معنى ذلك أن نمحو من أذهان الناس ما وصلت إليه العلوم الرياضية والطبيعية من نتائج وقوانين. ولا يبقى إذن إلا الاحتمال الأخير وهو القضاء على الطريقة الميتافيزيقية، وجعل الناس يفهمون الظواهر على الطريقة الوضعية، وأن نجعلهم يفهمون ظواهر المجتمع بالطريقة نفسها التى يفهمون بها الظواهر الأخرى، حتى نحقق الانسجام فى التفكير، ونجعله يسير فى فهم الأشياء على طريقة واحدة. ولا يمكن فهم الظواهر الاجتماعية بطريقة وضعية إلا إذا توافر شرطان أساسيان هما[١٩]:

أ - أن تكون هذه الظواهر خاضعة لقوانين. ولا تسير وفقاً للأهواء والمصادفات، لأن فهم الشىء بطريقة وضعية، هو عبارة عن فهم القانون الذى يخضع له.

ب- أن تكون هذه القوانين معروفة للناس. حتى يستطيعوا أن يفهموا الظواهر الاجتماعية وفق ما تضعه هذه القوانين من حدود وما ترسمه من معالم. والواقع أن الشرط الأول متوفر فى الظروف الاجتماعية،

لأنها أحد نواحى الكون، وجميع نواحى الكون تخضع لقوانين. أما الشرط الثانى وهو معرفة الناس لهذه القوانين لايمكن توفره إلا إذا اكتشف الباحثون بالفعل هذه القوانين، وهو أمر لا يتحقق إلا بدراسة الظواهر الاجتماعية دراسة وضعية ترمى إليه بيان طبيعتها والعلاقات التى تربطها بعضها ببعض وتربطها بغيرها من الظواهر. ولما كان هذا النوع من الدراسة غير موجود، فقد قام كونت بإنشائه، وأقام العلم الجديد الذى أطلق عليه علم الاجتماع.

ففى فلسفته الوضعية Positive Philosophy، استخدم كونت مصطلح علم الاجتماع Sociology. وقد أراد أ يطلق على علمه الجديد فى البداية اسم "الفيزياء الاجتماعية" Social Physics، ولكنه وجد أن العالم البلجيكى "أدولف كيتليه" A. quetelet قد استخدام هذا المصطلح. لذلك فقد استخدم كونت مصطلح علم الاجتماع الذى يتكون من الأصل اللاتينى Socio الذى يعنى المجتمع، والنهاية اليونانية Logy التى تعنى الدراسة العلمية، وبالتالى فإن علم الاجتماع هو الدراسة العلمية للمجتمع[٢٠].

وعلم الاجتماع عند كونت هو العلم النظرى المجرد الذى يستهدف أساساً دراسة الظواهر الاجتماعية بروح المذهب الوضعى، وهو علم مكمل للعلوم الأخرى[٢١].

فمن الناحية المنهجية العامة، وضع كونت نظاماً متسلسلاً للعلوم، جعل قاعدته الرياضيات ثم الفلك والطبيعة والكيمياء وعلم الأحياء، وجاء أخيراً علم الاجتماع فى نهاية السلسلة المتطورة، ورأى أنه إذا كان كل علم ضرورى من حيث التسلسل لكل علم يأتى بعده، فإن العلوم التى تأتى بعد علوم أخرى تكون أكثر تعقيداً مما سبقها، ولذلك فإن علم

الاجتماع هو أكثر العلوم تعقيداً[٢٢].

وموضوع علم الاجتماع عند كونت هو دراسة الظواهر الاجتماعية، لكن لم يحاول أن يعرف هذه الظواهر ويبين خصائصها. وإنما اكتفى بأن قرر أن موضوع علم الاجتماع شامل للموضوعات التى لا تدرسها العلوم الطبيعية والرياضيات أو العلوم السابقة عليه. والغريب أن كونت اهتم بتعريف الظواهر الطبيعية والكيمائية والبيولوجية، واهتم بتحديد موضوعات هذه العلوم، لكنه لم يعطنا تعريفاً للظاهرة الاجتماعية، او تحديداً دقيقاً لموضوع علم الاجتماع[٢٣].

٢- أقسام علم الاجتماع:

انعكس تأثر كونت بالعلوم الطبيعية، وخاصة بالبيولوجيا والفيزياء على تقسيمه لعلم الاجتماع إلى فرعين هما الاستاتيكا الاجتماعية، والديناميكا الاجتماعية على النحو التالى:

أ - الاستاتيكا الاجتماعية Social Statics:

وتهتم بدراسة الشروط الضرورية لوجود المجتمع، أى أنها تهتم بمفهوم النظام الاجتماعى، بما يتضمنه هذا المفهوم من أفكار التوازن بين الظروف المختلفة لوجود الإنسان فى المجتمع. وتتعلق الاستاتيكا الاجتماعية كذلك بدراسة الوظائف التى يقوم من أجلها المجتمع[٢٤].

ومن هنا استطاع كونت أن يضع أصول قانون التضامن. وملخص هذا القانون أن مظاهر الحياة الاجتماعية يتضامن بعضها مع بعض. وتسير أعمال كل طائفة منها منسجمة مع أعمال ما عداها، وتتضافر جميعاً على حفظ وصيانة حياته، فهى تشبه أجهزة الجسم الحى، إذ يختص كل منها

بوظيفة تختلف عن وظيفة ما عداه، ولكن تنسجم هذه الوظائف كلها بعضها مع بعض، وتتضامن على حفظ الكائن وصيانة حياته. ومع ذلك فليس الفرد هو وحدة المجتمع الأساسية، لأن هذه الوحدة تتمثل في الأسرة التي يظهر فيها التعاون، كما يظهر أيضاً تقسيم العمل، وعليه يجب الاهتمام بالأسرة، حتى يتحقق تماسك البناء الاجتماعي للمجتمع ذاته[٢٥].

أما وحدة التحليل الحقيقية في علم الاجتماع عند كونت فهي المجتمع، والمجتمع أعلى من الفرد، ويضم كل الأجناس، وخاصة الجنس الأبيض. ويعتمد بناء المجتمع وتعقده وتكامله على تقسيم العمل - وهو الخاصية المميزة للمجتمع الرأسمالي موضوع اهتمام كونت - ونظراً لأنه عندما يتزايد تقسيم العمل. فإنه يصبح نقطة ضعف في المجتمع بدلاً من أن يكون مصدراً لقوته، فلابد من الحفاظ على فكرة الكل الواحد على الشعور بالترابط العام بين أجزائه. وأهم الخصائص التي يمكن أن تحقق ذلك في المجتمع الخاصية الأساسية به المتعلقة بالخضوع للحكومة، فلابد أن يخضع الفرد لمن هم أعلى منه. وهذا الخضوع هو أساس الميل الطبيعي نحو الحكومة التي وجدت بفعل صلاحية بعض الناس بحكم تكوينهم الطبيعي للحكم والسيطرة. وقد أعجب كونت أشد الإعجاب بنظام الطبقات المغلقة في الهند، لأنها كانت تمثل بالنسبة له النموذج الأمثل للنظام[٢٦].

ب - الديناميكا الاجتماعية Social Dynamics:

وتدرس قوانين الحركة الاجتماعية والسير الآلي للمجتمعات الإنسانية، والكشف عن مدى تقدم المجتمع وتطوره. أي أنها تدرس

الاجتماع الإنسانى فى عمومه وفى جملته، ومن ناحية تطوره، وانتقاله فى كليته من حال لآخر[٢٧].

وعندما اقتنع كونت بأن "التنظيم العقلى" هو أساس تنظيم المجتمع أخذ يبحث عن مجموعة من المبادئ التى تتفق بصدها جميع العقول، وتوصل فى تتبعه لتطور منهج التفكير الإنسانى إلى قانونه الشهير "بقانون الحالات الثلاث" على النحو التالى[٢٨]:

- **المرحلة اللاهوتية:** وقصد بها كونت الطريقة التى تفسر الظواهر بالرجوع إلى إرادة الآلهة، أو الأسباب الخارقة للطبيعة أو القوى الخفية. وكلمة "لاهوتى" لا يقصد بها إذن التعرض للإلهيات أو العقائد، وإنما هى مرادفة لنوع من التفكير وتفسير الظواهر بالرجوع إلى أسباب "خرافية" أو "أسطورية" أو "خيالية" وهذه الطريقة هى التى كانت سائدة فى مرحلة الطفولة عند الإنسانية. فقد كان الإنسان البدائى حائراً أما الظواهر الطبيعية، وتساءل عن مصدرها لكن عقله ظل قاصراً عن إدراك أسبابها الحقيقية، فأخذ يعزوها إلى إرادة الآلهة، أو إلى نوع من القوى الخفية التى تسيطر على العالم. وفى هذه المرحلة اللاهوتية أضفى الإنسان على الآلهة عواطف وتصرفات إنسانية فهى تغضب وتثور وتتنازع ويحارب بعضها بعضاً، فإذا هبت عاصفة، أو نزلت صاعقة، فإن ذلك سببه ما يدور فى محيط الآلهة من أنواع الصراع، أو هو تعبير عن غضبهم ونقمهم. وهذه الطريقة فى تفسير الظواهر الطبيعية بالرجوع إلى تقلبات أهواء الآلهة بين الخير أحياناً والشر أحياناً أخرى. ليست فى الواقع تفسيراً، ولكنها كانت ترضى عقلية الإنسان الأول فى الوصول إلى تعليل الظواهر.

- **المرحلة الميتافيزيقية:** فالعقل البشرى لم يغير فى هذه المرحلة كثيراً من طرق تفكيره ولا من الوسائل التى يبحث بها عن ماهية الأشياء، فكل ما كان يشغله هو معرفة السبب أو العلة الأولى للظواهر التى تقع تحت حسه. ولكن انتظام هذه الظواهر جعله يتقدم خطوة فى سبيل المعرفة. فبعد أن كان فى المرحلة اللاهوتية يرجع كل شىء إلى قوة خارجية تتمثل فى الآلهة والأرواح الخفية، أصبح فى المرحلة الميتافيزيقية يتخيل قوى وخواص أولية كامنة داخل الأشياء نفسها، وجعل منها المحرك الأول، أو السبب الأول للظواهر المختلفة، فالأجسام تتحد لأن بينها نوعاً من "التآلف"، والنبات ينمو لأنه يتمتع "بروح نامية"، والحيوان يحس لأنه وهب "روحاً حساسة". وآخر ما وصل إليه هذا النوع من التفكير هو الوصول إلى قوة وحيدة لتفسير الأشياء على نمط الإله الواحد، ولكن بدلاً من اسم "الإله" أطلق الفلاسفة على هذه القوة اسم "الطبيعة"، فالطبيعة فى نظرهم تفسر كل ما فى الكون من ظواهر.
- **المرحلة الوضعية:** وتمثل هذه الحالة مرحلة النضج والكمال فى التفكير الإنسانى، فقد رأى الإنسان أن انتظام الظواهر لا تفسره المعجزات، ولا أهواء الآلهة. كما أنه أدرك استحالة الوصول إلى حقائق مطلقة، واكتفى بأن يوجه همه إلى اكتشاف القوانين التى تسير عليها الظواهر المختلفة مستعيناً فى ذلك بوسائل تجمع بين الملاحظة والتفاعل، والبحث عن القوانين معناه البحث عن العلاقات الثابتة التى تنظم الظواهر فى تعاقبها أو فى توافقها، ولا يهتم التفكير الوضعى بالبحث عن "سبب" حدوث الظواهر، بل يتجه أولاً إلى معرفة "كيف" تحدث هذه الظواهر، وهذه هى الخطوة الحاسمة فى تقدم العلم.

٣- مناهج البحث عند كونت:

أكد كونت على ضرورة استخدام علم الاجتماع للمنهج الوضعي. وهي مسألة أساسية تمثل جوهر فلسفة كونت الوضعية وتعبر عنها، ويتسم المنهج الوضعي عنده بضرورة تصور الظواهر الاجتماعية بوصفها تخضع لقوانين عامة، وهي قابلة للدراسة. إلا أن كونت أدرك أن القوانين الاجتماعية تقل في شدتها وصمودها عن قوانين العلوم البيولوجية التي تقل شدة بدورها عن قوانين العلوم الطبيعية. ويذهب إلى أنه كلما زادت الظواهر تعقيداً، كثرت وتعددت الأساليب المنهجية التي يمكن استخدامها في دراستها(٢٩).

وحدد كونت أربع وسائل رئيسية للبحث والمعرفة الوضعية تتمثل فيما يلي(٣٠):

أ - **الملاحظة:** لا تقتصر الملاحظة الاجتماعية على الإدراك المباشر للظاهرة. أو الوصف المباشر للحوادث. وإنما تتطلب الملاحظة النظر إلى الحقائق الاجتماعية على أنها موضوعات منعزلة عنا، وخارجة عن ذاتنا، ومنفصلة عن شعورنا الفردي. حتى نستطيع التوصل إلى نتائج أقرب إلى حقائق الأمور.

ب- **التجربة:** والتجربة الاجتماعية هي التي تقوم بالمقارنة بين ظاهرتين متشابهتين في كل شيء. ومختلفتين في حالة واحدة، ووجود مثل هذه الحالة. إنما هو بمثابة تجربة. لأننا نستطيع أن نستنتج بسهولة أثر هذا العامل الذي كان سببا في اختلاف الظاهرتين.

جـ- **المقارنة:** وتقوم المقارنة الاجتماعية على مقارنة المجتمعات الإنسانية بعضها ببعض للوقوف على أوجه الشبه والاختلاف بينها.

لتحديد أسباب تطور الظواهر بمعدل يفوق غيره من مجتمع لآخر، أو انتشار طائفة من النظم في مجتمعات دون أخرى، أو قيام ظاهرة معينة بوظيفتها دون غيرها.

د - **المنهج التاريخي**: ويسميه كونت بالمنهج السامي. ويقصد به المنهج الذى يكشف عن القوانين الأساسية التى تحكم التطور الاجتماعى للجنس البشرى، وأقام منهجه هذا على أساس قانونه الشهير بقانون الحالات الثلاث.

وبمراجعة هذه الأساليب المنهجية نجد قدراً كبيراً جداً من التشابه بينها وبين الأساليب المنهجية عند عبد الرحمن ابن خلدون، مما قد يشير إلى سبق ابن خلدون فى هذا الجانب على كونت.

٤- تقييم:

على الرغم من محاولة كونت تحديد كثير من الأفكار التى يقوم عليها علم الاجتماع، فإنه عادة ما يقلل كثير من الباحثين من دور كونت فى النظرية السوسيولوجية، فهو من وجهة نظرهم قد وضع قائمة لموضوعات علم الاجتماع. ولم يسن نظرية متكاملة. حقيقة أن كثيراً من الأفكار التى قدمها كونت كانت قديمة، إلا أن له فضل كبير فى تجميعها وتركيبها، الأمر الذى أدى إلى نمو المعرفة المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية والجماعة والثقافة والبناء الاجتماعى والتغير. كما أن كونت قد تعرض فى كتاباته لكثير من المسائل التى أصبحت أساس الاتجاهات الحديثة فى علم الاجتماع[٣١].

فقد أكد كونت بصورة مستمرة على الثبات والاستقرار، حتى أن

كثيراً من علماء الاجتماع يرون أن علم الاجتماع عنده هو علم النظام العـام، وأن نظريته عن التقدم قد جاء بها ليوهم نقـاد المجتمـع بأنـه يستطيع أن يربط بين النظام والتقدم، وذلك بالرغم من أن الاتجاهات الثورية والنقديـة كانت من الانتشار والتأثير بحيث لا يستطيع أى منظـر أن يتجاهلـها، أو يتغاضى عنها(٣٢).

وقد تعرضت اسهامات أوجست كونت لعدة انتقادات من أهمها مـا يلى(٣٣):

أ - كانت أسباب نشأة علـم الاجتمـاع كمـا تصورهـا كونـت أسـباباً خياليـة جاءت نتيجة لتفكيره الخاص، ولا تمت إلى الواقع بصلـة، إذ لم يكـن جميع الناس فى عهده يفهمون ظواهر الطبيعة فهماً وضعياً، كمـا أنـه ليس صحيحاً أن جميع الناس فى عهده كانوا يفهمون ظواهر الاجتماع فهماً غير وضعى، وإنما كانت هذه الظواهر موضوعاً للدراسة العلمية، وتوصل الباحثون بصددها إلى عدد من القوانين العلمية.

ب- بالرغم من أن قواعده المنهجيـة كـان لهـا قيمتـها العلميـة، إلا أنـه لم يلـتزم بـها فـى دراسـة موضوعـات العلـم، وانحـرف عنـها انحرافـاً ظاهراً، أدى به إلى قوانين ذات طـابع فلسـفى، بـدلاً مـن أن يصـل إلى قوانين مستخلصة من طبيعة الأشياء.

جـ- تصور كونت أن الإنسانية كل لا يتجزأ وطبق عليـها قـانون الحـالات الثلاث، مع أن هناك مجتمعات جزئية مختلفة، وأن هذه المجتمعات لا تسير على وتيرة واحدة فى فهم الأشياء.

د - إن تطور المجتمع لا ينجم عن تطور التفكير فقط، وإنما ينجم عن عوامل كثيرة تتفاعل آثارها وتتحدد نتائجها. وليس تطور التفكير ذاته إلا مظهراً من مظاهر تطور المجتمع.

هـ- إن التسليم بأن مظاهر الحياة الاجتماعية تتضامن بعضها البعض، لايستقيم مع ما نشاهده في كل مجتمع من قيام تيارات نقدية واتجاهات ترمى إلى تقويض النظم الموجودة. وما نشاهده من نظريات متناقضة.

ثالثاً: إميل دوركايم:

احتل إميل دوركايم E. Durkheim (١٨٥٨-١٩١٧) مكانة بارزة فى فرنسا فى أواخر القرن التاسع عشر وحتى وفاته فى عام ١٩١٧، سواء فى الأوساط الأكاديمية أو الإدارية أو السياسية. وقد لاقت نظرياته وآرائه عن المجتمع بصفة عامة، وعن التربية والأخلاق والسياسة بصفة خاصة، رواجاً كبيراً فى الأوساط البورجوازية والحكومة الفرنسية فى ذلك الوقت، فقد تولى دوركايم رئاسة تحرير "الحوليات السوسيولوجية" - أهم المجلات الاجتماعية فى فرنسا - منذ عام ١٩٨٩ حتى الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤، كما أنه قد شغل مركزاً هاماً جداً فى المؤسسات التربوية التى تسيطر عليها الدولة فى فرنسا، وأدى به مركزه هذا إلى أن يتحكم إلى حد كبير فى اختيار العلماء والأساتذة الذين يعينون فى معاهد التعليم العالى[٣٤].

ويعد دوركايم من أبرز رواد علم الاجتماع الأوائل الذين أسسوا معالم هذا العلم، حيث يمثل دوركايم نقطة تحول فى تاريخ الفكر الاجتماعى والنظرية السوسيولوجية. فلقد بذل جهداً كبيراً فى تحديد موضوع علم الاجتماع وتميزه عن علم النفس والفلسفة، مما أدى إلى ظهور النزعة السوسيولوجية التى ترتبط بأعماله، وتمثل وجهة النظر التى تعتبر علم الاجتماع علماً مستقلاً له كيانه الخاص كعلم وضعى، وأنه كاف للتفسير الشامل للواقع الاجتماعى. وقد حاول تدعيم موقفه بمجموعة من الدراسات الامبريقية مثل تقسيم العمل والانتحار والدين. وكون من حوله مدرسة فكرية كبيرة كانت ولا تزال تميز الفكر الاجتماعى الفرنسى بصفة خاصة، والفكر الاجتماعى فى العالم بأسره. وأثر كذلك فى ميادين متعددة مثل

الاثنولوجيا والأنثروبولوجيا والتاريخ والقانون واللغات والدين[٣٥].

وبالرغم من تبنى دوركايم للوضعية، فإنه لم يقبلها كما هى عند كونت، ولكنه استلهم الروح الوضعية عندما ركز على أهمية تحليل العلاقات القائمة بين النظم الاجتماعية من ناحية، وبينها وبين البيئة الموجودة فيها من ناحية أخرى. وحاول دوركايم أن ينقى الوضعية ويخلصها من الشوائب الفلسفية واليوتوبية التى أضفاها عليها كونت، وقد تجلى ذلك فيما يلى[٣٦]:

أ - اختفت أو ضعفت النزعة التطورية فى أعمال دوركايم، وظهر اهتمامه بالدراسات المقارنة، تلك التى اتضحت بجلاء فى دراسته لتقسيم العمل والانتحار والدين.

ب- عارض النزعة التنبؤية اليوتوبية، حيث ذهب إلى أن العلم لم يصل بعد إلى مرحلة النضج بحيث يمكن أن يتنبأ بالمستقبل.

جـ- أضفى طابع العلمانية على العلم، فإذا كان كونت قد ربط علم الاجتماع بالدين، فإن دوركايم عالج الدين كظاهرة اجتماعية مثل كافة ظواهر المجتمع.

د - اتجه دوركايم بالوضعية اتجاهاً علمياً، حيث بذل قصارى جهده فى تحديد موضوع علم الاجتماع ومنهجه.

وسنناقش فيما يلى بعض أفكار دوركايم مركزين على موضوع علم الاجتماع ومنهجه وبعض النتائج التى توصل إليها.

١- موضوع علم الاجتماع:

ألف دوركايم أربعة مؤلفات رئيسية هى: "تقسيم العمل

الاجتماعى" و"الانتحار" و"قواعد المنهج فى علم الاجتماع" و"الصور الأولية للحياة الدينية". وفى هذه الكتب يثبت دوركايم وجهة نظره البسيطة المتمثلة فى أن أساس الحياة الاجتماعية ليس فى الاقتصاد كما يقول ماركس ولكن فى القيم الروحية، وأن هدف المجتمع الذى يجب أن يتحقق هو الوصول إلى حالة الاجماع، وأن كل مظاهر الاضطراب أو التفكك أو المشكلات الاجتماعية مرجعها ليس العوامل أو الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية ولكن انعدام الاجماع. وتتمثل وحدة التحليل الاجتماعى عند دوركايم فى الظواهر الاجتماعية التى يحددها على أنها: "كل وسيلة أو أسلوب للتصرف تمارس فرضاً أو إجباراً خارجياً على الفرد، أو كل وسيلة للتصرف تتصف بالعمومية فى مجتمع ما، ولكنها توجد فى الوقت نفسه مستقلة بذاتها"(٣٧).

فلا شك أننا نجد فى كل مجتمع إنسانى مهما كانت درجة تحضره أن الأفراد يسيرون فى مختلف شئون حياتهم على أساليب خاصة، وقواعد وأوضاع رسمها لهم المجتمع، وصاغها لهم. فلا يحيدون عنها. ففى حياتهم الدينية نجدهم يتفقون على أمور عامة فيما بينهم تتعلق بطقوسهم وشعائرهم والقوى القدسية والواجبات التى تربطهم بهذه القوى، وفى حياتهم الأسرية نجدهم يسيرون فيما يتعلق بنظم الزواج والطلاق ومحور القرابة والمصاهرة وطبقات المحارم وتقرير الواجبات بين عناصر الأسرة، يسيرون على أساليب وقوالب لا يحيدون عنها، ومن تسول له نفسه الخروج عما يرسمه المجتمع من حدود يقابل فى هذا الصدد بقوة وعنف. وعلى هذا النحو فيما يتعلق بحياتهم الاقتصادية والسياسية والأخلاقية نراهم خاضعين لنظم مستقرة وقواعد وأوضاع متعارف عليها.

هذه الأساليب والقواعد والأوضاع العامة المتعارف عليها هى التى تسمى بالظواهر الاجتماعية[٣٨].

وتتسم الظاهرة الاجتماعية بخصائص تميزها عن غيرها من ظواهر العلوم الأخرى، من هذه الخصائص ما يلى[٣٩]:

أ - **الظاهرة الاجتماعية خارجة عن الفرد:** وهذا يعنى أنها ليست من صنع الفرد، فالفرد يقوم بواجبات ووظائف محددة له عن طريق القانون والعرف العام، وقد لا تتفق هذه الواجبات مع إحساسه وشعوره الشخصى، فالظاهرة الاجتماعية وجدت قبل الفرد.

ب- **الإلزام:** حيث تفرض الظاهرة الاجتماعية نفسها على الفرد سواء رغب أو لم يرغب. ونحن لا نشعر بهذه الجبرية، إذا لم يكن فى سلوكنا ما يقاوم التيار الجمعى، ولكنها تثبت وجودها عند أية محاولة للخروج على نظام المجتمع، فإذا ما حاولت أن تخرج على قواعد القانون شعرت بقوة تصدك قبل أن تقوم بهذا السلوك.

جـ- **العمومية:** أى أنها توجد فى كل المجتمع. أو فى معظم أجزائه على الأقل.

د - **التلقائية:** لأنها خارجة عن نطاق الفرد وليست من صنعه، حيث توجد من تلقاء نفسها لتمارس ضغطها وجبريتها على سلوك الأفراد. فنحن نولد ونجد أمامنا مجتمعاً كاملاً معداً من قبل لا نستطيع أن نغيره وعلينا أن ننصاع إليه.

وقسم دوركايم ميادين علم الاجتماع إلى ثلاثة موضوعات رئيسية هى[٤٠]:

أ - ***المورفولوجيا الاجتماعية*** *Social Morphology*: وهى عبارة عن

التركيب الجغرافى وكثافة السكان، وكل ما شابه ذلك.

ب- ***الفسيولوجيا الاجتماعية*** *Social Phiysiology*: وهى التى تتضمن العمليات الديناميكية، كالعقيدة والأخلاقيات والقانون والحياة الاقتصادية.

جـ- ***علم الاجتماع العام*** *General Sociology*: وهو عبارة عن المحاولات التى تبذل فى سبيل التوصل إلى القوانين الاجتماعية العامة التى تظهر فى العمليات الاجتماعية.

٢- القواعد الخاصة بملاحظة الظواهر الاجتماعية:

شارك دوركايم كونت فى التأكيد على ضرورة التطبيق المنظم للمناهج العلمية فى علم الاجتماع. فأفكار دوركايم عند الانتحار لم تعتمد على التأمل، وإنما اعتمدت على خطة بحث حيث جمع مجموعة كبيرة من البيانات الإحصائية عن الانتحار فى عدة دول أوربية، ثم قام بتحليلها للتوصل إلى أسباب الانتحار. ولم يستخدم فقط الملاحظة المنظمة. فقد أكد على ضرورة اهتمام علماء الاجتماع بما يستطيعون ملاحظته فقط. وضرورة النظر إلى "الحقائق الاجتماعية على أنها أشياء"[٤١].

وقسم دوركايم قواعده المنهجية إلى قسمين يشمل القسم الأول، القاعدة الأساسية فى دراسة الظاهرة الاجتماعية، ويركز القسم الثانى على ثلاث قواعد يعتبرها دوركايم متممة للقاعدة الأساسية على النحو التالى[٤٢]:

أ - تتمثل القاعدة الأساسية فى أنه "يجب دراسة الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء". فالعقل يتمثل الظواهر بصورة حسية، كما يتمثلها بالمعانى العامة، ونحن نعمل على تحقيق المعانى وتحليلها منطقياً، بدلاً من

دراسة الحقائق ذاتها، وهذه الطريقة لا تؤدى إلى نتائج موضوعية، لأنها وليدة الحياة العملية، وليس من الضرورى أن تعبر الفكرة بأمانة عن طبيعة الشيء، فإذا توصلت إلى معرفة الأشياء عن طريق دراسة الآراء الشائعة، فليست هناك فائدة عملية من دراسة الحقيقة الاجتماعية، ومعنى ذلك أن الآراء الشائعة أو المتداولة لا تفيد ولا تستطيع أن تحصر جميع خصائص الظاهرة. فالظواهر الاجتماعية كما يرى دوركايم ذات طبيعة واقعية وليست وليدة وهم، ولهذا فإنها تنطوى على جميع خواص الأشياء، أى أن الظاهرة الاجتماعية لها خصائص تحصر فيما بينها خصائص الأشياء: الخارجية، والجبرية، والاستقلالية، والعمومية.

أى أن دوركايم يفهم الظواهر الاجتماعية بحكم خصائصها الذاتية المستقلة عن الأفراد، فقد فهم بالطبع أن الظواهر الاجتماعية تتجسد من خلال الناس فقط. أى لا يمكن تصور وجودها دون وجود أناس تتجلى هذه الظواهر من خلال سلوكهم وتصرفاتهم وممارستهم ومعتقداتهم. لكن الناس عنده لا يتمتعون بأى دور إيجابى فهم سلبيون تماماً، أو موضوعات سلبية يفتقدون الفاعلية تماماً، وهنا نلحظ أن الجانب الإنسانى النشط والفعال والخلاق، يختفى فى مذهب دوركايم الفكرى[٤٣].

ب- تتمثل القواعد المتممة للقاعدة السابقة فيما يلى:

- يجب على عالم الاجتماع أن يتخلى عن كل فكرة سابقة، أى أنه يجب تطهير علم الاجتماع من الأفكار السابقة.
- من الواجب أن ينحصر موضوع البحث فى طائفة خاصة من الظواهر الاجتماعية التى سبق تعريفها.

- يجب على عالم الاجتماع عند شروعه فى دراسة طائفة خاصة من الظواهر الاجتماعية أن يبذل جهداً فى ملاحظة هذه الظواهر من الناحية التى تبدو فيها مستقلة عن مظاهرها الفردية.

ولعل هذه القواعد المنهجية التى حددها دوركايم، نجدها حالياً فى جميع الكتابات الحديثة فى مناهج البحث وتصميم البحوث الاجتماعية، فجميعها تنادى بضرورة دراسة الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء، والتخلى عن الأفكار السابقة، بما يدل على أهمية فكر هذا العالم.

٣- بعض النتائج التى توصل إليها دوركايم من دراساته :

أ - تقسيم العمل والتضامن الاجتماعى :

عالج دوركايم موضوع "التضامن الاجتماعى" فى ضوء دراسته لتقسيم العمل، ولذلك اعتبر تقسيم العمل متغيراً، وحاول أن يربط أشكاله وصوره المختلفة وأنواعه بالظواهر الاجتماعية الأخرى التى اعتبرها آثاراً أو نتائج لهذا النوع من التقسيم أو ذلك. فيرى أن الأفراد فى المجتمع البدائى متجانسون لأن تقسيم العمل هنا فى حالته البسيطة، ولذلك يرتبط الأفراد بما سماه "التضامن الآلى" الذى يتميز بخضوع الأفراد لما يمليه الرأى العام والتقاليد وتكون المسئولية هنا جمعية، ويكون المركز الاجتماعى موروثاً. أما فى المجتمعات المتحضرة التى ينمو فيها تقسيم العمل ويتطور، فتكون شخصيات الأفراد متعددة ومتنوعة فى الوقت ذاته. ويرجع ذلك الاختلاف فى الخبرات والوظائف التى يمرون عليها أو يقومون بها. ومن ثم يرتبط الأفراد فى مثل هذه المجتمعات "بالتضامن العضوى" الذى ينجم عن حاجتهم إلى خدمات بعضهم البعض، ولذلك

تكون "الفردية" هى السمة الغالبة[٤٤].

ويتجه دوركايم إلى تحليل النتائج الإيجابية لتقسيم العمل، حيث يرى أن التخصص وتقسيم العمل يؤديان إلى تبادل الالتزامات والخدمات، ومن شأن هذا الاعتماد المتبادل بما يترتب عليه من تعاقدات أن يؤدى إلى التضامن العضوى طالما أنه فى ظل التخصص لا يمكن أن يشبع كل فرد احتياجاته بنفسه، بل يظل فى حاجة دائمة إلى الآخرين، وما ينطبق على الأفراد ينطبق أيضاً على الطبقات والجماعات المهنية. فإذا كان التضامن فى المجتمعات البدائية البسيطة قائماً على التماثل بين الأفراد، فإن التضامن العضوى فى المجتمع الصناعى يقوم أساساً على الفروق الفردية، طالما أن كل فرد فى المجتمع يمارس عملاً فى مجال خاص مرتبط به ومتخصص فيه، ويترتب على ذلك أن التضامن العضوى يدعم الشخصية الفردية. ولا يرى دوركايم تناقضاً بين نمو النزعة الفردية والتضامن الاجتماعى، فالتضامن العضوى بين مكونات المجتمع وعناصره يعطى نطاقاً من الحرية لهذه المكونات[٤٥].

وذهب دوركايم إلى أن الاختلاف الرئيسى بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة يرجع إلى النظام الاجتماعى، ففى المجتمعات التقليدية يعتمد النظام على التقاليد والقيم المشتركة، أى أن التماسك الاجتماعى يعتمد على التشابه. وعلى العكس. نجد الفروق الفردية فى المجتمعات الحديثة، ويبنى التضامن الاجتماعى على الاعتماد المتبادل بين الأفراد أكثر من تشابههم، ويؤدى هذا الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل إلى المجتمع المستقر[٤٦].

ب - الإنتحار:

تحتل دراسة دوركايم عن الانتحار مكانة هامة فى الدراسات السوسيولوجية الامبريقية، وبدراسته عن الانتحار يعد دوركايم، باجماع معظم علماء الاجتماع، رائداً فى تطبيق المنهج الإحصائى فى دراسة الظواهر الاجتماعية، حيث أعطى دوركايم تفسيرا اجتماعياً لما يبدو أنه سلوك فردى فى أغلب الأحوال، لكى يحدد الذين أقدموا على الانتحار وظروفهم، واستطاع أن يوضح مجموعة من الافتراضات تدور حول أسباب الانتحار وملامحه وسماته ومعدلاته فى كل دولة وفى كل عام. وبدأ دوركايم دراسته بمحاولة تعريف ظاهرة الانتحار بأنها: "تشير إلى كل حالات الموت التى تأتى كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لفعل سلبى أو إيجابى قام به المنتحر نفسه، وهو يعلم نتيجته". ثم ناقش "معدل الانتحار" واعتبر أن المجموع الكلى لحالات الانتحار فى بلد ما يسمح لنا بحساب هذا المعدل الذى يطلق عليه اسم "ظاهرة اجتماعية". وفند فى القسم الأول من كتابه العوامل النفسية والكونية، ثم انتقل إلى دراسة طبيعة العوامل الاجتماعية أو النتائج المترتبة عليها[٤٧].

وتعتبر دراسة دوركايم عن الانتحار محاولة للربط بين معدلات الانتحار والفروق فى التضامن الاجتماعى بين الجماعات المختلفة، فالتضامن عنده بمثابة متغير مستقل للأنماط المختلفة من الفعل الاجتماعى، فإذا كان التضامن الاجتماعى ضعيفاً ينتج عنه مجموعة من النتائج المرضية التى يعد الانتحار أحدها. ويمكن أن تكون المعدلات المرتفعة من الانتحار مؤشراً على نقص الاتساق العام فى المجتمع ككل أو بين جماعاته الفردية. وخلص دوركايم إلى قضايا عامة تفسر الانتحار فى علاقته بالتضامن فى الجماعة

الأسرية والدينية والسياسية وردها إلى قضية واحدة هـي: ارتباط الانتحار ارتباطاً عكسياً بدرجة التكامل في الجماعة الاجتماعية(٤٨).

وقد ميز دوركايم بين ثلاثة نماذج من الانتحار يتضمن كل نموذج منها مجموعة من الأسباب الاجتماعية التي تؤدى إلى حالات تندرج ضمنه وهي(٤٩):

الانتحار الأناني: وهو الذى يرجع إلى مشاركة الفرد الغير مرضية والغير كافية فى حياة الجماعة، ولذلك فإن الفرد الذى يظل عزوفاً عن الجماعة الاجتماعية، والذى يتابع أهدافه الشخصية لايجد سبباً للقائه، فيلجأ إلى الانتحار، ويكون الانتحار نتيجة للاتكامل الاجتماعى، وفيه ينعزل الفرد باستمرار عن الحياة الاجتماعية، ويفرض الأنا الفردى فيها ذاته لكى يقف فى وجه الأنا الاجتماعى. فالانتحار الأنانى ينبثق عن النزعة الفردية المتطرفة.

الانتحار الغيرى أو الإيثارى: ويرجع إلى شدة اندماج الفرد فى الجماعة. حتى أنه يفقد فرديته فى الجماعة التى ينتمى إليها انتماءً كلياً، وهو يختلف عن النوع الأول. لأن المنتحر الأنانى يعتقد أن الأمر متروك له فى تحديد أفعاله، لأن ارادته منفصلة عن إرادة الجماعة. أما فى الانتحار الغيرى. فعلى العكس من ذلك نجد أن إرادة الفرد مرتبطة بإرادة المجتمع، ويفعل ما تمليه عليه الجماعة التى ينتمى إليها. والفرد يعبر عن اندماجه الاجتماعى بشعوره الدائم بأنه على استعداد لأن يضحى بنفسه فى سبيل الجماعة.

الانتحار اللامعيارى: والذين يقدمون عليه هم الذين لا يسيرون على القواعد التى رسمها المجتمع، فيصبحون بلا معيار يحدد نمط سلوكهم

أو طريقة انتمائهم للجماعة، وغالباً ما ينتج عنه تدمير مفاجئ للتوازن الاجتماعي والبناء الأخلاقي في المجتمع. فمثلاً، يعد الكساد الاقتصادى أو الرخاء الاقتصادى حالتين تمثلان تغيراً مفاجئاً في النظام الاقتصادى يترتب عليه درجه من اللامعيارية تؤدى إلى زيادة معدل الانتحار في المجتمع.

ولا نتفق مع دوركايم في تسميته للتضحية من أجل الآخرين بالانتحار، فوفقاً لثقافتنا العربية يعد الانتحار جانباً سلبياً يخالف الأديان والشرائع السماوية، أما التضحية والإيثار فهى جوانب إيجابية مرغوبة تدل على قوة الانتماء والولاء، وبالتالى كان على دوركايم أن يطلق عليها الإيثار ولا يعالجها ضمن النوعين الآخرين، خاصة وأنها تتناقض معهم. وقد ترجع رؤية دوركايم إلى الثقافة التى نشأ فيها، والتى تختلف مع ثقافتنا خاصة فيما يتعلق بمفهومه للانتحار.

جـ - الدين:

يعرض دوركايم لنظريته عن الدين في كتابه "الصور الأولية للحياة الدينية". والذى يعتبر آخر أعماله الهامة، ويحاول في هذا الكتاب أن يدرس أكثر الديانات المعروفة بدائية وبساطة في مجتمع لا يجاوزه أى مجتمع آخر في بساطة تنظيميه. وانتقد دوركايم التعريف العام للدين الذى يتلخص في الاعتقاد في الله أو في القوى فوق الطبيعية. ورأى أن الدين يضم مجموعة من المعتقدات والممارسات في نسق شامل يحقق القداسة للأشياء المحرمة. وتوجد هذه المعتقدات بين الأفراد والجماعات، وبذلك فهى تخلق مجتمعاً أخلاقياً[٥٠].

وينهى دوركايم تحليلاته عن الدين بقوله إن حياة الجماعة هى المصدر المنشئ أو السبب الكافى للدين، كما أن الأفكار والممارسات الدينية

إنما تشير إلى الجماعة الاجتماعية وترمز إليها، فالتصورات الدينية لا شئ أكثر من رموز لخصائص المجتمع تعبر عن العقل الجمعى(٥١).

٤- تقييم:

إن القضايا التى طرحها دوركايم هى بحق على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تركز على واحدة من المشكلات المحورية فى علم الاجتماع والتى تتمثل فى تدعيم الحرية الفردية والاستقلالية الشخصية إلى أقصى حد ممكن، مع العمل على زيادة الاتجاهات الجمعية فى المجتمع الصناعى الحديث. فالمجتمع الديمقراطى ينبثق فيه الالتزام الخلقى من مؤسسات المجتمع المدنى، كما أن مصادر التضامن الاجتماعى تتميز بأنها داخلية، وليست مفروضة من جهة خارجية أعلى، ومع ذلك ظل دوركايم محصوراً داخل إطار النموذج الوضعى(٥٢).

إلا أن أهم ما يوجه إليه من انتقادات تمثل فى أنه تحمس أكثر من اللازم لسوسيولوجيته، وغالى فى تفسير الحقيقة الاجتماعية بحقيقة أخرى من نفس النوع وتمادى فى استبعاد أى مؤثرات أخرى فى الحياة الاجتماعية، ولكن نظرياته ستظل تحتل مكاناً مرموقاً فى تاريخ النظرية السوسيولوجية(٥٣).

رابعا: هربرت سبنسر:

بدأ هربرت سبنسر H. Spencer (١٨٢٠-١٩٠٣) حياته مدرسا، ثم عمل في الهندسة، ولم يلبث أن ترك وظيفته كمهندس واشتغل بالأدب والسياسة وشئون المجتمع، وترك مؤلفات ضخمة تدل على سعة الأفق ودقة التحليل وعمق الفكر وأصالته. وكانت مؤلفاته مرآة صادقة للفكرة التي تشبعت بها نفسه وتبلورت في تفكيره، وهي فكرة "النشوء والارتقاء" محاولا تطبيقها على الكائنات الحية في ميدان علم الأحياء، وعلى الإنسان في ميدان علم النفس والأخلاق، وعلى المجتمع في ميدان علم الاجتماع والسياسة. ففي عام ١٨٥١ نشر كتاب "الاستاتيكا الاجتماعية"، وكتاب "المبادئ الأولية: نسق فلسفي جديد" في عام ١٨٦٢، وكتاب "مبادئ علم الاجتماع" في ثلاثة أجزاء خلال الفترة (١٨٧٦-١٨٩٦) [٥٤].

وسنعرض فيما يلي أهم أفكار هربرت سبنسر التي جعلت منه رائدا من رواد علم الاجتماع.

١- نظرية التطور:

تأثر سبنسر بشدة بمبدأ التطور، وخاصة بمؤلفات المفكر الفرنسي "لامارك" وهو أول من عرض نظرية التطور العضوي، وعندما جاء "دارون" من بعده وجد اتجاها عاما نحو الاعتقاد في مبدأ التطور، فكتب "أصل الأنواع" و"تسلسل الإنسان". وترجع أهمية "دارون" في أنه وضع النظرية في صيغة واضحة. وتتلخص نظرية التطور العضوي في أن جميع الكائنات الحية نتجت عن عدد صغير من الأشكال البسيطة للمادة الحية، أي أن آلاف الأشكال العليا من الكائنات قد استمدت أصولها من الأشكال السفلي، وذلك

عن طريق التناسل وبفعل الظواهر الطبيعية. وتأثر سبنسر بهذه المفهومات، ونظر إلى التطور كمبدأ عام تخضع له جميع ظواهر الكون سواء أكانت ظواهر عضوية أو ظواهر اجتماعية وعقلية خارجة عن التركيب العضوى. فمبدأ التطور هو القانون العام الذى تخضع له جميع الظواهر سواء كانت عضوية أو اجتماعية(٥٥).

وتتمثل القضية الأساسية فى أفكار سبنسر فى تطبيق نظرية التطور "لدارون" على الحياة الاجتماعية. فقد ذهب إلى أن المجتمعات البشرية مثل الأشكال الحيوانية، تتدرج من الأشكال البسيطة (المجتمعات البدائية) إلى الأشكال الأكثر تعقيداً (المجتمعات الصناعية). ومن خلال عملية الانتخاب الطبيعى، فإن المجتمعات التى تتكيف مع بيئتها، وتتنافس بنجاح مع بيئتها ستبقى. والحياة الاجتماعية محكومة بقوانين الصراع والمنافسة. وكما فى عالم الحيوان، فإن الانتخاب الطبيعى سيؤدى إلى البقاء للأصلح" Survival of The Fittest ، وسيؤدى ذلك فى النهاية إلى التطور الاجتماعى الذى سيشكل - وفقاً لسبنسر - التوازن الاجتماعى(٥٦).

ويعتبر المبدأ التطورى الأساسى الحقيقى لمذهب سبنسر. فقد صاغ فى كتابه "المبادئ الأولى" ثلاثة قوانين أساسية، أولها قانون استمرار القوة الذى يشير إلى وجود واستمرار نوع من العلة النهائية تفارق المعرفة، وثانى هذه القوانين هو قانون عدم قابلية المادة للفناء، والثالث هو قانون استمرار الحركة. ويعنى أن الطاقة تتحول من شكل إلى آخر. لكنها تستمر فى هذه العملية. ويرى أن هذه القوانين يمكن أن تتمثل فى قانون التطور، الذى كان عنده بمثابة القانون السامى لكل موجود. ويشرح سبنسر آراءه مستشهداً بالحياة الاجتماعية، فيرى أنها تشبه الحياة البيولوجية فالتطور الاجتماعى

عنده يقوم على فكرتين هما[٥٧]:

أ – **التباين**: ويقصد به الانتقال من المتجانس إلى اللامتجانس. وقرر فى هذا الصدد ميل الحياة إلى التفرد والتخصص. وقد أصبح هو المطلب الأول فى شئون الحياة، وهو الغاية القصوى التى يصل إليها الكائن فى ارتقائه، وأن هذا الارتقاء والتطور كان مصحوباً بالانتقال من التعميم غير المحدد إلى التخصص المحدد، ومن المتماثل المطلق إلى التباين المحدد.

ب– **التكامل**: وتسير هذه الظاهرة جنباً إلى جنب مع ظاهرة التباين، بمعنى أن التفرد أو التخصص لايؤدى إلى الاستقلال والاكتفاء الذاتى، ولكنه يؤدى إلى التضامن والتماسك واعتماد الأجزاء والوظائف على بعضها البعض. فلا تستطيع وحدها أن تغنى بنفسها عن الأخرى. وذلك طبقاً لمبدأ توزيع العمل البيولوجى والفسيولوجى بالنسبة للمركب الحيوى، وطبقاً لمبدأ التضامن والتكامل الاجتماعى بالنسبة لشئون الحياة الاجتماعية.

وتوجد مجموعة من العوامل الهامة التى تفسر التغير من المتجانس إلى اللامتجانس، ومن حالة عدم التماسك والترابط إلى حالة التماسك والترابط. ومن البسيط إلى المركب، ومن عدم التمايز إلى تمايز البناءات والوظائف وتخصصها تتمثل فيما يلى[٥٨]:

أ – **عدم استقرار المتجانس**: يذهب سبنسر إلى أن حالة التجانس هى فى الحقيقة حالة توازن غير مستقر، فحينما يحدث تجمع لعدد كبير من الوحدات المتشابهة، فإن هذه الوحدات لابد وأن تغير من علاقاتها بعضها ببعض، هذا فضلاً عن أن الأجزاء المختلفة لهذا الحشد تخضع

لتأثير قوى متنوعة وظروف متباينة، ومن ثم تتعدل على أنحاء مختلفة.

ب- تعدد النتائج: فيرى سبنسر أن بدء التباين والتنوع معناه أن حركة بدأت تعمل من أجل زيادة التعقيد والتركيب، ذلك أن تباين القوى المؤثرة فى هذه الظواهر والوحدات يعنى فى الحقيقة تعدد نتائج هذه القوى وتباينها. ويلاحظ أن عدد الوحدات غير المتشابهة عامل بالغ الأهمية، فإضافة وحدة متخصصة جديدة يعنى ظهور مركز قوة متخصص، يصبح بدوره مصدراً لتعقيد القوى المختلفة، وعاملاً أساسياً من عوامل اللاتجانس.

جـ- العزل: عندما يحدث التباين داخل وحدات تجمع معين، يتطور نوع من التخصص فى الأجزاء بالضرورة، ومن الملاحظ فى هذه الحالة أن الوحدات المتشابهة تستجيب للمؤثرات بصورة متماثلة. على حين أن الوحدات غير المتماثلة تستجيب لنفس المؤثرات بصورة مختلفة، وذلك معناه عملية انتقاء داخلى أو عزل الأجزاء المتخصصة.

د - التوازن: إن التغيرات التى تطرأ على الظواهر محكومة بظروف البيئة التى توجد فيها، فهذه التغيرات لايمكن بأى حال من الأحوال أن تتخطى حدود البيئة، ومن ناحية أخرى قد تنتج هذه التغيرات كاستجابة لتأثير قوى معينة مصدرها البيئة. فالتغيرات لابد أن تحدث فى إطار التوازن.

هـ- الانحلال: ويعنى تفكك الوحدة الكلية. ولم ينظر سبنسر إلى التطور والانحلال على أنهما مرحلتين منفصلتين تماماً، ولكنه أكد على العكس من ذلك. على أن التوافقات التى تتميز بالتوازن وعدم التوازن للقوى

البيئية الداخلية والخارجية هى نتاج خالص لهـذه القـوى، وأن حـدود التكامل أو الانحلال تتوقف على نتيجة الصراع بين هذه القـوى المؤثـرة فى الظواهر.

٢- المماثلة البيولوجية:

ذهب سبنسر إلى أنه يمكن اعتبـار المجتمـع بأنـه كـائن حـى، فكـل عضو من أعضاء الكـائن الحـى - كقلبـه أو رئتـه أو عقلـه أو غيرهـا - يـؤدى وظيفة معينـة. وكل هذه الأعضاء ذات اعتماد متبادل، ولذلك فإن أى تغير فى أى عضو سيؤثر حتماً على الأعضاء الأخرى. علاوة على أن كـل عضـو يسـاهم فى بقاء واستمرار الكائن الحى ككل. فلو أصيب أحد الأعضاء بمرض ما، فإن بقية الأعضاء ستتكيف مع هذه الأزمة. وبـالمثل فـإن أى جـزء مـن المجتمـع يؤدى وظيفة ويساهم فى بقاء واستمرار المجتمع(٥٩).

فالمجتمع ينتظم على نفس نسق الفرد، أو على غراره تماماً حتى أننا نسـتطيع أن نـدرك مـا هـو أبعـد مـن المماثلـة بينـهما، حيـث ينطبـق نفـس التعريف للحياة على كليهما. حينما ندرك أن المجتمع يمـر بمراحـل النمـو والنضج والهرم، وأن ذلك يسير على نفس المبادئ التى تحدد التحولات التى تمر بها كل من النظم العضوية وغير العضوية. فقد لاحظ سبنسر العديـد مـن أوجه التشابه بين المجتمع والكائن الحى منها ما يلى(٦٠):

أ - يتميز كل من المجتمع والكائن العضوى عـن المـادة غـير العضويـة بـالنمو الواضح خلال الجزء الأكبر من وجودهما. فـالرضيع ينمـو حتـى يصبـح رجلاً، والمجتمع الصغير ينمـو مـن منطقـة صغـيرة إلى مدينـة كبـيرة، والدولة تنمو وتصبح امبراطورية وهكذا.

ب- يصاحب التفاضل أو التمايز التقدمى فى البنـاء، سـواء فـى المجتمـع أو الكائن الحى، بتمايز تقدمى فى الوظائف.

جـ- يؤدى التطور سواء فى المجتمعات أو الكائنات العضوية إلى تباينات فى البناء والوظيفة، وكل منهما يجعل الآخر ممكناً.

د - إذا نظرنا إلى الكائن الحى بوصفه جمعـاً لوحـدات تعيـش منفـردة، فـإن مجموعة الكائنات البشرية أو المجتمع الإنسانى يمكن النظر إليه بصفه كائناً.

وبعد أن عرض سبنسر لأوجه التشابه والتماثل السابقة، بذل جـهداً كبيراً فى بيان الاختلاف بين المجتمعات والكائنات العضوية، وتتمثل هـذه الفروق فيما يلى(٦١):

أ - تشكل الأجزاء والوحدات الداخلية فى الكائن العضوى كياناً واحداً حيـاً، أو وحدة فيزيقية ملموسة، فالأجزاء مرتبطة ببعضها ارتباطـاً فيزيقيـاً، بينما تنفصل وتتوزع أجزاء المجتمع، فالأسر مثلاً منفصلـة عـن بعضـها البعض ومنتشرة فى كافة أرجاء المجتمع.

ب- يعنى التباين الداخلى فى البناءات والوظائف عند الكائن الحى أن هناك وظائف محددة تؤديـها أعضـاء بـالذات، بينمـا لايمكـن أن تقـوم بـهذه الوظـائف أعضـاء أخـرى. إلا أن ذلـك لا يصـدق مطلقاً علـى المجتمـع الإنسانى، فالحكومة مثلاً ليست هى وحدها العضـو الـذى يتـولى مهمـة التفكير أو ممارسة السلطة.

جـ- يقرر سبنسر أنه بالنسبة للكائن العضوى تؤدى الأجزاء وظائفـها آخـذة فى اعتبارها مصلحة الكل، على حين أن النظم والهيئات التى توجد فى المجتمع تؤدى وظائفـها مـن أجـل مصلحـة الأجـزاء أى الأفـراد أعضـاء

المجتمع. ويهدف سبنسر من هذه الفكرة إلى إيضاح أن استخدامه للماثلة البيولوجية لا يعنى أنه يؤمن بأن الفرد خاضع لسيطرة الدولة.

ويمكن أن نلخص أهم الدعائم التى ترتكز عليها فلسفة سبنسر الاجتماعية فيما يلى[٦٢]:

أ - المجتمعات هى مركبات عضوية حية أو تجمعات فوق عضوية.

ب- يوجد بين المجتمعات والبيئات التى تشغلها توازن فى القوى، فهناك توازن بين مجتمع وآخر، وبين جماعة وأخرى فى نطاق المجتمع الواحد، ويوجد توازن بين مختلف الطبقات أيضاً.

جـ- يأخذ هذا التوازن صورة تنازع البقاء بين المجتمعات، ومن ثم يصبح الصراع نشاطاً مألوفاً فى الحياة الاجتماعية.

د - وفى غمرة هذا الصراع للتنازع على البقاء، ينشأ الخوف من الأحياء والأموات على السواء، وقد كان الخوف من الأحياء - وهو شيء طبيعى ناتج عن الصراع - سبباً فى قيام التنظيم السياسى، كما كان الخوف من الموتى سبباً فى قيام النظام الدينى.

هـ- تحت تأثير النظام السياسى والدينى. فإن حالة الصراع المألوفة أصبحت نزعته حربية، وقد شكلت هذه النزعة العادات ومظاهر السلوك والتنظيم الاجتماعى، وأصبحت صفة لازمة للتجمعات الإنسانية الأولى.

و - ساعدت النزعة الحربية على سرعة اندماج الوحدات الاجتماعية الصغيرة فى وحدات أكبر وأوسع نطاقاً، وهكذا حتى قامت المجتمعات الكبيرة، أى أن هذه النزعة حققت مظهراً من مظاهر التكامل الاجتماعى، وقد وسعت هذه العملية نطاق الحياة الاجتماعية، واستطاعت الشعوب الكبيرة فى زمن السلم، أن تلجأ إلى التصنيع.

ز - شكلت حياة السلم والصناعة الأخلاق ومظاهر السلوك والتنظيم الاجتماعى تبعاً لما تقتضيه هذه الحياة من التعاون ومظاهر الإخاء والمشاركات الوجدانية والتحرر وزيادة المعارف الإنسانية.

ح - أدت هذه الحياة إلى الحرية والتعاون الاختيارى، وأدت إلى مرونة التنظيم الاجتماعى وسيولة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.

ط - يتوقف التحول من الحالة الحربية إلى الحالة الصناعية على درجة التوازن فى القوى بين مجتمع ما والمجتمعات المصاحبة له، وبين المجتمعات التى تنحدر من جنس معين والمخالفة لها.

ى - لايمكن أن نعزز الاتجاه نحو التصنيع السلمى، إلا إذا حققنا أولاً توازن القوى بين الأمم وبين مختلف الأجناس.

٣- تقييم:

تعرضت أفكار سبنسر التطورية إلى انتقادات عديدة منها ما يلى[٦٣]:

أ - إن تشبيه المجتمع بالكائن الحى لا تعتبر طريقة علمية. إلا إذا عقدت بين ظواهر متماثلة فى طبيعتها، أما إذا عقدت بين طبائع مختلفة، فتكون طريقة غير سليمة، ولا تحقق نتائج علمية سليمة.

ب- لم تميز آراؤه بين عالمى الحيوان والإنسان، فمبدأ بقاء الأصلح لا يمكن أن يسرى على الإنسان، وهو يحيا حياة اجتماعية، مثلما يمكن تطبيقه على الحيوانات التى تحيا حياة انفرادية.

جـ- ليس صحيحاً أن التطور يسير من البسيط إلى المركب الذى يأخذ فى التنافر. وليس صحيحاً أن التطور والرقى يسيران بشىء من السذاجة إلى التعقيد فى كل أنحاء الطبيعة. وحتى إذا سلمنا بصدق هذه القضية فى

بعض الظواهر، فإنها لا يمكن أن تكون صادقة وعامة بالنسبة لشئون الكون والحياة الاجتماعية على الإطلاق.

وبالرغم من هذه الانتقادات يمكن القول بأهمية فكرة المماثلة العضوية، باعتبارها من الأفكار الممهدة للاتجاه البنائي الوظيفي وهو من الاتجاهات النظرية الرائدة في علم الاجتماع.

خامساً: ماكس فيبر:

لايكاد يخلو مؤلف معاصر فى علم الاجتماع سواء اهتم بالنظرية أو المنهج أو الموضوع، أو كان بصدد تأريخ الفكر الاجتماعى بصفة عامة من إشارة لماكس فيبر، فلقد تجلت عظمة فيبر فى قدرته الفائقة على شمول كافة مسائل علم الاجتماع، إذ من خلال إطار نظرى واضح المعالم، وباستخدام منهج جديد متميز ثاقب الرؤية واسع البصيرة، استطاع فيبر أن يقدم مضموناً محدداً لعلم الاجتماع، ذلك العلم الذى يضطلع بمهمة دراسة وتحليل السلوك الإنسانى لفهم مقاصده ومعرفة دوافعه وغاياته، فضلاً عن استطلاع أسس التنظيمات الاجتماعية ووصف وتشخيص مقوماتها وتحديد معالم بنائها ككل(٦٤).

ولد ماكس فيبر Max Weber (١٨٦٤-١٩٢٠) فى ايرفورت بألمانيا الغربية من أسرة موسرة، ودرس القانون فى جامعات هايدلبرج وبرلين وجوتنجن، وبعد أن استكمل دراسته عمل محامياً فى برلين، وأعد رسالة الدكتوراه فى عام ١٨٨٩ عن تاريخ الشركات التجارية فى العصور الوسطى، ومن ثم اشتغل بتدريس القانون فى جامعة برلين. وعين فى عام ١٨٩٣ أستاذاً لعلم الاقتصاد فى جامعة فرايبورج، ثم أصيب بانهيار عصبى فى عام ١٩٠٠ أعاقه عن العمل لمدة أربع سنوات، ولكنه استأنف التدريس فى عام ١٩١٨ وأصبح أستاذاً زائراً بجامعة فيينا، ثم أستاذاً للاقتصاد فى ميونخ، حتى توفى عام ١٩٢٠. ولم يتوقف نشاطه على مجال العلم فقط، وإنما كان يشارك بنصيب كبير فى السياسة، وارتبط تكوينه الفكرى ارتباطاً وثيقاً بالظروف العامة فى عصره، وبخاصة الحركات الفكرية فى المانيا عموماً(٦٥).

فلقد عاش فيبر نفس الظروف التى عاشها مفكرو القرن التاسع عشر، وهى الظروف الاجتماعية والبنائية التى خلفتها أبنية المجتمع الأوربى أثناء أو بعد عملية التحول من المجتمع التقليدى إلى المجتمع الحديث. ولم يستطع فيبر أن يتحلل من هذه الظروف، غير أن ظروف المانيا السياسية، كانت أكثر استقراراً من فرنسا، وذلك بسبب ما ساد فيها من نزعة قومية تزعمها "بسمارك" وبعض الزعماء الألمان. وقد انشغل الفكر الألمانى بالمسائل الفلسفية والتاريخية بسبب تأثير "هيجل" و"كانط"، ومن بين القضايا الهامة التى انشغل بها المفكرون والفلاسفة الألمان محاولة التفريق بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية[٦٦].

وفى ظل هذه الظروف وهذا الجدل تميز تراث ماكس فيبر الذى سنتناول أهم اسهاماته باختصار فى الجزء التالى:

١- تعريفه لعلم الاجتماع:

يعرف فيبر علم الاجتماع بأنه "ذلك العلم الذى يحاول الوصول إلى فهم تفسيرى للفعل الاجتماعى، لكى يتمكن من تقديم تفسير سببى لمجراه ونتائجه". ويقصد بالفعل الاجتماعى أى سلوك انسانى يعطيه الفرد معنى، فالفعل يختلف عن النشاط من حيث أن الفعل يتضمن فكرة أو هدف وله معنى، أى أن فيبر يجعل محور اهتمام علم الاجتماع يدور حول تفسير الفعل الاجتماعى والوصول إلى المعنى أو القيمة من ورائه[٦٧].

وبذلك يمثل الفعل الاجتماعى Social Action محور النظرية السوسيولوجية عند ماكس فيبر، إذ يجب أن يتضمن الفعل الاجتماعى معنى معين فى اتجاهه نحو الآخرين. فالفعل لا يتجه نحو غايات معينة فقط،

وإنما يتم داخل نسق اجتماعي معين، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالظروف التي يتم في ضوئها تحقيق الغايات. ومعنى ذلك أن العلاقة الاجتماعية تعني "سلوك مجموعة من الفاعلين، يضع كل منهم في اعتباره المعاني التي تتضمنها أفعال الآخرين". أي أن هناك مجرى وسياق للفعل الاجتماعي، يتضمن بدوره وجود اتجاه متبادل للفعل بين الفرد والآخرين، وليس من الضروري أن يكون المعنى الذاتي هو نفسه بالنسبة لكل أفراد الجماعة التي تدخل في علاقة اجتماعية. فالصداقة والحب والولاء والوطنية قد تقابل باتجاه مختلف تماماً من جانب الآخر. كما أن المعنى الذاتي للعلاقة قد يتغير، إذ ربما تتحول العلاقة السياسية القائمة على التضامن مثلاً إلى صراع حول المصالح(٦٨).

وقد أقام فيبر نظريته على أساس التمييز بين أربعة أنماط أساسية من الفعل الاجتماعي هي(٦٩):

أ - **الفعل العقلاني الذي يرتبط بهدف ما**: ويتصف بأن الفاعل فيه يدرك بوضوح هدفاً ميعناً يريد تحقيقه. وتكون لديه أساليب مناسبة لتحقيق هذا الهدف. ومثال هذا النوع من الأفعال ما يقوم به المهندس الذي صمم بناءً معيناً، أو الشخص المضارب في سوق الأوراق المالية الذي يهدف إلى تحقيق مكسب مالي، أو القائد الحربي الذي يريد تحقيق نصراً ما. وتعتبر أفعال هؤلاء جميعاً أمثلة على الأفعال العقلانية التي ترتبط بتحقيق هدف معين.

ب- **الفعل العقلاني الذي يرتبط بقيمة ما**: وهو ذلك الفعل الذي لا يهدف إلى تحقيق هدف خارجي معين بالنسبة للفرد بقدر ما يهدف إلى التمسك بقيمة معينة لها أهمية عظمى عند الفرد. ومثال ذلك الفعل ما

يقرره قبطان السفينة من ألا يدعها تغـرق وحدهـا بـل يغـرق معـهـا، أو حين يشترك فرد ما فى مبارزة يعلم أنه سيقتل فيها.

جـ- **الفعل الوجدانى أو العاطفى:** وهو ذلك الفعل الذى ينجم عـن حالـة عاطفية أو نفسية مباشرة للفرد، مثال ذلك حين تصفع الأم طفلـها لأنـه أتى سلوكاً سيئاً، أو حين يضرب أحد لاعبى الكرة زميلاً له فى المبـاراة. وهذه الأفعال تعتبر أفعالاً وجدانية وليست أفعالاً عقلانية لأنها ليسـت موجهة إلى هدف ولا مرتبطة بقيمـة معينـة، ولكنـها عبـارة عـن ردود أفعال عاطفية للفاعل الذى يجد نفسه فى ظروف معينة.

د - **الفعل التقليدى:** وهـو ذلـك الفعـل الـذى تمليـه التقـاليد والعـادات الجمعية والمعتقدات. والفاعل فـى هـذه الحالـة لا يـأتى فعلـه مـن أجـل تحقيـق هـدف مـا، أو مـن أجـل تمسـكه بقيمـة معينـة، أو لأنـه مثـار انفعالياً، ولكن فعله يكـون مجـرد إطاعـة لأفكـار اكتسـبها مـن خـلال عملية التطبيع الاجتماعى.

٢- **النمط المثالى** Ideal Type:

يذهـب فيـبر إلى أن هنـاك أنواعـاً أخـرى مــن الأفعــال والعلاقــات الاجتماعية، التى لا يمكـن التوصـل إليـها عـن طريـق المشـاركة أو التفحـص الوجدانى، ولهذا تقتضى دراسة هذه الأنواع مـن الأفعـال والعلاقـات وجـود أداة منهجية أطلق عليها "النمط المثالى" أو "النمط الخالص" ويعرفه فيبر على أنه "تصور عقلى يتشكل من خلال ظهور أو وضوح سمـة أو أكـثر مـن صفـات وخصائص الأشياء أو الظواهر موضوع الملاحظة فى الحياة الواقعية. بمعنى أن هذا الشكل النموذجى المتصور والذى يطلق عليه مثالى، هـو تصـور عقلـى قد

لانجد له مثيلاً فى الواقع، فالظاهرة التى نضعها فى مخيلتنا قد لايوجد لها نظير فعلى فـى الحيـاة". وقـد أعطـى فيـبر أمثلـة تطبيقيـة للنمـوذج المثـالى واستعمالاته. وفى هذا المجـال صـاغ فيـبر نموذجـاً خالصـاً أو مثاليـاً للفعـل العقلى واللاعقلى والسلوك غير العقلى[٧٠].

فقد رأى فيبر أنه لكى نستطيع تحليل الظواهر الاجتماعية – موضوع علم الاجتماع – لابد وأن تكون لدينا أداة نقوم بالتحليل على أساسـها تسـهل لنا عملية المقارنة بين هذه الظواهر وبعضها البعض، هذه الأداة هى النموذج المثالى. فالأفعال الاجتماعية الأربعة التى عرضنا لها هى نماذج مثالية للفعل الاجتماعى، بمعنى أنها لاتوجد كذلك فى الواقع، ولكنـها مجـرد تصـورات عقلية مستمدة من الواقع فعـلاً، ولكنـها لاتوجـد فعـلاً بـهذه الكيفيـة. وقـد انطلق فيبر بعد تصنيفـه للفعـل الاجتمـاعى إلى تصنيـف كافـة الظواهـر فـى المجال الاجتماعى[٧١].

وتتمثل العناصر التى يتألف منها النموذج المثالى عملياً فيما يلى[٧٢]:

أ – النموذج المثالى هو بناء فرضى لمجموعة من العلاقات الاجتماعية، بحيث يمكن بواسطته تفسير هذه العلاقات سببياً وفهمها.

ب– ليس النموذج المثالى وصفاً لتلـك العوامـل أو القوانـين التـى نعتقـد أنـها توجد بشكل "متوسط" على الرغم من أن هذه العوامل أو القوانـين يمكـن التوصل إليها بالاستعانة بالنموذج.

جـ– لايقصد بالمثالية هنا أى مضمون أخلاقى يتعلق بالخير أو الحق.

د – إن النمـوذج عقلـى ومثـالى، بمعنـى أنـه أداة تصوريـة ومنطقيـة يمكـن الاسـتعانة بـها فـى دراسـة حـالات واقعيـة تقـارن بالخصـائص التـى يتضمنها النموذج، ومن خلال هذه المقارنة تتحدد آفاق جديدة للبحث.

هـ- لايقدم النموذج وصفاً شاملاً للظواهر الواقعية، ولكن النموذج يؤكد وجهة نظر معينة بالذات، ومن ثم يمكن صياغة عدد كبير من النماذج المثالية التى يختص كل منها بناحية معينة من نواحى الحياة الاجتماعية.

و - النموذج المثالى انتقائى لأنه يتكون من مفردات فرضية يحددها الباحث بنفسه لكى تكون أساساً تنهض عليه عملية المقارنة، هذا فضلاً عن أن النماذج المثالية تقدم صورة نموذجية للواقع، ومن هنا كانت تحتل مكانة استراتيجية فى البحث الواقعى أو التفسير.

ز - النموذج المثالى الذى يطالب به فيبر يتسم بأنه عام ومجرد فى الوقت ذاته.

٣- البيروقراطية والسلطة:

ينظر فيبر إلى البيروقراطية بما تتميز به من صورية وتسلسل رئاسى وتقنين. وباعتبارها شكلاً من أشكال التنظيم الاجتماعى يرتبط باقتصاد النفوذ والعقلانية اللذان يسودان العالم الحديث. وقد حلل فيبر صفات البيروقراطية الحديثة، وكيفية عمل الأجهزة الرسمية على النحو التالى[٧٣].

أ - توجد مجالات محددة لعمل الجهاز البيروقراطى، وتحدد هذه المجالات وفقاً لقواعد مقننة، أو بنص القانون والتعليمات الإدارية.

ب- يوجد تدرج فى الوظائف، حيث تتدرج المسئوليات، ويتكون نسق منظم من العلاقات العليا والدنيا، ويكون الرئيس هو المشرف على أعمال المرؤوس الذى هو أدنى منه فى المسئولية والسلطة. وفى مثل هذا النظام يحتكم المحكومين أو من يتعرضون إلى سلطة الموظفين من رفع الشكوى

أو استئناف القرارات لدى من هم أعلى منهم مرتبة فى التنظيم.

جـ- إن إدارة أى منظمة حديثة تستند إلى المستندات المكتوبة والتى تحتوى على الوثائق أو التعليمات التى يجب مراعاتها.

د - تعتمد الإدارة على الخبرة والكفاءة وتشغيل المراكز الفنية.

هـ- تستوجب إدارة أى مؤسسة وجود قواعد وتعليمات ثابتة أو مستقرة نوعاً ما يسير بمقتضاها كل من يحتل هذا المركز.

ويرتبط مفهوم البيروقراطية ارتباطا وثيقاً بمفهوم السلطة أو القوة عند فيبر، إذ تعتبر السلطة عنصراً من عناصرها. على أنه يجب أن نميز السلطة عن غيرها من صور التأثير الاجتماعى. فالسلطة تعنى وجود فاعل معين فى وضع اجتماعى معين يمكنه من تنفيذ ارادته أو رغبته الخاصة دون مقاومة، وكذلك ترتبط السلطة بالقانون. كما أن السلطة بمثابة بعد هام فى التدرج الطبقى. ويرى فيبر وجود ثلاثة نماذج أساسية للسلطة يجب النظر إليها مع تطورها التحليلى واستخدامها الامبريقى. ويمكن أن يقوم صدق ادعائها بالشرعية على الأسس التالية(٧٤):

أ - أسس عقلانية أو رشيدة: تستند إلى الاعتقاد فى شرعية القواعد المعيارية وأحقية أولئك الذين ارتقوا إلى مناصب السلطة فى ظل هذه القواعد ليصدروا الأوامر (السلطة الشرعية).

ب- أسس تقليدية: وتستند إلى اعتقاد قائم فى قداسة الأعراف أو التقاليد القديمة ومشروعية مكانة أولئك الذين يمارسون السلطة فى ظلها (السلطة التقليدية).

جـ- أسس كاريزمية أو ملهمة: وترتكز على الولاء إلى البطولة والقدسية الخاصة، والاستثنائية أو الشخصية المثالية لأحد الأفراد وللأنماط

المعيارية أو النظام الذى يفرضه ويرسم معالمه.

وبالطبع يعد مفهوم البيروقراطية ومفهوم السلطة الذين قدمهما ماكس فيبر نموذجين مثالين لايمكن أن يتحققا فى الواقع بالشكل الذى عرضهما به. فإذا كان شكل البيروقراطية هو التسلسل الرئاسى والإدارى المنظم وفقاً لقواعد محددة، فإنها يمكن أن تتمثل فى الواقع فى التعقيدات الإدارية والروتين وغيرها من المظاهر السلبية، إلا أنها بشكلها المثالى تعد نموذجاً عقلانياً رشيداً.

٤- القيم الدينية والتغير الاجتماعى:

لاجدال فى أن كتاب "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" The Protestant Ethics and The Spirit of Capitalism لماكس فيبر له مقام الصدارة فى علم الاجتماع بصفة عامة، وعلم اجتماع القيم بصفة خاصة، فقد اهتم فيبر بوصف نسق جديد من القيم وهو "الأخلاق البروتستانتية" كان فعالاً فى القرنين السادس عشر والسابع عشر. وكيف أن هذه القيم قد شكلت نسقاً اجتماعيا جديداً هو "الرأسمالية الحديثة". ففى هذا الكتاب حاول فيبر أن يبين كيف أن القيم الدينية تدعم شكلاً من الفعل الاقتصادى. فيرى أن القيم تتحول فى الحياة اليومية إلى اتجاهات توجه الحياة طبقاً للمثل الدينية، ومن هذه القيم الدينية والاتجاهات تنمو الحركات الدينية كقوة ثورية وتحدث التغير الاجتماعى[٧٥].

فقد قرر ماكس فيبر وجود عامل ما ارتبط بظهور الروح الرأسمالية، أو شجع على ظهورها، وقرر أن هذا العامل تمثل فى قيام الحركة البروتستانتية. ورأى أنه كانت هناك عناصر فى الأخلاق البروتستانتية

شجعت على ظهور الرأسمالية، أولها وأهمها روح التقشف التى تتصف بها البروتستانتية، والتى تشكل جانباً ضرورياً من الروح الرأسمالية، وأيضاً ذلك الاتجاه الدنيوى المستمد من تعاليم "مارتن لوثر" - زعيم حركة الإصلاح الدينى البروتستانتى فى ألمانيا - ومن عناصر هذه الأخلاق البروتستانتية أيضاً ذلك التأكيد على تنظيم الحياة الشخصية للأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية. وأدى مجموع هذه العناصر إلى خلق اتجاه عام فى الأخلاق البروتستانتية يؤكد على ضرورة أن يحيا الإنسان حياته بطريقة منظمة ومرتبة ونشطة، وتتسم هذه الحياة بالسمات اللاشخصية، وأهم شىء فى هذا الاتجاه هو تأكيد الأخلاق البروتسانتية على الروح الفردية وعلى الاتجاهات الدنيوية. وقد حاول فيبر أن يدرس العلاقة بين الدين وغيره من الجوانب الإنسانية، خاصة الجوانب الاقتصادية، ورأى أن هناك بعض الاتجاهات الدينية يمكن أن تساعد على النشاط الاقتصادى، بينما توجد اتجاهات دينية أخرى تمثل عقبة فى طريق التقدم الاقتصادى[٧٦].

وفى هذا التفسير تتضح لنا الاختلافات الكبيرة بين رؤى ماكس فيبر ورؤى كارل ماركس فى تفسير التغير الاجتماعى. فقد جعل فيبر من القيم الدينية وهى أحد عناصر البناء الفوقى بتعبير ماركس - كما سيتضح فيما بعد- عاملاً أساسياً من عوامل التغير الاجتماعى والاقتصادى على العكس من رؤية ماركس فى أن البناء التحتى هو العامل المحدد لأى تغير فى البناء الفوقى.

٥- تقييم:

من خلال عرض أفكار ماكس فيبر يتضح لنا التزامه الأيديولوجى الواضح بالنظام الرأسمالى وتمجيده. واعتباره النظام الأمثل للبشرية الذى

يجب الحافظ عليه وادخال التحسينات والتعديلات به، ويرتبط بذلك نزعة عنصرية واضحة تتمثل فى الدعوة إلى سيطرة المانيا على غيرها من الدول. كما أن ماكس فيبر قد افترض أن أساس الواقع الاجتماعى هو أساس سيكولوجى فكرى، ومن ثم فإن موضوع علم الاجتماع يصبح دراسة أشكال هذا الواقع السيكولوجى، وهو ما يتناقض مع النزعة السوسيولوجية عند دوركايم هذا فضلاً عن أن ماكس فيبر قد أصبح عالم اجتماع عن طريق اشتباكه فى جدل طويل وعنيف مع شبح ماركس - الذى سنعرض له فى الجزء التالى- وكان هدفه اثبات خطأ أفكار ماركس الثورية، وتحدى ادعاءه بأن الاشتراكية أرقى من الرأسمالية من الناحيتين الانسانية والأخلاقية[٧٧].

كما تعرضت فكرة النموذج المثالى للنقد، وكذلك تصنيفه للفعل الاجتماعى ونموذج البيروقراطية المثالى الذى جاء به خالياً من أية اشارة للعلاقات غير الرسمية التى كشفت عنها الدراسات التجريبية والحديثة. كما قوبلت دراسته للدين والاقتصاد بمجموعة من الانتقادات. إلا أنها لا تقلل من قيمة هذه الدراسات واسهامها فى علم الاجتماع[٧٨].

سادساً: كارل ماركس:

ولد كارل ماركس Karl Marx (١٨١٨-١٨٨٣) فى مدينة تريف بروسيا من أسرة يهودية، ودرس دراسة جامعية أظهر فيها نبوغاً، ثم تطلع إلى تقديم عمل أكاديمى، لكن أفكاره حالت بينه وبين تقديم هذا العمل. والتحق بكلية الحقوق ببرلين عام ١٨٣٧، وحصل على درجة الدكتوراه فى أطروحة بعنوان "الفرق فى فلسفة الطبيعة عند ديموقريطس وأبيقور" من جامعة جينا، وكتب فى الجريدة البريطانية عام ١٨٤٢، واشتغل بالسياسة ولم يكن حينئذ اشتراكياً، وإنما كان داعياً للحرية الدينية والمدنية الفكرية. ثم ذهب إلى باريس فى عام ١٨٤٣، وأقام بها مدة، اتصل فيها بمجموعة من الاشتراكيين، وبدأ يكون نواة تفكيره إلى أن توفى فى عام ١٨٨٣[٧٩].

١- الأصول الفكرية والفلسفية للنظرية الماركسية:

أخذت الماركسية الفلسفة الجدلية أو الديالكتيكية عن الفيلسوف الألمانى "هيجل" Hegel التى تعد تعبيراً عن فلسفة الصيرورة (من فعل يصير ويصبح)، وتقف على النقيض من الميتافيزيقية أو ما وراء الطبيعة، باعتبارها تعبيراً عن فلسفة الكينونة (من فعل يكون)، ولكل من الفلسفتين أسلوبها الخاص فى تعقل الأشياء، وهذا الأسلوبان متعارضان تماماً. فأسلوب فلسفة الكينونة (التى أتت لنا من أرسطو. وكانت لقرون عديدة الفلسفة التقليدية للغرب فى خلود ودوام الأشياء والفكر والحقيقة والأخلاق) هو المنطق والحوار والذى يتمثل فى مبدأ الثبات الدائم، فالشىء إما موجود أو غير موجود، ولايمكن أن يكون موجوداً وغير موجود فى وقت واحد. أما

أسلوب فلسفة الصيرورة (والتى أتت لنا من فلاسفة الاغريق الذين سبقوا أرسطو بقرنين وخاصة هيراقليس - أبو الفلسفة الجدلية - وحيث ترتبط على العكس بالزمن والتغير) فهو أسلوب التطور والحياة، والذى يتمثل فى مبدأ التغير الدائم أو الجدل، فكل شىء يولد وينمو ويموت، وكل حقيقة حية، وكل كائن وكل فكرة وكل نظام إنما يتطور وفقاً لهذا المبدأ وهو المولد والنمو والموت. وهذا يعنى أن كل شىء من الأشياء المذكورة إنما يحتوى فى ذاته على بذور موته وعلى تناقض داخلى يتسبب فى فنائه الذاتى، وبتعبير هيجل فإن كل كائن يحتوى فى ذاته على بذور فنائه، بحيث تكون لحظة ميلاده هى أيضاً لحظة وفاته(٨٠).

وبالرغم من تأثر ماركس بالجدل عند هيجل، إلا أن طبيعة الجدل تختلف عند كليهما. فبينما تميز الجدل عند هيجل بالطابع المنطقى فيما يتعلق بالتفاعل بين عناصره، فإن الجدل عند ماركس تميز بكونه حركة تاريخية أساساً تعكس تفاعلاً عينياً واقعياً، ومن ثم فإن ماركس قد أخذ عن هيجل الشكل الصورى للجدل باعتباره بناءً وعملية جوهرية، وإن اختلف معه فى مضمون الجدل. حيث أن الجدل عند ماركس عملية تقع فى قلب التاريخ، ويعبر عن طبيعة العلاقة والتفاعل بين العديد من العناصر الواقعية. وتتسم ملامح الجدل عند ماركس فيما يلى(٨١):

أ - الطابع السلبى للواقع: وهذه السلبية هى التى أدت فى العالم الاجتماعى إلى ظهور متناقضات المجتمع الطبقى، ومن ثم فقد ظلت هى المحركة لمسار العملية الاجتماعية، فبداية الادراك الجدلى هى الإيمان بكلية الموقف أو الواقع الذى يتضمن عناصر تكتسب معناها من علاقتها بالموقف الذى تسوده علاقات سلبية أساساً.

ب- الطابع التاريخى للجدل: فبينما أدرك "هيجل" الجدل ادراكاً فلسفياً، وأدركه "فويرباخ" ادراكاً أحادياً. فإن الجدل عند ماركس يتخذ طابعاً تاريخياً. ويرتبط بشكل تاريخى محدد هو المجتمع الطبقى. وانتقاء المجتمع الطبقى يعنى انتقاء الجدل وتوقفه عن كونه إطاراً عاماً يتحكم فى تفاعلات الوجود، دونما اعتبار إلى نسبية التاريخ كما يذهب هيجل.

جـ- الطابع الواقعى للجدل: فبينما يمثل الجدل عند هيجل حركة متعالية تتم فى إطار الفكرة الشاملة أو العقل الكونى أو المطلق، فإنه عند ماركس محكوماً بالشروط الواقعية للمجتمع من حيث استمرارية تفاعله أو نهاية فاعليته بانهيار المجتمع الرأسمالى، بل إنه يرى أن الظروف الواقعية هى التى تمهد لانهيار المجتمع الرأسمالى بقيام الثورة العمالية.

فإذا كان هيجل يبدأ بالفكرة، فإن ماركس يبدأ بالمادة، والمادة تنطوى على تطور وحركة، وإذا كانت فلسفة هيجل فلسفة فكرية جدلية، فإن فلسفة ماركس مادية جدلية. وإذا كان المنهج الذى استخدمه ماركس هو المنهج الجدلى الذى وضع أصوله الفيلسوف الألمانى جورج هيجل باعتباره تطورا تلقائيا للأفكار عن طريق نشوء المتناقضات واختفائها، فإن ماركس قد حول هذا الجدل إلى جدل مادى يفسر العالم الحقيقى كعملية تطور وحركة[٨٢].

٢- علم الاجتماع عند ماركس:

رفض ماركس استخدام مسمى "علم الاجتماع" وفضل أن يطلق عليه "علم المجتمع" نتيجة لكراهيته للفلسفة الوضعية التى روج لها أوجست كونت، والذى أعطى لهذا العلم اسمه، ولرفضه لما انطوت عليه هذه الفلسفة

من آراء، وذلك بعد دراسته لها دراسة نقدية وادانتها بأنها نوع من التفكير الذى يغلب عليه الروح اللاهوتية والنزعة التنبؤية[٨٣].

وتتلخص الحقائق التى توصل إليها ماركس، ودعته إلى رفض مسمى علم الاجتماع - كما رآه كونت - وبالتالى اجتهاده فى إنشاء علم يدرس المجتمع على أساس علمى من وجهة نظره فيا يلى[٨٤]:

أ - لاحظ ماركس أن علم الاجتماع كما ظهر فى القرن التاسع عشر على يد أوجست كونت وهربرت سبنسر وغيرهما ارتبط بالفلسفة الوضعية وغرق فى الميتافيزيقا والوصف، وغلب عليه الطابع الذاتى والثمة المثالية.

ب- لاحظ ماركس أيضاً أن هذا العلم كان ينظر إلى المجتمع باعتباره كتلة من الأشخاص يرجع تغيرها إلى إرادة الحكام ورجال السياسة والأيديولوجية، الأمر الذى عله ينفى وجود القوانين الموضوعية التى تحكم الجنس البشرى خلال التاريخ، ويعزى تعاقب الفترات التاريخية أو ظهور واختفاء الأشكال الاجتماعية المتباينة إلى علل ذاتية.

جـ- كما لاحظ ماركس أن هذا العلم قد عجز عن أن ينسق بين الحقائق التى توصل إليها، وعن التمييز بين الظواهر الهامة والثانوية. وعن الكشف عن المعايير الموضوعية التى يمكن الاستعانة بها فى هذا التمييز، بحيث أصبح هذا العجز يمثل ثغرة أساسية تميز علم الاجتماع فى هذه الفترة.

والحق أن هجوم ماركس على علم الاجتماع الذى صاغه "كونت" وجعل من الفلسفة الوضعية بطانة فكرية ومنهجية له. هذا الهجوم له ما يبرره، فتصور ماركس لعلم الاجتماع يستند إلى مسلمات مختلفة عن

مسلمات كونت. فكما يقول "رايت ميلز" **W. Mills** "إذا كان علماء الاجتماع يدرسون تفاصيل وحدات اجتماعية صغرى، فإن ماركس يدرس نفس التفاصيل على مستوى بناء المجتمع فى كليته، وإذا كان علماء الاجتماع لا يعرفون من التاريخ إلا القليل يدرسون الاتجاهات القصيرة المدى، فإن ماركس يأخذ الحقبة بأكملها باعتبارها وحدة الدراسة مستخدماً فى ذلك المواد التاريخية بقدرة خلابة، وإذا كانت قيم علماء الاجتماع عموماً قد أدت بهم إلى أن يتصوروا مجتمعهم فى صورة متفائلة باسمه. فإن قيم ماركس دفعته إلى أن يدين المجتمع فى جذوره وفروعه. وعلماء الاجتماع الذين ينظرون إلى مشاكل المجتمع باعتبارها مظاهر للتفكك فقط يختلفون تماماً عن ماركس الذى نظر إلى هذه المشكلات بوصفها متناقضات فطر عليها البناء القائم لهذا المجتمع. وإذا كنا نجد أن علماء الاجتماع ينظرون إلى مجتمعهم باعتباره يسير فى طريق تطورى دون انهيارات كمية تصيب بناءه، فإن ماركس يرى فى مستقبل هذا المجتمع انهياراً كيفياً. أى صورة جديدة للمجتمع، أو حقبة تاريخية جديدة تستمر عن طريق الثورة[٨٥].

وحدد ماركس موضوع "علم المجتمع" فى دراسته بناء المجتمع فى جملته والمجتمع عنده، أو وحدة الدراسة فى التحليل السوسيولوجى، يكبر الدولة، ويفوق الأمة لأنه عبارة عن حقبة تاريخية قد توصف بأنها اقطاعية أو بورجوازية أو رأسمالية أو اشتراكية على حد تعبيره. وقسم علم المجتمع إلى قسمين هما[٨٦]:

أ - قسم نظرى عام: ويدرس القوانين التى تحكم ظهور وتغير التكوين الاقتصادى الاجتماعى موضوع الدراسة، ويحلل ميكانيزمات أداء الأنساق الاجتماعية لوظائفها. هذا فضلاً عن دراسة تفاعل الكائنات

العضوية فى إطار هذا التكوين.

ب- قسم نظرى خاص: ويهتم بدراسة القوانين المتعلقة بتغير هذه الأنساق الاجتماعية الفرعية وأدائها لوظائفها، والعناصر المكونة لها وميكانيزم التفاعل بينها، وينظر ماركس والماركسيون عموماً إلى هذين الجانبين لعلم المجتمع باعتبارهما مرتبطان فيما بينهما ارتباطاً طبيعياً كل منهما بالآخر، ولايمكن الفصل بينهما، ذلك لأن كل منهما يستند إلى المعرفة العميقة للمجتمع فى كل مرحلة تاريخية موضوعاً للدراسة.

٣- المادية التاريخية:

تتكون الماركسية من شقين متكاملين يمكن الفصل بينهما لأغراض الدراسة والتحليل إلى:

أ - المادية الجدلية:

تدور القضية الفلسفية الأساسية للمادية الجدلية Dialectical Materialism حول علاقة الوجود بالوعى. وموقف الفلسفة الماركسية من هذه القضية محدد بوضوح، فهى تسلم بأن المادة والوجود أساس الوعى أو الفكر. فالوجود هو الأولى، والوعى هو الثانوى، وهى تسلم بالأساس المادى للعالم وبإمكانية فهمه ومعرفته، كما أنها تدرس هذا العالم المادى بوصفه فى حالة حركة وتطور مستمرين على أساس جدلى(٨٧).

ويعتبر تأكيد كارل ماركس على الأساس المادى للمجتمع قلباً للتأكيد الهيجلى على الأساس العقلى للوجود، حيث أكد ماركس على أن الاقتصاد أو بالتحديد وسائل الإنتاج هى التى تشكل الأساس الحقيقى الذى يستند إليه البناء الفوقى والسياسى والتشريعى، ثم أشكال الوعى الاجتماعى المرتبطة

به، ومن ثم فليس وعى البشر هو الذى يحدد وجودهم، ولكن على العكس من ذلك فإن وجودهم الاجتماعى هو الذى يحدد وعيهم. وفى مرحلة معينة من التطور تدخل قوى الإنتاج المادى فى المجتمع فى صراع مع علاقات الإنتاج، وبتغير الأساس الاقتصادى، فإن البناء الفوقى الشامل يخضع بكامله لتحول أو تغير بنفس الدرجة، بل إن شرارة التغير تضعها الماركسية عادة فى الأسس الاقتصادية للمجتمع. إذ يقال أن مستوى قوى الإنتاج هو الذى يحدد المستوى العام للثقافة والمعرفة الأيديولوجية، ومن ثم فالتغيرات التى تقع فى الأساس الاقتصادى لها الأولوية. ويعتمد ذلك على القوانين العلمية والسببية ذات الطبيعة الحتمية. فالتغيرات الاقتصادية هى الأولى من حيث الزمن والأهمية، وهى التى تتبع عادة بالتغيرات فى البناء الفوقى. وللتغيرات فى البناء الفوقى صلة بالأفكار كالدين والقانون والفكر والنظرية. فتغيرها يعتبر مجرد انعكاسات للتغيرات فى الأساس المادى(٨٨).

وبالتالى يؤكد ماركس على وجود بنائين هما: البناء التحتى الذى يتشكل من العوامل الاقتصادية والمادية المتمثلة فى قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. والبناء الفوقى الذى يتكون من القيم والأفكار والقانون والعادات والدين وغيرها من الجوانب الفكرية غير الاقتصادية. ويرى أن أى تغير فى البناء التحتى يتبعه بالضرورة تغير فى البناء الفوقى، وبالتالى فالوجود يسبق الوعى ويحدده أيضاً. هذا فضلاً عن وجود نوع من التفاعل والتأثير المتبادل بينهما.

ولعل أفضل صياغة للموقف الماركسى فى هذه القضية هو ما قدمه "التوسير" **Althusser** الذى يفترض تصوراً جديداً للعلاقة بين البناء التحتى والفوقى. وهو التصور الذى يرتكز على مبدأين أساسيين هما الاستقلال

النسبى للبناءات الفوقيه أو نتائجها المحددة، وإن التأثير الحتمى فى النهاية يكون عادة لأسلوب الإنتاج الاقتصادى. ويعنى ذلك أنه وإن كانت البناءات الفوقية تنشأ كانعكاس للشروط المادية القائمة، إلا أن قدرتها على الاستمرار بدرجة أكبر من الشروط المادية باعتبار قابلية الأخيرة للتغير السريع. هذا فضلاً عن احتمالية أو تغطى البناءات الفوقية أكثر من وجود مادى أو بناء تحتى ويؤكد ذلك أن لها نوعاً من الدوام والاستقلالية الخاصة، بحيث لا تصبح فى سياق زمانى ومكانى محدد مجرد انعكاس آلى للشروط القائمة[٨٩].

ب - المادية التاريخية:

تعتبر المادية التاريخية Historical Materialism هى علم القوانين العامة التى تحكم تطور المجتمع، وتكشف الطبيعية المادية الجدلية لتطور الحياة الاجتماعية. وهى عبارة عن تطبيق القوانين العامة للمادية الجدلية على نوع معين من ظاهرات الكون وهو الحياة الاجتماعية[٩٠].

وتسلم المادية التاريخية بأن القوانين العامة التى تحكم تطور المجتمع هى قوانين موضوعية، أى أنها مستقلة عن وعى الإنسان تماماً، مثل قوانين الطبيعة. وهى أيضاً قابلة للمعرفة. ويمكن للإنسان أن يستفيد منها فى نشاطه العملى، إلا أن هناك مع ذلك فروقاً جوهرية بين قوانين الحياة الاجتماعية وقوانين الطبيعية، فقوانين الطبيعة تصور عمل قوى تلقائية غير واعية، بينما تصور قوانين التطور الاجتماعى أفعال كائنات إنسانية ذكية تحدد لنفسها أهدافاً محددة، وتعمل من أجل تحقيقها[٩١].

وتتمثل أهم معالم المادية التاريخية فى النقاط الآتية[٩٢]:

أ - تحدد علاقات الإنتاج - وهى العلاقات التى تنشأ بين الناس خلال عملية الإنتاج والتبادل وتوزيع السلع المادية، وبخاصة فيما يتعلق بكيفية تملك وسائل الإنتاج (كالأرض والمصانع والآلات) - التقسيم الاجتماعى والتركيب الطبقي للمجتمع، وهذا البناء الطبقى يحدد بدوره طبيعة النظم القانونية والسياسية.

ب- تتبع علاقات الإنتاج تطور قوى الإنتاج - وهى مجموعة الوسائل التى يمكن بواسطتها إنتاج السلع المادية وتنطوى على أدوات الإنتاج والأفراد بما يتمتعون به من إمكانيات فنية وخبرة بالعمل - والعلاقة بينهما قد تكون علاقة تطابق (العمل الفردى والملكية الفردية أو العمل الجماعى والملكية الجماعية، وقد تكون علاقة تناقض (العمل الجماعى والملكية الفردية). إلا أن قوى الإنتاج أسرع فى تطورها من علاقات الإنتاج التى تتميز بالثبات النسبى، لكنها عرضه لتغيرات فجائية يتم بواسطتها تصفية شكل علاقات الإنتاج القائمة واحلال أخرى محلها، بذلك يتغير أسلوب الإنتاج، وهذا التغير لابد وأن يصاحبه عمل ثورى من قبل الطبقات التى تكون علاقات الإنتاج فى غير صالحها.

جـ- إن التطور الاجتماعى هو تطور أساليب الإنتاج التى تعاقبت على المجتمع الانسانى.

د - إن قوى التغير الاجتماعى كامنة فى المجتمع ذاته، وهى ليست راجعه إلى عوامل خارجية كالعقل أو الفكرة المطلقة أو البيئة الجغرافية أو تزايد السكان، أو التطور المزعوم للعقل أو الفكر. فالأفكار عند ماركس مرتبطة بأوضاع الحياة المادية، ولذلك فإن الأفكار الثورية لا تظهر ولا تنتشر إلا فى ظروف موضوعية مواتية، ونظام لم يعد يتمشى مع

المرحلة الجديدة التى وصلت إليها الأوضاع المادية للمجتمع، كذلك فإن الجماهير هى التى تصنع التاريخ، وتحقق التغير من خلال إنتاج السلع المادية، وليس القادة أو الرجال العظام.

وفى محاولة تجسيد منهج المادية الجدلية وتطبيقه على دراسة التطور الاجتماعى حدد ماركس عدداً من المراحل التطورية التى يمر بها المجتمع، وهى المراحل التى تعتبر انعكاساً لأساليب الإنتاج السائدة فى أى مرحلة من المراحل. ويؤكد ماركس على اعتماد تطور قوى الإنتاج فى مجتمع ما على مدى تقسيم العمل الذى تحقق فى هذا المجتمع، حيث تعمل كل قوى إنتاج جديدة على تأسيس تطور مصاحب فى تقسيم العمل(٩٣).

وقسم ماركس مراحل التطور الاجتماعى إلى ست مراحل تتمثل فيما يلى(٩٤):

أ - مرحلة الشيوعية البدائية. **Primitive Communal**

ب- مرحلة العبودية. **Slavery**

جـ- مرحلة الاقطاع. **Feudalism**

د - مرحلة الرأسمالية. **Capitalism**

هـ- مرحلة الاشتراكية. **Socialism**

و - مرحلة الشيوعية. **Communism**

وقد اهتم ماركس بالصراع بين الجماعات المختلفة ذات العلاقات المختلفة بوسائل الإنتاج، ولاحظ أن السيطرة على وسائل الإنتاج يؤدى إلى أن تضهد بعض الجماعات الآخرين وتستغلهم. فعلى سبيل المثال حلل ماركس بتفصيل كبير أصول النظام الرأسمالى الذى ساد فى أوربا الغربية وشمال أمريكا فى القرن التاسع عشر، وتمثل افتراضه المحورى فى أن الطبقة

الرأسمالية أو البورجوازية تمتلك وسائل الإنتاج وتستغل الطبقة العاملة. وتنبأ ماركس بأن الطبقة العاملة المقهورة ستعى أزمتها الجمعية وتتوحد فى ثورة عنيفة، مؤدية إلى القضاء على النظام الرأسمالى، وستتحكم فى وسائل الإنتاج، وتؤسس الاقتصاد الاشتراكى(٩٥).

وتعتبر المادية التاريخية من الاتجاهات النظرية الهامة فى علم الاجتماع، فقد أشار "لينين" V. Lenin إلى ما تقدمه المادية التاريخية إلى علم الاجتماع، حيث يرى أنها تقدم أفكار جديدة لعلم الاجتماع والعلوم التاريخية بصفة عامة، ولم يقل إنها علم اجتماع. ومع ذلك تسود بين الأكاديميين الماركسيين أفكاراً مختلفة حول هذه القضية فبعضهم يعتبر أن المادية التاريخية هى علم الاجتماع ذاته، وبالتالى لا حاجة لذلك العلم الذى يحمل هذا الاسم. ومنهم من يرى ضرورة التوفيق بين المادية التاريخية وعلم الاجتماع، والبعض الثالث يرى أن المادية التاريخية تطرح نظرية ومنهجاً لعلم الاجتماع وليست بديلاً له(٩٦). ونحن مع الرأى الثالث لأن علم الاجتماع أوسع بكثير من المادية التاريخية. كما أن قصر علم الاجتماع على المادية التاريخية فقط يعنى تجاهلاً للاتجاهات النظرية الأخرى مثل البنائية الوظيفية والفعل الاجتماعى والتفاعلية الرمزية. وغيرها من الاتجاهات النظرية.

٤- تقييم:

تكمن النظرية السوسيولوجية عند ماركس فى أنها محاولة منظمة فى تفسير البناء الاجتماعى، والتغير الاجتماعى من خلال الشواهد التاريخية والبحوث الواقعية. كما أنها أسهمت اسهاماً واضحاً فى فتح آفاق

جديدة أمام علم الاجتماع لم يكن قد ارتادها من قبل، وذلك من خلال تصورها للعلاقة الجدلية بين البناء التحتى والبناء الفوقى، مثل سوسيولوجيا المعرفة والفن والسياسة وغير ذلك، إلا أن الميزة العلمية الهامة تتمثل فى تمييزها فى مجال الظواهر الاجتماعية بين بناء تحتى فعال وبناء فوقى مرتبط ومتطابق(٩٧).

وبالرغم من هذه الاسهامات. فقد تعرضت نظرية ماركس لانتقادات عديدة لخصها رونالد فليتشر R. Fletcher فى كتابه "بناء علم الاجتماع" فيما يلى(٩٨):

أ - إن المادية الجدلية ليست جديدة.

ب- إن النظرية المادية الجدلية هى ببساطة نظرية فى الطبيعة.

جـ- إن الانتقال من المادية الجدلية إلى المادية التاريخية بسيط للغاية.

د - يوجد غموض وعدم تحديد فيما يتعلق بالأساس الاقتصادى للمجتمع، أى علاقة الناس بالعالم المادى وعلاقاتهم الاقتصادية.

هـ- تعتبر أولوية العلاقات الاقتصادية خطأ فى المفهوم أو التصور.

و - لا يفسر البناء الكلى للمجتمع فقط عن طريق القيم والمصالح الاقتصادية، ذلك أن فهم الفعل الاجتماعى وتفسيره يرتكز إلى كافة العناصر المتضمنة فى الموقف.

ز - توجد مبالغة فى تصوير الجوانب السلبية فى البناء الطبقى المتمثلة فى صرع الطبقات والحرب بينها.

ح - إن العلاقة بين العقل والمادة، وبين الأيديولوجيا والواقع الاجتماعى غير واضحة تماماً.

مراجع الفصل الثالث:

(١) محمد على محمد، تاريخ علم الاجتماع، جـ١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٠، ص٢٨.
(٢) غريب سيد أحمد، تاريخ الفكر الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص١٢١.
(٣) محمود أبو زيد، المختصر فى تاريخ الفكر الاجتماعى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ٢٨١-٢٨٢.
(٤) غريب سيد أحمد وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٥، ص٢٩.
(٥) عبد الهادى الجوهرى، أصول علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٤، ص٧٩.
(٦) المرجع السابق، ص ص ٧٩-٨٠.
(٧) غريب سيد أحمد وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص٣١-٣٢.
(٨) مصطفى الخشاب، دراسة المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ص ٢٧-٢٨.
(٩) محمد أحمد بيومى، علم الاجتماع بين الوعى الإسلامى والوعى المغترب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ص ١٤١-١٤٢.
(١٠) مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص ص ٣١-٣٢.

(١١) حسن محمد حسن، الفكر الاجتماعى: تياراته الفكرية والمعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص٢٨.

(١٢) غريب سيد أحمد وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص ٣٢-٣٣.

(١٣) عبد الهادى الجوهرى، أصول علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص ٨٢-٨٤.

(١٤) محمد أحمد بيومى، علم الاجتماع بين الوعى الإسلامى والوعى المغترب، مرجع سابق، ص ص ١٥٩-١٦٠.

(١٥) غريب سيد أحمد، تاريخ الفكر الاجتماعى، مرجع سابق، ص٢٦٣.

(١٦) محمود عودة، تاريخ علم الاجتماع، جـ١: مرحلة الرواد، دار النهضة العربية، بيروت،ب .ت، ص ٧٥.

(١٧) سمير نعيم أحمد، النظرية فى علم الاجتماع: دراسة نقدية، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٢، ص ٧٦.

(١٨) مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص ص٣٥ -٣٧.

(١٩) غريب سيد أحمد وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق،ص ص ٣٩ -٤٠.

(20)Champion, Dean, et. al, Sociology, Hol – Rinehaht & Winston, New york, 1984, p.7.

(٢١) محمود عودة، تاريخ علم الاجتماع، مرجع سابق،ص ص٨٧ -٨٨.

(٢٢) محمد عاطف غيث، تاريخ النظرية فى علم الاجتماع واتجاهاتها المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٧،ص ١٤.

(٢٣) عبد الهادى الجوهرى، أصول علم الاجتماع، مرجع سابق،ص ٣٥.
(٢٤) حسن محمد حسن، الفكر الاجتماعى، مرجع سابق، ص ٥٠ .
(٢٥) غريب سيد أحمد، تاريخ الفكر الاجتماعى، مرجع سابق، ص ص ٢٧١ - ٢٧٢.
(٢٦) سمير نعيم أحمد، النظرية فى علم الاجتماع، مرجع سابق،ص ص ٨٨ - ٨٩ .
(٢٧) مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص ٤٠ .
(٢٨) السيد محمد بدوى، مدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٤، ص ص ١١٠ - ١١٤.
(٢٩) محمود عودة، تاريخ علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص ٨٨ -٩٠.
(٣٠) غريب سيد أحمد وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص ٤٢ -٤٣.
(٣١) محمد عاطف غيث، تاريخ النظرية فى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ١٥.
(٣٢) أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٤، ص ٧٨.
(٣٣) غريب سيد أحمد وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق،ص ص ٤٦ -٤٧.
(٣٤) سمير نعيم أحمد، النظرية فى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص٩٣.
(٣٥) غريب سيد أحمد، تاريخ الفكر الاجتماعى، مرجع سابق، ص ٣٢٥.
(٣٦) أحمد زايد، مرجع سابق،ص ص ٨٥ -٨٧ .

(٣٧) سمير نعيم أحمد، النظرية فى علم الاجتماع، مرجع سـابق، ص ص ٩٦ - ٩٧.

(٣٨) مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص ص ٤٣ -٤٤.

(٣٩) غريب سيد أحمد، تاريخ الفكر الاجتماعى، مرجع سابق، ص ٣٢٩.

(٤٠) حسن محمد حسن، الفكر الاجتماعى، مرجع سابق، ص ٦٥.

(41)Thio, Alex, Sociology : An Introduction, Harper & Row publishers, New York, 1985, p.12.

(٤٢) غريب سيد أحمد، تاريخ الفكر الاجتمـاعى، مرجـع سـابق، ص ص ٣٣١ - ٣٣٣.

(٤٣) محمود عودة، تاريخ علـم الاجتمـاع، مرجـع سـابق، ص ص ٢٢٠ - ٢٢١.

(٤٤) محمد عاطف غيث، تاريخ النظرية فى علم الاجتماع، مرجـــع سـابق، ص ص ٢٦-٢٧.

(٤٥) محمد عــودة، تـاريخ علـم الاجتمـاع، مرجـع سـابق، ص ص ٢٣١- ٢٣٢.

(46) Conklin, John E., Sociology: An Introduction, Macmillan – Publishing Co, New York, 1984, p. 12.

(٤٧) غريب سيد أحمد، تاريخ الفكر الاجتمـاعى، مرجـع سـابق، ص ص ٣٤٠-٣٤١.

(٤٨) أحمد زايد، مرجع سابق، ص ص ٩٠-٩١.

(٤٩) حسن محمد حسن، الفكر الاجتماعى، مرجع سابق، ص ص ٩٢-٩٥.

(٥٠) غريب سيد أحمد، تاريخ الفكر الاجتماعى، مرجع سابق، ص ص ٣٤٤-٣٤٥.

(٥١) حسن محمد حسن، الفكر الاجتماعى،مرجع سابق، ص ص ٩٧-٩٨.

(٥٢) على عبد الرازق جلبى وآخرون، نظرية علم الاجتماع: الرواد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص٢١٣.

(٥٣) محمد عاطف غيث، الاتجاهات النظرية فى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص٣٣.

(٥٤) غريب سيد أحمد، تاريخ الفكر الاجتماعى. مرجع سابق، ص٣٠٥.

(٥٥) عبد الهادى الجوهرى أصول علم الاجتماع، مرجع سابق، ص١٢٩.

(56) Champion, Dean, et al., op. Cit., p. 7.

(٥٧) على عبد الرازق جلبى وآخرون، نظرية علم الاجتماع. مرجع سابق، ص ص ٤٣٧-٤٣٨.

(٥٨) محمد على محمد، تاريخ علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص ١١٧-١١٨.

(59) Thio, Alex, op. Cit., p. 11.

(٦٠) على عبد الرازق جلبى وآخرون، نظرية علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص٤٣٨-٤٣٩.

(٦١) محمد على محمد، تاريخ علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص ١٢١-١٢٣.

(٦٢) غريب سيد أحمد، تاريخ الفكر الاجتماعى، مرجع سابق، ص ص ٣١٤-٣١٥.

(٦٣) على عبد الرازق جلبى وآخرون، نظرية علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص٤٤١-٤٤٢.

(٦٤) محمد على محمد، تاريخ علم الاجتماع، مرجع سابق، ص٥٦.

(٦٥) غريب سيد أحمد، تاريخ الفكر الاجتماعى، مرجع سابق، ص ص ٣٤٧-٣٤٨.

(٦٦) أحمد زايد، مرجع سابق، ص ص ٩٤-٩٥.

(٦٧) على عبد الرازق جلبى وآخرون، نظرية علم الاجتماع، مرجع سابق،ص ص٤٦٧-٤٦٨.

(٦٨) غريب سيد أحمد، تاريخ الفكر الاجتماعى. مرجع سابق، ص ص ٣٥١-٣٥٣.

(٦٩) سمير نعيم أحمد، النظرية فى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص ١١٣-١١٤.

(٧٠) على عبد الرازق جلبى وآخرون، نظرية علم الاجتماع، مرجع سابق، ص٤٧١.

(٧١) المرجع قبل السابق، ص ص١١٥-١١٦.

(٧٢) محمد على محمد، تاريخ علم الاجتماع. مرجع سابق، ص ص ٢٨٥-٢٨٦.

(٧٣) على عبد الرازق جلبى وآخرون، نظرية علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص٤٧٤-٤٧٥.

(٧٤) غريب سيد أحمد، تاريخ الفكر الاجتماعى، مرجع سابق، ص ص ٣٥٤-٣٥٥.

(٧٥) محمد أحمد بيومى، علم اجتماع القيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ص ١٩٦-١٩٧.

(٧٦) سمير نعيم أحمد، النظرية فى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص ١٢١-١٢٢.

(٧٧) المرجع السابق، ص ص ١٢٢-١٢٣.

(٧٨) غريب سيد أحمد، تاريخ الفكر الاجتماعى، مرجع سابق، ص ٣٦٩.

(٧٩) المرجع السابق، ص ص ٢٨١-٢٨٢.

(٨٠) محمد الغريب عبد الكريم، الاتجاهات الفكرية فى نظرية علم الاجتماع المعاصر، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ط٢، ١٩٨٢. ص ص ١٨٣-١٨٤.

(٨١) محمد الجوهرى وآخرون، التغير الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص ص ١٤-١٨.

(٨٢) محمد على محمد، تاريخ علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص ٦٧-٦٨.

(٨٣) غريب سيد أحمد، تاريخ الفكر الاجتماعى، مرجع سابق، ص ٢٨٥.

(٨٤) غريب سيد أحمد وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، ، مرجع سابق، ص ص٥٠-٥١.

(٨٥) محمد على محمد، تاريخ علم الاجتماع، مرجع سـابق، ص ص ٥٨-٥٩.

(٨٦) المرجع قبل السابق، ص ص ٥٣-٥٤.

(٨٧) سمير نعيم أحمد، النظرية فـى علـم الاجتمـاع ، مرجـع سـابق، ص ١٤٦.

(٨٨) محمد الجوهرى وآخرون، التغير الاجتماعى، مرجع سابق، ص ص ٢٨-٢٩.

(٨٩) المرجع السابق، ص٣١.

(٩٠) سمير نعيم أحمد، النظريـة فـى علـم الاجتمـاع، مرجـع سـابق، ص ١٤٦.

(٩١) محمد الغريب عبد الكريم، مرجع سابق، ص ١٩٧.

(٩٢) محمود عودة، تاريخ علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص ١٢٧-١٢٨.

(٩٣) محمد الجوهرى وآخرون، التغير الاجتماعى، مرجع سابق، ص ص ٢٠-٢١.

(٩٤) سمـير نعيـم أحمـد، النظريـة فـى علـم الاجتمـاع، مرجـع سـابق، ص١٥٨.

(95) Conklin, John E., op. Cit., p. 16.

(٩٦) أحمـد القصـير، منهجيـة علـم الاجتمـاع بـين الوظيفيـة الماركسـية والبنيوية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥، ص٦٤.

(٩٧) محمود عودة، تاريخ علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ١٣٧.

(٩٨) محمد على محمد، تاريخ علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ١٠٢.



الفصل الرابع

الدراسة العلمية للمجتمع

تمهيد.

أولاً: أنواع البحوث الاجتماعية.

ثانياً: خطوات البحث الاجتماعى.

ثالثاً: مشكلة البحث.

رابعاً: مناهج البحث الاجتماعى.

خامساً: طرق البحث الاجتماعى.

سادساً: أدوات البحث الاجتماعى.

سابعاً: العينات.

تعقيب.



الفصل الرابع

الدراسة العلمية للمجتمع(*)

تمهيد:

لايختلف البحث الاجتماعى فى خطواته اختلافاً كبيراً عن طرق حل المشكلات اليومية التى تصادفنا باستمرار، والتى تعترض كل منا فى حياته الخاصة والعامة. فكل من خطوات البحث الاجتماعى والخطوات التى تتبع فى حل مشكلات الحياة، تحتاج إلى إجراءات منطقية تتدرج من حيث التفكير والقياس، وكلما انحرفت طريقة الحل عن الأساليب المنطقية السليمة أو الصحيحة، بعدت النتائج عن الصواب. ومن الطبيعى ألا يوجد بحث بدون مشكلة، فالشعور بالمشكلة أو بوجودها أو الحاحها وسيطرتها هو الحافز الطبيعى الذى يحفز العقل البشرى على البحث والاستقصاء، وما الاختراعات والاكتشافات إلا نتائج لحاجات ماسة شعر به الإنسان منذ القدم، فخوف الإنسان على حياته جعله يفكر فى مأوى يلجأ إليه، وحاجته إلى الدفء جعلته يبحث فى توليد النار وهكذا[1].

والبحث الاجتماعى هو الملاحظة المنظمة والتسجيل المنظم للسلوك الإنسانى الذى يمارس داخل الأنساق الاجتماعية، وذلك من أجل تطوير نظريات اجتماعية جديدة تفسر هذا السلوك، أو اختبار وفحص نظريات

اجتماعية قائمة فعلاً[٢]، أو المساهمة فى حل مشكلات معينة.

ويحدد البعض البحث الاجتماعى من خلال أهدافه، حيث يتمثل الهدف الأول للبحث سواء البعيد أو المباشر فى اكتشاف وفهم السلوك الانسانى والحياة الاجتماعية، حتى تزيد قدرتنا على التحكم فيها. كما يحدد البعض الآخر البحث الاجتماعى باعتباره عملية تقصى أو فحص دقيق للوصول إلى حقائق أو قواعد عامة والتحقق منها وكذلك ينظر إليه على أنه نشاط إنسانى مقصود وموجه نحو غايات وأهداف معنية، ويرى فريق ثالث أنه منهج منسق لاكتشاف وتحليل وتصور الحياة الاجتماعية بهدف تطوير وتصحيح أو التحقق من المعرفة سواء أكانت هذه المعرفة تساعد فى بناء النظرية أو فى تطبيق أحد النتائج. ويرى فريق رابع أن البحث الاجتماعى هو وسيلة لغاية ما، بمعنى أنها وسيلة تهدف إلى حل مشكلة - عملية أو منهجية - وهى تهدف إلى كشف العلاقات بين البيانات المتراكمة، أو التحقق من صدقها، ويمكن السير فى هذه الخطوات فقط باستخدام المنهج العلمى[٣].

ونتفق فى تعريف البحث الاجتماعى مع الفريق الثالث حيث أنه قد جمع بين الأهداف النظرية والتطبيقية للبحث الاجتماعى. فلا يهدف البحث الاجتماعى إلى تكوين بناءات نظرية أو التحقق من النظريات الموجودة فقط. ولكن له أهدافاً تطبيقية، وهو ما سنعالجه فى فصل مستقل فى هذا الكتاب.

وللبحث الاجتماعى عدة مبادئ أساسية، يرجع الفضل إلى اميل دوركايم – كما لاحظنا فى الفصل السابق – إلى الكثير منها. وهذه المبادئ ينبغى على الباحث مراعاتها حتى لا يقع فريسة التحيز، أو أن يصل إلى نتائج مضللة، أو غير ذلك من الأمور التى قد تشكك فيما يتوصل إليه الباحث من نتائج إذا لم يلتزم بهذه المبادئ.

ومن هذه المبادئ يمكن أن نعرض لما يلى[4]:

١-**مبدأ الملاحظة الحسية:** فإذا أردنا أن يكون ما نجريه من البحث موضوعياً، فإننا يجب أن نعتمد على الملاحظة الحسية، وهى دراسة الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء – كما ذكر دوركايم – "فالشى" هو كل موضوع للمعرفة لا يصل إليه العقل، إلا إذا خرج من انطوائه على نفسه، وحاول فهمه عن طريق الملاحظة والتجربة. ومن خواص الشيء أيضاً أنه لا يتغير بإرادتنا، وهو ما ينطبق على الظواهر الاجتماعية التى لا تنشأ نتيجة لإرادتنا بل على العكس تفرض نفسها علينا من الخارج.

٢-**الإقبال على البحث دون التقيد بأفكار سابقة:** فيجب على الباحث أن يتجرد من كل الأفكار السابقة التى قد تقف عثره فى طريق الوصول إلى المعلومات الصحيحة. فقد لاحظ "موس" أن الناس يتخيلون أنهم يعرفون كل شيء عن حياة المجتمعات، وذلك لما يتراءى لهم من أن المجتمعات تتكون منهم، وأن النظم الاجتماعية ناتجة عن إرادتهم. ومن الواضح جداً أنه لا يكفى أن نمارس نشاطاً معيناً، حتى نزعم

لأنفسنا بالضرورة الاختصاص فى تفسير ظروف هذا النشاط تفسيراً علمياً. "فلا يكفى مثلاً أن تكون لنا معدة تهضم الغذاء جيداً حتى نزعم لأنفسنا معرفة فسيولوجيه الهضم، كما لا يكفى أن تكون لنا ذكريات حتى ندعى معرفة قوانين التذكر". وعالم الاجتماع حين يقبل على بحثه، يجب أن يتزود بمبدأ أنه يجهل كل شىء عن حقيقة الظاهرة التى يريد أن يصل إلى معرفتها وأن مهمته هى معرفة أسباب الحقيقة والظروف التى أوجدتها.

٣-**مبدأ تحديد مجال البحث**: تحتم الدراسة العلمية أن نحدد الموضوع الذى ندرسه، فإذا كنا نريد مثلاً أن ندرس حالة الطبقات الفقيرة، فيجب أن نحدد من أين تبدأ حدود هذه الطبقات وأين تنتهى، وذلك حتى لا ندخل فى موضوع بحثنا فئات لا تمت إليه بصلة، فيؤدى ذلك إلى نتائج خاطئة.

فإذا كنا ندرس مثلاً الهجرة، فيجب أن نحدد المقصود بها هل هى الهجرة الداخلية أم الهجرة الخارجية؟ وإذا كانت الهجرة الداخلية فما هو اتجاه هذه الهجرة؟ هل من الريف إلى الحضر أم من الحضر. إلى الحضر. أم من الحضر إلى الريف؟ وهكذا.

٤-**مبدأ ترابط الظواهر الاجتماعية**: فإذا كنا فى القاعدة السابقة قد بينا أهمية الفصل والتحديد لتسهيل الدراسة وضمان عدم الخلط، فإن ذلك يجب ألا يصرفنا عن حقيقة هامة هى أن الظواهر الاجتماعية ترتبط ببعضها ارتباطاً وثيقاً، فنحن لا نستطيع كما يقول "موس" "أن نفهم

ظاهرة فى المجتمع فهماً حقيقياً إلا بربطها بالظروف العامة التى يعيش فيها المجتمع".

فالظواهر الاجتماعية مترابطة، ولايمكن تحديد سبب وحيد لوقوع أى ظاهرة اجتماعية نتيجة لهذا الترابط والتعقيد، وبالتالى يجب الربط بين الظاهرة الاجتماعية موضوع الدراسة والإطار المجتمعى الذى توجد به هذه الظاهرة. كما يجب دراسة الظواهر الاجتماعية من الناحية التاريخية أيضاً حتى نستطيع أن نقدم رؤية شاملة إلى حد ما لها.

فى ضوء ذلك سنحاول فى هذا الفصل المرور سريعاً على بعض ملامح الدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية، وأهم الأسس العلمية لدراستها.

أولاً: أنواع البحوث الاجتماعية:

تعددت أنواع البحوث الاجتماعية مع تطور علم الاجتماع ونظرياته ومناهجه وطرق وأدوات جمع البيانات، كما جاء هذا التعدد نتيجة لتنوع مجالات وميادين وموضوعات وقضايا علم الاجتماع التى يهتم بها خلال السنوات الأخيرة، وإن كان هذا التنوع قد ظهر بصورة واضحة مع البدايات الأولى من القرن العشرين، ولكنه ازداد بصورة مستمرة نتيجة لتعدد الخبرات والتخصصات العلمية والأكاديمية وفروع علم الاجتماع ككل. كما جاءت عملية تنوع البحوث الاجتماعية نتيجة لحرص علماء الاجتماع والمتخصصين فى مجالاته وفروعه المختلفة وسعيهم المستمر لضرورة الاستفادة من الخبرات والجهود العلمية الأخرى التى يبذلها كل من علماء العلوم الطبيعية والاجتماعية فى الوقت نفسه(٥).

ومن أنواع البحوث الاجتماعية ما يلى:

١- البحوث الاستطلاعية:

توضح العناوين التى وضع تحتها هذا النوع من البحوث الاستطلاعية Pilot أو الاستكشافية Exploratory طبيعة هذا النوع من البحوث، وتبين أن التركيز الأساسى لها ينصب على اكتشاف الأفكار الجديدة والاستبصارات المتباينة التى تعين على فهم المشكلة المدروسة. وهذا معناه أن البحوث الاستطلاعية تنصرف باهتمامها نحو التوصل إلى الاستبصارات أو بلورة فروض دون محاولة اختبار هذه الفروض أو حتى التدليل على صحتها.

والواقع أن هذا التحديد للبحث الاستطلاعى يمكن أن يفيدنا فى توضيح علاقة البحث الاستطلاعى بالبحوث الاجتماعية الأخرى، فإذا كانت هذه البحوث الاستطلاعية تختص بمهمة استكشاف الفروض، فإنه يمكن النظر إلى هذه البحوث باعتبارها أول خطوة فى سلسلة البحث الاجتماعى، وأن هناك أنواعاً أخرى من البحوث تهتم باختبار امكانية تطبيق أو التحقق من صحة وسلامة هذه الفروض التى قامت الخطوة الأولى فى البحث - البحث الاستطلاعى - ببلورتها(٦).

وتهدف البحوث الاستطلاعية إلى ما يلى(٧):

أ - صياغة مشكلة البحث تمهيداً لاجراء بحوث أدق عليها.

ب- تنمية فروض البحث.

جـ- زيادة ألفة الباحث بالموقف أو الظاهرة التى يرغب فى دراستها فيما بعد.

د - توضيح المفاهيم.

هـ- تبين المسائل التى ينبغى أن يكون لها السبق فى البحث مستقبلاً.

و - جمع المعلومات عن الامكانيات العملية للقيام ببحث فى المجال الواقعى الذى ستجرى فيه الدراسة.

ز - الحصول على قائمة بالمشكلات التى يراها الخبراء جديرة بالبحث العاجل فى ميادين البحث.

٢- البحوث الوصفية :

تنحصر مثل هذه الدراسات فى أن يقوم الباحث بعرض خصائص

وضع ما، أو مجموعة ما أو أفراد، سواء كان ذلك بناءً على افتراض سابق للدراسة أو بدونه بطريقة صحيحة ودقيقة. كذلك فإن الدراسات الوصفية تحدد ما إذا كانت ظاهرة معينة تتكرر، وما إذا كانت فى تكرارها ترتبط بعوامل أخرى معينة. وعادة ما يسبق ذلك افتراض مبدئى لوقوع مثل هذه الظاهرة، وإن كان هذا ليس دائم الحدوث، وترجع أهمية هذه الدراسات إلى دقتها واتساع مضمونها أو نطاقها، ومن ثم فإنه يلزم وجود تصميم بحثى فى هذه الدراسات ليقلل إلى حد كبير من التحيز الجائز حدوثه، وليزيد من الدقة المطلوبة فى جمع البيانات(٨).

ويوجد اختلافان بين الدراسات الوصفية والدراسات الاستطلاعية هما(٩):

أ – تقوم الدراسات الوصفية على افتراض مؤداه، أن هناك قدراً وفيراً من البيانات عن المشكلة موضوع البحث، وذلك على العكس من الدراسات الاستطلاعية التى يدخل فيها الباحث الميدان، وهو لا يعرف الأبعاد الحقيقية للظاهرة أو المشكلة التى يدرسها.

ب– إن موقف الباحث، وهو بسبيل إجراء دراسة وصفية أفضل بكثير من موقفه حين يجرى دراسة استطلاعية. ففى الحالة الأولى تكون أهداف الدراسة محددة بوضوح، وخطوات السير نحو تحقيقها معروفة، بينما لا يستطيع أن يتوصل إلى هذه الدرجة من التحديد وهو بسبيل القيام ببحث كشفى. فالباحث غالباً ما يضطر إلى تعديل أهدافه وتغييرها كلما

استكشف جوانب جديدة فى الموقف الذى يقوم بدراسته.

٣- البحوث التشخيصية :

ويطلق عليها البحوث التى تختبر الفروض السببية، لأنها تتناول الأسباب المختلفة المحتملة المؤدية إلى الظواهر الاجتماعية، وما يمكن اجراءه لتعديل بعضها والمفهوم الدارج للسببية هو أن حادث أو واقعة معينة أو عامل ما يؤدى إلى حدوث ظاهرة معينة. وتختلف النظرة العلمية للسببية، إذ أنها لا ترجع حدوثها إلى عامل وحيد، بل ترجع إلى عوامل متعددة. وقد يعتمد استخلاص الأسباب المؤدية إلى ظاهرة معينة على أساس التجربة. ولذلك نجد نوعاً من البحوث يطلق عليها البحث التجريبى الذى يدور حول اختبار صحة بعض الفروض المحددة مقدماً. وتستخدم فى هذه البحوث الوسائل العلمية فى القياس والإحصاء للتعرف على مدى صحة هذه الفروض(١٠).

٤- البحوث التقييمية :

يستخدم مصطلح التقييم فى الوقت الحاضر: كهدف وعملية فى الوقت نفسه، كهدف يتمثل فى تحديد القيمة الاجتماعية لبعض الموضوعات أو الأعمال أو الأشخاص، وكعملية تتعلق بقياس درجة توفر تلك القيمة فى هذه الأمور. ومن هنا عرف "ريكن" التقييم بأنه قياس للنتائج المرغوب وغير المرغوب فيها لفعل أو سلوك يحقق هدف له قيمته. واستناداً إلى ذلك تبلورت العناصر التصورية والمنهجية الأساسية للبحث التقييمى، حيث تتمثل العناصر التصورية الأساسية للبحث التقييمى فى تأكيد العلاقة بين نشاط أو

سلوك أو فعـل مـا، وبـين هـدف مرغـوب فيـه. وتتعلـق العنـاصر المنهجيـة الأساسية للبحث التقييمـى بمشـكلة قيـاس نتـائج هـذا النشـاط، أو بوجـود تكتيك أو منهج لقياس النتائج المحققـه لـه علـى نحـو مـن الصـدق والثبـات يساعد على نسبة هذه النتائج وإرجاعها إلى هذا الفعـل أو السـلوك أو النشـاط موضوع التقييم[١١].

ومن أهم خصائص البحث التقييمـى أنـه يـهدف مباشـرة إلى تقريـر انجازات الـبرامج المختلفـة للعمـل الاجتمـاعى، ويـهدف إلى الحصـول علـى معلومات وشواهد واقعية ترتبط بنوعية البرنامج أو الخطة المنفذة أو المشـروع المراد تقييمه بصفة عامة. إذن فالبحث التقييمى بحث تطبيقـى، كمـا يسـتند إلى خبرة الباحثين المدربين على هذا النوع من البحوث، وتوجد مجموعة من المبادئ العامة للبحوث التقييمية هى[١٢]:

أ – صياغة أهداف البرامج وتحديد نتائجها المتوقعة وقياسها.

ب– تصميم البحث ووضع معايير للفاعلية والكفاءة.

جـ– وضع مقاييس لأدوات جمع البيانات وتطبيقها بصورة موضوعية.

د – تحديد مؤشرات تقييم الأبحاث والفاعلية.

هـ– تفسير النتـائج وتحديـد مـدى انجـاز الـبرامج والمشـروعات مـن حيـث الهدف الذى وضع من أجله.

ثانياً: خطوات البحث الاجتماعي:

بالرغم من وجود اتفاق بين العلماء والباحثين حول ضرورة وأهمية تقسيم الخطوات الإجرائية للبحث الاجتماعي إلى ثلاثة أقسام تتمثل أولاً في تخطيط البحث، وثانياً تنفيذ البحث، وثالثاً كتابة التقرير النهائي. إلا أن هناك مجموعة أخرى من الباحثين تذهب إلى أن الشعور بوجود مشكلة البحث يعد من أولى الخطوات الإجرائية، ثم فرض واختبار الفروض، ثم التحقق منها واختبارها. كما يضيف عدد آخر من علماء المناهج تصنيفاً آخر لمجموعة الخطوات الإجرائية للبحث الاجتماعي مثل "لندبرج" وغيره الذين يحددون هذه الخطوات، بصياغة مشكلة البحث، وأهداف الدراسة وصياغتها صياغة محددة، وتوضيح دوافع البحث، ووضع فروض البحث، وتحديد السلوك وملاحظته، واختيار عينة البحث وتطبيقه، ثم استخلاص النتائج[١٣].

إلا أننى اتفق مع التصنيف التالى لمراحل البحث الاجتماعى[١٤]:

١-اختيار موضوع البحث.

٢-تحديد إطار البحث والتوجه النظرى له.

٣-تحديد المفاهيم الأساسية.

٤-تحديد هدف البحث.

٥-الاطلاع على البحوث السابقة وتحديد مصادر جمع البيانات.

٦-وضع فروض البحث وقضاياه.

٧-تحديد مجالات البحث: المكانى والزمانى والبشرى.

٨-وضع جدول زمنى للبحث ومراحله.

٩-تقدير ميزانية البحث والامكانيات اللازمة.

١٠- تحديد منهج البحث وطرقه وأدوات جمع البيانات.

١١- جمع البيانات.

١٢- المراجعة الميدانية والمكتبية.

١٣- التفريغ الآلى أو اليدوى للبيانات.

١٤- التحليل الكمى للبيانات إما يدوياً أو آلياً عن طريق الحاسب الآلى.

١٥- تفسير البيانات.

١٦- التوثيق للمراجع وكتابه الملاحق.

ويحتاج تفصيل وشرح كل خطوة من الخطوات السابقة إلى مؤلف مستقل. لذلك سنتناول منها باختصار شديد مرحلة اختيار موضوع البحث (مشكلة الدراسة)، وتحديد المجال البشرى (إما من خلال أسلوب الحصر الشامل أو العينة)، وتحديد منهج البحث وطرقه وأدوات جمع البيانات (المرحلة العاشرة).

ثالثاً: مشكلة البحث:

قد يكتشف الباحث المبتدئ فى علم الاجتماع الذى يشرع فى إجراء أول بحث علمى بمفـرده، أن الخطـوة الأولى فـى المشـروع البحثـى - وهـى تحديد المشكلة- أصعب هذه الخطـوات جميعـاً، فـهو مـن حيـث المبـدأ لـه مطلق الحرية فى أن يختار أى موضوع من وسط خضم الأحداث الاجتماعيـة حوله التى لا أول لها ولا آخر، وأنـه حـر فـى أن يدرسـه بالطريقـة التـى يراها، ويستطيع استخدامها من أجل أن يجيب على أى تساؤلات تـرد فـى ذهنه بشأن هذا الموضوع[١٥].

والمشكلات الصالحة للبحث هى[١٦]:

١-ليست هى المشـكلات التـى يمكـن الإجابـة عليـها بنعـم أو لا، ذلـك لأن مواقف نعم أو لا لا تترك أى مجال لتفسـير المعطيـات بقـدر مـا تتطلـب عادة مقارنة المعطيات بمعيار أو مستوى معروف، تم اتخاذ قرار مباشـر بشأنها.

٢-المشكلات الصالحة للبحث هى التى يشعر الباحث بأهميتها مـن وجهـة نظره، ذلك لأنه من بين ما يدفع إلى البحث هو وجود مشكلة يشعر بـها الباحث، ويقدر أهمية دراستها والبحث عن حـل لهـا، ولأنـه بقـدر مـا يكون للمشكلة أهمية بالنسبة له بقدر ما يزيد لديه الحافز الذى يدفعـه إلى التفكير فـى جوانبـها المختلفـة، ويسـاعده علـى المثـابرة فـى تحليـل أبعادها المتباينـة، ويجعلـه يسـتمر فـى تحمـل المشـاق التـى يحتمـل أن تواجهه فى دراستها.

٣-المشكلات الصالحة للبحث هى التى يشعر الباحث بأهميتها للمجتمع الذى يعيش فيه، ذلك لأنها جاءت فى الوقت المناسب، أو لأن لها صلة بمشكلة عملية فى الحياة اليومية، أو تخص السواد الأعظم من أفراد المجتمع، أو تخص جمهور منهم له تأثيره ووزنه، أو أن لها نتائج كثيرة فى مجال أوسع من المشكلات الملحة فى المجتمع.

٤-المشكلات الصالحة للبحث هى التى يشعر الباحث بأهميتها للعلم والتخصص الذى ينتمى إليه، ذلك لأنها قد تسد ثغره فى نتائج البحث فى هذا العلم، أو تسمح بتعميم النتائج القائمة على مستوى أكثر تجريداً، أو تصقل أحد المفهومات الهامة، أو تبرهن على وجود علاقة بين معطياته، أو توفر فرصة لجمع معطيات تتيح إمكانية ظهور اكتشافات مثمرة فى نطاق هذا العلم أو التخصص.

٥-المشكلات الصالحة للبحث هى التى يتوافر لها الإمكانيات اللازمة، إذ يفترض أن يكون الباحث مدركاً للحقيقة القائلة بأن إجراء البحث يحتاج إلى امكانيات عديدة ومتنوعة. وكذلك فإن المشكلة الصالحة للبحث هى المشكلة التى يتوفر لها الامكانيات اللازمة، والتى تساعد على الاستمرار فى دراستها والتوصل إلى حل لها.

ويمكن للباحث فى علم الاجتماع أن يختار مشكلته البحثية من نطاق الحياة اليومية، ماضيها وحاضرها ومستقبلها، فهى موجودة فى كل مكان. والمشكلات البحثية متعددة وتقبع فى كافة مجالات المجتمع نتيجة لشمول

واتساع الدراسة فى علم الاجتماع.

وأياً كانت نقطة البدء التى يتخذها الباحث الاجتماعى، فإنه توجد مجالات يمكنه أن يختار من بينها موضوع بحثه تتمثل فيما يلى[١٧]:

١-بحث المشكلات الاجتماعية: بهدف التعرف على أسبابها وما يترتب عليها من آثار فى المجتمع، وفى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، والسكانية للحياة الاجتماعية. وتعد مشكلات الفقر والجريمة والانحراف والطلاق والزيادة السكانية أمثلة للمشكلات الاجتماعية التى يمكن أن تثير اهتمام الباحث فى هذا المجال.

٢-دراسة النظم الاجتماعية: والعمليات الاجتماعية، كنظام الأسرة والملكية والتدرج الطبقى. وفى هذا المجال يجرى البحث استجابة لرغبة الباحث فى معرفة كيفية عمل هذا النظام، أو كيف تتم العمليات الاجتماعية داخل سياق اجتماعى محدد، أو داخل عدد من السياقات الاجتماعية المختلفة.

٣-دراسة تجمعات الأفراد: سواء كان ذلك ممثلاً فى جماعات صغيرة بهدف التعرف على أشكالها، وبنائها، وصور العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بين الأفراد، أو كان على مستوى المجتمعات المحلية.

٤-دراسة احتياجات الأفراد فى مجتمع من المجتمعات، وتقدير ما يلزمهم من ألوان الخدمات المختلفة، وتقييم ما يقدم لهم بالفعل من خدمات.

٥-دراسة الاتجاهات والآراء وأنماط السلوك بالنسبة لأفراد مجتمع معين، أو فئات اجتماعية معينة.

٦-دراسة الشخصية القومية: وذلك بهدف توجيه التغير، ويركز البحث هنا على موضوعات الترشيد العلمى للتنشئة الاجتماعية وللنظام التعليمى والتربوى وعلى تنمية الوعى الاجتماعى بقضايا المجتمع ومصالحه، إلى جانب إبراز السمات الاساسية للشخصية القومية، بما لها من إيجابيات وما عليها من سلبيات.

٧-اختبار صدق بعض الفروض أو القضايا التى طرحتها نظرية من النظريات.

ويمكن أن نضيف فى هذا المجال الدراسات التتبعية التى تقوم بإعادة اجراء دراسات سبق وأن أجريت منذ فترة، حتى تتسنى المقارنة بين نتائج الدراسة الحالية، والدراسة السابقة. هذا فضلا عن دراسة كل ما يجرى فى المجتمع من تغيرات فى كافة المجالات، مثل ما نعيشه الآن من العولمة وتأثيراتها المختلفة، وسياسات التكيف الهيكلى، وتأثير القوانين الجديدة التى تم اقرارها. خلاصة القول إن مجال علم الاجتماع مجال رحب فسيح، ومن ثم فمجال اختيار المشكلات البحثية هو أيضا يتسم بالرحابة. ومع ذلك ستظل مشكلة تحديد موضوع البحث أصعب المراحل بالنسبة للباحث المبتدئ حتى إنه يمكن القول بأن تحديد مشكلة البحث أصعب من إيجاد الحلول لها. لذا فهناك ضرورة لأن تقوم الأقسام العلمية فى الجامعات ومراكز البحوث بوضع خطط استرشادية للموضوعات الملحة والتى يجب دراستها حتى لا نفاجأ بسيل من الدراسات المكررة، أو دراسة مشكلات ليست على درجة كبيرة من الأهمية.

رابعاً: مناهج البحث الاجتماعى:

ولدت أزمة المنهج فى علم الاجتماع فى رحم الأزمة الاجتماعية ذاتها، والتى قامت على استيراد العلم الاجتماعى من الغرب، كما لو كنا نستورد قطع السيارات وأجهزة التكييف، ومع استيراد العلم كنا لا نستورد برامجه ومناهجه فقط، وإنما أدواته وأساليبه أيضاً، وقد ساهم فى هذه الأزمة محاولة بعض الكتابات مقارنة العلوم الاجتماعية بالعلوم الطبيعية، وترتب على هذه المقارنة بعض النتائج السلبية فى علم الاجتماع منها ما يلى[١٨]:

١- الإفراط فى تقدير دقة وموضوعية العلوم الطبيعية مقابل التفريط فى امكانية دقة وموضوعية العلوم الاجتماعية.

٢- محاولة محاكاة أساليب واجراءات العلوم الطبيعية رغم الاختلاف الجذرى لظواهرها عن ظواهر العلوم الاجتماعية، وهى محاولة شوهت الواقع الاجتماعى. وخاصة أبعاد الزمان والمكان والاتجاه والتفاعل، كما حاصرت التجديد والابداع فى أدوات وأساليب البحث فى العلوم الاجتماعية.

٣- تفتيت الواقع الطبيعى والاجتماعى، ونفى العلاقات الأساسية بين الطبيعة والمجتمع والإنسان وادمان تجزئة الظاهرة الاجتماعية من خلال فروع العلوم الاجتماعية بصورة مفتعلة ووهمية، فأثر جميع ما سبق فى المنهج العلمى فى العلوم الاجتماعية. وحد من آفاق تطويرها.

وتترجم كلمة **Method** إلى المنــهج أو الطريقـة ، الأمـر الـذى أثـار خلطاً، فعلى سبيل المثال يستخدم البعض دراسة الحالـة والمسح الاجتماعى باعتبارهما منهجين، ويراهما فريق آخر على أنها طريقتين، إلا أننـى أتفـق مع الرأى الثانى فى أن دراسة الحالة والمسح الاجتماعى طريقتان. وقد يكـون ذك الخلط سبباً آخر لأزمة المنهج حيث أزمة التعريب.

وبغض النظر عن هذه الجوانـب السـلبية، يمكـن القـول بـأن طبيعـة الدراسة هى التى تحدد المنهج الذى يتبع فيها. وكل دراسة منفـردة لا يليـق بها منهج واحد، بل قد تتعدد مناهج دراسة موضوع معين وفقاً لمبـدأ المرونـة المنهجية الذى يدعو إلى عدم الاعتماد علـى منـهج وحيـد فـى أيـة ظـاهرة أو مشـكلة، وإنمــا يصلــح مــع كــل دراســة منــهجين أو أكــثر. فالدراســة الاستطلاعية، علـى سـبيل المثـال، يمكـن أن يصلـح معـها المنـهج المقـارن أو التاريخى. ولكن لا يصلح معها المنهج التجريبى(١٩).

لكـن بـالرغم مـن هـذا التحديـد، نجـد أن هنـاك أنواعـاً أخـرى مـن الدراسات مثل البحوث التقيميـة مثـلاً تحتـاج كـل مـن المنـهج التـاريخى أو المنهج التجريبى أو غيرها من المنـاهج الأخـرى. إذن توجـد كثـير مـن أنـواع البحوث الاجتماعية تستلزم أكثر من منهج واحد عند دراسـتها وتفسـيرها، وهــذا يحــدده علمــاء المنــاهج ويطلقــون عليــه مبــدأ المرونــة المنهجيــة **Methodological Flexability**(٢٠).

فالاعتماد على منهج واحد فى البحث سـيؤدى إلى قصـور واضـح فـى فهم الواقع وتفسيره، ومن ثم يجب الاعتماد علـى التعدديـة المنهجيـة التـى تتميز بما يلى(٢١):

١-يقلل التعدد المنهجى من احتمال التحيز وتحقيق الموضوعية النسبية، باعتبار الموضوعية مطلباً أساسياً للعلوم الاجتماعية.
٢-يساعدنا على تفسير الظاهرة الاجتماعية بشكل شمولى وأكثر عمقاً، خاصة وأن الظاهرة الاجتماعية معقدة.
٣-يساعدنا على تحقيق الإثراء المعرفى من خلال الجمع بين أكثر من أسلوب أو منهج عند بحث أى ظاهرة.
٤-يساعدنا على تلافى القصور الموجودة فى كل منهج على حدة، خصوصاً وأن مناهج البحث فيها نقاط قوة ونقاط ضعف.

والمناهج كثيرة ومتعددة فى علم الاجتماع، فيوجد المنهج التاريخى، والمنهج المقارن، والمنهج التجريبى، والمنهج السوسيومترى (القياس الاجتماعى) وغيرها من المناهج. إلا أننى سأعرض باختصار شديد للمنهج التاريخى والمنهج التجريبى.

المنهج التاريخى Historical Method:

التاريخ هو ميدان ملاحظة الظواهر، وحقل التجارب الذى تتخذ فيه ظواهر المجتمع أوضاعها المختلفة، وهو بالنسبة لعالم الاجتماع أشبه بالمجهر بالنسبة لعالم الطبيعة. فكما يستطيع هذا العالم أن يقف بفضل مجهره على دقائق المادة وجزيئاتها، فكذلك عالم الاجتماع يستطيع بفضل التاريخ أن يحلل الظاهرة ويقف على عناصرها وأنماطها، ويكشف عن وظائفها. ولا شك أن المقارنة التاريخية فى علم الاجتماع تؤدى إلى حد ما الوظيفة التى تؤديها التجربة فى العلوم الطبيعية. ويخدم المنهج

التاريخى معظم الأغراض التى يهدف إليها البحث النظرى، من حيث الوقوف على النظم الاجتماعية، ودراسة العلاقات والروابط بين الظواهر والنظم، ونستطيع عن طريق التاريخ أن ندرس تطور النظم وعقد المقارنات واستنتاج أوجه التشابه والتباين بين المجتمعات والكشف عن القوى المؤثرة فى التغير والتطور الاجتماعى[٢٢].

ويحدد علماء المناهج مجموعة من القواعد العامة التى يجب أن يهتم بها الباحثون عند استخدامهم لهذا المنهج منها ما يلى[٢٣]:

١-تحليل الظاهرة موضوع الدراسة الوقوف على عناصرها.

٢-التعرف على نشأة الظاهرة، والرجوع إلى أصولها الأولية.

٣-دراسة نمو الظاهرة وتطورها ومعرفة مظاهر التطور خلال كل مرحلة.

٤-ضرورة دراسة ثقافة المجتمع بصفة عامة قبل إجراء البحث عن الظاهرة.

٥-دراسة العلاقات القائمة بين الظواهر، ومعرفة الآثار التى نتجت عن عمليات التفاعل بين هذه العلاقات.

٦-يجب على الباحث الاجتماعى أن يوسع دائرة اهتمامه بتاريخ الشعوب ومقارنتها والعمل على الوصول إلى قوانين عامة حولها.

ويمكن تقسيم مصادر المنهج التاريخى إلى ثلاثة أنواع هى[٢٤]:

١-**مصادر أولية**: وهى التى تمدنا ببيانات قامت بتدوينها أو تفريغها وتبويبها ثم نشرها - إذا اقتضى الأمر - نفس الجهة التى قامت

بجمعها بعد الدراسة والبحث. أو قد تكون آثاراً وهي بقايا حضارة سابقة أو أحداث وقعت في الماضي، وتعتبر بيانات التعدادات والإحصاءات التي تصدرها إدارات الإحصاء المركزية مصادر أولية، وكذلك القوانين واللوائح.

٢-**مصادر ثانوية**: وهي ما نقل أو اشتق أو أخذ عن مصدر أولي، أي أن الجهة التي تستفيد أو تستخدم البيانات الأولية تعتمد على البيانات التي تنشر في البحوث أو الرسائل العلمية أو في الصحف والمجلات وتكون مستقاه من مصادر أولية أو من مصادر ثانوية أخرى.

٣-**مصادر ميدانية**: فإذا كانت البيانات المطلوبة موجودة لدى بعض الأفراد أو الهيئات، أو تكون مشاهدات غير مدونة في سجلات، فإن الباحث يقوم بجمعها عن طريق توجيه بعض الأسئلة للأفراد أو الحصول عليها عن طريق المشاهدة المباشرة، أو دراسة الآثار وبقايا الحضارات القديمة، والتراث التاريخي لبعض الثقافات عن طريق مشاهدات الرحالة.

وفي النهاية يجب على الباحث أن يكون واعياً بأن التاريخ مهما كانت دقة المؤلف وحكمته لا يخلو من التشويه والخطأ، فغالباً ما يتدخل التحيز الشخصي أو الديني أو الثقافي أو حتى النظري للمؤرخ. وينعكس ذلك على تحليله أو تقييمه للظواهر أو المجتمعات التي يدرسها، ولذلك فإن البيانات التاريخية المستخلصة من مصادر متنوعة والمختارة بعناية، والمفحوصة بدقة تشكل مصدراً للمعرفة يساعد على فهم الظواهر الاجتماعية(٢٥).

المنهج التجريبي Experimental Method:

يعتمد المنهج التجريبي على التحكم في الظروف والشروط التي تسمح بإجراء تجربة من خلال الملاحظة المنظمة، حيث يتم جمع المعلومات وتنظيمها بشكل يؤدى إلى إلقاء الضوء على مدى صحة فرض أو مجموعة من الفروض. وبقدر ما تكون طريقة جمع البيانات وتنظيمها دقيقة لاتحتمل الطعن، تكون القيمة العلمية لهذه الدراسة. بمعنى آخر، إذا كانت النتائج التي نحصل عليها في تجربة ما يمكن تفسيرها بأكثر من طريقة، بحيث تؤدى هذه التفسيرات إلى تأكيد صحة الفرض الذى نختبره، بينما يؤدى بعضها الآخر إلى التشكيك في صحته، فإن هذه التجربة تكون إلى هذا الحد غير علمية، وبذلك يمكن الطعن فيها بسهولة، إذا أنها فشلت فيما تستهدفه أصلاً. وهو اختبار مدى صحة فرض معين[٢٦].

والمنهج التجريبي عبارة عن إجراء بحثي يقوم فيه الباحث بخلق الموقف بما يتضمنه من شروط وظروف محددة، حيث يتم التحكم في بعض المتغيرات، ونقوم بتحريك البعض الآخر. حتى نستطيع تبين تأثير هذه المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة، أى أن المنهج التجريبي هو محاولة لتحديد العلاقة السببية بين متغيرات محددة[٢٧].

ويتضمن موقف التجربة عدة دعائم وأسس ومبررات لقيامه تتمثل فيما يلى[٢٨]:

١-من المستحيل التحكم في تأثير المتغيرات، ومعرفة نوع هذا التأثير ما لم

يقم الباحث بخلق الموقف، بمعنى معرفته للمتغيرات. وبأنه فى وضع يعلم بتأثير المتغيرات المستقلة، ومن ثم إمكانية الاستخلاص المبنى على علاقة العلية.

٢–إن جمع الحقائق عن طريق الملاحظة يبعد الباحث عن البيانات ذات الدرجة الثانوية من الأهمية، لأن مثل هذه البيانات عرضه للخطأ والتحيز والوهم.

٣–يجعل تنظيم البيانات عن طريق التجربة الباحث يبدأ من الموازنة بين الوقائع لتقرير ما هو جوهرى ومباشر فى حدوث الظاهرة موضوع البحث، وما هو ثانوى وغير مباشر، ومن ثم يقوم بتحديد ما يؤيد الفرض وما لايؤيده، ثم يجرى التجريب فى ظروف جديدة للتحقق من صدق النتائج التى حصلنا عليها عن طريق الملاحظة.

٤–تتضمن المناهج التجريبية ما يطلق عليه المجموعة الضابطة وتنحصر هذه الطريقة فى ملاحظة مجموعتين متعادلتين من الناس أثناء أدائهم تحت نفس الظروف، فيما عدا عنصر واحد. ويمثل سلم الحضور والغياب لهذا العنصر الواحد، المتغير المستقل للتجربة. أما الاختلاف فى الأداء بين المجموعتين فهو المتغير التابع وهو أحد وظائف المتغير المستقل إذا ما استبعدت كل مظاهر التأثير الأخرى.

ويرى علماء المناهج أن المنهج التجريبى والبحث التجريبى لابد وأن يتبع مجموعة من الخطوات هى[٢٩]:

١-تحديد مشكلة البحث وصياغة الفروض التى ترتبط بالمشكلة المراد دراستها.

٢-تحديد المتغير المستقل: وهو المتغير المطلوب معرفة تأثيره.

٣-تحديد المتغير التابع: وهو المتغير الذى نريد أن نعرف أثر المتغير المستقل عليه.

٤-تحديد كيفية قياس المتغير التابع.

٥-تحديد الشروط الضرورية للضبط والتحكم والوسائل المتبعة فى إجراء التجربة.

وتتعدد أهداف البحوث التجريبية ومن هذه الأهداف ما يلى[٣٠]:

١-قد يكون هدف البحث التجريبى بيان طبيعة العلاقة بين ظاهرتين، وهل هذه العلاقة هى علاقة اقتران، بمعنى أن حدوث احداهما يقترن بحدوث الظاهرة الأخرى، أم أن العلاقة بين هاتين الظاهرتين علاقة سببية بمعنى أن حدوث احداهما يؤدى إلى حدوث الأخرى.

٢-قد يكون هدف البحث التجريبى هو دراسة أثر متغير فى متغير آخر يعرف أحدهما باسم المتغير التجريبى أو المستقل، ويعرف المتغير الآخر باسم المتغير التابع أو المعتمد الذى يتأثر بالمتغير الأول.

٣-قد يكون هدف البحث التجريبى اختبار فرض من الفروض، سواء أكان ذلك من خلال التوصل إلى نتائج لا تدعم هذا الغرض أو تنكره.

وبذلك يستخدم المنهج التجريبى للكشف عن العلاقة السببية بين

متغيرين، أو الارتباط بين مجموعتين، أو اختبار أحد الفروض. وهو يعتبر أرقى أنواع المناهج، إلا أن استخدامه فى العلوم الاجتماعية عامة، وعلم الاجتماع بصفة خاصة يواجه بالكثير من المشكلات: مثل صعوبة، إن لم يكن استحالة، وجود مجموعتين متكافئتين فى كافة الظروف، ما عدا ظرف واحد، هذا فضلاً عن صعوبة القياس لأننا ندرس بشر، وصعوبة عزل عوامل اجتماعية معينة عن بقية العوامل، وذلك لتعقد الظواهر الاجتماعية وتشابكها. ومع ذلك تجرى الآن محاولات مستمرة لتكييف طرق البحث التجريبى مع ظروف المجتمع مثل بحوث الارتباط، والبحوث الميدانية شبه التجريبية وغيرها من الأساليب المنهجية التجريبية المطورة التى تناسب دراسة المجتمع.

خامساً: طرق البحث الاجتماعى:

يوجد كثير من الخلط بين طرق البحث الاجتماعى ومناهجه وأدواته – كما سبق أن ذكرت – ويرجع ذلك فى الواقع إلى تداخل خطوات البحث، وعدم الالتزام بخطوات مرحلية أثناء إجراء الدراسات الاجتماعية بصفة عامة. ولذا نجد تحديد وتصور بعض المفهومات على أنها تقع فى نطاق المنهج أحياناً، وفى نطاق أساليب أو طرق البحث أحياناً أخرى، وفى مجال أدوات جمع البيانات أحياناً ثالثة(٣١).

كما قد يرجع هذا الخلط كما ذكرت مسبقاً إلى المعانى المختلفة لكلمة Method التى تعنى منهج أو طريقة، إلا أننى أرى لإزالة هذا الخلط، يمكن القول بأن المنهج هو السبيل للكشف عن الحقيقة، وكل منهج يحدد طرق البحث التى تتناسب معه والتى يمكن الاستفادة منها فى الوصف أو القياس أو التجريب مثلاً، أما أدوات جمع البيانات فهى الوسائل التى يعتمد عليها الباحث فى جمع بياناته.

وتتعدد طرق البحث الاجتماعى ما بين المسح الاجتماعى، ودراسة الحالة، والطريقة الإحصائية، والطريقة الاسقاطية وغيرها. إلا أننى سأعرض باختصار لطريقتى المسح الاجتماعى ودراسة الحالة.

١- المسح الاجتماعى Social Survey:

يعرف المسح الاجتماعى باعتباره العملية النظامية التى تهدف إلى جمع الحقائق والمعلومات عن الأفراد الذين يعيشون فى منطقة جغرافية

وحضارية معينة، وغاية المسوح الاجتماعية هو الحصول على البيانات الضرورية التى يمكن من خلالها مجابهة الأسباب أو النواحى المتعددة لشكلة أو مشكلات اجتماعية معينة. كما يستفاد من المعلومات أو البيانات التى يجمعها المسح فى الشئون الإدارية، أكثر مما يستفاد منها فى المجالات النظرية والعلمية، وبالرغم من كون معلومات المسوح الاجتماعية توضيحية ووصفية، فإنها غالباً ما تكون احصائية، خصوصاً عندما يكون تاريخ المسوح الاجتماعية مرتبطاً بتاريخ الإحصائيات. وتتمثل أهم العناصر المحددة لمفهوم المسح الاجتماعى فيما يلى(٣٢):

١-الدراسة العلمية المنظمة للظواهر الموجودة فى جماعة معينة أو مكان جغرافى معين.

٢-إنه ينصب على الوقت الحاضر، حيث أنه يتناول أشياء موجودة بالفعل وقت إجراء الفعل وليس ماضيه.

٣-إنه يتعلق بالجانب العملى، إذ يحاول الكشف عن الأوضاع القائمة لمحاولة النهوض بها، ووضع خطة أو برنامج للإصلاح الاجتماعى.

وتوجد عدة تصنيفات توضح أنواع المسوح الاجتماعية وفقاً لعدة معايير على النحو التالى(٣٣):

١-تصنف المسوح وفقاً لمجال الدراسة إلى مسوح عامة ومسوح متخصصة، فهناك مسوح تجرى فى اتجاه أفقى، حيث تتم على مجتمعات بأكملها، وهناك مسوح تتم فى اتجاه رأسى تعمقى، إذ تجرى على قطاع معين من

قطاعات المجتمع، مثل الإسكان أو التعليم أو الصحة وغيرها. ويرى "هاريسون" أن لكل نوع من النوعين السابقين مزاياه، إذ لا تقتصر المسوح العامة على التدابير والسياسة العملية التى تتقرر للإصلاح الاجتماعى على ضوء البيانات التى تجمعها، بل إن لها قيمة عظيمة عندما تسعى إلى إيقاظ الشعور بالمسئولية لدى أفراد المجتمع تجاه المسائل التى تشملها هذه المسوح. كما يرى هاريسون أن هناك اتجاهاً يركز على المسوح المتخصصة أكثر من الاهتمام بالمسوح ذات الطبيعة العامة.

٢-تقسم المسوح على أساس مدى التعمق فى تفسير وعرض بياناتها، إذ أن هناك مسوحاً تعتمد على الوصف فقط، تقابلها مسوح أخرى تهتم بالتفسير.

٣-تصنف المسوح وفقاً لحجم جمهور البحث إلى مسوح شاملة أى التى تدرس جميع أفراد المجتمع، ومسوح بالعينة أى التى تتناول جزء من هذا الجمهور. ويرى بعض الباحثين أن الباحث نادراً ما يلجأ إلى المسح الشامل . ذلك أن المسح بالعينة، خاصة إذا ما اختيرت العينة على أساس سليم، غالباً ما يحقق أغراض الباحث فى الحصول على بيانات ثابتة ودقيقة لسلوك الجمهور الذى يبحثه أو لاتجاهاته أو حتى الظاهرة التى يدرسها.

٤-كما تصنف المسوح وفقاً للفترة الزمنية التى يجرى فيها المسح إلى ما يلى[٣٤]:

أ - **المسوح الدورية**: وهى تلك المسوح التى تجرى على فترات زمنية محددة ومتباينة حيث يستفاد منها فى وضع الخطط الاجتماعية القومية على مدى هذه الفترات الزمنية المحددة، ولتكن خمس أو عشر سنوات.

ب- **المسوح القبلية**: وهى المسوح التى تجرى على المجتمع قبل ادخال برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية، حتى يمكن وضع هذه البرامج والمشروعات بما يتفق مع ظروف هذه المجتمعات.

جـ- **المسوح البعدية**: وهى المسوح التى تجرى على المجتمع بعد الانتهاء من ادخال برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية وتنفيذها ومرور فترة لإحداث أثرها فى الإفادة من هذه المسوح ونتائجها فى تقويم مدى نجاح أو فشل هذه البرامج.

وأياً كان نوع المسح الذى يقوم به الباحث، فإن الباحثين فى العلوم الاجتماعية قد وضعوا قوائم بالبيانات التى يستلزمها البحث الاجتماعى بصفة عامة، والمسح بصفة خاصة، غير أنهم يجمعون على تصنيف يكاد تتفق عليه هذه القوائم، مؤداه أن هناك بيانات معينة يتطلبها المسح مثل البيانات الشخصية والبيئية والسلوكية والبيانات التى ترتكز على المعلومات والدوافع والاتجاهات . فيرى "موسر" Moser على سبيل المثال أن موضوعات المسح هى[٣٥]:

١- **الخصائص الديموجرافية**: حيث يقصد البيانات الخاصة بتكوين الأسرة وبنائها، والحالة الزواجية، والخصوبة، والسن، وما إلى ذلك.

٢-**البيئة الاجتماعية:** ويقصد بها العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى يخضع لها السكان بما تتضمنه هذه العوامل من المهنة والدخل وظروف الإسكان. وفى هذا الصدد يحاول الباحث أن يجيب على سؤال مؤداه: كيف يعيش الناس؟

٣-**الأنشطة والسلوك:** وتتضمن الإجابة على سؤال مؤداه: ماذا يفعل الناس؟ ويدخل فى هذا النطاق كيفية قضاء وقت الفراغ والهوايات وغيرها.

٤-**الآراء والاتجاهات:** حيث يهدف المسح الاجتماعى إلى إعطاء صورة عن آراء الجماهير واتجاهاتهم نحو مشكلاتهم الخاصة.

ومهما كان نوع المسح الذى يستعين به الباحث كطريقة لإجراء بحثه، فإنه مطالب فى كل الأحوال بأن يسير فى عدة خطوات منهجية تعينه على تحقيق أهدافه من الاعتماد على المسح الاجتماعى وهى[٣٦]:

١-**التخطيط للمسح:** وذلك قبل الشروع فى تنفيذه، حيث أن جانباً كبيراً من المسح قد يتوقف على التخطيط، وأن تنفيذه على الوجه المناسب قد يتعثر بدون هذا التخطيط. حيث أن التخطيط للمسح يقتضى من الباحث تحديد الغرض منه أو أهدافه المتباينة، وتحديد المفاهيم المستخدمة والأدوات اللازمة لجمع البيانات والمجالات المختلفة للمسح.

٢-**تنفيذ المسح:** أو القيام بالعمل الميدانى للمسح، من حيث اختيار الباحثين وتدريبهم على أدوات المسح بعد تصميمها واستيعاب تعليماتها، وإعداد المجتمع للمسح، وانهاء الاتصالات بهم، وتوزيع اختصاصات العمل الميدانى من حيث الاشراف وجمع البيانات ومراجعتها والتغلب على الصعوبات، وتفريغ البيانات التى تم جمعها

بعد التأكد من سلامتها وتوفيرها، تمهيداً لتفريغها وتصنيفها أو تقسيمها وجدولتها وإجراء التحليلات عليها، واستخلاص النتائج.

٣-إخراج المسح: حيث تتم توضيح كافة العمليات التخطيطية والتنفيذية للمسح فى صورة تقرير ويصاغ هذا التقرير فى أسلوب يساعد الآخرين على التعرف على الجهود المبذولة فى المسح.

٢- دراسة الحالة :

تعطى دراسة الحالة صورة كلية شاملة لدراسة ظاهرة معينة فى مجتمع محدد، وقد تكون الحالة موضوع البحث فرداً أو أسرة أو جماعة أو مؤسسة أو مشروع أو وحدة إدارية. كما قد تتضمن دراسة الحالة الوحدة بأكملها أو دراسة قطاع منها، فإذا كان البحث يدور حول المجرم العائد – مثلاً – فإن وحدة الدراسة هنا هى الفرد، وإذا كان البحث يدور حول "أثر الأسرة فى جناح الأحداث" كانت الأسرة هى وحدة الدراسة. وإذا كنا بصدد جماعة معينة كجماعة اللعب أو الدراسة أو مجتمع الناصية، فإن الجماعة تعتبر حينئذ وحدة لدراسة حالة هذه الجماعة أو تلك، وهكذا تتحدد وحدة دراسة الحالة وفقاً لوحدة الدراسة التى نحاول الكشف عن أبعادها وأعماقها وفقاً لمنهج معين ومدخل واضح المعالم، مستخدمين فى ذلك أدوات متعددة أو أداة محددة لجمع البيانات عن موضوع الدراسة[٣٧].

وتمثل طريقة دراسة الحالة أسلوباً من أساليب البحث، أو طريقة من طرق تنظيم البيانات والمعطيات الاجتماعية، وذلك لكى يمكن ادراك الطابع الكلى للموضوع الاجتماعى الذى ندرسه. فهى مدخل ينظر إلى أى "وحدة

اجتماعية" نظرة كلية شاملة تستوعب تطور هذه الوحدة ونموها سواء كانت هذه الوحدة شخصاً أو جماعة أو ثقافة بكاملها. وتعتمد هذه الطريقة لتحقيق تلك النظرة الكلية على جمع أكبر عدد من المعلومات والبيانات عن الوحدة المدروسة شريطة أن تكون هذه البيانات على أكثر من مستوى، ثم صياغة النماذج والمؤشرات التى يمكن بواسطتها التعرف على السمات الحقيقية للحالة المدروسة(٣٨):

وتستخدم دراسة الحالة فى الظروف الآتية(٣٩):

أ - عندما يريد الباحث أن يدرس المواقف المختلفة دراسة تفصيلية فى مجالها الاجتماعى ومحيطها الثقافى، بما تشمله الثقافة من عادات وتقاليد وآراء وأفكار واتجاهات سائدة.

ب- عندما يريد الباحث أن يدرس التاريخ التطورى لشىء أو شخص أو موقف معين.

جـ- عندما يهدف الباحث التوصل إلى معرفة حقيقة الحياة الداخلية لشخص ما بدراسة حاجاته الاجتماعية واهتماماته ودوافعه، على أن ينظر إلى الفرد باعتباره عضواً فى الجماعة التى يعيش فيها وبتفاعل معها فى اطار ثقافتها الكلية.

د - عندما يرغب الباحث فى الحصول على حقائق متعلقة بمجموعة من الظروف المحيطة بموقف اجتماعى، أو فى التوصل إلى معرفة العوامل المتشابكة التى يمكن استخدامها فى وصف وتحليل العمليات

الاجتماعية التى تقوم بين الأفراد نتيجة لحدوث التفاعل بينهم كالتعاون والتنافس أو التوافق والتكيف.

وتتسم دراسة الحالة بعدة خصائص يمكن إيجازها فيما يلى[٤٠]:

أ - ليس من الضرورى أن تكون الحالة فرداً، فقد تكون جماعة أو نظام اجتماعى أو مجتمع محلى.

ب- طالما أن دراسة الحالة تنصب على دراسة الوحدات الاجتماعية، سواء أكانت وحدات كبيرة أو صغيرة، فإن الوحدة الصغيرة قد تكون جزءاً من حالة فى احدى الدراسات بينما تكون حالة قائمة بذاتها فى دراسة أخرى.

جـ- إن دراسة الحالة تقوم على أساس التعمق فى دراسة الوحدات المختلفة، وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجى أو الظاهرى للموقف.

د - تهدف دراسة الحالة إلى تحديد مختلف العوامل التى تؤثر فى الوحدة موضوع الدراسة أو الكشف عن العلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة.

هـ- تهتم دراسة الحالة بالوقوف على سير الأحداث الفردية من جانب، وأيضاً على الظروف التى تؤثر على وضع الحالة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى، أى أن الدراسة ترتبط بموقف معين. وعلى ذلك فإن دراسة الحالة عبارة عن تحديد خصائص وسمات وعوامل مؤثرة فى موقف معين بالذات، وفى فترة زمنية محددة، وفى موضوع أو نموذج أو وحدات ذات طبيعة معينة، قد تختلف باختلاف زمان أو مكان وقوعها.

و – تتطلب دراسة الحالة مرونة كافية، يستطيع معها الباحث أن يطور وأن يعدل خطة بحثه وافتراضاته نتيجة لم تكشف عنه دراسته الاستطلاعية من أمور جديدة.

ز – تختلف الأدوات المستخدمة فى دراسة الحالة اختلافاً بيناً فى مختلف الميادين. فقد تستخدم فى دراسة الحالة "الملاحظة" أو "الاستبيان"، كما قد تستخدم الوثائق لتعمق حالة معينة. إذ قد تجرى دراسة حالة شخصية معينة من خلال مؤلفاتها، ولذلك فإن البيانات أو المعلومات التى تستقى من دراسة الحالة تكون إطاراً جديداً للبحث يقصد به التعميم والتوصل إلى النظريات والقوانين.

وبالرغم من أهمية طريقة دراسة الحالة، إلا أنه يتعذر معها، وما تتوصل إليه من نتائج، الوصول إلى تعميمات، لأنه لا يصح تعميم النتائج من دراسة عدد قليل من الحالات. كما قد تقع دراسة الحالة فى أخطاء التحيز. وذلك لأن اعتماد دراسة الحالة على السجلات والوثائق فى تصوير مراحل تطور الحالة، مما قد يطبع هذه الدراسة بالطابع الذاتى لهذه الوثائق والسجلات، ويجعل الدراسة بعيدة عن الدقة والموضوعة. ويؤخذ أيضاً على دراسة الحالة حاجتها إلى باحثين مدربين تدريباً فنياً عالياً، بحيث يتعذر استخدامها، إلا إذا توفرت هذه الخبرة والتدريب. وهى عملية تحتاج امكانيات للصرف على هذه الخبرة، وعلى جهد لتحصيلها، ووقت ضرورى للتدريب عليها[٤١].

سادساً: أدوات جمع البيانات:

الأداة هي ترجمة للكلمة الإنجليزية Technique، وللكلمة نظائرها في مختلف اللغات، واستخدمها الباحثون للإشارة إلى الوسيلة التي تستخدم في البحث سواء كانت تلك الوسائل متعلقة بجمع البيانات أو بعمليات التصنيف الجدولة، ويرتبط مفهوم الوسيلة أو الأداة بالكلمة الاستفهامية بما؟ فإذا تساءلنا بما يجمع الباحث بياناته؟ فإن الإجابة على ذلك تستلزم نوع الأداة اللازمة للبحث(٤٢).

ويستخدم الباحث في كل بحث يقوم به مجموعة معينة من مناهج البحث وأدوات جمع البيانات التي تتلائم مع طبيعة الموضوع الذي يدرسه، من أجل الحصول على نتائج البحث الذي يقوم بإجرائه، وهو يختار المناهج الأصلح للبحث والأدوات الأكثر ملائمة من بين مجموعة كبيرة من المناهج، ومجموعة أكبر من أدوات جمع البيانات(٤٣).

وبالرغم من تعدد أدوات جمع البيانات. فإننا سنعرض في عجالة لثلاث أدوات فقط هي الأكثر شيوعاً وهي الملاحظة والمقابلة والاستبيان.

الملاحظة Observation:

تعتبر الملاحظة من أهم وسائل جمع البيانات، فهناك مجموعة من أنماط الفعل الاجتماعي التي لا يمكن فهمها فهماً حقيقياً، إلا من خلال مشاهدتها مشاهدة واقعية، بمعنى رؤيتها رؤية العيان. فموكب المراسيم الطقوسية. والاشتغال به، وظروف الحياة الخاصة للمبحوثين. والفروق

الطبقية بين أساليب مخاطبة الآخرين، تعد أمثلة لبعض جوانب الحياة الاجتماعية التى يمكن استيعابها من خلال الملاحظة[٤٤].

والملاحظة لغة تعنى النظر إلى الشىء الملاحظ بمؤثر العينين، دلالة على التدقيق، كما يقال لاحظه أى دعاة. بمعنى نظر الأمر إلى أين يصير أو مراقبة الشىء. والملاحظة هى "مراقبة مقصودة تستهدف رصد أية تغييرات تحدث على موضوع الملاحظة، سواء كان الملاحظ ظاهرة طبيعية أو بشرية أو مناخية". ومن الأمور المتفق عليها بين علماء المنهجية أن الملاحظة تعد من العمليات الضرورية لكل البحوث العلمية سواء فى مجال الظواهر الطبيعية والإنسانية، وتعتمد الملاحظة بصفة أساسية ومباشرة على الحواس الخمس للملاحظ[٤٥].

والملاحظة إما أن تكون ملاحظة عادية أو ملاحظة علمية، الأولى يمارسها كل الناس بقصد التعرف على ما يحيط بهم أو يشغلهم من ظواهر وأمور، والثانية لها ممارسون من نوع خاص، الأولى عضوية والثانية مبرمجة، الأولى تلقائية والثانية علمية، الأولى تلعب فيها الحواس الإنسانية الدور الأساسى. والثانية يدعم الحواس خلالها أدوات ووسائل تختلف باختلاف التراث التكنولوجى المتراكم[٤٦].

وتنقسم الملاحظة العلمية إلى نوعين هما الملاحظة البسيطة والملاحظة المنظمة على النحو التالى:

١- الملاحظة البسيطة :

وهى عملية المعاينة المباشرة للظاهرة موضوع الدراسة، كما تحدث

تلقائياً فى ظروفها الطبيعية العادية، دون تدخل من الباحث، بهدف الضبط أو التجريب، أو استخدام وسيلة من وسائل التقنين. وتعتبر الملاحظة البسيطة ملاحظة مقصودة، لأن الباحث هنا رغم عدم تدخله يحدد مقدماً ما الذى يريد ملاحظته فى الموقف، فالباحث يستطيع على الأقل من خلال تحديده لموضوع بحثه أن يحدد ولو بدرجات متفاوتة أى الملاحظات التى يمكن أن تفيده فى معالجته لهذا الموضوع(٤٧).

وتنقسم الملاحظة البسيطة بدورها إلى نوعين هما الملاحظة بالمشاركة والملاحظة بدون المشاركة.

أ - **الملاحظة بالمشاركة:** وتتلخص فى أن يعيش القائم بالملاحظة مع الأشخاص المطلوب ملاحظتهم لفترة زمنية طويلة نسبياً، قد تمتد إلى ما يقرب من العام، وذلك للتعمق فى فهم خصائصهم الاجتماعية والثقافية والسلوكية والاقتصادية. ويتعين على الباحث أن يبتعد عن التحيز لفئة معينة، فإذا أراد مثلاً دراسة مصنع فعليه أن يدرس العمال والإدارة معاً دون أن يتحيز لجانب معين(٤٨).

ب- **الملاحظة بدون مشاركة:** وهى لا تتضمن أكثر من مجرد النظر أو الاستطلاع فى موقف اجتماعى معين، دون المشاركة الفعلية فيه. ويحاول الباحث - قدر الإمكان - ألا يظهر فى الموقف. وتتعدد الأمثلة لمثل هذا النوع من الملاحظة، وخاصة فى التقارير المبدئية التى يقوم بصياغتها الباحثون لتصوير موقف معين مثلاً:

ملاحظة الأفراد فى وجه نشاط معين، كاجتماع عام، أو تجمعات

الأفراد وسلوكهم فى المواقف المختلفة[٤٩].

٢- الملاحظة المنظمة :

وهى شكل من أشكال الملاحظة يتميز بما يرتبط به أو يتضمنه من درجة الضبط العلمى ودقة التحديد، لذلك يشيع استخدامها فى الدراسات ذات الطابع العلمى المتعمق سواء أكانت دراسات وصفية أو تشخيصية. وأهم ما يميزها هو أن الباحث يعرف مقدماً أى الجوانب أو الأبعاد ذات الأهمية المباشرة لموضوع بحثه فيوجه ملاحظاته ويستخدم الأدوات أو يخطط إجراءات تمكنه من إجراء بحثه وفقاً للخطة التى رسمها أو وضعها سلفاً. ويقسم البعض هذا النوع إلى نوعين فرعيين هما[٥٠]:

أ - ملاحظة منظمة فى مواقف طبيعية: وهى تعتبر أدق أشكال الملاحظة المنظمة. حيث أن طبيعة الموقف تمكن الباحث من الحصول على قدر من المعلومات الدقيقة قد لا يتوفر له فى أى شكل آخر من أشكال الملاحظة.

ب- ملاحظة منظمة فى مواقف مصطنعة: ويتمثل هذا الشكل فيما يقوم به الباحث من تجارب إما لتكرار أو تعديل بعض الظروف المحيطة به، كما يحدث فى مجال العلوم الطبيعية، وبخاصة فى معامل التجريب. ونشير هنا إلى أنه فى مجال البحوث الاجتماعية نجد أن الباحث يعتمد على ما يعرف باسم التجربة السلبية أو غير المباشرة، بمعنى أنه يتعذر على الباحث خلق موقف التجربة المصطنع، وعليه أن ينتظر حتى يحدث الموقف حدوثاً طبيعياً تلقائياً، أو يبحث عن مواقف

تتمثل فيها خصائص الموقف الذى يحاول دراسته.

ويعتبر البحث باستخدام الملاحظة حرفة وفن فى الوقت نفسه، فكل فرد يستطيع أن يلاحظ ، ولكن ملاحظة وتسجيل مشهد معين ملاحظة دقيقة، وتحليل ما يرتبط به من دلالة سوسيولوجية تحليلاً واعياً يحتاج إلى تخطيط واع. ومثل هذه المهارات لا تتطور إلا من خلال الخبرة والممارسة الطويلة، والقرار الأول الذى يجب أن يتخذه الباحث الملاحظ هو تحديد مجال الملاحظة، ويجب أن يكون يقظاً مرناً، طالما أنه موجود فى الميدان، كما يجب أن يكون قادراً على الموائمة بين التدوين وبين تركيز الانتباه، حسب ما يمليه الموقف، فالكنز الذهبى الحقيقى الذى يظهر من خلال الملاحظة هو الشىء غير المتوقع، ويجب أن يتوقف الباحث على فترات منتظمة، ويتأمل على انفراد ما شاهده وما سجله وما هى دلالته السوسيولوجية، وكذلك القدرة على أن ينظم نتائجه، ويقدمها للقارئ من خلال وصف مكتوب كتابة جيدة[٥١].

وللملاحظة عدة مزايا وعيوب شأنها فى ذلك شأن كافة أدوات جمع البيانات، ومن مزاياها أنها تسمح بتسجيل السلوك وقت حدوثه، وتسجل السلوك التلقائى، ولا تترك المجال للاعتماد على الذاكرة، كما أنها تكون مناسبة فى حالات كثيرة، فكثيراً ما يقوم الأفراد بأنماط سلوكية دون تفكير، وقد لا تكون لديهم القدرة اللغوية أو الكلمات التى تساعدهم على شرح هذه الأنماط، بل لعلهم لا يجدون الأسباب التى يعللون بها هذا السلوك، كما أن

هناك من أنماط السلوك ما يعتبر عاديا فى نظر الفرد الذى يقوم به دون أن يسترعى انتباهه، بينما يتمكن الباحث من ملاحظته وتفسيره، كما أن الملاحظة عادة ما تكون مستقلة وغير متأثرة برغبة الشخص الذى تجرى عليه الملاحظة أو عدم رغبته. هذا فضلا عن وجود بعض الحالات التى لا يتيسر فيها استخدام غير الملاحظة مثل طرق الحل الجماعى للمشكلات أو التفاعل الاجتماعى فى لعب الأطفال(٥٢).

ومن ناحية أخرى توجد بعض الحدود لطريقة الملاحظة العلمية، إذ على الباحث أن ينتظر وقوع الحدث حتى يقوم بملاحظته، وتسجيل الانفعالات واتصالات الأشخاص بعضهم البعض. كما أن بعض العوامل قد تتدخل فى حدوث بعض الأحداث فتمنعها من الحدوث، أو تغير الصلات بين الوحدات أو تغير من مجرى الحوادث. وتوجد بعض الأحداث التى يصعب على الباحث تتبعها مثل الصلات الزواجية والأزمات التى تحدث بين أفراد الأسرة فى حياتهم اليومية والأعمال التى يشترط فيها إلى السرية ومن عيوبها أيضا أنها عادة ما تكون وصفية وليست رقمية(٥٣).

هذا فضلا عن أن مجرد وجود الملاحظ قد يؤدى فورا إلى تغيير الإنسان موضوع الملاحظة إلى تغيير سلوكه، فالإنسان كائن متغير متبدل متلون، إذ أحس أنه تحت الملاحظة غير من سلوكه. كما أننا لا نستطيع ملاحظة ما حدث فى الماضى.

المقابلة Interview:

تعنى المقابلة لغة المواجهة أو الاستجواب أو الاستعراض(٥٤). وقد

تستخدم كلمة الاستبار بـدلاً مـن المقابلـة، ويرجـع ذلـك إلى الأصـل اللغـوى للكلمة، فالاستبار من سبر وأسبر وأستبر الجرح أو البئر أو المـاء أى امتحـن غوره ليعرف مقدراه، واستبر الأمر جربه[٥٥].

كما تعرف بأنها التقاء مباشـر بـين فرديـن وجـهاً لوجـه، وتتحقـق طريقة المقابلة فى الدراسات الميدانية، عن طريق أسئلة يلقيها السائل لمعرفـة رأى المجيب فى موضوع محدد بالذات، ومن ثم تكون المقابلة فى حـد ذاتـها هى "تبادل لفظى" بين السائل والمجيب، أى أنـها علـى حـد تعبـير "وليـام جود" عملية من عمليات التفاعل الاجتماعى[٥٦].

ويذهب "لندبرج" إلى أن أهمية المقابلة للبحث الاجتماعى ترجع إلى أنها قد تكون وسيلة للتأكد من المادة العلمية التى جمعها الباحث عن طريـق مصدر ثانوى. أو أنها قد تكـون بالنسـبة للبحـث الاجتمـاعى مثـل الدراسـة المعملية للسلوك الواقعى. وفى هذه الحالة، فإن اهتمامنـا الأول ينصـب علـى الاستجابات المباشرة[٥٧].

وتصنف المقابلة وفقاً للأسس المختلفة على النحو التالى:

١- من حيث الهدف: تنقسم المقابلة إلى[٥٨]:

أ - **مقابلات لجمع البيانات**: حيث يقوم الباحث بجمع البيانـات المتعلقـة بموضوع البحث، وغالباً ما تكون هذه البيانات مـن النـوع الـذى يصعـب الحصول عليه عن طريق الملاحظـة، أو تكـون ذات صلـة وثيقـة بمشـاعر الأفراد ودوافعهم واتجاهاتهم.

ب- **المقابلات التشخيصية:** ويستخدمها الطبيب، والأخصائى النفسى والاجتماعى فى تشخيص حالات العملاء من المرضى وذوى المشكلات.

جـ- **المقابلات العلاجية:** ويقصد بها المقابلة التى تهدف إلى رسم خطة لعلاج العميل، وتخفيف حدة التوتر الذى يشعر به مع الاستفادة من إمكانيات المجتمع.

٢- من حيث عدد المبحوثين: تنقسم المقابلة إلى[٥٩]:

أ - **المقابلات الفردية:** وهى التى تتم بين القائم بالمقابلة وبين شخص واحد من المبحوثين، ويتطلب هذا النوع كثيراً من النفقات والوقت والجهد، إلا أنه يتيح الاطمئنان للمبحوث.

ب- **المقابلات الجماعية:** وهى التى تتم بين الباحث وعدد من المبحوثين فى وقت واحد ومكان واحد. بقصد توفير الوقت والجهد والحصول على معلومات أشمل وأوفر، إلا أنها تتسبب فى حرج المبحوث.

٣- من حيث درجة المرونة فى موقف المقابلة: تنقسم إلى:

أ - **المقابلات المقننة:** وهنا يتحدد شكل ومضمون المقابلة قدر الإمكان قبل القيام بها، فتوضع قائمة من الأسئلة يلتزم بها الباحثون، وتوجه الأسئلة بنفس الكلمات وبنفس الترتيب لجميع المبحوثين ويهدف التقنين إلى أن الأفراد يستجيبون لنفس المثير أو المنبة[٦٠].

ب- **المقابلات غير المقننة أو الحرة:** وفيها يتسم أسلوب المقابلة بالمرونة الكاملة. ويختلف هذا الأسلوب تبعاً لموقف المقابلة ذاته، كما أن

للباحث الحق فى تغيير صياغة الأسئلة، أو إضافة أسئلة جديدة، أو ترتيب الموضوعات التى يسأل فيها، تبعاً لحالة كل مبحوث وتبعاً لسياق الحديث معه[٦١].

وتستخدم المقابلة فى البحوث الاجتماعية فى مواقف عدة تختلف حسب طبيعة المواقف ذاتها، فمن مميزات المقابلة أنها تساعدنا على جمع البيانات عن طريق الحوار اللفظى وجهاً لوجه مع المبحوثين، وبالتالى تتميز بما يلى[٦٢]:

١-تصلح هذه الأداة، بل تكون ضرورية، فى حالة ما إذا كان أفراد البحث يكثر بينهم غير الملمين بالقراءة والكتابة.

٢-يستطيع الباحث فى معظم الحالات التأكد من اجابات المبحوثين، فيستطيع الباحث مثلاً أن يلاحظ تناقضاً بين ما يذكره المبحوث عن سنه وعدد أولاده. وعن طريق المناقشة يمكن للباحث أن يصحح الخطأ إن وجد.

٣-يمكن الحصول على تعاون المبحوثين وتجاوبهم إذا ما أحسن عرض الموضوع، ويتوقف ذلك على خبرة الباحث ولباقته.

٤-تفضل المقابلة فى الحالات التى لا يتيسر فيها استخدام الملاحظة مثل السلوك فى الماضى، والآمال فى المستقبل، والسلوك الجنسى، والحالات التى يصعب فيها التنبؤ مقدماً.

إلا أن المقابلة تكشف عن بعض نقاط الضعف كأحد أدوات جمع البيانات نتيجة لما يلى[٦٣]:

١-ما يشوب البيانات أو المعلومات التى تجمع خلالها من تحريف أو تشويه أو أخطاء يمكن أن تعزى فى جانب منها إلى المبحوث، أو قد ترجع إلى الباحث نفسه، ويعتبر تحيز الباحث وانتماؤه الأيديولوجى والطبقى من ناحية، ثم اعتماد الباحث على ذاكرته فى تسجيل المواقف من ناحية أخرى، وما يرتبط به من فروق واضحة بين الباحثين فى هذا الصدد، فضلاً عن الخصائص الثقافية والاجتماعية لمجتمع البحث والظروف المحيطة بموقف المقابلة نفسه، كلها عوامل تؤثر بدرجات متفاوته فى تلك الأخطاء والتحيزات.

٢-ما يرتبط بالمقابلة ذاتها كأداة لجمع البيانات من حدود أو قصور مثل ارتفاع ما تتطلبه من تكاليف مادية، وطول الوقت اللازم لإجرائها، وما تتطلبه من باحثين على درجة من الدقة والمهارة، واعتمادها على المبحوث كطرف آخر للمواجهة يجعل نجاحها، ودقة البيانات التى يحصل عليها الباحث من خلالها أمراً مرهوناً بنوعية المبحوثين وتعاونهم معهم.

الاستبيان Questionare:

هو عبارة عن استمارة تستخدم فى جمع المعلومات من المبحوثين، سواء تمت عملية جمع المعلومات عن طريق ارسال الاستمارة بالبريد، أو نشرها بأية صورة من صور الإعلام ليرد عليها المبحوث بنفسه، دون تدخل من الباحث ثم يردها إلى مصدرها مرة أخرى. أو تم استخدامها من خلال

مقابلة مقننة بين الباحث والمبحوث[٦٤].

كما يعرف على أنه مجموعة من الأسئلة توجه للمبحوثين الذين يجيبون عليها بأنفسهم دون تدخل الباحث[٦٥].

ومن المهم أن يحدد الباحث منذ البداية الأسلوب الذى سيتخذه فى استخدام هذه الأداة، فهناك اختلاف كبير فى الصياغة إذا استخدام الاستبيان بالبريد أو بمعرفة المبحوث فى حضور الباحث أو دون حضوره[٦٦].

كما يعرف الاستبيان على أنه صحيفة تحتوى على مجموعة من الأسئلة التى يرى الباحث أن اجابتها يعنى ما يتطلبه موضوع بحثه من بيانات ترسل إما عن طريق البريد أو يوزعها الباحث بنفسه، ويجمعها منهم بعد أن يجيبوا على أسئلتها[٦٧].

وإذا كان الاستبيان فى ذاته عبارة عن مجموعة من الأسئلة، فما هى أشكال الأسئلة؟ وما هى الشروط التى يجب توافرها فيها؟

تختلف الأسئلة فى استمارة الاستبيان من حيث الشكل. حيث تنقسم إلى[٦٨]:

١- الأسئلة المغلقة:

وهى ذلك النوع من الأسئلة الذى يطلب فيه من المبحوث أن يختار الإجابة المناسبة من بين عدة إجابات بديلة، وأن يضع المبحوث علامة أو خطاً تحت الإجابة التى يختارها فى الاستبيان المكتوب. وقد تعرض الأسئلة المغلقة بدائل بسيطة مثل نعم أو لا. وتمتاز الأسئلة المغلقة، بأنها سهلة

ويجاب عنها بسرعة ولا تحتاج إلى كتابة. كما تتم عملية معالجتها كمياً في سهولة ويسر. ويعني ذلك أنه يمكن طرح عدد كبير من الأسئلة خلال وقت معقول واستيفائها بأقل قدر من التكاليف. وتنحصر عيوب الأسئلة المغلقة في أنها تذهب بالتلقائية والتعبير الحر مع احتمال التحيز من خلال اجبار المبحوث على الاختيار بين بدائل معروضة عليه، وجعله يفكر في البدائل التي يحتمل ألا تكون قد حدثت له.

٢- الأسئلة المفتوحة:

وهي التي لا يعقبها أي نوع من الاختيار، وينبغي تسجيل الإجابات برمتها، وستساعد المساحة أو عدد الأسطر المتاحة للإجابة على الأسئلة المفتوحة على تحديد طول واكتمال الاستجابات التي يمكن التوصل إليها. ولذلك تتمثل الميزة الرئيسية للسؤال المفتوح في الحرية التي يتيحها هذا النوع من الأسئلة أمام المبحوثين، إلا أنه يصعب تصنيف إجابات هذه الأسئلة، ويستغرق وقتاً طويلاً للغاية.

أما الشروط التي يجب توافرها في الاسئلة في استمارة الاستبيان فتتمثل فيما يلي[٦٩]:

١-يجب أن تكون لغة السؤال سهلة وبسيطة وتتمشى مع مستوى ثقافة المبحوثين.

٢-يجب ألا تشمل الأسئلة على وقائع شخصية أو محرجة.

٣-يجب صياغة الأسئلة بطريقة لا توحي بإجابات معينة.

٤-ألا تكون صيغة السؤال قابلة للتأويل.

٥-يجب الابتعاد عن الأسئلة المزدوجة.

٦–يجب الابتعاد عن الأسئلة الكيفية، كلما أمكن استخدام مقاييس كمية.

٧–إذا كانت الأسئلة من النوع المغلق، فيجب تقديم جميع الاجابات المحتملة.

٨–يجب أن يكون الباحث متأكداً من أن لدى المبحوثين المعلومات أو الآراء التى يستطيعون الإجابة بواسطتها على الأسئلة.

٩–يجب صياغة بعض الأسئلة بأكثر من صيغة للتأكد من صحة الإجابات.

١٠–ألا تتطلب الأسئلة من المبحوث التفكير العميق أو القيام بعمليات حسابية معقدة.

١١–يجب أن تكون الأسئلة محدودة العدد بقدر الإمكان، وبالصورة التى تخدم أغراض البحث فقط.

ويعتبر الاستبيان أقل وسائل جمع البيانات تكلفة سواء فى الجهد المبذول أو المال، ولا يحتاج تنفيذه إلى جهد كبير من الباحثين المدربين، نظراً لأن الإجابة على الأسئلة وتسجيلها متروك للفرد ذاته، كما يمكن الحصول على بيانات من عدد كبير من الأفراد عن طريق الاستبيان فى أقل وقت ممكن، وتتوافر للاستمارة ظروف التقنين أكثر مما تتوافر لوسيلة أخرى، وتوفر الاستمارة وقتاً للمبحوث للإجابة على الأسئلة أكثر منه فى وسائل أخرى. إلا أنه يعاب عليه فقدان الاتصال الشخصى بين الباحث والمبحوثين، كما أنه لايمكن استخدامه فى مجتمع غالبية أفراده لا يجيدون القراءة والكتابة(٧٠).

سابعاً: العينة Sample:

عندما يريد الباحث جمع بياناته، فإنه قد يعتمد على أحد أسلوبين، إما الحصر الشامل أو العينة.

ويعرف أسلوب الحصر الشامل أحياناً بأسلوب العد الكامل أو التعداد، مثل التعداد السكانى أو التعداد الزراعى أو التجارى أو الصناعى التى يعتمد عليها فى استخراج بعض المقاييس والمؤشرات الإحصائية، والتى تكون أساساً فى عملية التخطيط القومى، أو صنع إطار عام للأبعاد الفعلية لإمكانيات الدولة فى مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. والأساس فى عملية جمع البيانات عن طريق الحصر الشامل هو إدخال كل مفردات المجتمع الإحصائى دون استبعاد أى مفردة من البحث[٧١].

وينتقد هذا الأسلوب بأنه كثير التكاليف، ويحتاج إلى وقت طويل وامكانيات طائلة، قد لا تتوافر كلها أو بعضها للباحثين. ويكفى فى هذا الصدد الإشارة إلى مقدار الجهد والوقت الذى يبذل عندما تقوم بعض الحكومات بإحصاء قومى كل عشر سنوات بالإضافة إلى أن جمع البيانات من جميع أفراد المجتمع يؤدى إلى أخطاء كثيرة نتيجة لكثرة عدد الأفراد وضخامة المجهود اللازم لجمع البيانات منهم جميعاً، فضلاً عن أن إجراء بحث على جميع مفردات المجتمع، قد يؤدى إلى ملل البعض من كثرة الأبحاث التى تجرى عليهم تباعاً، مما قد يدفعهم إلى عدم التعاون عن الباحثين، كما تعتبر دراسة المجتمع فى حالة تجانسه مجرد ضياع للوقت والجهد[٧٢].

ونتيجة لذلك تتضح لنا أهمية أسلوب العينة، نظراً لأنه يوفر الكثير من الوقت والجهد والنفقات التى قد تفوق إمكانيات باحث أو مجموعة من الباحثين فى حالة اجراء حصر شامل. وسنعرض لما يلى لأهم الجوانب فى موضوع العينات.

١- تعريف العينة :

العينة هى جزء من كل، أو هى جزء أو شريحة من المجتمع تتضمن خصائص المجتمع الأصلى الذى نرغب فى التعرف على خصائصه(٧٣).

كما يشير هذا المصطلح فى علم الإحصاء إلى "نسبة" من العدد الكلى للحالات تتوافر فيها خاصية أو عدة خصائص. وتتكون العينة من عدد محدود من الحالات المختارة من قطاعات مجتمع معين لدراستها(٧٤).

ويعتبر أسلوب العينات من أكبر المشكلات التى يواجهها علماء المناهج، لأنه يتوقف على العينة المختارة كل قياس أو نتيجة يخرج بها الباحث. ويلجأ الباحث إلى هذا الأسلوب. نتيجة للانتقادات التى يتعرض لها أسلوب الحصر الشامل، حيث توفر العينات قدراً كبيراً من الوقت والجهد والتكاليف. والباحث عند اختيار العينة لا يقوم بهذا الاختيار دون التقيد بنظام أو وسيلة عملية خاصة، بل إن هناك شروطاً ينبغى توافرها فى العينة حتى نستعيض بها عن المجتمع الأصلى الكبير. وقد أجمعت معظم المصادر على وجود شرطين أساسيين يجب توافرهما فى العينة الجيدة هما(٧٥):

أ - أن تكون العينــة ممثلــة للمجتمع الأصلــى : أى أن تكـون شـاملة لجميـع خصائص المجتمع الأصلى أو أكبر قسط منها ، لأن الباحث لا يستطيع أن يعمم نتائجه ، إذا اختار العينة بطريقة عرضية ، بمعنى أنه إذا تكررت النتائج على عينات أخرى كانت العينة التى تجرى عليها عينــة ممثلــة للمجتمع الأصلى أصدق تمثيل.

ب- أن تكون لوحدات المجتمع الأصلى فرصاً متساوية فى الاختيار ، وكثـيراً ما يقع الباحث فى خطأ عدم استيفاء هذا الشرط فى العينة التى يختارها دون قصد منه. فإذا كان البحث يتعلـق بـإجراء اسـتبيان علـى مجموعـة خاصة ، كان من السهل أن يختار الأشخاص المقربـين منـه أو المحتكـين به ، وفى هذا قصر الاختيــار علـى مجموعـة دون غيرهـا ، وعـدم اعطـاء جميع مفردات المجتمع فرصاً متساوية فى الاختيار. وغالبـاً مـا يكتفـى بالشرط الثانى لأن فيه عادة ضمــان لاسـتيفاء الشـرط الأول. فـإذا ضمنـا تساوى فرص الاختيار لجميع الأفراد حصلنا على عينة ممثلة للمجتمـع الأصلى فى أغلب الأحوال.

٢- أنواع العينات :

تنقسم العينات إلى نوعـين همـا العينـات الاحتماليـة (العشـوائيـة) ، والعينات غير الاحتمالية (غير العشوائية). ويتمثـل الاختـلاف بـين هذيـن النوعين فى قدرتهما على تحديـد احتمـال تضمـين كـل وحـدة أو مفـردة مـن مفردات المجتمع أو كل حالة جزئية من حالات الموقف الكلـى فـى العينــة ، أى أنهما يختلفان فى اتاحتهما فرصة الاختيار بين وحدات المجتمع ، حيث

نجد أن الأسلوب الاحتمالى يتميز عن الآخر بتوفير الضمانات الكافية لاتاحة الفرصة المتكافئة لاختيار كل مفردة أو وحدة من وحدات المجتمع الذى تمثله العينة(٧٦).

وتنقسم العينات الاحتمالية بدورها إلى عدة أنواع هى:

أ – العينة العشوائية البسيطة Simple Random Sample:

وتعرف بأنها اختيار بسيط للمفردات بطريقة يتحقق فيها شرطان هما: أن يكون لكل مفردة من مفردات المجتمع الأصلى نفس الفرصة فى الاختيار، وأن يتم اختيار كل مفردة من مفردات العينة بصورة مستقلة عن الأخرى(٧٧).

وتتمثل الاجراءات العملية لاختيار العينة العشوائية البسيطة فى طريقتين هما(٧٨):

- طريقة البطاقات: وتعرف بطريقة القرعة، حيث يكتب الباحث أسماء المبحوثين أو أرقام جميع وحدات المجتمع المحلى على بطاقات متشابهة ثم توضع فى صندوق، ويبدأ الباحث سحب بطاقة بعد أخرى لتمثل البطاقات التى سحبها مفردات العينة.
- طريقة الجداول العشوائية: وهى طريقة يلجأ إليها الباحث فى الحالات التى يكون فيها حجم المجتمع كبير بدرجة تجعل من الصعوبة تدوين جميع مفرداته فى بطاقات على نحو ما ذكر مسبقاً. والجداول العشوائية عبارة عن قائمة لأرقام موزعة توزيعاً غير منتظم، ويختار

الباحث مفردات عينته من خلال هذه الأرقام بطريقة عفوية تماماً.

ويضيف البعض للطريقتين السابقتين، طريقة السحب بواسطة الحاسب الآلى، حيث تستخدم هذه الطريقة فى حالة سحب عينات كبيرة الحجم من مجتمعات تتسم بكبر الحجم. وتحقق هذه الطريقة درجة كبيرة من العشوائية وعدم التحيز، حيث نجد الباحث لا يتدخل فى عملية الاختيار. ويطبق هذا الأسلوب فى الأبحاث العلمية التى تجرى فى معظم دول أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وفى سبيله للانتشار بالدول الأخرى(٧٩).

ب - العينة العشوائية المنتظمة Systematic Random Sample:

وهى نوع من العينات العشوائية يتطلب أن يكون الجمهور الأصلى أو قائمة أعضائه متخذة شكل انتظام متسق. بمعنى أن تكون القائمة متضمنة على سبيل المثال أعضاء المجتمع كله على أساس عضويتهم أو انتمائهم بما يكون إطارهم العام. ومن هذا الإطار يتم اختيار العينة بانتظام. وتستخدم العينة المنتظمة عندما تكون هناك خصائص مميزة للجمهور الأصلى؛ بحيث يكون الجمهور فى تسلسل متسق ومتدرج من حيث التنوع(٨٠).

جـ - العينة العشوائية الطبقية Stratified Random Sample:

ويستخدم هذا النوع من العينات العشوائية فى دراسة المجتمعات التى تتسم بتباين مفرداتها، والتى يمكن تقسيمها إلى مجموعات أو طبقات،

لكل مجموعة أو طبقة منها خصائص ومميزات معينة، ولكنها تتباين فيما بينها تبايناً كبيراً فى هذه الخصائص والمميزات، ويسير أسلوب اختيار هذه العينة فى الخطوات الآتية[٨١]:

- تقسيم المجتمع إلى مجموعات صغيرة أو فئات فرعية (مجتمعات صغيرة) متجانسة تعرف بالطبقات.
- تحديد نسبة مفردات كل مجموعة أو طبقة بالنسبة للعدد الكلى لمفردات المجتمع الأصلى.
- تحديد عدد مفردات العينة المطلوبة من كل طبقة أو ما يعرف بالعينة الفرعية.
- استخدام الأسلوب العشوائى لاختيار المفردات من كل طبقة.

د – العينة العشوائية متعددة المراحل Multi Stages Random Sample:

ويلائم هذا النوع من العينات العشوائية دراسة المجتمعات الكبيرة، مثل الدراسات السكانية، أو الدراسات فى المجالات الاقتصادية، وهى مجتمعات يمكن تقسيمها إلى عدد من الأقسام المتشابهة التى يحتوى كل قسم منها على عدد من المفردات التى تتسم بعدم التجانس فى خصائصها، ولذا أطلق على هذا النوع من العينات بأنه متعدد المراحل[٨٢].

أما العينات غير الاحتمالية، فإنها هى الأخرى تنقسم إلى ما يلى:

أ – العينة الغرضية Purposive Sample:

وهى أكثر العينات غير العشوائية شيوعاً، حيث أنها تعتمد بصورة

قاصرة على ما يتلائم مع الباحث، فالباحث يضمن ببساطة فى عينتــه معظـم الحالات الملائمة، ويستثنى الحالات غير الملائمة. وتوفر هذه الطريقـة علـى الباحث الكثير من الوقت والجهد الذى يبذله فى اختيار العينة العشـوائية، إلا أنها تقابلها صعوبة التعميم[٨٣].

ب ـ العينة بالحصة Quota Sample:

وفى هذا النوع من العينة تمثل خصائص مختلفة مثل السـن أو النـوع أو الطبقـة الاجتماعيـة، أو الخصـائص العرقيـة فـى العينـة بالنسـب التـى تشغلها فى المجتمع، أى أن الباحث يلتزم بأسلوب العينــة الطبقيـة دون أن يلتزم بالعشوائية عند اختيار مفردات العينة[٨٤].

جـ ـ العينة العرضية Accidental Sample:

وتمثل أبسط أساليب اختيار العينة، ولا يراعى فيــها أى نظـام. بـل يتم اختيار عيناتها بطريقة عرضية ومرتجلة، وفيها يقوم الباحث باختيــار مفردات عينته ممن يصادفه من أفراد المجتمع. ويزداد احتمـال التحـيز فـى اختيار هذه العينــة بوضـوح خاصـة إذا مـا قورنـت نتائجـها بالنتـائج التـى تكشف عنها دراسة عينات تم اختيارها بالأسلوب الاحتمالى[٨٥].

٣- حجم العينة:

يعد تحديد حجم العينة فى أى دراســة مـن الأمـور الهامـة، حيـث توفر الوقت والجهد والمال، بجانب الحصـول علـى نتـائج دقيقـة، فاختيـار عينات كبيرة الحجم يتطلب تكاليف ووقت وجهد أكبر مـع زيـادة فـى دقـة

التقدير لمعالم المجتمع، وإذا أخذنا عينة صغيرة جداً، فإن ذلك قد يـؤدى إلى عدم دقة النتائج المستخدمة. ولذلك فـإن تحديـد الحجـم الأمثـل للعينـة مـن الأمور الهامة التى تتم قبل البدء فى أى بحث من البحوث العلميـة، وتشـير التجارب المعملية الاحصائية إلى أن حجم العينة الأمثل يـتراوح بـين (١٠٪) إلى (١٥٪) تقريباً من إجمالى حجم المجتمع(٨٦).

ويتوقف تحديد حجم العينة على عدة عوامل تتمثل فيما يلى(٨٧):

أ - حجم المجتمع الإحصائى الذى ستسحب منه العينة:

ويشير حجم المجتمع الإحصائى إلى مجموعة الأفراد الذين سيقـوم الباحث بسحب عينة منهم، ويشكل هؤلاء جـزءاً مـن مجتمـع أكـبر يعـرف بالمجتمع الأصلى. وكلما كان حجم المجتمع الإحصائى كبيراً، تطلب ذلك أن يكون حجم العينة كبيراً.

ب - درجة تجانس أو لا تجانس مفردات المجتمع:

فإذا كانت درجة الاختـلاف كبـيرة بـين أفـراد المجتمـع، اسـتدعى الأمر زيادة حجم العينة والعكس صحيح، فعندمـا يكـون هنـاك تمـاثل بـين مفردات المجتمع، فإن عينة صغيرة منهم تكفى لكى تمثل المجتمع كله. ولما كان من العسير الحصول على معلومات عن حقيقـة الاختـلاف بـين مفـردات المجتمع الإحصائى، اتجه العلماء إلى افتراض حد أقصى لدرجـة الاختـلاف بين هؤلاء الأفراد.

جـ - نسبة الخطأ المسموح به أو المقبول، ودرجة الثقة التي يرغب الباحث في توافرها في النتائج التي يصل إليها من دراسته للعينة:

فإذا كان الباحث يسعى إلى نتائج موثوق بها، ويمكن الاعتماد عليها واستخدامها في التنبؤ، فإن حجم العينة التي سيقوم بدراستها ينبغي أن يكون كبيراً، ولكن كلما كبر حجم العينة، فإن ذلك يستغرق وقتاً طويلاً وتكلفة ضخمة. لذلك اعتاد الباحثون أن يقبلوا حجم العينة الذى يستطيعون به أن يعتمدوا على البيانات التى يوفرها لبحثهم، وتساعدهم فى استخلاص نتائج يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة.

تعقيب:

بعد استعراضنا المختصر لبعض الجوانب المنهجية فى علم الاجتماع، يمكن الرد على من يدعون عدم علمية الدراسة فى علم الاجتماع، وانتفاء صفة العلمية عنه، فإذا كان ما يميز الدراسات العلمية عن الدراسات غير العلمية هو استخدم المنهج العلمى، فإن علم الاجتماع لم يستخدم المنهج العلمى فقط، بل استطاع أن يكيف كثيراً من الأساليب والطرق والأدوات العلمية مع موضوع دراسته وهو المجتمع. وبالتالى فإن علمية الدراسة فى علم الاجتماع هى أمر غير مشكوك فيه.

وبالرغم من ذلك، فإنه ما زال الطريق طويلاً أمام علم الاجتماع، بصفة عامة وفى الدول النامية بصفة خاصة، حتى يصل إلى حلول واقعية للكثير من الأزمات الفكرية والمنهجية التى تواجهه، وحتى يصل إلى نظرية ملاءمة لواقع هذه الدول، بدلاً من الإغراق فى البناءات النظرية الغربية بل ومحاولة تطبيقها على واقعنا مع تجاهل الخصوصية الاجتماعية للواقع الاجتماعية فى الدول النامية.

هذه وغيرها من الأزمات سنناقشها فى الفصل التالى المعنون بعلم الاجتماع التطبيقى ومشكلاته.

مراجع الفصل الرابع:

(١) غريب سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص١٧.
(٢) تيودور كابسلو، البحث الاجتماعي: الأسس النظرية والخبرات الميدانية، ترجمة محمد الجوهري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ١٩٩٣، ص٦٧.
(٣) على عبد الرازق جلبي، تصميم البحث الاجتماعي: الأسس والاستراتيجيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب. ت، ص٨.
(٤) السيد محمد بدوى، مدخل إلى علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص ص ٢٤٦-٢٥٠.
(٥) عبد الله عبد الرحمن، علم الاجتماع: النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص١٤٠.
(٦) على عبد الرازق جلبى، تصميم البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص١٠٨.
(٧) غريب سيد أحمد وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٥، ص١٦٤.
(٨) غريب سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص٤٢.

(٩) محمد على محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ١٩٨٠، ص١٧٩.

(١٠) غريب سيد أحمد وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص١٦٦.

(١١) على عبد الرازق جلبى، تصميم البحث الاجتماعى، مرجع سابق، ص ٢٢٦.

(١٢) عبد الله عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ١٤٥.

(١٣) المرجع السابق، ص ص ١٦٢-١٦٣.

(١٤) غريب سيد أحمد وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص ١٦٠-١٦١.

(١٥) تيودور كابسلو، مرجع سابق. ص ٧٣.

(١٦) على عبد الرازق جلبى، تصميم البحث الاجتماعى، مرجع سابق، ص ص٥١-٥٣.

(١٧) السيد عبد العاطى السيد، استراتيجية البحث الاجتماعى، فى: سامية جابر وآخرون، البحث العلمى الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ص٣٢٩-٣٣١.

(١٨) محمد ياسر الخواجه، البحث الاجتماعى: أسس منهجية وتطبيقات عملية، دار المصطفى، طنطا، ٢٠٠١، ص ص ١٥٦-١٥٨.

(١٩) غريب سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعى، مرجع سابق، ص ٩٥.

(٢٠) عبد الله عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ١٤٦.

(٢١) محمد ياسر الخواجه، مرجع سابق، ص ص ١٦٤-١٦٦.

(٢٢)مصطفى الخشاب، دارسة المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤، ص٧١.

(٢٣) عبد الله عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ١٤٨.

(٢٤) غريب سيد أحمد وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص١٦٨-١٦٩.

(٢٥) محمد أحمد بيومى، مناهج البحث العلمى الاجتماعى، فى: سامية جابر وآخرين، مرجع سابق، ص ص ١٤٣-١٤٤.

(٢٦) المرجع السابق، ص ص ١٤٥-١٥٥.

(٢٧) غريب سيد أحمد وآخرون. المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق. ص ١٧١.

(٢٨) غريب سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعى، مرجع سابق، ص ص١١٩-١٢٠.

(٢٩) عبد الله عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ١٥١.

(٣٠) محمد أحمد بيومى، مناهج البحث العلمى الاجتماعى، مرجع سابق، ص ١٧٠.

(٣١) غريب سيد أحمد وآخرون. المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص١٧٢-١٧٣.

(٣٢) محمد ياسر الخواجه، مرجع سابق، ص ص ٢٤٥-٢٤٧.

(٣٣) غريب سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعى، مرجع سابق، ص ص١٩٨-١٩٩.

(٣٤) على عبد الرازق جلبى، طرق البحث الاجتماعى، فى: سامية جابر وآخرين، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

(٣٥) المرجع قبل السابق، ص٢٠٢.

(٣٦) المرجع السابق، ص ص ٢٣١-٢٣٢.

(٣٧) غريب سيد أحمد وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ١٧٣.

(٣٨) محمد على محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمى، مرجع سابق، ص ١٨٩.

(٣٩) محمد ياسر الخواجه، مرجع سابق. ص ٢٠٢.

(٤٠) غريب سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعى، مرجع سابق، ص ص١٨١-١٨٢.

(٤١) على عبد الرازق جلبى، طرق البحث الاجتماعى، مرجع سابق، ص ص٢٢٢-٢٢٣.

(٤٢) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعى، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٧، ص١٠٣.

(٤٣) محمد سعيد فرح، محاضرات فى تصميم البحوث، مكتبة سماح، طنطا، ١٩٨٩، ص١٠.

(٤٤) محمد الجوهرى، عبد الله الخريجى، مناهج البحث العلمى، جـ٢، طرق البحث الاجتماعى، دار الشرقاوى، جدة، ١٩٨٠، ص١٨٠.
(٤٥) مصطفى الفوال، مناهج البحث فى العلوم الاجتماعية، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٨٢، ص٢٦٩.
(٤٦) المرجع السابق، ص٢٧٠.
(٤٧) السيد عبد العاطى السيد، أدوات جمع البيانات، فى: سامية جابر وآخرون، مرجع سابق، ص٢٤٧.
(٤٨) محمد على محمد، دراسة علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص١٥٩.
(٤٩) غريب سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعى، مرجع سابق، ص ٢٧٨.
(٥٠) السيد عبد العاطى السيد، أدوات جمع البيانات، مرجع سابق، ص ٢٥٦.
(٥١) محمد الجوهرى، عبد الله الخريجى، مرجع سابق، ص ١٢٦.
(٥٢) غريب سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعى، مرجع سابق، ص ص٢٧١-٢٧٢.
(٥٣) المرجع السابق، ص٢٧٢.
(٥٤) مصطفى الفوال، مرجع سابق، ص ٢٨٧.
(٥٥) عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ٣١٦.

(٥٦) قبارى محمد إسماعيل، الاتجاهات المعاصرة فى مناهج علم الاجتماع، دار الطلبة العرب، بيروت، ط١. ١٩٦٩، ص٩٤.

(٥٧) غريب سيد أحمد، علم الاجتماع الريفى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ٦٤.

(٥٨) عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ص٣٢٩-٣٣٠.

(٥٩) المرجع السابق، ص٣٣١.

(٦٠) محمد على محمد، دراسة علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ١٦٩.

(٦١) غريب سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعى، مرجع سابق، ص ٣٠٤.

(٦٢) المرجع السابق، ص ٢٩٩.

(٦٣) السيد عبد العاطى السيد. أدوات جمع البيانات. مرجع سابق. ص ٢٨١.

(٦٤) مصطفى الفوال، مرجع سابق، ص ٣٠٥.

(65) Spencer, Metta, Sociology, Prentic- Hall, New Jersey, 1985, p.39.

(٦٦) غريب سيد أحمد وآخرون، مجالات علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص٢٠٩.

(٦٧) محمد ياسر الخواجه، مرجع سابق، ص ٤٠٣.

(٦٨) على عبد الرازق جلبى، تصميم البحث الاجتماعى، مرجع سابق، ص ص٢٦٩-٢٧٣.

(٦٩) عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ص٣٥٠-٣٥٤.

(٧٠) غريب سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعى، مرجع سابق، ص ص٣٢١-٣٢٢.

(٧١) فحتى عبد العزيز أبو راضى، مقدمة الطرق الإحصائية فى العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص١٤.

(٧٢) عاطف عدلى العبد، زكى أحمد عزمى، الأسلوب الإحصائى واستخداماته فى بحوث الرأى العام والإعلام، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٣٩.

(٧٣) اعتماد علام، يسرى رسلان، أساسيات الإحصاء الاجتماعى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٨، ص٢٨٧.

(٧٤) محمد عاطف غيث وآخرون، المرجع فى مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص٣٩٦.

(٧٥) غريب سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعى، مرجع سابق، ص ص٢١٤-٢١٥.

(٧٦) السيد عبد العاطى السيد، عينة البحث الاجتماعى، فى: سامية جابر وآخرون، مرجع سابق، ص ٣١٢.

(77) Hunkle, Dennis E., et al, Applied Statistics for the Behavioral Science, Houghton Mifflin Company, Boston, 1994, p. 158.

(٧٨) المرجع قبل السابق، ص ص ٣١٣-٣١٤.

(٧٩) فتحى عبد العزيز أبو راضى، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٨٠) غريب سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعى، مرجع سابق، ص ٢٢٣.

(٨١) المرجع قبل السابق، ص ص ٧١-٧٣.

(٨٢) المرجع السابق، ص٨١.

(٨٣) عاطف عدلى العبد، زكى أحمد عزمى، مرجع سابق، ص ١٤٣.

(٨٤) السيد عبد العاطى السيد، عينة البحث الاجتماعى، مرجع سابق،ص ص٣١٩-٣٢٠.

(٨٥) المرجع السابق، ص٣١٩.

(٨٦) محمد خميس الزوكة، محمد إبراهيم رمضان، الإحصاء والأساليب الكمية فى العلوم الإنسانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص٣٨.

(٨٧) حسن محمد حسن، مبادئ الاحصاء الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ص٤٨-٥٠.



الفصل الخامس

علم الاجتماع التطبيقى ومشكلاته

تمهيد.

أولاً: أهمية علم الاجتماع.

ثانياً: علم الاجتماع التطبيقى.

ثالثاً: مشكلات التطبيق فى علم الاجتماع.

الفصل الخامس

علم الاجتماع التطبيقى ومشكلاته(*)

تمهيد:

يقدم علم الاجتماع خدمات جليلة على المستويين النظرى والتطبيقى، إذ يمكنه دراسة طبيعة الحياة الاجتماعية، والنظم الاجتماعية، والعادات، والتقاليد الموجودة فى المجتمع. ويساعد الفرد على فهم حياته والمجتمع الذى يعيش فيه، مما قد يؤثر على تكيفه مع ذلك المجتمع. كما يقدم علم الاجتماع معلومات للقائمين على صنع السياسات فى المجتمع، تمكنهم من فهم طبيعة الحياة الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية وأكثر هذه المشكلات خطورة. والآثار التى يمكن أن تنجم عن كل مشكلة، مما يمكن القائمين على صنع السياسات والقرارات من وضع الخطط والقرارات التى تتوائم مع ما يقدمه علماء الاجتماع من نتائج.

فقد أدرك رواد علم الاجتماع الأهمية التطبيقية لعلم الاجتماع، حيث أنه ليس علماً نظرياً مجرداً يسعى إلى بناء نظريات كبرى لا علاقة لها بالواقع، كما أن علماء الاجتماع لا يعيشون فى برج عاجى، يصمون آذانهم عما يجرى فى مجتمعاتهم لكنهم يهدفون خدمة الفرد والجماعة

والمجتمع ككل بدراساتهم.

وبالرغم من هذه الأهمية التطبيقية لعلم الاجتماع، فإنه يواجه بمشكلات كثيرة، منها ما يتعلق بالباحث الاجتماعى نفسه، ومنها ما يتعلق بالبيئة الاجتماعية والثقافية التى يجرى فيها البحث الاجتماعى وغيرها من المشكلات المعوقة. الأمر الذى يتطلب ضرورة مواجهة هذه المشكلات والتوصل إلى الموضوعية المستهدفة، وتحقيق ذلك رهن بتحقيق الالتزام وإجراء مجموعة من التغييرات فى عملية البحث الاجتماعى بأطرافها المختلفة سواء من حيث الباحثين (حيث الالتزام بأخلاقيات البحث العلمى والمزيد من التدريب وغيرها) أو المبحوث (حيث زيادة وعى المبحوثين بأهمية البحث الاجتماعى، وأنه ليس مجرد تمهيد لتقديم المعونات، وتغيير نظرتهم للباحث الاجتماعى وغيرها) أو الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية (حيث ضرورة توفير التمويل اللازم لإجراء البحوث الاجتماعية. وتفعيل عملية الاستفادة من هذه البحوث فى خدمة المجتمع). هذا فضلاً عن ضرورة إجراءات تنظيمية وأخلاقية تساعد بدورها على النهوض بعلم الاجتماع.

فى ظل هذه الاشكالية، سنحاول فى هذا الفصل فهم أهمية علم الاجتماع، وطبيعة علم الاجتماع التطبيقى، ونعرض فى عجالة لأهم مشكلات التطبيق فى علم الاجماع إيماناً منا بأن معرفة المرض وتشخيصه هو أول خطوة فى الطريق السليم للعلاج.

أولاً: أهمية علم الاجتماع:

حدد "أوجست كونت" فى بداية حديثة عن علم الاجتماع دور هذا العلم بقوله: "إن علم الاجتماع يهمه بالدرجة الأولى أن يسيطر على تجربة المستقبل، وأن يقدم المعلومات التى تفيد البشر فى حياتهم داخل المجتمع". ويعنى ذلك أن رواد علم الاجتماع كانوا واعين بضرورة تخطى دور هذا العلم حدود النظرية العلمية المجردة، وتقديم كل المساعدات الممكنة لحل المشكلات الاجتماعية والتخطيط لبناء مستقبل أفضل. وقد شارك "كونت" فى هذا الرأى كل فلاسفة التاريخ من أمثال "كارى" و"كوندرسيه" الذين حاولا تتبع نمو النشاط العقلى والحضارى عند الإنسان، وإن كان هذا التتبع قد اتخذ صورة دورة تاريخية مغلقة أو مراحل متتابعة، فإن الهدف النهائى من هذا التتبع هو محاولة معرفة أحوال المجتمع فى العصر الذى عاشا فيه، تمهيداً لتصوير الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى تتحكم فى أبعاد العلاقات الاجتماعية. وتعتبر هذه المعرفة خطوة أولى لفهم الصعوبات والتوترات التى تصيب هذه العلاقات وتؤدى إلى خلخلة فى البناء الاجتماعى[1].

وتأتى أهمية دراسة علم الاجتماع كأحد العلوم الاجتماعية التى ظهرت خلال القرن التاسع عشر لتسهم فى دراسة وتحليل المجتمع الصناعى الحديث، ولاسيما بعد أن تعددت مشكلات هذا المجتمع، وتنوعت القضايا والموضوعات التى يمكن أن يعالجها علماء الاجتماع. وما

يؤكد ذلك هو أن الهدف الأساسى لهـذا العلـم عنـد رواده الأول يكمـن فـى ضـرورة دراسـة الظواهـر والمشـكلات الاجتماعيـة بصـورة علميـة ومنظمـة ومدروسة[٢]. هذا بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى. دعت رواد علم الاجتمـاع إلى ضرورة فهم المجتمع المعاصر تتمثل فيما يلى[٣]:

١-الزيادة السكانية الكبيرة فى القرن التاسع عشر، وما ترتب عليـها مـن مشكلات، كالهجرة والبطالة ، ومعرفة المجتمع الإنسانى لأنـواع مـن الانحراف فى المجال الفردى والجمعـى تـرددت بـين خيانـة الأمانـة والجريمة.

٢-نشوء الدولة القديمة وظهور العصبيات الإقليمية التـى أدت إلى انقسـام الأرض إلى مجموعـات سـكانية متجانسـة أو متحالفـة، وتطـور نظــام الحكم، وتصاعد الأفكار الجديـدة فـى التفكـير الإنسـانى عـن الحريـة والقومية والتمييز العنصـرى والتنميـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة. كـل ذلك أدى إلى ضرورة التفكير فى نمـط جديـد مـن العمـل الاجتمـاعى إلى جانب أهمية تحديـد الأهـداف التـى يسـعى إليـها البشـر داخـل تلـك الحدود الإقليمية التى حددت على هيئة دول مستقلة تماماً.

٣-تقدم البحث العلمى فى العلوم الطبيعية، وما أسفر عنه من نجـاح فـى سيطرة الإنسان علـى المادة. وتسـخيرها فـى نهايـة الأمـر لرفاهيتـه. ومعنى ذلك أن الأسلوب العلمى فى ملاحظـة الأشـياء والتعـرف عليـها فى ادراك طرق اسـتخدامها أدى إلى انقـلاب فـى تفكـير الإنسـان وفـى

موقفه من الطبيعة، وفى تفسيره لمركزه فى العالم. وكان كل نجاح فى مجال العلم الطبيعى يطرح جانباً عدداً كبيراً من المعتقدات والقيم كانت تقوم على الخرافة حيناً أو على التجربة التقليدية البسيطة حيناً آخر.

٤- تعقد النظم الاجتماعية وتناقضها، لأنها كانت تنطوى على عناصر جمعت بين القديم والجديد المتغير، الأمر الذى أدى إلى عدد من المتناقضات فى معنى الحياة الاجتماعية، وفى طريقة معالجة كافة جوانبها.

وإذا كانت هذه هى أسباب دراسة علم الاجتماع فى القرن التاسع عشر، فإن مجموعة هذه الأسباب قد تنوعت نظراً لتعدد المشكلات والظواهر الاجتماعية، وأضحت أكثر تعقيداً، وتنوع بناء المجتمع الحديث، وتشابكت علاقاته المختلفة. وتتمثل مجموعة هذه الأسباب فيما يمكن تحديده بصورة أكثر دقة فيما يلى[٤]:

١- يكرس علم الاجتماع مهمته منذ نشأته الأولى نحو دراسة المشكلات والظواهر الاجتماعية التى ظهرت فى المجتمع الحديث، واستخدام الطرق والأساليب والمناهج العلمية التى تهدف إلى تفسير الحقائق بصورة واقعية، والعمل على التحقق منها بصورة مدروسة.

٢- يقوم علم الاجتماع بدراسة نسق العلاقات الاجتماعية وتحليل أنماطها وأنواعها المختلفة والأسباب التى تؤدى إلى زيادة هذه العلاقات أو إلى

تفككها سواء بين الأفراد أو الجماعات أو داخل المجتمعات المحلية الصغيرة والكبيرة.

٣-يتناول علم الاجتماع معالجة ودراسة السلوك البشرى وأنماط الشخصية الفردية وطبيعة الأنشطة المترابطة على هذا السلوك، وما هى أنماط السلوك والتفاعل الاجتماعى المعيارى أو الأمثل، أو تحديد أنماط السلوك السوى وغير السوى.

٤-يعالج علم الاجتماع كل من البناءات والنظم الاجتماعية ومعرفة التغيرات التى تحدث، والوظائف التى يجب أن تقوم بها، ولاسيما أنها تعتبر من المكونات الأساسية لدراسة المجتمع، ومهمة علم الاجتماع ككل.

٥-يهتم علم الاجتماع بدراسة التنظيمات الاجتماعية والتى تتمثل فى العديد من التنظيمات الحديثة. مثل المصانع والشركات والجيوش والمستشفيات وغيرها، بهدف تحقيق أهدافها وإدارتها وتنظيم علاقتها مع الأفراد والجماعات وزيادة فاعليها بصورة عامة.

٦-يدرس علم الاجتماع طبيعة الحياة الاجتماعية وأساليبها المختلفة، وأنماط المعيشة، ونوعية اختلاف هذه الحياة عن غيرها من الكائنات الحية الأخرى، أو تباين أنماط هذه الحياة وتغيرها فى المجتمعات الحديثة عن غيرها من المجتمعات التقليدية.

٧-يتناول علم الاجتماع دراسة أنماط التغير والتحديث والتطور والتنمية

وغير ذلك من قضايا متعددة تدخل فى نطاق علم الاجتماع وفروعه المتخصصة.

فكلما زاد تعقد المجتمع الذى نعيش فيه نتيجة لاتساع نطاق التخصص، وزيادة عدد السكان، وكلما زادت المدن حجماً، كانت الحاجة ماسة إلى معرفة دقيقة بطبيعة الحياة الاجتماعية. ومن الملاحظ أن أهم ما يميز هذا العصر هو التغير الاجتماعى والثقافى السريع الذى يواجه الإنسان بتحد واضح لما تعوده، وما نقله عن الأجيال السابقة. لذلك أصبح التفكير الاجتماعى المنظم سمة هذا العصر، وأصبح علماً له أهميته فى فهم الإنسان الحديث لما يلى(٥):

١-يقدم علم الاجتماع مساعدة جوهرية فى تحديد الأهداف التى يمكن الاتفاق عليها، ويمكن أن يرسم الوسائل الناجمة لبلوغها. فلا يتسنى لمشتغل بالسياسة الاجتماعية العامة أن ينجح فى مهمته إلا إذا كان لديه قدر كاف من المعرفة عن المجتمع الذى يرسم له خطط نموه الاجتماعى والاقتصادى، وكلما ترامت أطراف المجتمع، وتعقدت ظروفه الاجتماعية، أصبحت المعرفة الاجتماعية أكثر إلحاحاً وأوسع مدى، تلك المعرفة التى يقدمها علم الاجتماع.

٢-تقتصر خبرة الفرد فى المجتمع الحديث المترامى الأطراف علي قلة من الناس، بل إن عدداً كبيراً من الأفراد قد ينغلقون داخل جماعة واحدة، وينعزلون بذلك عن كل أعضاء المجتمع، لذلك يظل الفرد فى المجتمع

الحديث بعيداً عن أغلب أعضاء المجتمع ولا يعرف دوافعهم ولا نظرتهم أو طريقتهم فى الحياة، ولا القيم التى تسيطر على سلوكهم الاجتماعى. ومهما كانت أيديولوجية المجتمع واحدة، فإنها تتعدل فى أقسام المجتمع الواحد، وتلبس رداء كل جماعة بحسب اتجاهاتها وطابعها المميز فى الحياة. ومن أجل ذلك كان لعلم الاجتماع ضرورة ثقافية واجتماعية ملحة فى المجتمع الحديث، فهو وحده الذى يعطى صورة متكاملة لحياة المجتمع، ويعطى أهمية بالغة للمسائل المتعلقة بالاختلافات والمتشابهات التى تظهر بين أقسام المجتمع. فعن طريق علم الاجتماع يستطيع الفرد أن يكون على علم بما يجرى فى نطاق الحياة الاجتماعية للآخرين.

٣-يستطيع علم الاجتماع أن يساعد الفرد فى الحصول على فهم أفضل لنفسه وللآخرين، ويتيح هذا الفهم أن يكون أكثر مرونة إزاء المواقف الجديدة. ومن ثم يستطيع أن يوسع مدى الاحتمالات والنتائج التى يتصور فيها الفعل، كذلك يستطيع الشخص عن طريق نتائج الدراسة المقارنة للمجتمعات والجماعات التى تختلف عن مجتمعه أو جماعته الخاصة، أن يرى أشياء مرت عليه عند التفكير فى الوجود الاجتماعى له وللآخرين، ومن ثم تصبح حياته أكثر ثراءً، وربما كان ذلك هو السبب الذى من أجله يتجه المسئولون عن الجماعات والتعليم الثانوى فى معظم أنحاء العالم إلى جعل دراسة علم الاجتماع جزءاً متكاملاً من

الدراسة فى الكليات والمعاهد والمدارس مهما اختلفت تخصصاتها.

٤-يقدم عالم الاجتماع المشورة، ويساعد فى تحديد السياسة الاجتماعية داخل إطار هيئة منظمة يناط بها مثل هذا التحديد. إما أن يعمل موظفاً داخل الهيئة، فإن فاعليته وأهمية مشورته يمكن أن تتعرض للطمس، وذلك لأن القرار النهائى فى تحديد هذه السياسة يكون دائماً فى يد رجال الإدارة. ويتأتى ذلك من أن مهمة عالم الاجتماع أن يحلل وأن يشرح وأن يزيد من كمية المعرفة. فعالم الاجتماع شأنه فى ذلك شأن أى عالم آخر يستطيع أن ينمى المعرفة التى تعاون على حل المشكلات التى تعترض المجتمعات، ولكنه مثل أى عالم آخر أيضاً لا يستطيع أن يسيطر على مجرى الحوادث.

ويمكن أن تتلخص الأغراض العامة لعم الاجتماع فى مجموعتين رئيسيتين هما[٦]:

١- **الأغراض النظرية**: وتتمثل فيما يلى:

أ - دراسة طبيعة الحقائق الاجتماعية للتوصل إلى نشأتها وتطورها واختلافها باختلاف الزمان والمكان.

ب- دراسة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد سواء كانت علاقات تعمل على تقارب الأفراد - كالتعاون - أو علاقات تعمل على تنافرهم - كالصراع- وكذلك دراسة العلاقة بين الظواهر والنظم المختلفة.

جـ- محاولة الكشف عن الظواهر الاجتماعية والنظم الاجتماعية، وكيفية تطورها.

د - الوصول إلى القوانين الاجتماعية التى تحكم الظواهر الاجتماعية.

٢ـ الأغراض العملية:

فيحاول علم الاجتماع الاستفادة من الدراسة النظرية فى الجوانب العملية التطبيقية للحياة الاجتماعية، فدراسة نظام اجتماعى ما فى زمان ومكان معينين ومظاهر الانحراف عن هذا النظام والقوى المؤثرة فيه، حيث يفيد ذلك فى وضع خطة للإصلاح على أساس سليم يمكن معها تفادى الكثير من الأخطاء.

فعلم الاجتماع يهدف إلى تحقيق مهمتين أساسيتين، لكى يصل إلى مرتبة العلم الاجتماعى، المهمة الأولى علمية: وهدفها تفسير المجتمع وتفسيراً علمياً ، والأخرى عملية. وهدفها المشاركة فى صنع السياسة الاجتماعية. والمهمتان متكاملتان إذ من الضرورى أن يرتبط علم الاجتماع بالمجتمع، لأنه ليس علماً مجرداً، وإنما ينبثق من الواقع الاجتماعى ومن أيديولوجية معينة، يسهم فى تشكيلها ودعمها فى الوقت نفسه، وينبغى دائماً تحقيق غرض ما، هذا الغرض هو فهم وتفسير القضايا الحقيقية لا القضايا الخيالية أو الظاهرة[٧].

ويعد تقسيم أهداف علم الاجتماع إلى أهداف نظرية وأخرى تطبيقية، هو تقسيم نظرى لأغراض الدراسة فقط، لكن فى الواقع لا يمكن

الفصل بينهما، نظراً للتأثير المتبادل بينهما، حيث توجد علاقة متبادلة بين النظرية والبحث. هذا فضلاً عن تشابك الأهداف وتعقدها.

من ناحية أخرى يلاحظ أن دوافع الاشتغال بدراسة موضوعات الحياة الاجتماعية تختلف من شخص لآخر، ومن اتجاه فكرى لآخر، ومن فترة زمنية لأخرى. بل إن الشيء اللافت للنظر هو أن علماء الاجتماع أنفسهم لا يتفقون على غايات واحدة لدراستهم، بل إن ما يتعلمه الطالب المبتدئ من دراسته لعلم الاجتماع سيتوقف إلى حد بعيد على هدفه من هذه الدراسة، فقد يهدف دارس علم الاجتماع إلى ما يلى(٨):

١-قد يريد الحصول على صورة واضحة عن مجتمعه، وكيفية انتظام جوانب حياته المختلفة، وكيف يؤدى عمله.

٢-قد يرغب في الهروب من القيود والضغوط التى يفرضها عليه انتماؤه العرقى او الطبقى أو تنشئته، وأن ينظر إلى العالم الاجتماعى المحيط به نظرة موضوعية.

٣-معرفة قيمه فى الحياة وأهدافه، وذلك عن طريق دراسة العمليات الاجتماعية التى تعمل على تشكيل هذه القيم وصياغة تلك الأهداف.

٤-فهم أنماط التغير الاجتماعى فى العالم المعاصر والتسلح بشيء من القدرة على التنبؤ بما سيحدث فى المستقبل.

٥-فهم بناء الأنساق الاجتماعية لكى يعمل على تحسينها أو اصلاحها حسب ما يرى أنه صحيح ومفيد.

٦-أن يجمع قدراً كافياً من المعلومات عن العمليات والميكانيزمات الاجتماعية، حتى يستطيع استخدامها فى تحقيق مزايا شخصية أو لدائرة محدودة من المحيطين به، أو حتى يتمكن من دفع ودعم حركة اجتماعية معينة.

٧-أن يسهم فى تطوير الوسائل والأساليب التى يمكن أن تساعد فى حل مشكلة اجتماعية معينة.

٨-أن يؤهل نفسه للعمل مستقبلاً - بعد التخرج - فى أحد فروع العلوم الاجتماعية، أو مهنة من المهن المتصلة بها.

٩-أن يشبع رغبته الخاصة فى العلم والبحث عن المعرفة كإنسان يسعى إلى توسيع دائرة ثقافته واهتماماته العامة.

وتكشف الأهداف السابقة عن مدى تنوع مجالات علم الاجتماع، أو الأسباب التى تستوجب دراسة علم الاجتماع، سواء من المتخصصين، أو من يهتمون بعلم الاجتماع بصفة عامة. وأن هذه الأهداف لا تقتصر على الأهداف النظرية فقط، أو على الأهداف التطبيقية فقط، وإنما هى خليط من هذين النوعين، مما يؤكد ما سبق حيث الأهمية النظرية والتطبيقية لعلم الاجتماع.

ثانياً: علم الاجتماع التطبيقى:

يقصد بعلم الاجتماع التطبيقى Applied Sociology تطبيق المبادئ والأفكار السوسيولوجية على تحليل وفهم الموقف الاجتماعى الملموس أو النسق الفعلى للعلاقات الاجتماعية[٩].

فهناك مجموعة من الاستخدامات التطبيقية لعلم الاجتماع جذبت إليها اهتمام واضعى السياسة، والقائمين على اتخاذ القرارات فى مجال الإدارة والتصنيع والجريمة والتربية. كما توجد أيضاً استخدامات أوسع نطاقاً من ذلك مستقلة تماماً عن أى تطبيق بعينة من مجالات المعرفة، وهو الاستخدام الفكرى الذى يشير إلى توافر المعلومات، وتقديم منظورات يفيد منها كل شخص مهتم، فلا تقتصر على الذين يقومون باتخاذ القرارات. وربما كان ذلك هو الذى حفز كثير من علماء الاجتماع إلى التفرقة بين البحوث النظرية وبحوث التسويق، واعتبار الأولى ذات مكانة أعلى لأنها هى التى تضيف جديداً إلى بناء المعرفة. غير أن هذه التفرقة أخذت تفقد قيمتها فى الوقت الحاضر بعد أن تزايد الاعتقاد فى الحقيقة القائلة بأن "المهمة التاريخية للعلوم الاجتماعية هى السيطرة على المجتمع"[١٠].

ومما يقلل من حدة الفوارق بين البحوث النظرية والبحوث التطبيقية، اتجاه البحوث التطبيقية، نحو مجالات جديدة ظهر فيها التحليل بصورة أكثر وضوحاً وليست مجرد جمع بيانات ومن هذه المجالات ما يلى[١١]:

١-**بحوث التقييم Evaluation ResearchES** : وهى التى تستهدف التعرف على مدى كفاءة برامج الإصلاح أو التطوير، ويهتم الباحث فى هذا الصدد بتشخيص الأوضاع القائمة وتفسير الواقع حتى يستطيع أن يصدر الحكم عليها.

٢-**البحوث التى تهدف إلى إعادة تحليل الأهداف الاجتماعية Reanalysing Social Goals**: ويحتاج هنا الباحث إلى طرح تساؤلات تتعلق بشرعية هذه الأهداف، وبالافتراضات الأساسية التى تقوم عليها السياسة الاجتماعية، وهى افتراضات غالباً ما تكون ذات طابع معيارى تكشف عما ينبغى أن يكون عليه السلوك بصدد مواجهة المشكلات الاجتماعية.

فبالإضافة إلى الأهداف النظرية لعلم الاجتماع، فإن له استخدامات عملية تهدف إفادة الفرد والمجتمع ككل. فالبحث الاجتماعى يمحى الأساطير، ويقدم الأسس العقلانية لتخطيط السياسات العامة. ويمكن لعلماء الاجتماع أن يفيدوا الجمهور من خلال ثلاث وسائل على الأقل هى(١٢):

١-يمكنهم إجراء البحوث الاجتماعية التطبيقية Applied Social Researches التىتزود الهيئات الحكومية غالباً بتقديرات أكثر صدقاً للواقع الاجتماعى مثل معدلات الجريمة، وتفضيلات منتجات معينة، كما تزود المشتغلين بالسياسة بالمعلومات عن تفضيلات الناخبين،

وفرص الفوز فى الانتخابات وهكذا.

٢-يمكن أن يعمل علماء الاجتماع كمهندسين اجتماعيين Social engineers حيث يستخدمون المعرفة السوسيولوجية فى تصميم السياسات والبرامج لانجاز بعض الأهداف. فعلى سبيل المثال، ربما يوصى علماء الاجتماع ببرنامج ما لتقليل انحراف الأحداث، أو لتشجيع مشاركة العمال فى زيادة الإنتاجية.

٣-يمكن أن يعمل علماء الاجتماع كأطباء Clinicans: حيث يقدمون الاستشارات والمساعدة الفنية لحل مشكلات معينة.

ويمكن لعلم الاجتماع أن يفيد الأفراد مباشرة. فالاتجاه السوسيولوجى يجعلنا قادرين على الخروج عن أنفسنا، لرؤية كيفية تأثير القوى الاجتماعية على حياتنا، ولذلك تساعدنا على التعامل معها بفاعلية. كما يمكن لعلم الاجتماع أن يساعدنا على تحسين علاقاتنا مع الآخرين عن طريق مساعدتنا على تحليل تفاعلاتنا بموضوعية وعقلانية. كما يمكن عن طريق دراسة علم الاجتماع الحصول على مهنة ما.

وإذا ما تطرقنا إلى هذه النقطة الخاصة بعلم الاجتماع كمهنة اجتماعية يقوم بها المتخصصون والباحثون فى هذا العلم، نجد أنها تنقسم إلى ما يلى[١٣]:

١-**التدريس Teaching**: فمنذ أن نشأ علم الاجتماع فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، واستقرت أهم نظرياته ومناهجه، بدأ العمل

بمهنة التدريس العديد من علماء الاجتماع فى الكثير من جامعات العالم، فلقد بدأت الجماعات الأمريكية بتدريس علم الاجتماع فى عام ١٨٧٦، وفى فرنسا فى عام ١٨٨٩، وانجلترا فى عام ١٩٠٧، وفى بولندا والهند فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، وفى مصر والمكسيك عام ١٩٢٥، وفى السويد عام ١٩٤٧، ثم توالت بعد ذلك جميع أو قل معظم دول العالم المتقدم والنامى، واهتمت جامعاتهم ومعاهدهم العليا بتدريس علم الاجتماع.

٢-**التدريب Training**: فمنذ أن ظهر علم الاجتماع بدأ المتخصصون فيه بالقيام بمهام التدريب على إجراء البحوث الاجتماعية، وإعداد الباحثين المتخصصين فى هذا المجال، ولاسيما أن عملية إجراء الدراسة على المستويين النظرى والميدانى تتطلب إعداداً كبيراً، وتأهيلاً للعاملين فى مجال العلم الاجتماعى. كما تركز كثير من الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمى على تقديم الدورات التدريبية فى مجال البحوث الاجتماعية المختلفة. ولاسيما بعد أن اتسع نطاق ومجالات العمل الاجتماعى فى كل المؤسسات دون استثناء.

٣-**البحوث Researches**: تنطوى أهمية علم الاجتماع، ومهام المتخصصين فى هذا العلم، فى تطبيق الدراسات الميدانية وإجرائها فى المجتمع ومؤسساته وتنظيماته المختلفة، وهذا ما جعل مهمة علم الاجتماع منذ نشأته الأولى مكرسة لإجراء البحوث واختبار النظريات

والفروض التى يطرحـها العلماء بغـرض التحقـق منـها أو تعديلـها أو تحديثها، أو الوصول إلى قوانين أو تعميمات بصددها، وهـذا ما ظـهر على سبيل المثال منذ أواخر القرن التاسع عشر.

ولعل النظرة الفاحصة لموضوعات رسائل الماجستير والدكتـوراه فـى جميع الجامعات المصرية فى علم الاجتماع تؤكد على أهمية هـذا المجـال، وشمولها لكافـة مجـالات علـم الاجتمـاع، لكـن مـا يـهمنا هنـا هـو مـدى الاستفادة من هذا الكم الهائل مـن هـذه البحـوث! هـذا فضـلا عمـا تجريـه المراكز البحثية المختلفة فى مصر من بحوث تشمل كافة نواحى المجتمع.

٤-**الاستشارات Consulting:** فقد يرى البعض أن مهمة علم الاجتمـاع تقتصـر علـى التدريـس أو التدريـب أو إجـراء البحـوث. ولكـن زادت أهمية علم الاجتماع على نوعية المـهام الملقـاة علـى عـاتق المتخصصـين، ولاسـيما فـى السـنوات الأخـيرة. حيـث تلجـأ الشـركات الصناعيـة والإدارات الحكوميـة والسـجون والمستشـفيات والمحـاكم ومراكـز الشـرطة، ومراكـز البحـث والتطويـر، والمؤسسـات الإلزاميـة ووسـائل الاتصال بالاستفادة من علماء الاجتماع بما لديهم من إمكانيـات علميـة ومهنية متخصصة لدراسة المشكلات التى يستشارون فيها ككل.

ثالثاً: مشكلات علم الاجتماع التطبيقى:

تواجه البحث التطبيقى نفس الصعوبات والمشكلات المنهجية التى تواجه أى بحث اجتماعى، لكن هناك صعوبات أخرى تبرز بوضوح عند الاهتمام بمسائل ذات طابع عملى، وهى صعوبات أخلاقية وسياسية، تفرض نفسها على الباحث حينما يدرس جماعات ذات مكانة سياسية مرتفعة، أو تمارس القوة السياسية، أو حينما ينظر إلى نتائج البحث على أنها تهدد الأوضاع القائمة. يضاف إلى ذلك تدخل قيم الباحث الشخصية وأيديولوجيته السياسية فى تحديد نوع الدراسة واختيار المفهومات والبيانات اللازمة للبحث(١٤).

وسنعرض فيما يلى لبعض المشكلات التى تواجه البحث الاجتماعى التطبيقى:

١- مشكلات فى النظرية:

انحاز غالبية علماء العلوم الاجتماعية إلى النظرية الغربية التى انبثقت وتطورت وتشكلت فى ظروف تاريخية واجتماعية مختلفة لظروفنا، واعتمادهم على نفس الأساليب المنهجية التى وضعت لتلائم المجتمع الغربى دون رؤية أو دراسة نقدية لهذه النظريات أو تلك الأساليب. الأمر الذى نجم عنه فقر أو عقم سوسيولوجى، وخواء عقائدى، وعدم التزام مجتمعى(١٥).

لذلك، فإن البعض يرى أن التحدى الحقيقى الذى يواجه علم

الاجتماع فى الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة. هو التخلص من سيطرة النظرية الغربية على عقول الاجتماعيين المحليين. تلك السيطرة التى أدت إلى عقم الدراسات الاجتماعية فى مصر وغيرها من البلدان. وأنه لولا استيراد النظريات وتطبيق النموذج الغربى عند دراسة الواقع المحلى. لازدهر علم الاجتماع فى مصر منذ فترة. فهذا العلم ما كاد ينشأ لم يستطع أن يتحرر من سيطرة النظرية الغربية التى سخر بعض علماء الاجتماع أنفسهم لحمايتها. وإذا كان علم الاجتماع قد نجح فى التخلص من تأثير الفلسفة، واتجه ناحية العلم بلا تعثر، فإنه أحوج ما يكون إلى التخلص من سيطرة النظريات الغربية الرأسمالية على المناخ الفكرى لبعض علماء الاجتماع فى كل الدول النامية[١٦].

فما نحتاج إليه هو كسر الطريق الذى يبعدنا عن أنفسنا. ويحجب عنا واقعنا. ويجعل وعينا مغتربا عن ذاته. نتيجة للاعتماد على النظرية الغربية. فنحن فى حاجة إلى التغلب على التمويه والتعتيم. وأن يكون لدينا القدرة على تكوين المعرفة النقدية. حتى ننتقل إلى المعرفة الذاتية المستقلة. والتى تشكل القاعدة الوحيدة للوعى اليقظ، لكن هذه المعرفة الذاتية تبقى عرضة للقوى المسيطرة فى المجتمع لتحد من هذه المعرفة وتستخدمها فى سبيل تأمين مصالحها. ومن ناحية أخرى من الخطأ أن نعتبر النموذج الغربى فى العلوم والحياة الاجتماعية مثلا يحتذى به فى عملية الحداثة والمعاصرة[١٧].

ومن ثم فإن علماء الاجتماع في الدول النامية عامة مطالبين بمحاولة بناء أطر نظرية تنبع من واقعهم الاجتماعي، وعدم الاعتماد على استيراد النماذج الغربية الجاهزة التي لا تتناسب في الغالب مع خصوصيتنا التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

٢- أزمة المصطلح السوسيولوجي:

يتوقف تقدم أي علم من العلوم على شرطين أساسيين هما توصله إلى إيجاد المصطلحات Terms التي تمكنه من تحديد معطياته، وعلى قدرته على بلورة الوسائل المنهجية المناسبة لتناول ومعالجة موضوعاته. فتمثل المصطلحات لغة رئيسية في النظريات والبحث العلمي، وهي لذلك تشكل مصدراً هاماً للربط بين النظرية والبحث، حيث أن المصطلح الجديد هو عادة تفسير جديد لفعل إنساني، لذلك يسعى كل علم إلى تحديد قائمة مصطلحاته ومفاهيمه وتوضيحها بشكل يتسق مع الإطار العام الذي يميزه، لأنه كلما كانت المفهومات محددة وواضحة. انعكس ذلك على دقة النظريات والبحوث التي تتناولها، باعتبار أن تحديد وتوضيح هذه المفهومات يعتبر بعداً منهجياً محورياً في أي دراسة علمية. وهذا عن المصطلح بصفة عامة، أما عن المصطلح في علم الاجتماع، فإننا نجده يعاني من عدم الدقة في تحديد قائمة مصطلحاته، وعدم اتفاق دراسيه على استخدامات واضحة لهذه المصطلحات[١٨]. فعلم الاجتماع يفتقر إلى لغة علمية مشتركة بين المشتغلين بالعلم الاجتماعي عامة، وفي الوطن العربي

بصفة خاصة، تبلغ ذروتها فى التعارض والتضاد فى المصطلحات والمفهومات[١٩].

وتتحدد المشكلة فى أن عامة الناس - حتى من المتعلمين - قد يجدون صعوبة فى فهم الكتابات السوسيولوجية. وهم قد لايعترضون على صعوبة الأسلوب فى علوم اجتماعية أخرى أحياناً، ولكنهم يفترضون أن المشتغل بعلم الاجتماع يكتب عن أمور الحياة المألوفة لهم، وأحياناً يشرح بعض القضايا والمشكلات التى تعن لهم فى يومهم، ولكنهم لا يفهمون تماماً، أو لا يفهمون بالتحديد ماذا يقصد من هذا الكلام. وهذا هو السبب وراء حملات النقد التى توجه إلى الكتابة فى علم الاجتماع (سواء فى اللغات الأوربية المعروفة لنا، أو فى لغتنا العربية) لأنها تستخدم عبارات غامضة أو غير مألوفة. بل إن الأمر وصل ببعض الكتاب إلى حد وصف لغة الكتابة فى علم الاجتماع بأنها كالاسبرانتو (الاسبرانتو Esperanto هى لغة دولية مبتكرة - أى مؤلفة - بينت على أساس من الكلمات المشتركة فى اللغات الأوربية الرئيسية). أى أنها عسيرة الفهم، غير متداولة فى الاستخدام. فبعض المشتغلين بهذا العلم يكتبون لغة ليست عسيرة الفهم على المثقف العادى فقط. ولكنها عسيرة أيضا على زملائهم فى نفس المهنة. والبعض يكتب أحياناً غير واضع فى اعتباره متعة القارئ والتيسير عليه أى أنه يكتب، كلاما يمكن أن يفهم ولكن بعد عناء. ويبدو أن هناك ثلاثة أسباب وراء ظاهرة هذا الأسلوب العسير فى كتابات

علم الاجتماع هى[٢٠]:

أ – ربما كان أهم هذه الأسباب هو أن أغلب المادة التى تمثل موضوعاً لعلم الاجتماع هى من أمور الحياة اليومية، ولذلك يجد الناس أن استبدال اللغة اليومية المألوفة ببعض المصطلحات الفنية أقل اقتناعاً فى علم الاجتماع منه فى أى علم آخر.

ب– لقد تأخر علماء الاجتماع – لأسباب غير معروفة تحديداً – فى الاتفاق على تعريفات موحدة للمصطلحات الفنية التى يستخدمونها، الأمر الذى يجعل حتى المتخصصين قد يعجزون عن فهم بعضهم البعض أحياناً. فنجد على سبيل المثال فى الكتابات الاجتماعية العربية التعبير عن مصطلح **System** بمعنى نسق أو جهاز أو نظام، كذلك قد تترجم كلمة **Socialization** إلى تنشئة أو تطبيع. وكذلك كلمة **Method** بمنهج أو طريقة وهكذا.

جـ– قد يحدث عند التعبير عن مادة البحث بكلمات لا تتطابق مفاهيم وتصنيفات العلم الاجتماعى مع المفاهيم والتصنيفات التقليدية للعلاقات الاجتماعية والراسخة فى اللغة المستخدمة بين الناس. والمثال على ذلك استخدام كلمة "كاريزما" التى تشير عادة إلى ما يعبر عنه الشخص العادى بكلمة "الزعيم" أو "الريس" بينما تنطوى على خصائص ومواصفات متميزة توفر على دراستها المشتغلون بعلم الاجتماع السياسى. وعلم النفس الاجتماعى وغيرهم. وتعنى "القيادة الملهمة".

٣- مشكلات منهجية :

تلتزم العلوم الاجتماعيــة بوجهــة النظـر العلميــة التزامـاً ثابتـاً لا يختلف عن العلوم الطبيعية، ولكنها مـع ذلـك لا تسـتطيع أن تدعـى أنــها حققت نفس القدر من النجاح الذى حققتـه العلـوم الطبيعيــة نظـراً لوجـود عدة مشكلات منهجية من أهمها :

أ – مقاومة المادة الإنسانية:

يتمتع العلم الطبيعى بقدر كبير من الحرية إزاء موضــوع بحثـــه، لايستطيع أن يحظى به علم الاجتماع علــى الاطـلاق. فالمعايـير الاجتماعيــة التى يؤمن بها دارس السلوك الإنسانى، وأيضـاً تـردده تعوقـه عـن إجـراء التجارب، بل أحياناً عن القيام بملاحظة بعض أنـواع السـلوك التـى لايـود أصحابها الإعلان عنها، بل إنه يتحتم عليه فى أغلـب الأحـوال أن يحصـل على موافقة مفردات بحثــه. ولا شـك أن ذلـك أمـر علـى جـانب كبـير مـن الصعوبــة، لأنــه ينطـوى فـى العـادة علـى بعـض التنـازلات (مـن جـــانب الباحث) والحلول الوسط التى من شأنها أن تنتقص من قيمة البيانات التى يحصل عليها الباحث فى النهاية، فمواقف مفردات البحث لاتكون مطلقة أبداً حتى فى ظل أكثر الظروف مثاليــة، فلـدى كـل إنسـان أسـباب عديـدة لاخفاء بعض أفعالهم ودوافعهم عن الناس، ثم إن الظروف المثالية نادراً ما تتحقق[٢١].

فسلبية المبحوثين قد أصبحت علامــة واضحــة علـى طريـق البحـث الاجتماعى، خاصة فى الدول النامية. حيث انخفاض درجة الوعى بأهمية

البحث الاجتماعى، فالناس لم تجد نفعاً عائداً من هذه البحوث، وهم يأملون المنفعة السريعة من وراء كل بحث، وأحياناً ما يجيب المبحوث فى الريف أو المناطق المتخلفة فى المدينة "لقد زارنا باحث آخر من قبل، وأجرى علينا بحثاً، وأجبنا على أسئلته، ولم نجد أى نتيجة له بعد أن رحل، رجاء أن تسهل لنا الحصول على معونة". فالأمر الخطير الذى يهدد العمل الاجتماعى كله، ويقلل من نتائج البحوث الاجتماعية كلها إذن، هو أن الكثيرين، خاصة فى القرى والمناطق المتخلفة فى المدن، يطالبون بالعائد السريع من البحث الاجتماعى[٢٢].

ب - تحيز الباحث:

فمن الملاحظ أن العالم الاجتماعى - شأنه شأن مفردات بحثه - قد يتدخل فى النتائج التى يتوصل إليها. وقد يفعل ذلك عن عمد فى بعض الأحيان ربما من أجل خدمة قضية كبرى يؤمن بها، ولكن الأغلب أن يحدث منه ذلك بدون عمد. وذلك عندما تقوده بعض ميوله اللاشعورية إلى البعد عن جادة الصواب والحقيقة التى يسعى إليها. وتنشأ هذه المشكلات لأن العالم الاجتماعى إنما هو إنسان وعضو فى جماعات معينة داخل المجتمع الذى يدرسه، مما يكون لديه بعض الدوافع التى تتدخل فى عمله العلمى، وتقلل من درجة موضوعيته[٢٣].

فعلماء الاجتماع بشر، وهم أيضاً أعضاء فى جماعات. بالإضافة إلى أنهم ينظرون إلى المجتمع بنفس الطريقة التى تسلكها الجماعات التى

ينتمون إليها، وهو ما عبر عنه "كارل مانهايم" K. Mannheim بقوله: "نحن لا ننتمى إلى جماعة معينة لأننا نولد فيهان أو لمجرد أننا نعترف بانتمائنا إليها....... ولكن ننتمى إليها أساساً لأننا نرى العالم وأشياء معينة فيه تسلك نفس الطريق الذى تسلكه تلك الجماعة[٢٤].

جـ - أزمة المنهج:

لاتكمن أزمة المنهج فى علم الاجتماع فى نقص علمية العلم، وإنما فى اختيار مداخل منهجية قاصره، واستعمال أساليب وأدوات جمع بيانات بطريقة غير سليمة، وارتكاب أخطاء كثيرة فى ممارسة البحث والتفريط فى الوظيفة النظرية للعلم، هذا فضلاً عن شيء غير قليل من سوء الفهم والخلط. لذلك فلتجاوز هذه الأزمة المنهجية، فهناك ضرورة ملحة لابتكار أطر نظرية وأساليب منهجية تأخذ فى اعتبارها القضايا النوعية والظروف المجتمعية لكل مجتمع من المجتمعات. فما يناسب المجتمع المصرى من مناهج قد لا يناسب أى مجتمع آخر[٢٥].

د - أزمة المعلومات والبيانات:

لقد أدى عدم فهم قيمة البحث الاجتماعى إلى أزمة كبرى فى حالة المعلومات عن المجتمع. فالمعلوماتية غائبة، وأدوات صناعتها محدودة وغير شاملة. وتوجد صعوبة فى الحصول عليها. ونتيجة لذلك تصبح القدرة على تشخيص مشكلات المجتمع عملية صعبة، فالجهات التى تمتلك بعض المعلومات والبيانات داخل الدولة الواحدة متعددة ومتشعبة،

مما يصعب من عملية الحصول على البيانات. فيرى "سليمان القدسى" أن جميع المؤسسات القائمة على جمع البيانات الاجتماعية فى الوطن العربى برمته تحتاج إلى كثير من الدعم المالى والإصلاح الإدارى، حتى تزداد كفاءتها فى تجميع وإعداد البيانات الاجتماعية، وبالتالى تمكن الباحث من أداء مهمته [٢٦].

فندرة المصادر الإحصائية الدقيقة الضرورية للبحث تشكل عقبة أمام كثير من البحوث الجادة كما أن سرية بعض البيانات والاحصائيات تلعب دوراً بارزاً فى تحديد مجالات وموضوعات البحوث الاجتماعية، إضافة إلى عدم دقة بعض البيانات التى لا يعقلها الباحث تحول دون القيام ببحوث أساسية على قدر كبير من الأهمية[٢٧]. وبالرغم من تحسن المعلومات الرسمية الحكومة باستمرار. فإنها لازالت بعيدة عن النموذج المطلوب، مما يعوق مهمة الباحثين، وأحياناً ما تتضارب البيانات المقدمة من هيئات مختلفة [٢٨].

وتؤدى المعلوماتية الضعيفة باستمرار إلى احباط الإبداع النظرى للباحثين، أى تصبح قدرتهم على استخلاص مفهومات وفروض ونظريات مستنبطة من الواقع المحلى محدودة. إذ يعيش الباحث بين همين، أحدهم هو محاولة الإبداع النظرى، والآخر هو السعى إلى جلب معلومات ليست متوفرة فى معظمها، فالباحث الغربى لا يعانى من هذه المعضلة، فالمعلومات متوفرة، ولذلك تبدو مهمة الباحث العربى والباحثين فى

الدول النامية شبه مستحيلة، فالابداع النظرى سيبقى صعباً دون حل معضلة المعلومات ووفرتها، ودون هذا ستبقى العلوم الاجتماعية فى أزمة حقيقية(٢٩).

وقد يرتبط بهذه النقطة عدم وجود التنسيق والتعاون بين الباحثين فى المراكز البحثية والجامعات المختلفة. ففى مصر نجد أن المسرح السوسيولوجى زاخر بالمراكز والمعاهد والأفراد الذين يعملون فى ميدان البحث الاجتماعى، أو المهتمين به على نحو أو آخر. ولكن الملاحظ ضعف التنسيق فيما يخص مشروعات البحوث، وأيضاً ضعف التعاون بين الأطراف العاملة فى نفس الميدان(٣٠).

٤- انتشار بعض الأفكار غير العلمية عن علم الاجتماع:

من أهم وظائف البحث العلمى أن يدحض أوهام الأساطير والمعتقدات الشعبية الخرافية، والأحكام الفاسدة، ومظاهر سوء الفهم وألوانه والتى تمثل فى مجموعها المعرفة الشائعة عن موضوع من الموضوعات فى المرحلة السابقة على دراسته دراسة علمية، إلا أنه توجد بعض الأوهام الجديدة الرائجة والتى تمثل إفساداً وتحريفاً للبحث العلمى وليس تطبيقاً له ومنها(٣١):

أ - إن جميع المشكلات الاجتماعية قابلة للحل.

ب- إن كل فرد هو نتاج بيئته، ولذلك لا يمكن ان يكون مسئولاً عن أفعاله.

جـ- لما كانت المبادئ الأخلاقية تختلف من مجتمع لآخر، فإنه يعد من الأمور غير العلمية الحكم على سلوك أحد الأفراد على أساس المبادئ الأخلاقية، لأنها متغيرة ومتباينة.

ومما يساهم فى تعطيل وحجب الكثير من الموارد عن العلوم الاجتماعية الاعتقاد بعدم جدواها، ويعزز هذا الاعتقاد كون الإداريين والسياسيين والجمهور قادرين على التحدث وإعطاء الرأى بطلاقة حول المجتمع والسياسة، حول الاقتصاد والأسرة. إذ ليس من السهل تكلم الجميع فى الرياضيات والكيمياء، بينما يجيد الجميع لغة السياسة والمجتمع. وبينما نجد أن انجازات العلوم الفيزيائية ملموسة، ويشعر بها الإنسان ويلمسها فى حياته اليومية، فإن مساهمات العلوم الاجتماعية فى الحياة الإنسانية ليست معروفة خارج دائرة قطاع من المتخصصين والأكاديميين. ولكن هذه النظرة ترتبط أيضاً بعدم فهم العلوم الاجتماعية ودورها وطبيعة التطورات التى أدت إلى ترسيخ علميتها وحتى استعارتها للكثير من المناهج العلمية والمصطلحات والنظريات المستخدمة فى العلوم الفيزيائية. إن العلماء الاجتماعيين فى هذه الحالة هم باحثون علميون يجيدون مهمة البحث العلمى المركز والمستند إلى العديد من النظريات والفروض العلمية حول السياسة والمجتمع والاقتصاد. وهم يساهمون على مختلف الأصعدة فى مخاطبة مشكلات المجتمع وهمومه المرتبطة بالأمان الاجتماعى والسياسى والاقتصادى[٣٢].

وفى هذا الصدد أرى أنـه إذا لم يتـم رفـع مسـتوى وعـى الجماهـير بأهمية البحث العلمى، فلن يحقق علم الاجتماع الكثير. فوعـى المبحوثـين يعتبر عاملاً أساسياً فى البحث العلمى، لأنهم يمثلون أحد أطراف العملية البحثيـة، ويجـب أن يعـوا أن الأبحـاث الاجتماعيـة تبـدأ منـهم وتعتمـد عليهم، وتستهدف صالحهم وتقدمهم. ويمكن تحقيق ذلك بأساليب كثـيرة نذكر منها وسائل الإعلام، حيث يتم نشر الكثـير عـن العلـم وأهدافـه فـى وسائل الإعلام المختلفة، وكذلك المراكز البحثية حيث إقامة النـدوات التـى لا تقتصر على البـاحثين فقـط، بـل هنـاك ضـرورة لأن تضـم هـذه النـدوات الجماهير.

٥- مشكلة تمويل البحث الاجتماعى التطبيقى:

لايمكن أن يقوم أى مشروع بحـث تطبيقـى فـى علـم الاجتمـاع. إلا على أساس تمويل من جهة ما، والاستثناء الوحيد لذلك هـو أن يقـوم عـالم الاجتمـاع بمسـاعدة زملائـه وتلاميـذه، وربمـا أسـرته بعمـل التجربـة وتصميمها وتنفيذها بنفسه، هنا لـن تثـور أمامـه مشـكلة التمويـل بشـكل حاد، وإن كـان يحتـاج فـى هـذه الحالـة أيضـاً إلى نفقـات طباعـة وخامـات وانتقالات وإعاشـة وغـيره، ولكـن فيمـا عـدا هـذه الحـالات النـادرة، فـإن الباحث يحتاج إلى من يمول مشروعه البحثـى. وقـد تكـون الجهـة المولـة للمشروعات الاجتماعية مؤسسة خاصة، وهو أمر نـادر فـى الـدول الناميـة بصفـة عامـة ولكنـه أكـثر شـيوعاً فـى الـدول الغربيـة، وقـد تكـون هيئـة

حكومية، سواء على المستوى المركزى أو المحلى للانتفاع من المعلومات والنتائج فى مواجهة المشكلات الاجتماعية، وتقديم المقترحات المناسبة لحلها أو التخفيف منها[٣٣].

فيعانى الباحثون الاجتماعيون فى الدول النامية عامة، من ضعف وندرة الامكانيات المادية والفنية اللازمة للبحوث الاجتماعية، فمصادر التمويل محدودة وضيقة النطاق، وعدد المؤسسات أو الهيئات اللازمة لتمويل البحوث الاجتماعية على نطاق واسع قليل جداً، ويترتب على ذلك أن اختيار مشكلة البحث ذاتها فى أغلب الأحيان تكون محدودة وقاصرة على جانب معين من جوانب الحياة الاجتماعية، نتيجة لما يقتضيه توسيع حدود المشكلة، وبين ما تحتمه الامكانيات العلمية والفنية[٣٤].

٦ - المشكلات المرتبطة بأخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى :

مازال علم الاجتماع علما بمعنى الكلمة، ولكنه يتحول تدريجيا اليوم وبسرعة متزايدة فى الدول المتقدمة إلى علم تطبيقى. أى علم يستخدم معلوماته ونتائجه فى خدمة الواقع. وأصبح هناك بعض علماء الاجتماع الذين يمارسون هذا العمل كل الوقت، كالطبيب أو المحامى أو المهندس. وبذلك بدأت تواجههم بعض المشكلات التى لم تكن تواجه زملاءهم العاملين فى مجال البحوث فقط أو فى ميدان التدريس. وعلى رأس هذه المشكلات، تأتى المشكلات الأخلاقية أو المرتبطة بأخلاقيات البحث الاجتماعى. ومن أبرزها هو ممن يصح لعالم الاجتماع أن يحدد متى يقبل

تمويلاً، ومتى يرفض هذا التمويل. وأى أعمال يجوز له أن يقبلها، وأى تكليفات يتعين عليه أن يرفضها، وكيف يستطيع أن يحافظ على استقلاله، وما هى مسئولياته تجاه الأشخاص الذين يجرى عليهم بحثه - سواء كانوا يعلمون أنهم موضوع بحث معين أو لا يعلمون)، فعلى علماء الاجتماع أن يأخذون على عاتقهم المخاطر الأخلاقية، ومخاطر الخطأ الموضوعى فى كل عمل تطبيقى يساهمون فيه. وذلك عندما يحاولون أن يخدموا أهدافاً مختلفة، فى الوقت نفسه أن يخدموا العلم وتنمو المعرفة العلمية، وأن يخدموا مصالح الجهات التى تمول عملهم وأن يخدموا الصالح العام، وأن يتحملوا فى أدائهم لهذا الواجب ضغوط الظروف الخاصة التى يعملون فى ظلها[٣٥].

فعملية البحث العلمي الاجتماعي، عملية اجتماعية فى أساسها تنطوى على سلوك وتفاعل اجتماعى، ولذلك فلابد وأن تحاط باعتبارات أخلاقية. وفى العديد من المواثيق الأخلاقية للروابط السوسيولوجية فى دول العالم المتقدم، نجد تقنيات أخلاقية للممارسة السوسيولوجية والتعليم والدراسة المتخصصة. وهذا من شأنه أن يسهم فى المشروع الأوسع والخاص بالتوصل إلى طرق لتعظيم التأثيرات المفيدة التى يمكن لعلم الاجتماع أن يحققها للبشرية. وتقليل احتمالات الأضرار والسلبيات التى قد تترتب على العمل السوسيولوجي. ومن ثم فإن علم الاجتماع يشارك سائر النظم العلمية الأخرى فى الالتزام واتاحة الفرصة للوصول إلى المعرفة

وحرية الوصول إليها، والكشف عن النتائج التى توصل إليها. فعملية البحث الاجتماعى تنطوى على تفاعلات شتى بين أطراف كثيرة، وعلاقات ذات مستويات مختلفة، كالعلاقة مع الرؤساء، ومع الزملاء، ومع الطلاب، ومع المرؤوسين، ومع الجمهور، وكلها تنطوى على بعد أو آخر من أبعاد القوة والالتزام. ومن أهم هذه الاعتبارات مبدأ الالتزام وهو أنه "يجب على المشتغلين فى علم الاجتماع أن يجاهدوا من أجل الحفاظ على الموضوعية والنزاهة فى إجراء البحث السوسيولوجى والممارسة السوسيولوجية". ولكى يتحقق هذا المبدأ العام لابد من سبل معينة تيسر تحقيقه منها ما يلى[٣٦]:

أ - الالتزام بأعلى مستويات التقنية الممكنة فى البحث والتدريس والممارسة: فها هى تكنولوجيا المعلومات تتطور كل يوم، ولابد أن يستفاد من هذا التطور فى الدراسات الاجتماعية.

ب- الصدق والصراحة فى اعتراف كل باحث بحدود معرفته وأوجه القصور التى ترجع إلى التخصص العلمى، وإلى الشخص ذاته. والتى تتوقف عليها مصداقية النتائج.

جـ- الإفصاح عن مجالات التخصص وحدود الخبرة عندما يطالب المشتغلون بعلم الاجتماع بالتحكيم (بخصوص أدوات البحث، أو فحص الإنتاج العلمى).

د - عرض نتائج البحوث كما هى دون أى حذف لأية بيانات تكون لها

دلالتها والإعلان عن كل التفاصيل التى تتعلق بنظرياتهم ومناهجهم وتصميمات بحوثهم.

هـ- ضرورة الكشف عن كافة مصادر الدعم المالى، والإشارة إلى أية علاقات بالهيئات أو المؤسسات أو الجمعيات الراعية لأعمالهم البحثية عند نشر البحوث.

و - عدم تقديم أية تعهدات للمبحوثين أفراداً كانوا أو جماعات، إلا إذا كانت عند الهيئة البحثية قدرة على الوفاء بها.

ز - اتاحة البيانات والوثائق التى تم جمعها وتجهيزها من الانفاق العام أمام الباحثين الآخرين والجمهور، إلا ما يتعلق منها بالبيانات السرية والمذكرات الشخصية.

وهناك بعض المشكلات الأخرى التى تظهر فيما يتصل بحرية الباحث العلمى الاجتماعى نفسه. فإلى أى مدى يتمتع الباحثون بحرية اختيارات موضوعات بحوثهم، وحرية استخدام مناهج معينة فى البحوث، وحرية فى تفسير نتائجهم، وحرية استخدام النتائج المستخلصة من البحث أو اذاعتها على الناس. وربما يتصل بهذا الموضوع مناقشة المعايير والضوابط التى يجب أن تراعى عند إجازة وتقييم بحوث الماجستير والدكتوراه. هذا فضلاً عن مشكلة الأمانة فى جمع المادة من الميدان، حيث قد يتم جمع المادة إما بالاستمارة أو بالمقابلات، فى ظروف لاتتحرى الدقة الكاملة ولا حتى الممكنة، ولكنها أحياناً تميل إلى التسرع

وإلى ما هو أسوأ من ذلك. ويطرح كل ذلك ظلالا كثيفة من الشك على مصداقية البحوث الاجتماعية الميدانية[٣٧].

ويرى "نادر فرجانى" وجود ثلاثة مستويات متتالية الترتيب ومتفاعلة لحماية أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى هى[٣٨]:

أ - **الوازع الذاتى للباحث**: وهو حجر الأساس فى ضمان أخلاقيات حميدة للبحث الاجتماعى ويمكن القول بأن العالم الحق هو على خلق من حيث التعريف لأن همه الأساسى هو البحث عن الحقيقة أما إذا نظرنا إلى الواقع الاجتماعى، فسنجد أن "أخلاقية" الباحث تتحدد بتركيبة من العوامل الاجتماعية الذاتية والموضوعية. وبالحديث عن العوامل الموضوعية يمكن تحديد عاملين مهمين هما: أخلاقية الإعداد العلمى والمهنى للباحث وأخلاقية نسق الحوافز السائدة فى المجتمع ككل.

أما عن العوامل الذاتية. فنجد أن الشهادة الجامعية لكثير من الباحثين (الدكتوراه) قد تحولت إلى وسيلة للإدارة والتوقف عن الإنتاج الأكاديمى. فيتحول الباحث الاجتماعى إلى "وديعة غير إنتاجية. مسعاه الرئيسى الرقى الوظيفى. وبدلاً من أن يكون محللاً لمجتمعه ودارسا له يصبح جزءا لا يتجزأ من الآلة السياسية والاجتماعية المهيمنة". وتحولت الشهادات الجامعية من ناحية أخرى إلى موقع اجتماعى. حيث أنه بفعل ضغط المجتمع يتجه الكثير من الباحثين نحو القيام بالواجبات

الاجتماعية والأسرية بكل ضغوطها، ويتحول إلى ذلك الإنسان الاجتماعى الذى يقوم بدوره ويكتشف أن شهادته العلمية تضفى على ذلك الدور شرعية ورمزية وأهمية كبرى، ويعنى هذا الهروب فقدان الباحث للوقت اللازم لانجاز بحوثه حيث أن البحث الاجتماعى يستلزم تركيزاً كبيراً وهدوءاً "ووحدة" لا تشجع عليها حياتنا الاجتماعية[٣٩].

ب- **البيئة العلمية**: وهى محدد جوهرى لصلاح أخلاقيات البحث الاجتماعى، فهى تشكل المؤسسة الاجتماعية الأهم التى يمكن أن تضع قيوداً أو تيسر الحركة الحرة للباحثين مما يقلل من كون أخلاقيات البحث مسألة ذاتية أو اختياراً حراً للباحث ذاته.

جـ- **القانون**: الذى يستطيع أن ينظم الجوانب الأكثر حرجاً فى أخلاقيات البحث الاجتماعى، فالقوانين القائمة فى أى مجتمع تحتوى مبادئ عامة يمكن إعمالها على أخلاقيات البحث الاجتماعى "مثل صيانة الحياة الخاصة والحرية الفردية".

ويمكننا أن نضيف فى مجال مشكلات التطبيق فى علم الاجتماع مشكلة تسويق البحث الاجتماعى على النحو التالى:

٧- مشكلة تسويق البحث الاجتماعى التطبيقى:

وتتعلق هذه المشكلة بكيفية الاستفادة من البحوث الاجتماعية. فأنا لا أقصد بكلمة تسويق، الجانب المادى فقط، وإنما الاستفادة العلمية والتطبيقية من البحوث الاجتماعية التى تجرى فى المجتمع، فهناك كم

هائل من البحوث الاجتماعية التى أجريت فى مختلف المجالات الاجتماعية، لكن السؤال هنا هو مدى الاستفادة من هذه البحوث؟ وهل يمكن توظيف نتائج هذه البحوث لخدمة المجتمع أم تقتصر الاستفادة منها فى الحصول على الدرجات العلمية فقط؟ وهل يمكن تسويق نتائج البحوث الاجتماعية شأن البحوث فى المجال الطبى على دواء معين مثلاً؟ وهل يمكن جذب المؤسسات الخاصة فى المجتمع لتمويل البحوث الاجتماعية للاستفادة منها فى ظل الخصخصة؟ كل هذه التساؤلات وغيرها تثير ما يتعلق بمشكلة التسويق وتتطلب الإجابة عليها إجراء بحوثاً علمية عليها، خاصة فى ظل التشجيع المستمر لسياسات التكيف الهيكلى، حتى نتبين مدى تأثير هذه السياسات على البحث العلمى.

وفى النهاية يمكن القول بأن المشكلات السابقة توضح أزمة العلوم الاجتماعية بصفة عامة، وعلم الاجتماع بصفة خاصة. ولن تحل هذه الأزمة بدون إحداث مجموعة من التغييرات على عملية البحث الاجتماعى وأطرافها المختلفة، فمن الضرورى أن يبدأ الباحثون بأنفسهم بضرورة الالتزام بأخلاقيات البحث العلمى، ثم يتجهون بعد ذلك إلى المبحوثين حيث العمل على رفع مستوى وعيهم بأهمية البحوث الاجتماعية وتصحيح أفكارهم عن علم الاجتماع بصفة عامة، وكذلك إحداث مجموعة من التغييرات على البيئة الاجتماعية والاقتصادية.

مراجع الفصل الخامس:

(١) محمد عاطف غيث وآخرون، دراسات تطبيقية فى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص٩.

(٢) عبد الله عبد الرحمن، علم الاجتماع: النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص٥٧.

(٣) المرجع قبل السابق، ص ص ١٠-١١.

(٤) عبد الله عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص ٥٨-٦٠.

(٥) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١، ص ص ١٥٥-١٥٩.

(٦) عبد الهادى الجوهرى، أصول علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٤، ص ص٢١٠-٢١١.

(٧) محمد سعيد فرح، دراسات فى المجتمع المصرى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٦م، ص٣.

(٨) محمد الجوهرى، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٨٤، ص ص ٢١-٢٢.

(٩) محمد عاطف غيث وآخرون، المرجع فى مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١، ص٤٥٤.

(١٠) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص ٥١٨-٥١٩.

(١١) المرجع السابق، ص ص ٥١٩-٥٢٠.

(12) Thio, Alex, Sociology: An Introduction, Harper & Row Publishers, New York, 1985, p.p. 18-19.

(١٣) عبد الله عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص٦٠-٦١.

(١٤) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، مرجع سابق، ص٥٢٠.

(١٥) المركز الإقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية، ندوة نحو علم اجتماع عربي، أبو ظبي، (٢٥-٢٨ إبريل) ١٩٨٣، تقرير الندوة، ص٥.

(١٦) محمد سعيد فرح، مرجع سابق، ص ٢٦.

(١٧) محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع بين الوعي الإسلامي والوعي المغترب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص٦٣.

(١٨) محمد حافظ دياب، في أزمة المصطلح السوسيولوجي، في: محمد الجوهري (إشراف) ، الكتاب السنوى لعلم الاجتماع، العدد الثالث، دار المعارف، القاهرة، أكتوبر، ١٩٨٢، ص ١٣٩.

(١٩) تقرير ندوة نحو علم اجتماع عربي، مرجع سابق، ص٥.

(٢٠) تيودور كابسلو، البحث الاجتماعي: الأسس النظرية والخبرات الميدانية، ترجمة محمد الجوهري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ص ٣٣-٣٤.

(٢١) المرجع السابق، ص٢٥.

(٢٢) محمد سعيد فرح، مرجع سابق، ص١٧.

(٢٣) تيودور كابسلو، مرجع سابق، ص٢٨.

(٢٤) كولسون وريدل، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة: غريب سيد أحمد، عبد الباسط عبد المعطى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص ص ٣٣-٣٤.

(٢٥) محمد ياسر الخواجه، البحث الاجتماعي: أسس منهجية وتطبيقات عملية، دار المصطفى، طنطا، ٢٠٠١، ص ص ١٦٢-١٦٣.

(٢٦) شفيق الغبرا، معوقات البحث في العلوم الاجتماعية العربية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد السابع عشر، العدد الثالث، خريف ١٩٨٩، ص٢١٧.

(٢٧) جهينه سلطان سيف العيسى، أزمة علم الاجتماع في الوطن العربي، المجلة العربية لعلم الاجتماع، المجلد الأول، العدد الأول، يناير، ١٩٨٤، ص٣٦.

(٢٨) محمد سعيد فرح، مرجع سابق، ص١٩.

(٢٩) شفيق الغبرا، مرجع سابق، ص٢١٨.

(٣٠) دى يونج، علم الاجتماع في مصر، عرض وتعليق: محمد الجوهري، في: محمد الجوهري (إشراف)، الكتاب السنوى لعلم الاجتماع، العدد السادس، دار المعارف، إبريل، ١٩٨٤، ص٤٢٤.

(٣١) تيودور كابسلو، مرجع سابق، ص ص ٣١-٣٢.

(٣٢) شفيق الغبرا، مرجع سابق، ص٢١٤.

(٣٣) محمد الجوهري، علم الاجتماع التطبيقي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ص ٣٧٢-٣٧٤.

(٣٤) شفيق الغبرا، مرجع سابق، ص٢١٨.

(٣٥) المرجع قبل السابق، ص ص ٣٨١-٣٨٢.

(٣٦) سامية محمد جابر، أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى، فى: سامية جابر وآخرين، البحث العلمى الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ص٥-٦.

(٣٧) محمد الجوهرى، الكلمة الافتتاحية، فى: محمد الجوهرى (إشراف)، الكتاب السنوى لعلم الاجتماع، العدد الرابع، دار المعارف، إبريل، ١٩٨٣، ص ص ١٥-١٦.

(٣٨) سامية جابر، أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى، مرجع سابق، ص ص٧-٨.

(٣٩) شفيق الغبرا، مرجع سابق. ص ٢٢٠.

الفصل السادس

علم الاجتماع والقضايا الاجتماعية المعاصرة

تمهيد.

أولاً: ظاهرة العولمة.

ثانياً: الثورة المعلوماتية.

ثالثاً: الخصخصة.

رابعاً: المجتمع المدني.



تمهيد:

شهدت السنوات الأخيرة العديد من التغييرت الكبرى التى غيرت وجه النظام العالمى عما كان مألوفاً قبلها لعدة عقود. وتتمثل أهم هذه التغييرات فى ظاهرة العولمة وما ارتبط بها من دعوة نحو التحرير الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والثقافى. فعلى المستوى الاقتصادى نجد الدعوة إلى التحول نحو التخصيصية حتى تعمل آليات السوق بكفاءة قصوى وتسمح لكل دولة بالاندماج فى الاقتصاد العالمى. وعلى المستوى الاجتماعى والثقافى نجد الثورة المعلوماتية التى جعلت العالم أشبه بقرية صغيرة تنتقل فيها المعلومات والاستثمارات والسلع والخدمات بحرية تامة وما ارتبط بذلك من إمكانية التقاء الأفراد بصورة متزايدة فى حياتهم اليومية بثقافات أخرى وقيماً مغايرة. أما على المستوى السياسى فنجد تنامى الاهتمام بقضايا التطور الديمقراطى فى كل دول العالم وما ارتبط بذلك من تزايد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدنى، والمناداة بزيادة فاعلية منظمات المجتمع المدنى خاصة فى ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى والخصخصة وما ترتب عليها من تزايد لمعدلات البطالة والفقر، وتضاءل لمساحة الدور الاجتماعى الذى كانت تقوم به الدولة فى العديد من المجالات التنموية المختلفة.

ولا شك أن القضايا السابقة تفرض تحدياً كبيراً على الفكر

الاجتماعى لمحاولة تحليلها واستنباط آثارها المختلفة.

ووفقاً لذلك يتناول هذا الفصل القضايا التالية:

أولاً: ظاهرة العولمة.

ثانياً: الثورة المعلوماتية.

ثالثاً: الخصخصة.

رابعاً: المجتمع المدنى.

أولاً: ظاهرة العولمة Globalization :

مقدمة:

لم يحدث فى تاريخ البشرية من قبل أن برز على سطح المجتمع الدولى تيار فكرى واقتصادى وسياسى واجتماعى وثقافى، وأثار من الجدل والحيرة والقلق والتوجس، مثلما فعل التيار الذى أطلق عليه مصطلح "العولمة". فهو تيار لم يقننه فلاسفة ومفكرون ثم قدموه للناس على أنه نظرية أو مذهب جديد يسعى إلى دمج العالم فى منظومة متكاملة، بل تيار تدفق كنتيجة طبيعية لانهيار الاتحاد السوفيتى، وانتهاء عصر القطبية الثنائية، وثورة المعلومات، وتضخم وتطور الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات. ومع بروز ملامح هذا التيار منذ أوائل التسعينات اتجه المفكرون الاستراتيجيون والسياسيون والاقتصاديون والاجتماعيون إلى تقنينها فى إطار منهجى متبلور وسعى بعضهم إلى تقديمها كنظرية حتمية لايمكن تجاهلها أو تجنبها على المستوى التطبيقى الدولى[1].

و"العولمة" مصطلح ازداد استعماله شيوعاً فى السنوات الأخيرة لكن مفهومها مازال يكتنفه الغموض فى ذهن البعض بينما ينظر إليه آخرون بريبة على انه مجرد واجهة أخرى للهيمنة الأمريكية. غير أن العولمة ستظل تطفو كثيراً و أكثر فى نقاش المسائل العامة وتتسلل أكثر إلى الدراسات الأكاديمية مما يستدعى الاهتمام أكثر بالموضوع مع أن

العولمة ليست بالشيء الذى يحتاج إلى من يلفت نظرنا إلى وجوده، إنما شيء أصبحنا نعيشه فى حياتنا اليومية فى العقود الثلاثة الأخيرة إذ بدا وكأنما العالم قد هجم علينا بأخباره منذ أن صرنا نتابع من خلال وسائل الإعلام المنظورة باستمرار والفضائيات والإنترنت اليوم الأحداث لحظة وقوعها مهما بعد مكان حدوثها، وأصبح تداول البضائع على اختلافها مشتركاً فى كل أنحاء العالم الذى كاد أن يصبح "قرية كونية" كما صنف لذلك "ماكلوهان" قبل ثلاثة عقود(٢).

والعولمة ليست ظاهرة حديثة أفرزتها أحادية القطب، وهيمنة الولايات المتحدة، بل أنها ظاهرة ذات جذور، لها أصولها التاريخية، ولها أسبابها الموضوعية، ولها عواملها التى دفعت إليها عبر مراحل صياغة المفهوم ورسم الاتجاه(٣). ولعل أهم العوامل التى أدت إلى صعود العولمة هو التطور التكنولوجى الهائل الناشيء عن الثورة الصناعية الثالثة وهو تطور يرتكز على الدافع الابتكارى للفرد وقدرته على توظيف لمعلومات. وهذا التطور كان أحد مصادر انهيار الاتحاد السوفيتى لعدم قدرته على مواكبة التطور التكنولوجى من خلال نظام سياسى واقتصادى بيروقراطى صارم يقوم على التعبئة(٤).

أ – مفهوم العولمة:

للعولمة تعريفات متعددة نستعرض فيما يلى بعضاً منها:

- يعرف الكاتب المغربى "عابد الجابرى" العولمة بأنها ترجمة للكلمة الفرنسية Mondialisation والتى تعنى نقل الشيء من المستوى

المحدود إلى المستوى اللامحدود، أو جعله عالمياً وملكاً للإنسانية جميعها. والعولمة بهذا المعنى تفيد في إلغاء الحدود بين الدول والشعوب بالمعنى المجازى، فتنشأ بذلك حركة تبادلية يكون مجالها عبر العالم كله، أى داخل فضاء يشمل أرجاء المعمورة دون تمييز(٥).

- يعرف "إسماعيل صبرى عبد الله" العولمة بكونها التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية(٦).
- يرى "وليام روبنسون W. Robinson أن العولمة تتضمن النشاط المتسارع عبر القومى لكل من رأس المال والتكنولوجيا، كما تتضمن تأثير دولى جديد للعمل، وعمليات تكامل اقتصادى واضمحلال وتراجع فى أهمية الدولة القومية...الخ. فلقد تخطت العولمة بصورة متزايدة الحدود القومية وجعلت من المستحيل للأمم المنفردة أن تصون الاستقلال أو حتى استقلالية المؤسسات السياسية والاجتماعية، ولم تعد الدولة القومية وحدة ملائمة لأغراض التحليل. ومن سمات هذه العملية الانتشار التدريجى للإنتاج الرأسمالى وقدرته على أن يحل محل العلاقات الرأسمالية السابقة. لقد أدت العولمة إلى تكامل عالمى فى نموذج رأسمالى واحد، وهذا يتضمن كل العمليات، ويتضمن التحولات العابرة للقوميات

وللطبقات والتقسيم المتسارع للإنسانية إلى مجرد طبقتين هما رأس المال العالمي والعمل الدولي. فالكوكبة الرأسمالية تدمر كل الأنظمة التي لا تضخع لهيمنة آليات السوق والتي وضعت في الماضي حدوداً لعمليات التراكم. لقد تم تسليع كل ركن وكل زاوية في العالم وكل مجال للحياة الاجتماعية، وهو ما يتضمن أيضاً تحطيم كل المجالات التي لا تخضع لعلاقات السوق في حياة البشرية، بما في ذلك المجالات العامة، ووحدة العائلة نفسها والاقتصاد المحلي والمنزلي، والمجالات الخاصة المرتبطة بالمجتمع والمؤسسات العاملة والاقتصادات القائمة على الاقتصاد المنزلي، بحيث تنتهي عموماً سيطرة الناس بأي صورة من الصور على حياتهم اليومية وعلى الأخص على شروط الإنتاج. وتتضمن ظاهرة التسليع تحويل المجالات العامة والمجالات اللارأسمالية الخاصة ومجالات الملكية الاجتماعية العامة إلى مجالات رأسمالية، بما في ذلك مجالات تتراوح من الأسرة والثقافة إلى التعليم والصحة والبوليس والسجون والبنية التحتية وأنظمة المواصلات، حيث يتم خصخصة وتسليع كل هذه المجالات[٧].

- يرى البعض ان العولمة تعني إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين الدول، ليكون العالم أشبه بسوق كبيرة موحدة تضم عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها[٨].
- يحدد البعض مصطلح العولمة من خلال التمييز بينه وبين مصطلحين

آخرين: أحدهما مصطلح النظام العالمى، والثانى مصطلح العالمية أما مصطلح النظام العالمى فيبدو أنه لغة للتعبير عن طموح نحو إيجاد نظام سياسى عالمى تهيمن فيه أو تفرض فيه قوة وحيدة أو تحالف قوى، هيمنة سياسية انطلاقاً من مصالحها المادية ونظرتها الفلسفية على أكبر قدر ممكن من دول وشعوب العالم. ولقد شهد العالم عدة أنظمة عالمية شمولية منذ العهد الرومانى تمثل فيما سمى (العالم الرومانى، والسلام الرومانى) ثم ظهر الإسلام وتكونت الدولة الإسلامية التى تطورت إلى نظام عالمى كان جديداً فى حينه، وبعد ذلك جاءت أنظمة عالمية أخرى تتابعت إلى العصر الحديث حيث شهد هذا العصر عدة تجارب كان آخرها ما سمى النظام العالمى الجديد الذى برز بوضوح بعد انهيار الاتحاد السوفيتى.

أما العالمية فهى تعبير عن مجال قد يكون بعيداً عن السياسة والاقتصاد، بل هى تعبير عن التنوع الثقافى. فالعالمية تعنى الاعتراف بالتبادل، الاعتراف بالأدوار. بحيث يكون العالم منفتحاً على بعضه مع الاحتفاظ بتنوعاته، ولقد كانت هذه هى السمة البارزة فى الحضارة والثقافة والإيمان الإسلامى بشكل خاص: الاعتراف بالآخرين، احترام خصوصيات الآخرين. وهو الأمر الذى انتج حالة الحوار بين الثقافات والحضارات والدول والشعوب والمصالح والأديان وما إلى ذلك.

أما العولمة، كما عُرِّفت وكما يبدو من تطبيقاتها، فهى تقوم على اجتياح للثقافات الأخرى ومحوها محواً كاملاً، وإذا كان لهذه الثقافات

من بقاء فسيكون بقاء فلكلورياً لمجرد الاستمتاع وليس لتنمية وإخصاب الذات الإنسانية. إنها سيطرة القوى الكبرى والغالبة، وهي إلى جانب السيطرة الاقتصادية والسياسية تمارس السيطرة الثقافية(٩).

- يقدم "جلال أمين" بعض الملاحظات على الأفكار الخاصة بالعولمة تتمثل فيما يلى(١٠):

الملاحظة الأولى: أن استخدام تعبير العولمة وأشباهه، قد زاد بوجه خاص بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وتفكك الكتلة الاشتراكية، وتحول دولها إلى اقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية، وأن المصدر الأساسى للترويج لهذه الموجة الجديدة من الأفكار هو ذلك الجزء المنتصر من العالم. وهذا من شأنه أن يلفت نظرنا إلى الاحتمال الآتى: وهو أن انتشار هذه الفكرة قد لا يكون سببه أنها صحيحة وإنما مجرد ما يتمتع به صاحبه من نفوذ. فمن الطبيعى أن يظن المنتصر أن انتصاره يدشن عهداً جديداً مختلفاً اختلافاً جذرياً وأفضل بكثير مما كان سائداً فى الماضى. وأن يروج لهذه الفكرة ويشيد بالقائلين بها.

الملاحظة الثانية: هى أن هذه السنوات التى عشناها منذ انتهاء الحرب الباردة، ليست هى أول فترة نصادف فيها الترويج لمثل هذه الأفكار، والتغنى بعصر جديد ينهى حماقات الماضى، ودعوة الناس إلى التكيف والتواؤم مع مقتضيات هذا العصر الجديد. فهذا الكلام سمعناه من قبل فى أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية.

الملاحظة الثالثة: لا تخلو من طرافة. ذلك أن الملاحظ أن كل

من يحلو لهم الآن التأكيد بشدة على (المتغيرات العالمية) والحريصين دون ملل على لفت نظرنا إلى كل ما هو جديد فيما يحدث فى العالم، ولا يكفون عن دعوتنا إلى التأقلم والتغير بما يناسب ظروف العصر، ويصفون من يرفض ذلك بالتحجر والتزمت وانغلاق الفكر وعدم الواقعية وقلة المرونة... إلخ، هؤلاء جميعاً، أو الجزء الأكبر منهم، ينتمون إلى ما يمكن تسميته (باليمين)، بينما ينتمى أولئك (المحتجرون المتزمتون المنغلقون) إلى صفوف (اليسار). والطرافة تظهر فى أن الأمر كان معكوساً تماماً حتى وقت قريب جداً فاليسار هو الذى كان مغرماً بالكلام عن الجديد وضرورة التغيير، بينما اليمين المحافظ هو الذى كان يميل إلى التمسك بالقديم والاحتفاظ بكل شىء على ما هو عليه. إذن فالأمر فى النهاية يتوقف على طبيعة هذا الجديد، وما هو هذا التغير الذى ندعى إليه. فقد يكون التحجر والتزمت والتشبث بالقديم فى كثير من الظروف هو الأنفع والأصح، وقد يكون أفضل مائة مرة مما يدعوننا إليه.

- يرى أحد الباحثين أنه فى ظل تيار العولمة فإن الحديث عن الاقتصاد العالمى المتكامل والقرية العالمية وعصر المعلوماتية وسهولة الانتقال يجب ألا يخفى أن الشركاء لن يكونوا متساوين. ففى ظل إزالة الحدود أمام حركة رؤوس الأموال لتنتقل دون قيود فإن فقراء العالم الثالث ليس مسموحاً لهم بعبور الحدود إلى الدول الغنية وستظل الحدود مغلقة كما هى(١١).

والتعريفات السابقة توضح أن مفهوم العولمة هو أحد تلك المفاهيم

متعددة الأوجه التى تستعصى على التعريف الدقيق. وهذا يعنى أهمية النظر إلى السياق الذى سيتم فيه استخدام مفهوم العولمة. فالعولمة من منظور الباحث الاقتصادى على سبيل المثال من المرجح أنها ستختلف كثيراً عن الطريقة التى يمكن لباحث جغرافى أن يتناول بها التعبير(١٢).

ومما سبق يمكن القول إن العولمة تعد اتجاه متعاظم نحو تخطى الحدود القومية للدول، وهى تتضمن النشاط المتسارع عبر القومى لرأس المال والتكنولوجيا والثقافة مما سيؤدى إلى تسليع كل جوانب الحياة الاجتماعية من خلال الترويج لقيم التنافسية والفردية وتحويل مسار الأنشطة الاجتماعية إلى عادات البحث عن البقاء والاستهلاك الشخصى.

ب - أشكال العولمة:

للعولمة أشكال وتجليات مختلفة اقتصادية وسياسية وثقافية وإتصالية، وفيما يلى عرض لأهم هذه الأشكال:

١- العولمة الاقتصادية:

تتمثل أبرز مظاهر العولمة فى مجالات الاقتصاد والمال فى زيادة حركة تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول. وتصاعد دور الشركات متعددة الجنسيات فى توجيه مسارات الاقتصاد العالمى، وبخاصة فى ظل اتجاه بعض الشركات نحو الاندماج والتكتل لخلق كيانات أكبر، وهو ما أدى إلى عولمة عمليات الإنتاج والتسويق بالنسبة للعديد من الصناعات الحديثة. ومن مظاهر العولمة أيضاً اتساع

نطاق الثورة المالية العالمية وما يرتبط بها من كثافة وسرعة فى التدفقات المالية عبر حدود الدول وبخاصة فى ظل زيادة استخدام ما يعرف بـ "النقود الإلكترونية" فى التعاملات المالية. وقد جاءت أزمة أسواق المال الآسيوية التى تفجرت فى عام ١٩٩٧، وما ترتب عليها من تأثيرات سلبية، مباشرة وغير مباشرة، على الأوضاع المالية والاقتصادية فى عديد من دول العالم، جاءت هذه الأزمة لتعكس واقع ظاهرة العولمة على الصعيد المالى. كما أن تنامى دور مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، والتكتلات الاقتصادية فى الاقتصاد العالمى، وتسارع عملية تحرير التجارة العالمية فى ظل اتفاقية الجات، كل ذلك وغيره يسهم فى تكريس ظاهرة العولمة على الصعيد الاقتصادى[١٣].

كما يظهر تأثير العولمة الاقتصادية من خلال ما أدت إليه العولمة من نشر لنمط الإنتاج الرأسمالى فى كل مكان فى العالم. وكذلك تدمير كل الأنظمة التى لا تخضع لهيمنة آليات السوق، والتى وضعت فى الماضى حدوداً لعمليات التراكم[١٤].

وإذا كانت الفجوة بين الأمم الغنية والأمم لفقيرة قد اتسعت فمؤيدو العولمة يذهبون إلى انه من الصعب أن نقول إن العولمة هى السبب وراء ذلك. ففى رأيهم أن البلدان النامية التى تنتهج أكثر النظم الاقتصادية انفتاحاً – وهى البلدان التى نجحت فى ربط اقتصاداتها بنظام اقتصاد السوق العالمى- هى التى حققت أعلى معدلات النمو. بينما يبدو أن أكثر البلدان الفقيرة عناداً فى هذا الصدد ما تزال على هذه

الدرجة من الفقر بسبب عدم لحاقها بالعولمة. والمثال الواضح على ذلك يتمثل فى نجاح بلدان شرق وجنوب آسيا - باندماجها فى الأسواق العالمية - فى تخفيض حدة الفقر بصورة كبيرة، بينما بلدان أفريقيا جنوب الصحراء المعروفة بسيطرة الدولة على الاقتصاد فيها بدرجة أكبر ووجود مناخ سياسى لا يشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية لم تحقق نجاحاً مماثلاً(١٥).

وفى المقابل نجد اتجاهاً آخر يرى أنه ليس هناك دليل قاطع على أن مسايرة العالم المتغير والانصياع لمتطلبات العولمة على النحو الذى تشير به نصائح صندوق النقد والبنك الدوليين كانت دائماً عاملاً مساعداً على إحداث نهضة اقتصادية أو اجتماعية، ناهيك عن تحقيق تحسن فى أحوال الفقراء، بل الأرجح أن العكس هو الصحيح(١٦). فقد تبين من تجارب التطبيق العملى للسياسات الليبرالية الجديدة أن تلك السياسات أدت إلى إيقاف التنمية وزيادة معدلات الفقر والبطالة وتوسيع درجة اللامساواة فى توزيع الدخل والثروة، وفتح أسواق الدول النامية أمام الواردات حتى ولو أدى ذلك إلى منافسة مدمرة للإنتاج المحلى وغلق المصانع الوطنية وزيادة البطالة، وتقليل الفائض الاقتصادى الذى يؤول للدولة ونقله إلى القطاع الخاص المحلى والأجنبى. وهذه هى - فى الحقيقة - الأهداف التى تسعى إليها الليبرالية الجديدة التى صاغت سياساتها برامج التثبيت والتكيف الهيكلى. وهى أهداف واضحة وتتسق تماماً مع أهداف الدائنين والمستثمرين الأجانب(١٧).

٢ - العولمة السياسية :

تتضح الأبعاد السياسية للعولمة فى التركيز على التعددية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وبالتالى ليس هناك فى القرن الحادى والعشرين أى مجال للنظم الشمولية والسلطوية التى تستبد بالشعوب، وتقهر المواطنين[١٨].

ويتصل بالأبعاد السياسية الحديث عن تأثير العولمة على مصير الدولة. ونجد فى ذلك الكثير من الدراسات التى تتحدث عن أن العولمة سوف تمارس سياسة تجريد الدولة من سيادتها[١٩]. ووفقاً لهذه لرؤية فالمجتمعات التى تعتمد على دولة قوية ومهيمنة فى دفع عجلة تنميتها الاقتصادية تتعرض لخطر مزدوج، إذا أن الأمر لن يتوقف عند حد تدهور كفاءة الشركات المدعومة من قبل الدولة، وتجاوز الميزانية القومية على المدى القصير فحسب، بل يتعداه إلى تسبب تدخل الدولة فى إضعاف الميل نحو التواصل الاجتماعى على المدى الطويل[٢٠].

وفى المقابل هناك رؤية أخرى ترى أن أدوار الدولة تتغير وتتبدل، ولكنها لا تتضاءل أو تزول[٢١]. لذلك فهناك أهمية لوجود دور قوى للدولة فى ظل سياسات التحرير والعولمة لأن إضعاف قوة الدولة وتدخلها فى إدارة النظام الاقتصادى وابتعادها كلية عن آليات السوق سوف يسهل أمام رؤوس الأموال الأجنبية أن تتعامل مع الدول النامية من موقع قوى، بعد أن توافرت لديها كافة الامتيازات والضمانات التى لا تتمتع بها أصلاً فى بلادها الأم[٢٢]. كما أنه فى ظل غياب الدولة سوف

يتاح لأصحاب النفوذ السياسى أن يستغلوا وظائفهم أو مناصبهم السياسية لحشد القوة الشخصية والثروة لأنفسهم ولعائلاتهم[٢٣].

٣- العولمة الثقافية:

فتحت العولمة الثقافية عصراً جديداً من التطور الثقافى للبشرية صار من الممكن فيه لكل الشعوب مهما كانت درجة نموها الاقتصادى والاجتماعى، أن يتعرف بعضها بعضاً، وأن يتعرف على نحو خاص نمط الحضارة الراهن كما تعيشه المجتمعات الصناعية. وأصبحت قيم ما يطلق عليه اسم "الحضارة المادية" قيماً مشتركة فى كل أنحاء المعمورة، كما أصبح تحقيق هذه القيم الحافز الأول للعمل وبذل الجهد لدى كل الناس، وفى مواكبة هذه التحولات التقانية والجيوثقافية الكبرى تتبدل معطيات التنظيم الاجتماعى ويختلف نوع الطلب على الثقافة ومنتجاتها. والواقع أن عملية العولمة الثقافية لم تبدأ فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين، كما يتبادر إلى الذهن، فمنذ القرن الماضى، وفى ظل التوسع العسكرى والسياسى الأوروبى، وفى سياق توسع الاقتصاد الرأسمالى إنتاجاً وتجارة، بدأ العالم يشهد أول أشكال هذه العولمة. ولا يستطيع أحد أن ينكر أن أكبر الإيديولوجيات وأقواها التى حركت الحياة السياسية والدولية للعالم منذ مطلع القرن العشرين، كانت أيديولوجيات موحدة ومشتركة. عمت جميع الأقطار المتفتحة على النظام الدولى الرأسمالى الجديد. ألا وهى الإيديولوجيات الليبرالية والاشتراكية والقومية وتنوعاتها المحلية، فالجديد فى موضوع العولمة

ليس بروز عقائد موحدة تتجاوز فى نفوذها الأقطار والحدود القومية. ولكنه يتمثل فى دخول العولمة ميدان القيم والرموز والمتخيلات التى بقيت فى الحقبة السابقة فى مأمن من التوحيد أو الاندماج، وكانت تشكل النواة القومية الداخلية للهوية الثقافية ومن ورائها الهوية القومية[٢٤].

هذا، ويعد البعد الثقافى للعولمة من أكثر الأبعاد التى لاقت اهتماماً كبيراً من العلماء. وقد كان التساؤل الرئيسى المطروح هنا هل العولمة سوف تؤدى إلى تماثل أو اختلاف الشعوب؟ وفى الإجابة على هذا التساؤل نجد اتجاهين:

اتجاه يرى أن العولمة سوف تؤدى إلى المزيد من التماثل الثقافى بين الشعوب من خلال نشرها لقيم الليبرالية والتغريب[٢٥]. فالعولمة تشجع التكامل وتزيل ليس فقط الحواجز الثقافية، وإنما أيضا العديد من الأبعاد السلبية للثقافة. والعولمة هى خطوة حيوية نحو عالم أكثر استقراراً ونحو حياة أفضل للشعوب فيه[٢٦]. كما أن العولمة يمكنها أن تشحن الهوية الوطنية بطاقة جديدة. وثمة اتجاه متزايد فى العالم إلى التعبير عن التقاليد الاجتماعية والثقافية المتميزة لمختلف مناطق العالم على نحو لم يسبق له مثيل منذ فجر الاستعمار الأوربى قبل ٥٠٠ عام. وعلى سبيل المثال الطريقة التى استخدمها الناشطون الفرنسيون فى المجال الثقافى لإعطاء دفعة جديدة من الحيوية لتقاليدهم بتكرارهم انتقاد كل من ملاهى ديزنى لاند ومطاعم ماكدونالز[٢٧].

وعلى العكس يرى الاتجاه الثانى أن العولمة سوف تؤدى إلى المزيد من الاختلاف الثقافى بين الشعوب لأن عولمة الاتصالات والأسواق سوف يكون لها تأثير مختلف على السياقات المحلية. ولهذا فتأثير العولمة على الإنتاج العالمى والحركات الاجتماعية سوف يترتب عليه تشكيلات مختلفة وتأثيرات مختلفة تعتمد بالأساس على الخصوصيات المحلية. كما أن الجماعات العرقية المختلفة سيكون لها رد فعل مختلف تجاه العولمة[٢٨]. لذلك فالعولمة الثقافية لا تنتج ثقافة عالمية، ولكنها تنتج بالأحرى كوكباً تختلط فيه الثقافات، وتتعايش أو تتصارع، فأينما يذهب المرء، من السهل عليه أن يعثر على مطعم صينى، أو مكسيكى، وعلى مطعم هندى، لكننا بعيدون جداً عن عالم تقدم فيه كل المطاعم وجبة وحدة[٢٩].

وفى مقابل هذين الاتجاهين هناك اتجاه يتحدث عن الآثار السلبية للعولمة الثقافية. ويرى هذا الاتجاه انه ليس صحيحاً أن العولمة الثقافية هى الانتقال من حقبة. ومن ظاهرة الثقافات الوطنية والقومية، إلى ثقافة عليا جديدة هى الثقافة العالمية أو الثقافة الكونية، على نحو ما يدعى مسوقوا فكرة العولمة الثقافية، بل إنها فعل اغتصاب ثقافى وعدوان رمزى على سائر الثقافات. إنها رديف الاختراق الذى يجرى بالعنف المسلح بالتقانة. فيهدر سيادة الثقافة فى سائر المجتمعات التى تبلغها عملية العولمة[٣٠].

وبالإضافة إلى ذلك فقد أدت العولمة إلى نشر الثقافة الاستهلاكية

بين قطاعات كبيرة من الأفراد والشعوب من كـل المستويات الاجتماعيـة فى كل دول العالم وخاصة قطاع الشباب الـذى أصبـح يسـتهلك المـأكولات والملبوسات والأفلام والأغانى كلها من مصدر واحد[٣١]. كما جعلت العولمة الإنسان مستهلكاً غير منتج ينتظر ما تجود به مراكز العـالم المتقـدم مـن سلع جاهزة الصنع بل تجعله يتباهى بمـا لا ينتجـه، فـهو القـادر علـى اسـتهلاك مـا لا يصنعـه[٣٢]. كمـا أن مفـهوم العولمـة الثقافيــة يتجــاهل الخصوصية الثقافية للأمم الأخرى لأنه ينظر إلى ثقافـات الأمـم الأخـرى على أنها ليست بالمستوى الذى يؤهلها لمقارعته، وهذا أيضاً دليـل واضـح على حب الهيمنة وانتقاص ثقافات الأمم الأخرى[٣٣].

وفى مقابل ذلك هناك رؤية أخرى ترى أنه ليس هنــاك مـن شـك فى أن العولمة الزاحفة تدفع إلى انحلال الثقافات القومية، ولكن الإنســان الذى نجح فى صياغة منظومات قيم تقليديــة ساعدته علـى التوجـه فـى المجتمـع والعـالم خـلال قـرون يسـتطيع أن يعيـد بنـاء هـذه المنظومـات الثقافية على شرط أن يتجاوز الأطر التقليدية التـى صيغـت مـن أجلـها، وأن يعيد النظر إلى واقـع المجتمعـات مـن منظـورات عولميـة أيضـاً. فـإذا كانت الثقافات الوطنية سائرة بـالفعل نحـو الانحـلال، وهنـاك ثقافـات إنسانية مرشحة لأن تحل محلــها داخـل كـل مجتمـع علـى حـدة وعلـى مستوى المعمورة أيضاً. فلا ينبغى أن يترك ذلك للصدفة والطبيعة. وإنمـا ينبغى أن يشكل موضوع تأمل حقيقى ومستمر وأن يـترافق بجـدول عمـل تساهم فيه الحكومات المعنية والمنظمات الأهلية[٣٤].

٤- العولمة الاتصالية:

تظهر العولمة الاتصالية فى البث الفضائى الذى يغطى أنحاء الكرة الأرضية، وبصورة أكثر وضوحاً فى شبكة الإنترنت التى تعد أحدث منجزات الثورة التكنولوجية والاتصالية فى العالم اليوم(٣٥).

وتتمثل أهم مظاهر العولمة فى مجالات الإعلام والمعلومات والاتصالات فى الثورة الهائلة التى حدثت فى هذه المجالات خلال السنوات الأخيرة، والتى ادت إلى كثافة وضخامة التدفق الإعلامى والمعلوماتى عبر حدود الدول، والذى لم يعد بمقدور أى دولة فى العالم أن تمنعه. ومن المعروف أن هناك دولاً وشركات إعلامية ضخمة وشبكات معلوماتية عملاقة تقف خلف عملية التدفق الإعلامى والمعلوماتى هذه(٣٦).

أما شبكة الإنترنت فهى تمثل وجه المجتمع المعلوماتى الجديد بما تنشره من قيم وعادات وتقاليد وثقافة خاصة. وكذلك بما تقدمه من قوة كبيرة للنخبة التى تدير هذه الشبكة(٣٧). والدليل على مدى قوة الإنترنت "تقرير ستار" حول فضيحة كلينتون على سبيل المثال والذى يعد علامة فاصلة فى تاريخ استخدام الإنترنت سياسياً. وتتيح الإنترنت أيضاً المعلومات من مصادر متعددة ومتنوعة ومن جهات ذات توجهات مختلفة مما يساعد على مضاهاة ومقارنة المعلومات وتقييمها، وهى لا تجعل المعلومة حكراً على أحد فالكل يعرفها والكل قادر على الوصول إليها وهى تتجاوز مستوى التغطية السطحية للأحداث السياسية(٣٨).

ومن المتوقع أن يزداد تهميش الدول النامية بخطوات متسارعة في ظل العولمة الاتصالية نتيجة للتفوق الإعلامي للدول الغربية. وهو ما تعكسه التقارير الخاصة. بتوزيع مؤشرات الإعلام والمعلومات في العالم، حيث يعيش العالم نظاماً مختلاً صارخ المفارقات بين أجزائه في الإعلام والاتصال مما يؤثر سلباً على حرية المعلومات وعلى عدالة توزيعها وعلى سهولة تداولها والإفادة منها وتوظيفها لأغراض التنمية وتعزيز الاستقلال الثقافي(٣٩).

جـ - اتجاهات دراسة العولمة:

يمكن إجمال الاتجاهات الرئيسية في فهم العولمة في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي كما يلي:

الاتجاه الأول: يتحيز للعولمة ويعتبرها قدراً حتمياً لا مفر من قبوله بغير تحفظ بناء على زعم أن العولمة هي تطور من أجل الإنسانية جمعاء.

الاتجاه الثاني: يرفض هذا الاتجاه العولمة على الإطلاق، على أساس أنها ليست في حقيقتها سوى إعادة إنتاج لنظام الهيمنة الرأسمالي القديم.

الاتجاه الثالث: هو الكتابات الوصفية التي تقنع بوصف الظاهرة سواء في جانبها الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي وبدون إصدار أحكام قيمية عليها(٤٠).

وفيما يلي عرض لهذه الاتجاهات بشيء من التفصيل:

الاتجاه الأول:

يؤيد هذا الاتجاه العولمة تأييداً مطلقاً، وهو يفهم العولمة أو يحاول تصويرها على أنها تنطوى على عملية تحرر من أطر الدولة القومية إلى أفق الإنسانية الواسع، تحرر من نظام التخطيط الآمر الثقيل إلى نظام السوق الحرة، تحرر من الولاء لثقافة ضيقة ومتعصبة إلى ثقافة عالمية واحدة يتساوى فيها الناس والأمم جميعاً، تحرر من التعصب لأيديولوجيا معينة إلى الانفتاح على مختلف الأفكار من دون أى تعصب وتشنج، تحرر من كل صور اللاعقلانية الناتجة من التحيز المسبق لأمة أو دين أو أيديولوجيا بعينها إلى عقلانية العلم وحياد التقانة(٤١).

ويرى منظرو هذا الاتجاه أن مراعاة البعد الاجتماعى واحتياجات الفقراء أصبحت عبئاً لا يطاق، وأن دولة الرفاه تهدد المستقبل، وأنها كانت مجرد تنازل من جانب رأس المال إبان الحرب الباردة، وإن ذلك التنازل لم يعد له الآن ما يبرره بعد انتهاء هذه الحرب. كما يذهب هؤلاء المنظرون إلى أنه على كل فرد أن يتحمل قدراً من التضحية حتى يمكن كسب المعركة فى حلبة المنافسة الدولية، وأن شيئاً من اللامساواة بات أمراً لا مناص منه. وقد وجدت هذه الأفكار انعكاسها الواضح فى السياسات الاقتصادية الليبرالية، التى تطبق الآن فى مختلف دول العالم دون مشاركة الناس أو موافقتهم على تلك السياسات(٤٢).

الاتجاه الثاني:

يرفض هذا الاتجاه العولمة على الإطلاق، على أساس أنها ليست في حقيقتها سوى إعادة إنتاج لنظام الهيمنة الرأسمالى القديم، أو هو فى عبارة ساخرة تحقيق الأهداف الخالدة للرأسمالية والتى تتركز فى الاستغلال وتحقيق أعلى معدلات الربح ولو على حساب الفقراء وشعوب العالم الثالث، وإن كان ذلك بوسائل أخرى(٤٣). فبعد قرن طغت فيه الأفكار الاشتراكية والديموقراطية ومبادئ العدالة الاجتماعية، تلوح الآن فى الأفق حركة مضادة تقتلع كل ما حققته الطبقة العاملة والطبقة الوسطى من مكتسبات. وليست زيادة البطالة، وانخفاض الأجور، وتدهور مستويات المعيشة، وتقلص الخدمات الاجتماعية التى تقدمها الدولة، وإطلاق آليات السوق، وابتعاد الحكومات عن التدخل فى النشاط الاقتصادى وحصر دورها فى "حراسة النظام". وتفاقم التفاوت فى توزيع الدخل والثروة بين المواطنين – وهى الأمور التى ترسم الآن ملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى غالبية دول العالم – كل هذه الأمور ليست فى الحقيقة إلا عودة لنفس الأوضاع التى ميزت البدايات الأولى للنظام الرأسمالى إبان مرحلة الثورة الصناعية (١٧٥٠–١٨٥٠). وهى أمور سوف تزداد سوءاً مع السرعة التى تتحرك بها عجلات العولمة المستندة إلى الليبرالية الحديثة(٤٤).

كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الأشياء البراقة التى اقترنت بالحديث عن العولمة مثل حقوق الإنسان والديموقراطية، والإشادة

بالعقلانية والعلم، وبقدرة التقانة الحديثة على التغلب على كل ما يعترض الإنسان من عوائق ومشكلات. والهجوم على التعصب بكل أشكاله: الدينى أو القومى أو العرقى. والتحرر من كل صور الاستبعاد، هو محض خرافة. فالذى تجرى عولمته ليس إلا سلعاً وخدمات بعيتها، ذات طبيعة وخصائص معينة، أفرزتها ثقافة بعينها، وأنه ليس هناك أى التزام قانونى أو دينى أو خلقى أو فنى يجبر دول العالم المختلفة على قبول هذه السلع والخدمات والثقافة بالذات(٤٥). ففى كل دول العالم توجد أفكار متنوعة ترتكز على مفاهيم دينية مختلفة، وعلى فلسفات مختلفة، وعلى واقع اجتماعى مختلف، وعلى تاريخ مختلف. والشىء المؤكد، أن كل هذه الظواهر تتداخل فى عصرنا. فكل حضارة تثرى بالحضارات الأخرى، لكن المهم أن يحتفظ كل إنسان بفرديته، مثل النباتات فى حديقة تختلف فى مظهرها وفى حجمها وفى ألوانها، لكنها فى مجموعها تكون حديقة واحدة. أما سيادة حضارة واحدة، تتشكل حول الرأسمالية الاحتكارية وعبادة الدولار وتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، فإن هذا سيؤدى ولاشك إلى إفقار الإنسانية كلها(٤٦).

كما يشير "هانس بيترمارتين"، و"هارالد شومان" إلى أنه مع نمو العولمة سوف يزداد تركز الثروة، وتتسع الفروق بين البشر والدول اتساعاً لا مثيل له. وهما يشيران إلى أن (٣٥٨) مليار ديراً فى العالم يمتلكون ثروة تضاهى ما يملكه (٢,٥) مليار من سكان المعمورة، أى ما

يزيد قليلاً على نصف سكان العالم. وأن هناك (٢٠٪) من دول العالم تستحوذ على (٨٥٪) من الناتج العالمى الإجمالى، وعلى (٨٤٪) من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها (٨٥٪) من الناتج العالمى الإجمالى، وعلى (٨٤٪) من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها (٨٥٪) من مجموع المدخرات العالمية. وهذا التفاوت القائم بين الدول يوازيه تفاوت آخر داخل كل دولة، حيث تستأثر قلة من السكان بالشطر الأعظم من الدخل الوطنى والثروة القومية، فى حين تعيش أغلبية السكان على الهامش. وهذا التفاوت الشاسع فى توزيع الدخل والثروة سواء على الصعيد العالمى المحلى، لم يعد بالأمر المزعج، بل بات فى رأى منظرى العولمة مطلوباً فى حلبة التنافس العالمى الضارى[٤٧].

كما يظهر التناقض بين ما تدعو إليه العولمة وما يتم تنفيذه على أرض الواقع من أنه فى الوقت الذى تدعو فيه العولمة إلى حرية انتقال المعلومات والأفكار ورؤوس الأموال وفتح كل الحدود وإزالة كل الحواجز بين الدول نجد الدول المتقدمة تسن التشريعات التى تضع المزيد من القيود أمام هجرة الأيدى العاملة من دول الجنوب إليها[٤٨].

وهكذا فالعولمة وفقاً لهذا الاتجاه ليست إلا محاولة جديدة لفرض الهيمنة الأمريكية على كل دول العالم.

الاتجاه الثالث: اتجاه نقدى يحاول فهم القوانين الحاكمة للعولمة، ويدرك سلفاً أن العولمة عملية تاريخية حقاً، ولكن ليس معنى ذلك التسليم بحتمية القيم التى تقوم عليها فى الوقت الراهن والتى تميل

فى الواقع إلى إعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم، وتقديمه فى صورة جديدة. وهذه الاتجاهات برزت فى أوروبا، وفى فرنسا على وجه الخصوص، من خلال الموقف الرافض للحزب الاشتراكى الفرنسى، والذى تبلور بشكل خاص فى تقرير الحزب الصادر فى ٣ أبريل عام ١٩٩٦ بعنوان: "العولمة وأوروبا وفرنسا"، وهو يتضمن أعنف نقد للعولمة الأمريكية. فضلاً عن ذلك، بدأت تتصاعد داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها حركات فكرية مضادة للعولمة، لم تقنع بالنقد التفصيلى لكل جوانب العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية ولكنها - أبعد من ذلك- تحاول أن تقدم البديل. ولعل أبلغ ما يعبر عن هذه الحركات النشطة حالياً الكتاب الذى حرره "جيرى ماندر" و"ادوارد سميث" عام ١٩٩٦ وعنوانه: القضية ضد الاقتصاد الكونى ونحو تحول إلى المحلية[٤٩].

د- الدول النامية فى ظل العولمة:

من المتوقع أن يزداد تهميش الدول النامية بخطوات متسارعة فى ظل العولمة للأسباب التالية:

- العولمة نظام لم يأت نتيجة اتفاقيات أو قرارات من هيئات دولية، وإنما هو كالموضة، أسلوب يفرضه من يملك القوة فى إطار معين ويطرحه على المجتمع العالمى مصحوباً بالتنفيذ عن طريق مؤسساته. والدول الكبرى تعنى بالعولمة لمصلحتها رفع الحواجز المقامة بين الدول وبعضها لتيسير انسياب السلع والخدمات بين الدول دون قيود

ودون حدود لأنها تدرك أن لها اليد الطولى فى هذا لمجال لتفرض على دول العالم الثالث إنتاجها لتقدمها التكنولوجى، ولأنها لم تعط الفرصة الكافية للدول الأقل تقدماً لكى تستكمل قدراتها الصناعية وتقاوم المنافسة الغربية. وما من شك أن العولمة لو سارت على هوى ما تريده الدول الغربية واستكانت الدول النامية لهذا التيار لفقدت كل الفرص المتاحة لها(٥٠).

- فى ضوء العولمة وعمليات "التحرر الاقتصادى" التى تمت فى إطار صعود الليبرالية الحديثة، وإضعاف دور الدولة، فقد ارتفعت بشكل واضح درجة المخاطر التى يتعرض لها المتعاملون فى الاقتصاد العالمى. وهو أمر سبب ويسبب بلا شك، اضطراباً واضحاً فى عملية صنع القرار الاقتصادى للحكومات وللمصدرين وللمستوردين والمستثمرين على الساحة الدولية. وكذلك من أخطر ما ترتب على العولمة هو ان كثيراً من الأحداث الاقتصادية الجسام، ذات التأثيرات الخطيرة، لم يعد بالإمكان التنبؤ بها ومن ثم الاستعداد لها(٥١).
- من المتوقع فى ظل العولمة أن تتضاعف مخاطر عدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى، مما يعنى تعريض المكاسب التى حققتها الدول النامية للضياع مثلما حدث فى أندونيسيا(٥٢). وكذلك من المتوقع أن يصبح العمال فى الدول النامية أسوأ حالاً نتيجة للتدفقات الدولية الأكثر حرية للسلع والخدمات(٥٣).
- هناك عوامل موضوعية تحد من دور دول الجنوب فى عملية تشكيل

النظام الدولى الجديد فى ظل العولمة أهمها : زيادة حدة التفاوت الاقتصادى والاجتماعى بين دول الجنوب، وغياب الحد الأدنى من الاتفاق حول الأولويات الاستراتيجية بين هذه الدول، وكذلك ضعف هياكل ومؤسسات التعاون والتنسيق التى تمثل إطاراً للحركة الجماعية لدول الجنوب، فضلاً عن وجود بعض السياسات والأدوات التى تستخدمها بعض الدول الرأسمالية المتقدمة للحيلولة دون تبلور حركة جماعية فاعلة ومؤثرة على مستوى الجنوب أو حتى على مستوى بعض أقاليمه الأساسية[٥٤].

ومما سبق يمكن القول بأن العولمة تمثل تحدياً جديداً تفرضه دول الشمال المتقدم على دول الجنوب الفقير. وهى فى المقام الأول والأخير ليست إلا محاولة لفرض المزيد من الهيمنة والسيطرة الأمريكية والغربية على كل دول العالم.

ثانياً: الثورة المعلوماتية:

يشهد العالم المعاصر بعض مظاهر الثورة المعلوماتية، وتتمثل في التقدم التكنولوجي الهائل في مجالات الاتصال والفضاء والمعلومات والحاسب الآلي بأجياله المختلفة والإلكترونات الدقيقة والهندسة الوراثية وغيرها. وتقوم هذه الثورة على أساس إنتاج العقل البشري من الأفكار والمعرفة المكثفة. ولذلك فإن الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير يعتبر من دعاماتها الأساسية. وتأتي كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية على قمة الدول الممسكة بزمام تلك الثورة الصناعية والتكنولوجية، تليها بعض دول أوربا الغربية[٥٥].

ونجد أن مرحلة الثورة المعلوماتية التي يعيشها العالم الآن، امتزجت فيها نتائج وخلاصات ثلاث ثورات:

- ثورة المعلومات أو ذلك الانفجار المعرفي الضخم المتمثل في ذلك الكم الهائل من المعرفة في أشكال وتخصصات ولغات عديدة، والذي أمكن السيطرة عليه والاستفادة منه بواسطة تكنولوجيا المعلومات.
- وثورة وسائل الاتصال المتمثلة في تكنولوجيات الاتصال الحديثة التي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية مروراً بالتليفزيون والنصوص المتلفزة وانتهت الآن بالأقمار الصناعية والألياف البصرية.
- وثورة الحاسبات الإليكترونية التي توغلت في كل مناحي الحياة وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندمجت معها[٥٦].

ومن سمات هذه المرحلة زيادة التشابك والتداخل بين مختلف شعوب العالم ودوله، بما يجعل كل البشر على ما بينهم من اختلافات وتباينات كأنهم يعيشون معاً فى قرية عالمية واحدة ذات نظم وعلاقات متطورة[٥٧].

ومن سمات هذه الثورة أيضاً أن تطور المعلومات والمعرفة يحدث بصورة سريعة جداً وفى مدى زمنى قصير[٥٨]. لذلك توصف هذه الثورة بأنها ساعدت إلى حد بعيد فى اختصار المدى الزمنى الذى كان يفصل بين كل ثورة صناعية وأخرى. فقد أخذ هذا المدى يضيق باستمرار بحيث يمكن القول بأنه إذا كان العالم قد انتظر ما يقرب من ١٨٠٠ عام حتى تبدأ الثورة الصناعية الأولى، وأنه لم يدخل فى عصر الثورة الصناعية الثانية إلا بعد مائة عام من ذلك التاريخ، واحتاج فقط إلى مالا يزيد على ربع قرن ليدخل فى عصر الثورة الصناعية الثالثة، إلا أنه أصبح اليوم وربما فى أقل من عشر سنوات على مشارف ثورته الصناعية الرابعة[٥٩]. وتتميز هذه لثورة بأنها على خلاف الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية اللتين اعتمدتا على مصادر غير متجددة مثل الحديد والنفط واليورانيوم، وترتب على ذلك وجود حدود لنموها وتطورها، فإن ثورة المعلومات القاسم المشترك فى الثورة الثالثة، تعتمد على مصدر متجدد، وهو التدفق اللامتناهى للمعرفة والأفكار. وهكذا فإنه إذا كانت الثورة الأولى قد اعتمدت على الاستخدام المكثف للعمل، واعتمدت الثانية على رأس المال المكثف، فإن الثورة الثالثة تعتمد على المعرفة المكثفة وخاصة فى

ثلاثة مجالات رئيسية هى: الإلكترونات الدقيقة، والهندسة الوراثية، وتطبيقات علوم الفضاء[٦٠]. لذلك ففى خلال السنوات القليلة القادمة، ستكون هناك قرارات كبرى سيتعين على الحكومات والشركات والأفراد اتخاذها. وسيكون لهذه القرارات أثرها فى المسار الذى يسلكه الطريق السريع للمعلومات وفى مدى الفائدة التى سيجنيها متخذو تلك القرارات[٦١].

ويعبر "توفلر Toffler" عن هذه المرحلة بنهاية الحضارة الصناعية وبداية الموجة الثالثة من الحضارة البشرية. فالتوسع السريع فى إنتاج واستخدام المعالج المصغر والتكنولوجيا الحيوية، وتداخل المعلومات فى الموصلات، كل ذلك قد خلق مواد جديدة بخصائص مذهلة مصحوبة بتغيرات اجتماعية وبشرية وسكانية وسياسية. وأجرى تحولات فى مفهوم وتركيب العائلة، وأحدث شيخوخة فى سكان البلدان الغنية[٦٢].

لذلك فإذا كان العصر الصناعى قد قسم العالم إلى جانب مسيطر ومهيمن، صاحب حضارة الموجه الثانية، وعشرات من المستعمرات فى الموجة الأولى، غاضبة وإن تكن خاضعة. فالعالم اليوم، يصطف اصطفافاً حضارياً مختلفاً. فنحن الآن كما يرى "توفلر" نسرع الخطى نحو بناء سلطوى مختلف اختلافاً تاماً. نحو عالم لا ينقسم إلى قسمين فحسب، وإنما ينقسم انقساماً حاداً إلى ثلاثة أقسام متناقضة ومتنافسة: الأولى التى ما يزال يرمز لها بالفأس، والثانية بخط الإنتاج الصناعى، والثالثة بالكمبيوتر[٦٣].

وحالياً تخترق بعض الدول حاجز الموجة الثانية الصناعية لكى تنضم إلى حضارات الموجة الثالثة، فى الوقت الذى لا تنأى أى دولة فى العالم حتى وإن كانت فى مرحلة أخرى من التطور الاجتماعى عن أضواء شروق عصر المعلومات. ويمر العالم المتقدم الآن بمرحلة استبدال العمل بالصناعة، بالعمل بالمعلومات كنشاط رئيسى للاقتصاد وذلك نتيجة للاختراعات التقانية فى مجال تقانة المعلومات والاتصالات. ويصاحب هذه الفترة الانتقالية عملية إعادة تشكيل وهيكلة الحياة الاجتماعية بمجملها قوامها علو مكانة المعلومات ومن ثم المعرفة فى المجتمع الجديد(٦٤).

وهكذا سيترتب على هذه الثورة قيام نوع جديد من التقسيم الدولى للعمل يقوم بالأساس على القدرة على مواكبة ثورة المعلومات، تتحول فيه المجتمعات الزراعية والصناعية إلى دول عالم رابع(٦٥).

ووفقاً لهذا تقوم أمم الموجة الثالثة ببيع المعلومات والإعلام، والمبتكرات، والإدارة، والثقافة الرفيعة والشعبية، والتكنولوجيا المتقدمة، والتعليم، والتدريب المهنى، والرعاية الطبية، والخدمات المالية... وغيرها للعالم. ومن بين تلك الخدمات الأخرى يمكن أن تقدم أيضاً الحماية العسكرية لقائمة على امتلاكها لقوات عسكرية متفوقة تنتمى للموجة الثالثة. وهذا فى الواقع هو ما قدمته دول التكنولوجيا المتقدمة للكويت والمملكة العربية السعودية فى حرب الخليج(٦٦).

وفى هذا السياق أظهرت "عاصفة الصحراء" من ضمن ما أظهرت،

أن العالم على عتبة عهد جديد فى فن الحرب، يسميه البعض "حرب المعلومات". وبينت حرب الخليج الثانية بما لا يقبل الشك، الأهمية الحيوية للشبكات الحديثة للقيادة والسيطرة والاتصالات والمعلومات الاستخباراتية للعقيدة العسكرية فى الوقت الحاضر، ولم يحدث من قبل أن استطاع قائد لمسرح العمليات يخطط لحملة عسكرية، أن يعتمد على تدفق المعلومات دون عوائق تقريباً، على المستوى التكتيكى والعملياتى والاستراتيجى(٦٧).

هذا، ويعتبر ظهور مجتمع المعلومات أحد التحولات الكونية الضخمة التى نتج عنها نتائج ومؤثرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. إذ أن التطبيقات التكنولوجية فى عصر ثورة المعلومات والاتصال تعنى إمكانية زيادة الإنتاجية وتحسين مستوى الحياة وتعزيز فرص التجارة الدولية وتذليل عقبات صنع القرار واتخاذه. وكذلك من شأن التطورات الحديثة حدوث توحيد متزايد للعالم بوصفه مكاناً للاتصال بين البشر والثقافات حيث يلتقى الناس بصورة متزايدة فى حياتهم اليومية بثقافات أخرى ويكتشفون قيماً مغايرة ويتعرفون على إنسانية متعددة الوجوه(٦٨).

ولذلك توصف هذه الثورة العلمية بأنها ستؤدى – من بين أمور أخرى عديدة – إلى مزيد من الارتباط والتداخل بين مختلف مناطق العالم. وإلى مزيد من الاعتماد المتبادل بين الأطراف الرئيسية لهذه الثورة التكنولوجية حتى يصح القول بأنه إذا كان الإنسان قد ظل يعيش

على هذا الكوكب منذ ملايين السنين، إلا أنه لم يقدر له إلا خلال حقبة الثمانينات فقط أن يعيش على هذا الكوكب منذ ملايين السنين، إلا أنه لم يقدر له إلا خلال حقبة الثمانينات فقط أن يعيش فى مجتمع عالمى بالمعنى الحقيقى للاصطلاح. ولهذ يمكن القول بأن هذه الثورة التكنولوجية العلمية هى التى ستمثل الأيديولوجية الجديدة التى سيتنافس حولها المتنافسون، وذلك بعد أن تراجعت الخلافات الأيديولوجية التقليدية والتى عرفها العالم بشكل خاص خلال الفترة التالية على انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى سقوط دولة الاتحاد السوفيتى[٦٩].

ومما سبق يمكن القول إنه لاشك أن الثورة الصناعية الثالثة بإنجازاتها سوف تؤدى إلى إعادة تعريف عناصر قوة الدولة، وإعادة تشكيل بعض التوازنات الدولية القائمة، لما قد يترتب عليها من آثار متداخلة. فعلى سبيل المثال، هناك إمكانات لتخليق واستحداث مواد جديدة تحل محل المواد الخام الطبيعية التى تستخدم فى الصناعة، واستحداث محاصيل جديدة وبدائل جديدة للطاقة. وكل هذا سوف يؤثر فى القيمة الاستراتيجية لبعض الموارد الطبيعية التى تمتلكها بلدان العالم الثالث. وبالتالى يؤثر فى بعض جوانب العلاقات بين الشمال والجنوب. كما أنه قد ينجم عن هذه الثورة تدعيم سيطرة الدولة الرأسمالية الغربية واليابان على النظام العالمى، باعتبارها الدول القائدة فى هذه المجالات. هذا بالإضافة إلى فتح آفاق جديدة للتعاون أو

التنافس بين تلك الدول[٧٠].

وهكذا، ستؤدى الثورة الصناعية إلى اتساع الهوة بين الشمال والجنوب، ومن ثم المساهمة فى زيادة تهميش دول الجنوب، وبخاصة فى ضوء عجز هذه الدول عن استيعاب تلك لثورة أو ملاحقتها أو التكيف مع مخرجاتها وتداعياتها[٧١]. كما أنها قد تساهم فى إعادة صياغة العلاقات بين الدول الرأسمالية الكبرى على أسس جديدة من التعاون والتنافس، وأكثر من هذا فإن هذه الثورة ستعيد تشكيل خريطة العلاقات السياسية والاجتماعية داخل بعض الدول[٧٢].

ووفقاً لهذا، يمكن القول بأنه إذا لم تحاول دول العالم الثالث مواكبة ثورة المعلومات الحالية، فلن تتمكن من دخول القرن الحادى والعشرين، بل ستعود قروناً إلى الوراء وتتحول دولها إلى متحف طبيعى لعالم ما قبل عصر ثورة المعلومات.

ثالثاً: الخصخصة:

مقدمة:

أصبحت التخصصية "الخصخصة Privatization سياسة اقتصادية أساسية لكثير من الدول فى الثمانينات والتسعينات. وقد كان هذا جزءاً من إعادة النظر فى طبيعة ودور القطاع العام فى اقتصاديات السوق بالدول المتقدمة والدول الأقل تقدماً. وقد حسمت هذه المحاولات لصالح وجهة النظر، بأن تدخل الحكومة قد أصبح فاشلاً. وعندما انتهى التخطيط المركزى فى دول أوربا الشرقية فى نهاية الثمانينات أدى ذلك إلى محاولة إنشاء نظام للسوق هناك، بهدف خصخصة الاقتصاد ككل. وتؤكد هذه التطورات أن فشل الدولة أو الحكومة هو الواقع وأن التحركات الحرة لقوى السوق هى الحل لهذا الفشل الحكومى(٧٣).

ولهذا أصبح الحديث عن الخصخصة على كل لسان ومثار اهتمام دوائر المال والاقتصاد والسياسة والقانون والإدارة والاجتماع، واحتل موضوع تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص دوائر الإعلان والإعلام بكل فروعه، كما احتل أولوية لدى مراكز البحوث على اختلاف مستوياتها، وأصبح التغيير فى المنهج الاقتصادى والسياسى يمس حركة المجتمع فى الداخل والخارج. وامتدت آثاره لتشمل حياة الإنسان اليومية سواء كان منتجاً أو مستهلكاً، مستثمراً أو ممولاً، مديراً أو عاملاً(٧٤).

وتمثل التخصصية إعادة تقييم لدور الدولة الاقتصادى والاجتماعى وتدخلها فى الحياة الاقتصادية والسياسية فى المجتمع الرأسمالى[٧٥]. وفى هذا الصدد برزت الدعوة للخصخصة كأحد الحلول المطروحة لعلاج أوجه الخلل فى الهياكل الاقتصادية للارتقاء بمستوى الكفاءة والأداء، وانتشرت فى كثير من دول العالم على اختلاف مستوى تقدمها وتفاوت النظم المتبعة فيها، مما جعلها تبدو كظاهرة عامة فى كل المجتمعات المتقدمة منها والمتخلفة[٧٦].

ويلاحظ أن السبق والريادة فى تجربة الخصخصة قد أتى من الدول الصناعية الكبرى، والتى يغلب على اقتصادها الطابع الرأسمالى، مثل إنجلترا وفرنسا. وتبرير ذلك يكمن فى رغبة هذه الدول فى زيادة إنتاجية شركاتها العامة، والمنظمات التى تشرف على الملكيات والخدمات العامة. أما الدول النامية فقد أتت بدور تابع، وكان هدفها من الاتجاه إلى الخصخصة هو التخلص من المشروعات الخاسرة، حيث أن هذه الدول مثقلة بأعباء المشروعات العامة، والتى لاتعمل بصورة جيدة[٧٧].

وقد كان العامل الأساسى الذى دفع بعض حكومات الدول النامية لتبنى سياسة التخصيصية هو المشاكل التمويلية الناتجة من حدوث عجز مزمن فى الموازنات العامة والعجز الكبير فى موازين المدفوعات. حيث تحولت بعض وحدات القطاع العام إلى وحدات تمتص موارد الموازنة العامة وأصبحت مصدراً لضياع واستنزاف الموارد المحدودة فى معظم هذه

الـدول[٧٨]. كمـا لعبـت المؤسسـات الدوليـة مـن خـلال برامـج الإصـلاح الاقتصادى وتخفيض المديونية الخارجية دوراً لا يقل أهمية فـى تحفيز الدول النامية على المضى نحو تحويل الملكيـة العامـة إلى ملكيـة خاصـة، رغم أن هذه المؤسسات كان لها دورها الهام فـى الخمسـينات والسـتينات فى دعم ومساندة بقاء قطاع الأعمال العـام فـى قيـادة العمليـة التنمويـة. وهكذا كان لقوى الضغط الداخلية والخارجية أثرهمـا فـى أن تبـدأ معظـم الدول الناميـة فـى تبنـى برامج التحويـل مـن ملكيـة الدولـة للوحـدات الإنتاجية والخدمية إلى مؤسسات وأفراد القطاع الخاص[٧٩].

وعلى الرغم من أن التخصيصية وفتح الأسواق الدوليـة، وسـهولة تدفق السلع ورؤوس الأموال والأفكار حـول العـالم، تقـدم فرصـاً ضخمـة للنمو فى الدول النامية، إلا أنها تجىء أيضـاً بمخـاطر جديـدة بالنسـبة للبلايين مـن البشـر[٨٠]. وتتعلـق هـذه المخـاطر بالنسـبة للـدول الناميـة بقدرتها التنافسية فى الأسواق لعالمية فى ظل المشـكلات والأزمـات التـى تعيشها، وفى ظل تخلفها التكنولوجى[٨١].

وعلى هذا، فسوف أحاول فى هذا الجـزء القيـام بعـرض للأسـس النظرية لسياسة الخصخصة من حيث تناول معناها وأهدافها ودوافعها، مع الإشارة إلى مدى جدوى سياسة الخصخصـة وضرورتـها، ثـم التطـرق لأهم الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة على تطبيقها.

أ – التخصيصية: معناها وأهدافها:

يمكن إرجاع فكرة تطبيق سياسة التخصيصية[٨٢]. والتـى تهـدف

إلى التحول نحو نمط الإنتاج الخاص إلى "ابن خلدون". عندما تحدث عن أهمية اضطلاع القطاع الخاص بالإنتاج منذ أكثر من ستمائة عام في عام (١٣٧٧). وتأكد هذا المعنى مع منـاداة "آدم سميث" في كتابة الشهير "ثروة الأمم" الذى نشر في عام (١٧٧٦)، بالاعتماد على قوى السوق والمبادرات الفردية، وذلك من أجل زيادة التخصص وتقسيم العمل، وبالتالى تحقيق الكفاءة الاقتصادية سواء على المستوى الجزئى أو الكلى، وبهذا تشكل أفكار ابن خلدون وآدم سميث جوانب هامة ترتبط مباشرة بسياسة التخصيصية[٨٣].

أما فى العصر الحديث. فقد ظهرت كلمة الخصخصة في الغرب الرأسمالى كرؤية اقتصادية للخروج من أزمة النظام الرأسمالى، والهدف الجوهرى منها هو إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح القطاع الخاص، وإبعاد الدولة كلية عن النشاط الاقتصادى، باعتبار أن هذه هى الليبرالية الجديدة التى يراها الغرب كفيلة بالخروج من أزمة الرأسمالية. وكانت السيدة "مارجريت تاتشر" رئيسة الوزراء البريطانية فى مقدمة الداعين إلى تطبيق هذا المفهوم فى أوائل الثمانينات حيث قامت ببيع كثير من الأصول في قطاعات متعددة للنشاط الاقتصادى البريطانى إلى القطاع الخاص وتبعها فى ذلك بعض الدول الغربية[٨٤].

ونجد أن هناك عدداً هائلاً من التعريفات التى تم طرحها للتخصصية، وسوف أشير فيما يلى إلى بعض المفاهيم التى قيلت فى معنى الخصخصة:

- تعريف ويلسون وكلاجى Wilson & Callagy حيث أشارا إليها على أنها تقديم سوق أكبر يتسم بدرجة أعلى من الرشادة والمنافسة في مجال الأنشطة الاقتصادية[٨٥].
- تعريف البنك الدولى: هى زيادة مشاركة القطاع الخاص فى إدارة ملكية الأنشطة والأصول التى تسيطر عليها الحكومة أو تملكها[٨٦].
- تعريف بادوا شيبا Padoa – Scippa: أى مبادرات أو إجراءات تهدف إلى تخفيض نسبة القطاع العام سواء فى صورة الملكية أو الإدارة[٨٧].
- تعريف الجمعية الاقتصادية الملكية: تعنى الخصخصة تجميع تغيرين يتعهد بهما القائم على الإصلاح الاقتصادى. التغير الأول هو تحويل الرقابة من الساسة إلى المديرين، والتغير الثانى هو تخفيض ملكية الدولة لأسهم شركات القطاع العام وزيادة ملكية القطاع الخاص من هذه الأسهم[٨٨].
- يرى البعض أن التخصيصية تعنى سلسلة من السياسات تتضمن:

١- تغيير جزء على الأقل من ملكية مشروع من القطاع العام إلى القطاع الخاص (عن طريق بيع جزء من المشروع للجمهور، أو بيع المشروع كله إذا كانت أسواق رأس المال غير متطورة).

٢- تحرير دخول القطاع الخاص فى أنشطة كانت مقصورة سابقا على القطاع العام.

٣- إعطاء توكيلات أو تعاقدات على الخدمات العامة إلى القطاع

الخاص أو تأجير ممتلكات القطاع العام للقطاع الخاص[٨٩].

- ويذهب البعض إلى أن الخصخصة هى طريقة تفكير وأداة براجماتية تقوم على تصور نظام جديد لتقسيم العمل والمهام، داخل الاقتصاد القومى، بين الحكومة والقطاع الخاص. ولكنه تقسيم للعمل فى اتجاه وحيد: إمكانية تخلى الحكومة والقطاع العام عن بعض الوظائف والأنشطة للقطاع الخاص وليس العكس. ويستطرد هذا الرأى بقوله إن الخصخصة هى دراسة للدور الجديد للدولة من خلال طبيعة العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص. وعليه يجب إعادة تقييم هذا الدور على ضوء المستجدات والظروف المستحدثة والتى أدت إلى التحول إلى المنظمات الخاصة، لإشباع الاحتياجات العامة والاجتماعية للأفراد[٩٠].
- وهناك من يرى أن التخصيصية هى مجموعة سياسات متكاملة لا يقتصر هدفها على فكرة بيع وحدات القطاع العام بل أوسع نطاقاً وأعمق مضموناً، إنها ترمى إلى إزكاء روح المنافسة من خلال الاعتماد الأكبر على آليات السوق وحرية الإدارة وسرعة اتخاذ القرار والقدرة على المبادرة فى الأسواق الداخلية[٩١].

وتتعدد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة من سياسة التخصيصية. حيث يرى المؤيدون لها أنها تساعد على تحقيق ما يلى:

أ - رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية لإدارة الأموال داخل الدولة.

ب- تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة فيما يتعلق بالدعم الذى

تقدمه الدولة للشركات العامة، وتعويض خسائرها من ناحية أخرى.

جـ- توسيع قاعدة الملكية للأفراد والحصول على زيادة فى الإنتاج والتصدير وتحسين الجودة.

د - توفير حصيلة لدى الدولة من بيع الوحدات العامة تستطيع أن تواجه بها عجز الموازنة العامة.

هـ- التغلب على عدم كفاءة نظم المحاسبة والرقابة فى الوحدات العامة[٩٢].

ويعرض "فيكرز Vickers" و"يارو Yarrow" لأهداف الخصخصة بصورة أخرى على النحو التالى:

- تقليص التدخل الحكومى فى الصناعة.
- رفع الكفاية الإنتاجية فى الصناعات المخصخصة.
- تخفيض احتياج القطاع العام للاقتراض.
- حل مشكلات اتخاذ قرارات الانفاق بالنسبة للقطاع العام وذلك بإضعاف اتحادات القطاع العام.
- توسيع قاعدة الملكية للمساهمين.
- تشجيع ملكية العاملين للأسهم.
- تحقيق مزايا سياسية[٩٣].

وتوجد ثلاثة عناصر رئيسية لنجح التخصيصية يمكن حصرها فى الآتى:

أ – دعم واقتناع وتفهم من الجماهير لعملية التخصيصية.

ب– التزام الحكومة بعملية التخصيصية والعمل على تحقيقها بأسلوب رشيد.

جـ– أن تقترن عملية التخصيصية بعملية شاملة للإصلاح(٩٤). وذلك على أساس أن التخصيصية هي جزء من سياسات الإصلاح الاقتصادى، وما تشمله من إجراءات تعمل على تحرير الاقتصاد وتنمية روح المنافسة فى السوق(٩٥).

ونجد أن قرار الخصخصة يحمل فى طياته درجة من المخاطرة بالنسبة للحكومات التى يكون عليها دائماً التخفيض من درجة المعارضة السياسية والوصول بها إلى معدلات مقبولة إلى جانب اتخاذ إجراءات مناسبة يكون نتاجها برنامج خصخصة ناجح لإحداث نوع من الرضاء الشعبى(٩٦). والمعروف أن التغيير المنشود لا ينجح إلا إذا تم عن رغبة واقتناع وإرادة من الذين يحدثونه أو يتأثرون به، وإذا كان بغير اقتناع منهم سيلقى المقاومة. خاصة وأن تنفيذ أى سياسة تنموية جديدة يستلزم جهوداً وتضحيات يقع العبء الأكبر منها على أفراد الشعب جميعاً(٩٧).

وبصفة عامة من المتصور أن يتضمن برنامج التخصيصية الجوانب الآتية:

أ – إصدار التشريعات المناسبة لتنفيذ الخصخصة.

ب– الإعلان عن برنامج بالمشروعات التى ينطبق عليها التخصيصية.

جـ– وضع خطة لمواجهة مشاكل التخصيصية(٩٨).

وعلى الرغم من تأكيد التخصيصية الكبير على دور القطاع الخاص، إلا أن التخصيصية لاتعنى إلغاء القطاع العام. كما أنه لابد للاقتصاد الحر من وجود حكومة قوية، حتى وإن تحدد مجال نشاطها وتدخلها فى المجال الاقتصادى[٩٩].

وتقوم الدولة فى نظام السوق والاقتصاد الحر بثلاثة أنواع من الوظائف الأساسية تتمثل فيما يلى:

١- *الوظيفة الماكرو اقتصادية:* وذلك عن طريق السياسيات النقدية والمالية بهدف رفع مستوى العمالة أو تخفيض البطالة، وتحقيق التوازن الخارجى فى ميزان المدفوعات واستقرار أسعار الصرف، والمحافظة على مستويات عالية من النشاط الاقتصادى.

٢- *الوظيفة الرقابية:* وفيها تعمل الدولة على إزالة الآثار السلبية التى قد تنشأ عن التفاعل الحر غير المقيد لقوى السوق.

٣- *الوظيفة التنظيمية:* وفيها تقوم الدولة بالخدمات الأساسية فى مجالات التعليم والصحة والقضاء والأمن والدفاع ويدخل فيها كذلك قيام الدولة بمشروعات البنية الأساسية[١٠٠].

وأخيراً هناك تعريف للتخصيصية يضم معظم الجوانب السابقة حيث يتضمن أن التخصيصية هى مجموعة من السياسات المتكاملة التى تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق ومبادءات القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية[١٠١]. ومن ثم فإن مفهوم التخصيصية لا يعنى فقط التخلص من بعض وحدات القطاع

العام وبيعها إلى القطاع الخاص وإنما هو أوسع نطاقاً من ذلك وأعمق مضموناً حيث يتضمن ما يلى:

- تحويل ملكية بعض أصول ووحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص.
- تحرير السوق من الاحتكارات العامة والحكومية وإدخال القطاع الخاص منافساً فعالاً فى السوق فى الأنشطة المختلفة.
- إلغاء قيام القطاع العام بالأنشطة التى يقوم القطاع الخاص بها بكفاءة أفضل.
- إسناد عملية إدارة الوحدات المملوكة للقطاع العام أو للحكومة إلى القطاع الخاص مع استمرار تبعيتها للملكية العامة.
- تأجير الوحدات العامة لفترات زمنية مناسبة إلى القطاع الخاص للقيام بعمليات إنتاج وتشغيل لحسابه.
- تحميل تكلفة الخدمات المباشرة إلى المستفيد منها مباشرة وعدم تحميلها على الموازنة العامة للدولة(١٠٢).

ومما سبق يمكن القول إن التخصيصية كما يرى المؤيدون لها تعد جزءاً من عملية الإصلاح الشامل، وهى وسيلة لرفع الكفاءة الإنتاجية، وتقوم على تعريض الاقتصادات المختلفة لقوى السوق الحرة وتشجيع القطاع الخاص لتوسيع أنشطته وللمشاركة بقوة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقليص النشاط الاقتصادى المباشر للدولة إلى أدنى حد.

ب - دوافع الخصخصة:

إن انتشار التخصيصية فى الدول النامية قد جاء نتيجة

مجموعتين من الدوافع هما:

١- دوافع خارجية.

٢- دوافع داخلية.

وسأعرض فيما يلى لهاتين المجموعتين من الدوافع:

١- الدوافع الخارجية:

إن الاتجاه نحو الأخذ بسياسة الخصخصة ارتبط بحدوث العديد من المتغيرات العالمية والدولية الجديدة وغير المسبوقة، مما أدى بالكثير من دول العالم الثالث التى كانت تأخذ بالنظام الاقتصادى الموجه، إلى إعلان التخلى عنه، والاتجاه إلى آليات السوق. وتتمثل أهم المتغيرات فى انهيار الاتحاد السوفيتى وتفككه، والثورة الصناعية الثالثة، والاتجاه الواضح نحو التكتلات الاقتصادية العملاقة. بالإضافة إلى اتفاقية الجات وظاهرة العولمة.

وإلى جانب هذه المتغيرات كان هناك دافع خارجى لا يقل أهمية يتمثل فى الربط بين معونات الدول المتقدمة وبرامج التكيف الهيكلى من قبل المؤسسات الدولية لتطبيق التخصيصية. فاتجاه الدول النامية (وأيضاً الدول التى كانت اشتراكية) نحو خصخصة قطاعها العام لم يكن وليد فكر اقتصادى داخلى أو ضرورات موضوعية داخلية بقدر ما كان وليد الشروط التى وضعها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى سياق التمهيد لإعادة جدولة ديون هذه البلاد (طبقاً لقواعد نادى باريس ونادى لندن). ذلك أن هاتين المؤسستين تريان أنه لتجنب مصاعب خدمة الديون

الخارجية ومشكلات ميزان المدفوعات مستقبلاً، فإن تلك البلاد تحتاج إلى برنامج لإعادة هيكلة اقتصاداتها لكى تتمكن من زيادة كفاءة تشغيل وتخصيص الموارد، وأنه يلزم لذلك حزمة من السياسات النقدية والمالية مع برنامج للتكيف الهيكلى يأتى ضمن أهم مكوناته سياسة الخصخصة(١٠٣).

وهكذا أجبر صندوق النقد الدولى مختلف دول العالم على تطبيق سياسات الخصخصة، بإطلاق سعر صرف عملتها، وانفتاحها التام على السوق المالى العالمى. وهذا الانفتاح يجبر هذه الدول على التنافس فى تخفيض الضرائب وتقليص الإنفاق الحكومى، وخصخصة مشروعات الدولة، والتضحية بالعدالة الاجتماعية. وكل ذلك يتم الترويج له على أساس أنه ينسجم مع المصلحة العامة كلية(١٠٤).

وقد أدى تبنى الدول النامية لبرامج صندوق النقد الدولى وتنفيذها بصرامة شديدة، وعبر أفق زمنى محدد. وتحت رقابة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، باعتبارها شرطاً ضرورياً لإعادة جدولة الديون، إلى إحداث ما يشبه الانقلاب الصامت فى مختلف مناحى الحياة بالبلاد النامية، ومثل فى نفس الوقت "ثورة مضادة للتنمية(١٠٥). ذلك أن عملية صنع القرار الاقتصادى والسياسى انتقلت من محيطها الوطنى انطلاقاً من ضرورات التنمية فى الداخل والاحتياجات الحقيقية للمواطنين إلى المستوى الدولى (مستوى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والبنوك المانحة للقروض والمساعدات)(١٠٦). لذلك لاينظر إلى الخصخصة فى الدول

النامية على أنها ليست العلاج الشافى لمشكلات وأزمات التنمية فى الدول النامية أكثر من كونها الاختيار المسلم به للضغوط التى مارستها المؤسسات الدولية المانحة للمساعدات[١٠٧].

٢- الدوافع الداخلية:

تتمثل أهم الدوافع الداخلية التى أدت بالدول النامية إلى اتباع سياسة الخصخصة كما يرى المؤيدون لها فيما يلى:

- القطاع العام مع استثناءات قليلة، يتكبد خسارات كبيرة، ويعتبر مسئولاً عن نسبة عالية من عجز الموازنة العامة ويعانى من انخفاض شديد فى نسبة العائد على الاستثمارات بل كثيراً ما يكون العائد سلبياً، ويفرض عبئاً على ميزان المدفوعات، وتتعارض قراراته فى حالات كثيرة مع اعتبارات الكفاءة الإنتاجية[١٠٨].
- القطاع الخاص أكفأ من الحكومة فى إدارة نشاطه الاقتصادى، تلك الإدارة التى لا تستنزف الفائض وتحوله إلى عجز دائم ومستمر، بل هى تلك الإدارة التى تحقق اقتصادية التشغيل بما يعظم من الفائض، ويوفر فى استخدام الموارد ويحسن من أداء المشروعات ومن ثم تحقيق فائض متراكم من الأرباح[١٠٩].
- تخفيض الأعباء المالية الحكومية، مع العلم بأن هذا الاتجاه لم يكن غائباً تماماً فى الدول النامية، ولكن السبب الأكثر أهمية وإلحاحاً تمثل فى الرغبة فى بيع المشروعات العامة الخاسرة[١١٠].
- تحرير القرار الإدارى من سيطرة الأجهزة الحكومية مما يضمن

مرونـة العمـل الإدارى، وعـدم تقيـده بموافقـات، أو اعتمــادات، أو توقيعات، أو غيرها من القيود المفروضـة بواسـطة أجـهزة الحكومـة. كما يتحرر العمل الإدارى فى سعيه إلى المخاطرة والمغامرة فـى مجـال الأعمـال، لأن الابتكـار والمبــاداة والتطويــر تحتــاج إلى منــاخ مــن الحرية[١١١].

- تعدد طبيعة الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى أنشئ القطاع العام من أجلها، أدى إلى تداخلها وتعارضـها نظـراً لاختـلاف أسس العمل والتقدير فى كـل منـها. ولقـد أدى ذلـك إلى عـدم وضـوح الرؤيـة أمـام العـاملين فـى تلـك الشـركات ممـا جعـل بعضـهم يضـل الطريق، كما أن البعض الآخر حاول التهرب من المحاسبة – فى ظل انعدام الشفافية – بخصوص التحديد الدقيق للمسئولية[١١٢].
- رفـع كفـاءة أداء الاقتصـاد القومـى بانسـحاب الحكومـة مـن النشــاط الاقتصـادى، خاصـة مـن القطاعـات الإنتاجيـة كالصناعـة والزراعــة والقطاعـات الخدميـة كالمـال والتجـارة. وذلـك مـن خـلال قيـام هـذه القطاعات بإدارة أعمالها بأساليب إدارة الأعمال الخاص الذى يرتكـز على العائد على الاستثمار[١١٣].
- إيجـاد وتوفـير إيـراد للحكومـة والإسـراع بعمليــة إعــادة هيكلــة المؤسسات والحصول على مستثمرين أجانب[١١٤].
- تساعد الخصخصة على تحقيق التوازن الخارجى للدول من خــلال محورين أساسيين هما:

أ – زيادة قدرة الدولة على التصدير بما تنتجه مشروعات القطاع الخاص التى تهتم بالجودة وبقدرة السلعة المنتجة على تحقيق الإشباع للمستهلك الخارجى، وكذلك بالاهتمام بعمليات التسويق.

ب– الحد من الاستيراد والاعتماد على الذات بما توفره المشروعات الاستثمارية المقامة من ناتج سلعى وخدمى يشبع احتياجات المستهلك المحلى مما يعمل على تضييق الفجوة بين الصادرات والواردات، ومعالجة العجز فى موازين المدفوعات بشكل عملى واقعى وما يستتبعه ذلك من إصلاحات فى الهيكل والأداء الاقتصادى[١١٥].

- قد تكون الخصخصة الوسيلة المناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية، وإيجاد الحافز الشخصى على الإنتاج، والقضاء على السلبية وتحقيق الانضباط فى السلوك داخل مجالات العمل وذلك بما ينجم عنها من القضاء على التلاعب الاجتماعى فى صورة المحسوبية، وعدم المحاسبة على الإهمال كنوع من التكافل الاجتماعى[١١٦].

وهكذا تتركز الدوافع الداخلية للخصخصة كما يرى مؤيدوها فى الترشيد الاقتصادى ورفع الكفاءة، وإبعاد القطاع العام عن الأنشطة غير الملائمة له، ومعالجة الخلل فى موازين المدفوعات، وتحقيق المزيد من الحرية الشخصية. ولكن هل هذه الأهداف يمكن أن تتحقق فعلاً؟ هذا ما

سوف أحاول الإجابة عليه فيما يلى:

جـ - جدوى سياسة الخصخصة وضرورتها:

تتعدد الآراء حول مدى جدوى سياسة الخصخصة ما بين مؤيد ومعارض. وبالنسبة للاتجاه الذى يؤيد الخصخصة فقد عرضت له فى النقطتين السابقتين، ويؤكد هذا الاتجاه أن الخصخصة هى الطريق الوحيد للخروج من الأزمات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة فى الدول النامية، كما أنها هى الوسيلة الأساسية لرفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق طموحات التنمية فى هذه الدول.

وفى مقابل الاتجاه المؤيد لسياسة الخصخصة، نجد أن هناك اتجاهاً آخر يعارض تبنى الدول النامية للخصخصة للخروج من أزماتها الاقتصادية ولتحقيق معدلات أفضل للتنمية. ويقدم هذا الاتجاه العديد من المبررات للتدليل على صحة وجهة نظره وهى كما يلى:

١- برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى الذى قدمه صندوق النقد الدولى للدول النامية المدينة، كان متطابقاً مع رغبات ومصالح المؤسسات المالية الدائنة الأعضاء فى نادى لندن. كما كان ذلك البرنامج موحداً من حيث معالمه الرئيسية بحيث تحول إلى "وصفة" أو "روشته" تقدم لكل الدول النامية التى لجأت إلى صندوق النقد الدولى لمعاونتها على إعادة جدولة ديونها وتسهيل حصولها على تدفقات رأسمالية جديدة، دون النظر لمدى ملاءمة البرنامج لهذه الدولة أو تلك. لذلك من غير المقبول تعميمه على كل دول العالم

دون تمييز ودون مرونة[١١٧].

٢- بالنظر إلى مدى نجاح الخصخصة فى الدول الصناعية المتقدمة، نجد أن حال الاقتصاد البريطانى الآن، من المؤكد أنه ليس أفضل مما كان عليه قبل عمليات الخصخصة وتطبيق أساليب الليبرالية الجديدة، ونفس الشيء يمكن ملاحظته فى حالة الاقتصاد الفرنسى والألمانى بل والأمريكى، فاقتصادات هذه الدول وبعد عقد من الليبرالية المنفلتة تعج الآن بمشكلات خطيرة من بينها تفاقم البطالة وانخفاض مستوى المعيشة، وإفقار الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة، وتلاشى المزايا والخدمات التى كان يتمتع بها مواطنو هذه الدول فى ظل ما كان يسمى بدولة الرفاهية. وأكثر من هذا وذاك، إذا نظرنا إلى البعدين الاجتماعى والسياسى سوف نلاحظ أن دول الغرب الصناعى تواجه الآن موجات عارمة من السخط الاجتماعى وانتشار الجريمة والعنف والمافيا وظهور نزعات عرقية بل وبدء عودة النازية والفاشية فى هذه الدول[١١٨].

٣- يلاحظ أن البلاد التى انساقت وراء تطبيق روشته التثبيت والتكيف الهيكلى تعرضت لكثير من المصاعب والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالناتج المحلى يأخذ فى التدهور، والبطالة تتفاقم، والأجور الحقيقية تهوى للحضيض، ومستوى معيشة العمال والفلاحين والطبقة المتوسطة ينحط، وتخفيض الواردات الناجم عن الحاجة لاستخدام النقد الأجنبى الشحيح

لخدمة الديون يؤدى إلى تضخم شديد، والضغط على الإنفاق الحكومى الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية (التعليم، الضمانات الاجتماعية، الدعم السلعى..) يضر بقوة بالتنمية البشرية، والتخفيض الشديد فى الاستثمارات العامة يؤثر بشكل سلبى على تراكم رأس المال. وليست هذه الأزمات والمصاعب، وما ولدته من ضغوط واضطرابات اجتماعية وسياسية قاصرة على بلد معين أو مجموعة محددة من الدول النامية، بل كانت قاسماً مشتركاً فى كل تجارب التثبيت والتكيف الهيكلى(١١٩).

٤- غياب خطة تنمية طويلة الجل تحدد طبيعة توجهات عمليات التراكم فى الاقتصاد الوطنى، وتهتم بالنمو والعدالة الاجتماعية بالدرجة الأولى، يجعل "برامج التثبيت" مجرد برامج انكماشية تحقق التوازنات الأساسية على المستوى الكلى فى ظل مستويات منخفضة للنشاط الاقتصادى والتوظف كذلك فإن "برامج التصحيح الهيكلى" هى بمثابة "حصان طروادة" الذى يتم بواسطته تحويل الاقتصاد الوطنى إلى اقتصاد سوق مندمج فى الاقتصاد العالمى، دون حدوث عملية تنمية متواصلة وتنويع للهياكل الإنتاجية والقضاء على البطالة والفقر(١٢٠).

٥- برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى يقترحه صندوق النقد الدولى على الدول المدينة يتضمن خصخصة القطاع العام بشكل سريع. فى حين أن هناك تناقضاً بين الإسراع بخصخصة المشروعات العامة كما يطلب

الصندوق والدول الدائنة. وبين ضرورة تحقيق تقييم عادل لأصول تلك المشروعات من وجهة نظر الشعب والحكومة فى الدول المدينة. وذلك لأن الإسراع ببيع عدد كبير من المشروعات العامة إلى القطاع الخاص يعنى عرض عدد كبير من المشروعات العامة للبيع فى وقت ضيق، أى يصبح هناك عرض هائل من الأصول العامة المعروضة للبيع ولا يوجد غالباً طلب مقابل له، بما يؤدى لانخفاض أسعار تقييم المشروعات العامة بصورة غير عادلة تقل كثيراً عن قيمتها الحقيقية(١٢١).

٦- الملاحظ أن سياسات الإصلاح الاقتصادى التى يدعم الصندوق تنفيذها فى الدول النامية، تهدف بصفة أساسية إلى علاج الاختلالات الخارجية والداخلية، من خلال السيطرة على عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة. وتصحيح هيكل الأسعار بما فيها سعر الصرف وسعر الفائدة. وتترك تلك السياسات آثاراً غير مباشرة وغير مرغوبة على النمو الاقتصادى، فقد لوحظ انخفاض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فى تركيا من نحو (٨٫٨ ٪) قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى إلى نحو (٦٫٥٪) بعد تطبيق البرنامج. أما فى المكسيك فقد انخفض هذا المعدل من نحو (٨٫٥٪) قبل تطبيق البرنامج إلى ما لا يزيد عن (٢٫٨٪) بعد تطبيق البرنامج. بينما انخفض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى مصر من نحو (٩٪) سنوياً فى المتوسط خلال الفترة بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٤ إلى ما لا

يتعدى (٤,٢٪) فى عام ١٩٩٦/٩٥، وقد ارتبط هذا بارتفاع فى معدلات البطالة وانخفاض فى مستويات المعيشة فى هذه الدول[١٢٢].

٧- من الملاحظ، فى ضوء فداحة الآثار الاجتماعية المرافقة لبرامج التثبيت والتكيف. وما تولده من قوى معارضة واحتمالات كبيرة من السخط الاجتماعي والاضطرابات الداخلية، فإن ما يتدفق من استثمارات أجنبية إلى البلاد النامية فى المراحل الأولى من تطبيق هذه البرامج، يكاد يقتصر على الاستثمارات المشتغلة فى قطاع الخدمات (السياحة، الفندقة، المطاعم، البنوك الأجنبية.. إلى آخره) وهى استثمارات تتميز بضآلة رؤوس أموالها، وبارتفاع معدلات الربح فيها، وبسرعة دوران – ومن ثم استرداد – رأسمالها[١٢٣].

٨- ربما كان من أخطر انعكاسات التزام عدد من الدول النامية والعربية ومنها مصر، بتنفيذ برامج التقشف التى تسمى "برامج التثبيت أو المساندة"، هى تلك الانعكاسات على الوظائف الاقتصادية للدولة وطبيعة هذه الدول ذاتها، حيث حدثت مظاهر عديدة للخلل الهيكلى فى طبيعة الدولة بحيث تحولت من دولة منتجة تدخيلة إلى دولة مستهلكة وتابعة وذات طبيعة ريعية. كما أدى تنفيذ برامج التقشف التى يفرضها الصندوق إلى إضعاف الدولة اقتصادياً واجتماعياً لحساب تقوية هذه الدولة أمنياً وقمعياً وتغولها البوليسى لمواجهة مظاهر السخط والاحتجاج الجماهيرى ضد تطبيق برامج الصندوق، أيضاً يؤدى التنفيذ إلى حرمان الدولة من الفائض

الاقتصادى والموارد التى يمكن تخصيصها لمواجهة أزمات الفقر وتعثر التنمية والتضخم والغلاء... الخ(١٢٤).

٩- الاندفاع السياسى نحو الخصخصة فى الدول النامية أهمل الفرصة لتنمية المنافسة وجعل التنسيق المؤثر للشركات المخصخصة أكثر صعوبة. وهذا يقلص احتمال تنفيذ أهداف الدولة المعلنة لتحقيق العدالة التى تم الوعد بها فى وقت الخصخصة(١٢٥).

١٠- كما جاء فى "تقرير لجنة الجنوب"، إن النتيجة العملية لإعادة الهيكلة وتطبيق شعار الانتقال للقطاع الخاص هى "عقد من التنمية فى الاتجاه المعكوس. فلم تتم إعادة التوزيع المتوقعة ولم يتحقق النمو المرجو وأصبحت إمكانات التنمية فى المستقبل أسوأ مما كانت عليه قبل تطبيق الأفكار اليمينية"(١٢٦).

وهكذا، ووفقا لهذا الاتجاه فسياق طرح مفهوم الخصخصة لم يكن مرتبطاً بزيادة الكفاءة الاقتصادية أو رفع معدلات النمو، وإنما السياق الفكرى والاقتصادى المرتبط بظهور هذا المفهوم هو أزمة الديون الخارجية وما تعرضت له الدول النامية من ضغوط خارجية. لذلك فالخصخصة فى التحليل النهائى أمر مفروض على البلدان النامية المديونة. وهى الآن تأتى ضمن شروط إعادة جدولة هذه الديون والحصول على بعض التسهيلات الخارجية(١٢٧).

ومما سبق يمكن القول إن اتجاه الدول النامية لتبنى برامج الإصلاح الاقتصادى والخصخصة قد أتى كاستجابة للمشكلات الاقتصادية

والاجتماعية المتفاقمة التى تعانيها (العجز الكبير فى ميزانياتها، الديون الخارجية الضخمة). ولم يكن تنفيذ الدول النامية لهذه البرامج منفصلاً عن توجيه وتشجيع وضغوط المؤسسات الدولية والدول العظمى المانحة للمساعدات. لذلك فهناك شك كبير فى قدرة الخصخصة على تحقيق نفس النتائج الإيجابية التى حققتها عند تطبيقها فى الدول المتقدمة بسبب اختلاف النظم الاجتماعية الموجودة فى الدول النامية، واختلاف حدود المسئولية الاجتماعية للدولة فى الدول النامية.

د - الآثار الإيجابية والسلبية لسياسة الخصخصة:

تتعدد الآثار السياسية والاجتماعية لسياسة التخصيصية، وترتبط تلك الآثار ارتباطاً عضوياً بمجموعة السياسيات التى تأخذ بها الدولة، وحيث أن الآثار الإيجابية تتداخل مع الآثار السلبية لكل سياسة على حدة، ولكل السياسات مجتمعة فمن المهم أن تكون المحصلة الإجمالية لمجموعة السياسات إيجابية فى تحقيق الأهداف المرجوة، مع اتخاذ الإجراءات المكنة لتخفيف حدة الآثار السلبية، بمعنى الإجراءات التى من شأنها تعظيم المكاسب الإيجابية وتهميش الآثار السلبية[١٢٨].

وفيما يلى عرض لأهم الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة على تطبيق سياسة الخصخصة.

أ - الآثار الإيجابية:

تتمثل أهم الآثار الإيجابية لسياسة الخصخصة فى الآتى:

١- من أهم الآثار الاقتصادية الإيجابية المترتبة على تطبيق التخصيصية كما يرى المؤيدون لها أنها تؤدى إلى خفض العجز فى موازنة الدولة ومن ثم تخفيض عبء الضرائب وعبء التضخم على الجمهور. كما أنها تؤدى تدريجياً إلى زيادة الادخار القومى والاستثمار القومى نتيجة لفتح أبواب الاستثمار أمام المدخرين فيخف ميلهم للاكتناز فى صورة الاحتفاظ بذهب أو عقارات ويتحولون إلى الاستثمار المنتج. وارتفاع مستوى جودة السلع والخدمات، وازدياد الإنتاجية من شأنه زيادة الصادرات وتدعيم القدرة على منافسة الواردات مما يساعد على تحسين مركز ميزان المدفوعات. وهذا كله من شأنه فى الأجل الطويل زيادة فرص التوظف ومستوى الأجور والدخول الحقيقية، كما يشجع على دخول واستيعاب التكنولوجيا الحديثة ومسايرة العالم فى هذا المضمار(١٢٩).

٢- من الآثار الاجتماعية الإيجابية لسياسة التخصيصية نجد أنها ربما تكون الوسيلة المناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية، وإيجاد الحافز الشخصى على الإنتاج، والقضاء على السلبية وعدم الالتزام بالقواعد، وتحقيق انضباط فى السلوك داخل مجالات العمل. كما تؤدى الخصخصة إلى القضاء على التلاعب الاجتماعى فى صورة المحسوبية، وعدم المحاسبة على الإهمال. وبذلك فهى يمكن أن تكون وسيلة الدولة، إن أرادت، للقضاء على المشاكل الاجتماعية مثل التواكل، والمحسوبية، والتغاضى عن محاسبة المخطئين، والرشوة،

وغيرها من مشاكل المجتمع[١٣٠].

٣- كما يرى "فرانسيس فوكوياما" أن المجتمعات التى تعتمد على دولة قوية ومهيمنة فى دفع عجلة تنميتها الاقتصادية تتعرض لخطر مزدوج، إذ أن الأمر لن يتوقف عند حد تدهور كفاءة الشركات المدعومة من قبل الدولة، وتجاوز الميزانية القومية على المدى القصير فحسب، بل يتعداه إلى تسبب تدخل الدولة فى إضعاف الميل نحو التواصل الاجتماعى على المدى الطويل[١٣١].

٤- من الناحية السياسية تعد الخصخصة كما يرى "سافاس Savas" المفتاح السحرى والوحيد إلى أفضل نظام علاجى (ريجيم) لترهل الحكومات، وبالتالى تساعد على الوصول إلى حكومة أكثر رشاقة وفعالية. فالحكومة كما يرى "سافاس" ترهلت عندما كهلت نفسها بأداء كل الأدوار فى مجال تقديم وكذلك إنتاج كل السلع والخدمات التى يحتاجها المواطن، ولهذا تضخم الجهاز الحكومى حتى عجز عن تقديم وأداء الدور الفضفاض جداً الذى كهل نفسه به. وعندما تتخلى الحكومة عن كل أو بعض أو معظم الأدوار التى كانت تلعبها فسوف يزول الترهل وأعراضه ومضاعفاته[١٣٢].

٥- تؤدى الخصخصة إلى زيادة عدد المنشآت الخاصة، وبالتالى زيادة الحاجة للنقود من أسواق المال بشقيه: سوق النقد وسوق راس المال مما يعمل على تنشيط الأسواق المالية خاصة مع زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، وقد يؤدى ذلك إلى ظهور حلقة الوسطاء الماليين

على نطاق كبير مما تزدهر معه السوق المالية والتى تلعب دوراً كبيراً فى التـوازن الاقتصادى وفـى تشجيع تدفقـات رأس المـال الأجنبـى للداخل مما يساهم فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية[١٣٣].

ب -الآثار السلبية:

تتمثل أهم الآثار السلبية لسياسة الخصخصة فيما يلى:

١- إضعاف قوة الدولة وتدخلـها فـى إدارة النظـام الاقتصـادى وابتعـاده كليـة عـن آليـات السـوق ليسـهل أمـام رؤوس الأمـوال الأجنبيـة أن تتعامل مع هذه البلاد من موقع قـوى، بعـد أن توافـرت لديـها كافـة الامتيازات والضمانات التى لا تتمتع بها أصلاً فى بلادها الأم[١٣٤].

٢- فى ظل حالة التضخـم الشـديد التـى تعـانى منـها معظـم دول العـالم الثلث. فالمتوقع أن تسبب الخصخصة لغالبية السكان تراجعاً أو نقصاً فى الثروة الحقيقية[١٣٥].

٣- تفاقم مشـكلة البطالـة نتيجـة الاسـتغناء والتسـريح فـى المشـروعات العامة وإفلاس العديد من المشروعات الخاصة (الصغيرة والمتوسطة)، نتيجة فتح باب الاستيراد ورفع الإجـراءات الحمائيـة، وينتـج عـن ذلك ارتفاع معدلات "البطالة المفتوحة" ومزيد مـن الـتزاحم للعـاملين والمحتمين بالأنشطة "غير الرسمية" وينتج عن تلك المزاحمة اقتسـام نفس حجم الدخل بين أعداد أكبر من النشطاء فـى هـذا القطـاع، ممـا ينتـج عنـه مزيـد مـن الانخفـاض للدخـل المتوسـط للفـرد مـن هـؤلاء النشيطين فى إطار هذا القطاع، وبالتالى زيادة حجم الفقر[١٣٦].

٤- تدهور فرص التوظف أمام الطبقة الوسطى بعد تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة، وبخاصة بعد التخلى عن هدف التوظف الكامل وإعادة النظر فيما سمى "بدولة الرفاه". ففى ضوء السعى إلى خفض عجز الموازنة العامة للدولة، سعياً لمكافحة التضخم، اتجهت هذه السياسات إلى خفض الانفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية، كالتعليم، الصحة، خدمات المرافق العامة، مشروعات الضمان الاجتماعى والرعاية الاجتماعية... مما أدى إلى خفض حجم العمالة الحكومية الموظفة فى هذه المجالات، والتى يعمل عدد كبير من أفراد الطبقة الوسطى فيها(١٣٧).

٥- الخصخصة وحدها، وبدون تقديم أو عرض المنافسة، قد تحول الاحتكار العام إلى احتكار خاص(١٣٨).

٦- تعانى معظم المشروعات العامة من اختلال فى هياكلها التمويلية، حيث تزداد نسبة القروض والسحب على المكشوف بصورة كبيرة لحقوق الملكية، ومن ناحية أخرى تعانى من عدم كفاية رأس المال العام، وتراكم المخزون، وتراكم الأرصدة المستحقة على الغير. وهذا يجعل فرص بيع هذه المشروعات ضئيلة للغاية، بالإضافة إلى صعوبة تحديد السعر المناسب لها(١٣٩).

٧- تتجه الدول النامية الآن إلى الإلغاء التام للقطاع العام وبيع الشركات سواء الناجحة أو الخاسرة، الكبيرة أو الصغيرة على الرغم من أن التخصيصية لاتعنى الإفراط فى التحول من القطاع العام إلى القطاع

الخاص أو ترك كل شيء لقوى السوق، ذلك لأنه لا توجد في عالم اليوم اقتصادات حرة بالمعنى النظرى لهذه الكلمة، وأن الاقتصادات الرأسمالية لاتخلو من أنواع من التخطيط والتوجيه الاقتصادى، ترمى إلى ضمان تحقيق أهداف معينة، وأن القطاع الخاص في هذه الاقتصادات يعمل في إطار سياسات عامة تحددها الدولة للأسعار والأجور فضلاً عن أنه يواجه بقوى اجتماعية منظمة، كالنقابات وجمعيات المستهلكين وما إليها، تحد من غلوائه، وتضمن حماية مصالح أعضائها من النتائج السلبية لسعى المشروعات الخاصة لتحقيق الربح وهذا كله في دول متقدمة لا توجه قضايا التخلف وضرورة التنمية(١٤٠).

ومما سبق يمكن القول بأنه إذا كانت الخصخصة قد أصبحت خياراً استراتيجياً للدول النامية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية الجديدة، فمن المهم وضع ضوابط ومعايير تحكم عملية تحول المجتمعات النامية نحو التخصيصية حتى يمكن أن تحقق أهدافها المرجوة منها، وحتى يمكن من ناحية أخرى التقليل من آثارها السلبية بقدر الإمكان. وكذلك من المهم وجود دور واضح للدولة في توجيه عملية التحول نحو اقتصاد السوق، وللحفاظ على مصالح الغالبية العظمى من أفراد الشعب.

رابعاً: المجتمع المدنى:

مقدمة:

اكتسب مفهوم المجتمع المدنى انتشاراً واسعاً على مدى العقدين الماضيين وقد كان ذلك متلازماً مع تنامى الاهتمام بقضايا التطور الديمقراطى فى كل دول العالم[١٤١].

ولقد أصبح مفهوم المجتمع المدنى فى المرحلة الراهنة يقدم إجابة جاهزة عن العديد من المسائل. فهو الرد على سلطة الحزب الواحد فى الشيوعية بإيجاد مرجعية اجتماعية خارج الدولة، وهو الرد على بيروقراطية وتمركز عملية اتخاذ القرار فى الدول الليبرالية، وهو الرد على سيطرة اقتصاد السوق على الحياة الاجتماعية والصحة والثقافة والفن، وهو أيضا الرد على دكتاتوريات العالم الثالث من جهة، وعلى البنى العضوية والتقليدية فيه من جهة أخرى[١٤٢].

وترتبط الحياة الديموقراطية بدور حقيقى وقوى للمجتمع المدنى. فالمجتمع المدنى هو القطاع غير الحكومى الذى يطلق عليه أحياناً "القطاع الثالث" لتمييزه عن الحكومة من ناحية والقطاع الخاص من ناحية ثانية، فهو يتكون من منظمات وجمعيات وروابط تقوم على العمل التطوعى ولا تسعى لتحقيق الربح، وفى اللغة الإنجليزية تستخدم كلمة مجتمع مدنى Civil Society والتى كانت حتى وقت قريب تترجم فى للغة العربية إلى "مجتمع أهلى" لتدل على ارتباط مجموعة المنظمات

والمؤسسات غير الحكومية التى تنشأ لتحقيق أهداف اجتماعية بالأهل والأقارب والجيران بما يوحى بمعانى التضامن والولاء وقوة الارتباط. ولكن تعقد الحياة فى المجتمع أدت إلى اتساع نطاق تلك المنظمات بحيث لم تعد قاصرة على الروابط الضيقة بين أفراد عائلة معينة أو سكان منطقة معينة وإنما صارت تضم أفراداً من انتماءات أسرية متعددة لا تجمعهم صلة دم أو قرابة أو جيرة مباشرة، وإنما يشتركون فى مصالحهم الاقتصادية أو اهتماماتهم الاجتماعية والفكرية (كالدفاع عن مصالح أو قضايا أو فئات معينة). وأصبح المجتمع المدنى يشمل أى منظمة أو مؤسسة لا تنشأ بواسطة الحكومة ولا تخضع لتوجيهها المباشر وإنما يؤسسها الأفراد بإراداتهم الحرة المستقلة وينضم إليها غيرهم بشكل اختيارى ويكون لديها أهداف اجتماعية ونشاط تطوعى إيجابى يخدم مجموعة الأعضاء والمجتمع عموماً باستخدام الوسائل السليمة التى يجيزها النظام ويبيحها القانون دون اللجوء إلى استعمال العنف أو القوة المادية(١٤٣).

أ - مفهوم المجتمع المدنى:

يعرف المجتمع المدنى باعتباره مجموعة التنظيمات الحرة التى تملأ المجال العام ما بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة فى ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضى والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف(١٤٤).

كما يعرف المجتمع المدنى على أنه مجموعة المؤسسات والجمعيات والاتحادات غير الحكومية وغير الرسمية التى ينضم إليها الأفراد بشكل اختيارى وتطوعى لمارسة العمل العام ومحاولة التأثير على السلطة الحكومية وما تضعه من سياسات بما يحقق المصلحة المشتركة بين أعضائها ويخدم قضايا عامة معينة كحماية البيئة أو يوفر احتياجات فئة معينة ويدافع عن حقوقها(١٤٥).

ويمثل المجتمع المدنى فى تعريف آخر شكلاً من أشكال الحياة الاجتماعية يقع فى الفضاء الكائن بين الأفراد والدولة، ومن ثم يضم مجموعة متنوعة من الهيئات والمنظمات النشطة، كالأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والروابط والاتحادات المهنية، ويتسع المفهوم ليشمل المنظمات غير الحكومية. وقد يمتد مفهوم المجتمع المدنى ليشمل أيضاً منظمات القطاع الخاص الملتزمة بمسئولياتها المجتمعية. وما من شك فى أن هذه الهيئات والمنظمات تشارك فى صنع التنمية على كافة المستويات وبصفة خاصة المستوى المحلى(١٤٦).

والمجتمع المدنى كما يشير "محمد عابد الجابرى" هو أولاً وقبل كل شيء مجتمع المدن، ومؤسساته هى تلك التى ينشئها الناس بينهم فى المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لذلك فهى مؤسسات إرادية، أو شبه إرادية، يقيمها الناس وينخرطون فيها أو يحلونها أو ينسحبون منها، وذلك على النقيض تماماً من مؤسسات المجتمع البدوى أو القروى التى تتميز بكونها مؤسسات "طبيعية" يولد

الفرد منتمياً إليها، مندمجاً فيها، ولا يستطيع الانسحاب منها (القبيلة والطائفة...الخ) [١٤٧].

وفى إطار مظاهر الثورة المعلوماتية والعولمة ظهر مفهوم "المجتمع المدنى العالمى" خصوصاً وأن كثيراً من الجماعات المكونة للمجتمع المدنى فى عديد من الدول بدأت فى الدخول فى تحالفات وروابط مع المنظمات العالمية خارج الحدود بما يزيد من قوتها ويحسن من مركزها إزاء الدولة. كما بدأت المؤسسات الاقتصادية والمالية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى وغيرها من الجهات الدولية المانحة للمساعدات تشترط على الدول النامية المدينة أو الراغبة فى الاقتراض المبادرة بإدخال بعض الإصلاحات الديموقراطية من خلال السماح بالتعدد الحزبى والانتخابات وتشجيع منظمات المجتمع المدنى كما زادت المعونة الموجهة إلى الجماعات والمنظمات غير الحكومية داخل تلك الدول بحجة توصيل هذه المعونات مباشرة إلى مستحقيها دون وساطة الحكومة. وكان للبنك الدولى دور واضح فى تمويل نشاط المجتمعات المدنية جنباً إلى جنب مع دعوته للأخذ بسياسات اقتصاد السوق والتحول إلى القطاع الخاص وتقييد دور الحكومة فى الاقتصاد[١٤٨].

وقد أسهم تزايد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدنى فى استمرار التقليل من أهمية الدراسات الخاصة بدور الدولة. ورغم أن الاتجاه الغالب فى دراسات المجتمع المدنى لا تضعه فى تضاد أو تصادم مع الدولة، إلا أن بعض المبالغات التى صاحبت شيوع المفهوم أعطت انطباعا

غير صحيح بوجود تناقض بينهما[١٤٩]. وهذه الرؤيـة خاطئـة لأن الـدور الهـام للدولـة لا يتنـاقض مـع بـزوغ المجتمـع المدنـى والمنظمـات غـير الحكومية وما قامت به من تسهيل ودعم المبادرات الشعبية الضاغطة مـن أجل التحول الديمقراطى والتنمية المستديمة التى تهتم بـالفقراء، فعلـى عكس ما تردده بعض الكتابات الغربية المعاصرة عن العلاقة بـين الدولـة والمجتمع المدنى والتى يبدو أنها لابد وأن تتأسس على المواجهة والصدام بينهما، ذلك أن تكوينات المجتمع المدنى تلعب دوراً هامـاً فـى الوصـول إلى منـاطق وقطاعـات مهمشـة مـن السـكان لم ترغـب أجـهزة الدولـة ومؤسساتها فى التواصل معـها، كما أن هيئـات المجتمـع المدنـى تـؤدى وظيفة هامة أخرى وهى مـلء الفـراغ الـذى ينجـم عـن انسـحاب الدولـة التدريجـى مـن الحيـاة الاقتصاديـة والاجتماعيـة بفعـل اتبـاع سياسـات التكيف الهيكلى والشروط المطلوبة لإعادة جدولة الديون[١٥٠].

ومما سبق يمكن تعريف لمجتمع المدنى باعتباره مجموعة التجمعات والروابط التطوعية التى تقيمها فئات مختلفة من الناس للتعبير عن مصالحهم وأفكارهم وتحقيق أهدافهم المشتركة، وبما يخدم قضايا عامة ويحقق أهداف غير سياسية.

ب - منظمات المجتمع المدنى:

تعمل منظمـات المجتمـع المدنـى علـى اسـتثارة مشـاعر وحمـاس المواطنين على المشاركة السياسية وزيادة الإقبال علـى ممارسـة حقوقـهم الديمقراطية وتنمية كثير من القيم الديمقراطية مثل التسـامح والاعتـدال

وإرادة الاتفاق واحترام وجهات النظر المعارضة وغير ذلك من القيم التى تمارس داخل مؤسسات المجتمع المدنى[١٥١].

ولقد أدت التطورات العالمية والمحلية فى الحقب الأخيرة وكذلك ظهور مفاهيم التنمية البشرية وحقوق الإنسان إلى وضع الإنسان فى بؤرة حركة المجتمع وتقدمه، وارتبط بذلك التوسع فى دور منظمات المجتمع المدنى ليشمل إلى جانب الدور الخيرى والخدمى والرعائى، دورها كآلية لتأطير المواطنين وتنظيمهم من أجل المشاركة الواعية والفاعلة فى العملية الإنمائية[١٥٢].

وتتمثل أهم منظمات المجتمع المدنى فيما يلى:

١- الجمعيات الأهلية "المنظمات غير الحكومية".

٢- التعاونيات.

٣- النقابات المهنية.

٤- الاتحادات التجارية.

٥- الأحزاب السياسية.

وتعد الجمعيات الأهلية أهم شكل من أشكال منظمات المجتمع المدنى لذلك سنعرض فيما يلى لكل ما يتعلق بالجمعيات الأهلية من ناحية المفهوم والخصائص وتطور دور الجمعيات الأهلية فى مصر.

١- الجمعيات الأهلية: المفهوم والخصائص:

شهدت السنوات العشر الأخيرة متغيرات عديدة قبل حلول الألفية الثالثة. فخلال هذه الفترة الوجيزة قبل أن يأفل نجم القرن

العشرين وصلت التجارة الدولية والاستثمارات العالمية إلى أقصى نمو لها واتسعت الفجوة بين دول الشمال والجنوب. ونتج عن هذا النمو الاقتصادى أن أصبحت الأغلبية تعانى من الفقر بينما الأقلية تتمتع بثروات طائلة. وشدت هذه التغيرات العديدة الانتباه إلى التحديات التى تواجه التنمية كالتدهور البيئى واستنفاذ الموارد نتيجة للتنمية غير المستدامة والزيادة السكانية.

وكان من الطبيعى أن يؤدى تعثر خطط التنمية فى ظل برامج الإصلاح الاقتصادى والخصخصة، وحدوث بعض الآثار السلبية على محدودى الدخل نتيجة لهذه البرامج أدت إلى زيادة حدة الفقر وتفاقم البطالة بين أفراد المجتمع، مما دفع بالحكومات إلى البحث عن منهج يكون أكثر التزاماً بالبعد الاجتماعى وأكثر مرونة وكفاءة فى العمل التنموى ولا تحركه بواعث الربح الخاص فضلاً عن وجود أفكار مبتكرة ومتجددة لمواجهة احتياجات مجتمعاتها. وقد تمثل هذا فى جهود وأنشطة المنظمات الأهلية التطوعية التى بدت قادرة على أن تلعب دوراً إيجابياً فى عمليات التنمية المحلية أى تنمية مجتمعاتها مع السماح بمشاركة أكبر من جانب الأفراد فى تحقيق التنمية[١٥٣].

وتركز الجمعيات الأهلية برامجها ومشروعاتها على الفئات المهمشة والأكثر احتياجاً وبالتحديد بالمناطق العشوائية والمناطق الشعبية والمكتظة بالسكان بالمدن وفى المناطق النائية والنجوع بالقرى والمراكز وذلك بهدف استثارة المجتمعات المحلية لدعم مفهوم المشاركة

المجتمعية فى حل المشاكل والقضايا التى تواجههم كذلك تفجير الطاقات الكامنة لديهم من أجل القدرة على الفعل بطريقة أفضل مما ينعكس إيجابياً على مستواهم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى. وتقدم بذلك الجمعيات الأهلية صياغة جديدة للواقع ورؤية حضارية لمفهوم المشاركة المتبادلة بدلاً من المفهوم التقليدى وهو أن يقتصر طرف على تلقى الخدمة فى مقابل آخر مانح لهذه الخدمة(١٥٤).

ويلاحظ أن هناك العديد من المسميات والمفاهيم التى تعبر عن الجمعيات الأهلية، وهناك أيضاً العديد من المسميات والمفاهيم التى تعبر عن القطاع الذى تنتمى إليه. ومن هذه التعبيرات نجد ما يلى:

- المنظمات غير الحكومية

(Non Governmental Organizations – Ngo's)

- المنظمات التى لا تهدف إلى تحقيق الربح

(Non Profit Organization)

- القطاع الثالث (Third Sector)

- القطاع التطوعى (Voluantary Sector)

- القطاع الخيرى (Philanthropic Sector)(١٥٥).

ويعد تعبير "المنظمات غير الحكومية" هو السائد عالمياً ولكنه لا ينفى فى نفس الوقت استخدام تعبيرات ومصطلحات أخرى حيث وجود القواسم المشتركة بين هذه التعبيرات كالآتى:

- إنها مجموعة من المنظمات غير الهادفة للربح تسعى إلى تحقيق

النفع العام وأحياناً تحقيق وحماية مصالح أعضائها.

- إنها منظمات تطوعية إرادية نشأت بمبادرات من المواطنين وبمشاركة منهم.
- إنها منظمات إذا حققت أرباحاً من أنشطتها فإنها لا توزع الربح علي أعضاء مجلس إدارتها، وإنما تستثمر هذه الأرباح فيما يحقق أهدافها ويدعم نشاطها.
- إنها منظمات مسيسة أو غير منخرطة في نشاط حزبي[١٥٦].

ووفقاً لهذه الخصائص يشير مفهوم الجمعيات الأهلية إلى تلك التجمعات المنظمة غير الهادفة للربح والتى تعمل فى مجالات الرعاية الاجتماعية وتعتمد فى تمويلها على تبرعات القطاع الخاص وأشخاص من المجتمع أو من جهات أجنبية. كما أنها قد تحصل على دعم الحكومة لمساعدتها فى إنجاز أهدافها غير السياسية. كما تعبر هذه المنظمات عن صورة حديثة لفكرة التكافل الاجتماعى خصوصاً فى أوقات الكوارث والأزمات وتشمل جمعيات للمساعدة الذاتية وأخرى تعاونية خيرية وغيرها من الروابط الدينية التابعة للكنائس والمساجد أو متخصصة فى حقوق الإنسان وتلك التى تسعى إلى تنظيم الأسرة ورعاية الأمومة والطفولة وتقديم الخدمات الصحية بأسعار رمزية. ومن بين هذه المنظمات ما يعمل فى المجال الاجتماعى أو الرياضى أو الترفيهى وحده مثل تلك المهتمة بخدمة المعوقين أو إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال ودور المسنين وإقامة برامج لمحو الأمية ومساعدة الشباب ومنظمات المرأة

التى تهتم بتوفير خدمات الرعاية الصحية والتعليمية والنفسية للأمهات والأطفال، كما تقوم بدراسات حول قضايا المرأة وتنظيم الندوات والملتقيات الفكرية. وهناك منظمات تمارس نشاطاً سياسياً ممزوجاً بالنشاط الاجتماعى كمنظمات البيئة ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات والديموقراطية[١٥٧].

وتمثل "المنظمات غير الحكومية" جزءاً من القطاع المجتمعى فى المجتمعات الحديثة، وتقع تلك المنظمات بين القطاعين العام والخاص. وتعد تلك المنظمات بمثابة منظمات ربط ووصل بين مكونات المجتمع. وعلى الرغم من اختلاف المنظمات غير الحكومية من حيث الحجم والأهمية ومناط الاهتمام بين الدول والثقافات المختلفة، فإن لتلك المنظمات وظائف متشابهة فهى تناصر الفقراء والمهمشين والضعفاء وتسعى للتغيير الاجتماعى، وتقدم الخدمات الاجتماعية، وفى بعض الدول تمثل الأداه الرئيسية لتوزيع ونشر الرفاهية الاجتماعية. وخلال العشرين عاماً الأخيرة باتت تلك المنظمات قاسماً مشتركاً فى الجدل حول التنمية وأصبحت فاعلاً له دوره فى أمور وطنية ودولية هامة، الأمر الذى أدى إلى نمو تلك المنظمات سواء كان ذلك على مستوى العدد أو القوة والبنيان، وفى بعض الحالات اكتسبت المنظمات غير الحكومية مصداقية وشرعية مع الضغوط التى تعانى منها الميزانيات الحكومية وتسعى بعض الدول النامية حالياً لإفساح الطريق أمام تلك المنظمات للعب دور أكثر فاعلية والمشاركة فى عملية التنمية[١٥٨].

ويلاحظ من خلال واقع خبرات العمل الأهلى فى بلاد عديدة من العالم أن المنظمات غير الحكومية تنقسم إلى ثلاث فئات كبرى هى[١٥٩].

١- منظمات تهدف إلى مساعدة الأفراد والأسر غير القادرة بما فى ذلك تلك التى تنشأ لغرض المساعدة الذاتية بين الناس غير القادرين.

٢- منظمات تتكون بناء على اهتمام عام مشترك أو بهدف العمل فى مجال محدد ولأغراض تحقيق منافع جماعية.

٣- منظمات تتأسس فى إطار سعى أعضائها لتحقيق هدف عالمى مشترك مثل الدفاع عن حقوق الإنسان والمرأة والبيئة والطفولة وغير ذلك من القضايا ذات الاهتمام العالمى.

وتتجلى قدرة الجمعيات الأهلية فى مدى التعبير بصدق وشفافية عن وجدان وضمير واحتياجات المجتمعات المحلية التى تعيش فيها وصياغة هذه الاحتياجات على شكل برامج ومشروعات تدعم بالمشاركة الشعبية، وتفرض الأجندة الوطنية وجودها ومسئولياتها لتعيد صياغة وبلورة المتغيرات التى تطرأ على المجتمع والناتج عن عوامل داخلية (سياسات اقتصادية واجتماعية) وعوامل خارجية (العولمة) ولتطرح من جديد أمام المنخرطين فى شئون الوطن والصياغة الإنسانية والحضارية الجديدة لتحديد العلاقة بين الدول والجمعيات والمنظمات الأهلية، ولتحديد عقد اجتماعى جديد يعبر عن هذه الصياغة ووصولاً إلى هذه الصياغة لابد من تدعيم وجود مجتمع أهلى قائم على:

- قدرة المنظمات الأهلية على التواصل والاستمرارية مع أفراد

المجتمعات المحلية لخلق وعى بمفاهيم المشاركة والانتماء والقدرة على التأثير فى مسارها وحركتها الداخلية.

- أن تدعم المنظمات الأهلية مفهوم الديمقراطية لدى أفرادها والقائم على أن يكون الفرد صاحب قرار وعنصر فاعل.
- قدرة المنظمات الأهلية على الإبداع وخلق آليات جديدة وحضارية والبعد عن البيروقراطية.
- استقلالية العمل الأهلى وتذليل جميع العقبات والقيود المكبلة لحركته(١٦٠).

ومما سبق يمكن تعريف الجمعيات الأهلية على أنها تلك التجمعات الإرادية – التطوعية غير الهادفة للربح، وهذه التجمعات تهدف بالأساس إلى إشباع احتياجات أفراد وجماعات المجتمع، وتحقيق التنمية المستدامة دون الرغبة فى الحصول على نفوذ سياسى أو أرباح اقتصادية.

٢ـ الجمعيات الأهلية فى مصر:

لقد تجاوز عمر الجمعيات الأهلية فى مصر قرناً من الزمان، وجاءت على مداه استجابة لاحتياجات وضرورات اجتماعية، وينخرط أعضاؤها بشكل تطوعى ومعترف به من قبل المجتمع والدولة. وتخضع لإشراف ومتابعة وزارة الشئون الاجتماعية. وتنهض الجمعيات على أساس الاستقلال الذاتى وعدم استهداف الربح، وعدم التدخل فى

السياسة ومن ثم تقف بوصفها صمام أمان وعامل استقرار وتوازن في ميدان العمل الاجتماعي والإنمائي(١٦١).

وتعود نشأة أول جمعية أهلية في مصر إلى أوائل القرن التاسع عشر (عام ١٨٢١) حين تأسست الجمعية اليونانية بالإسكندرية لتضم أكبر الجاليات الأجنبية التي عاشت في مصر في ذلك لوقت. وبعد ذلك بحوالي أربعة عقود توالى إنشاء الجمعيات الثقافية مثل جمعية "معهد مصر" للبحث في تاريخ الحضارة المصرية (عام ١٨٥٩) وجمعية المعارف (عام ١٨٦٨) والجمعية الجغرافية (عام ١٨٧٥)، ثم توالى تأسيس الجمعيات الدينية، الإسلامية والقبطية مثل الجمعية الخيرية الإسلامية (عام ١٨٧٨) والتي شغل "عبد الله النديم" فيها منصب نائب رئيس الجمعية، ولهذا انشغلت إلى جانب عملها الخيري ببث الروح الوطنية بين المصريين، وجمعية المساعي الخيرية القبطية (١٨٨١) والتي اهتمت أيضاً بسبل التعاون بين جميع المصريين ونبذ التعصب الديني، وجمعية التوفيق القبطية (١٨٩١)(١٦٢).

وقد كان إنشاء لجمعيات الأهلية في مصر قبل تأسيس وزارة الشئون الاجتماعية يتم بناء على نصوص الدستور الذى ساد قبل عام ١٩٣٩. ومنذ تأسيس وزارة الشئون الاجتماعية بدأت في وضع قانون لتنظيم العمل الأهلي بصفتها الهيئة المسئولة وفي الجمعيات الأهلية من حيث التسجيل والإشراف المالي والإداري عليها. وعن عام ١٩٦٤ صدر قانون ٣٢ لتنظيم العمل الأهلي في مصر. وقد صدر القانون في ظل أوضاع

سياسية واجتماعية واقتصادية معينة مرت بها البلاد فى ذلك الوقت. وتغيرت هذه الأوضاع ودخلت مصر مرحلة الانفتاح الاقتصادى وطبقت براج لإعادة هيكلة الاقتصاد وخصخصة القطاع العام. وتحولت الجمعيات الأهلية من جمعيات خيرية إلى جمعيات تنموية تلعب دور الشريك للدولة فى التنمية والوصول إلى المناطق والفئات الفقيرة والمهمشة والدخول فى قضايا يصعب على الوزارات الدخول فيها. بالإضافة إلى التقدم الذى حدث على مستوى العالم والمتعلق بسرعة المواصلات والاتصالات وشبكة الإنترنت، إلى جانب المؤتمرات الدولية التى عقدت فى مصر وفى العالم والتى تم فيها عقد منتديات للجمعيات الأهلية موازية للمؤتمرات الحكومية[١٦٣].

كل هذه العوامل جعلت الدولة تعدل القانون (٣٢) لعام ١٩٦٤ بالقانون رقم (١٥٣) لعام ١٩٩٩ والذى حكم بعدم دستوريته ليتم تعديله فى (٥ يونيو ٢٠٠٢) بصدور قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الجديد (القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢) ليحكم عمل ما يزيد على (١٥) ألف جمعية أهلية موزعة لى مجالات العمل الأهلى تقدم خدماتها لما يقرب من (٣٠) مليون مواطن[١٦٤].

وتنقسم مجالات عمل الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية فى مصر حسب نشاطها إلى[١٦٥]:

١- *جمعيات الدعوة:* مثل جمعيات حقوق الإنسان أو الجمعيات التى تعمل فى الدفاع عن قضية محددة كمساندة بعض الفئات أو القطاعات

(حقوق الطفل المعاق أو حقوق المرأة) أو جذب الاهتمام لقضايا معينة مثل عمل الأطفال أو أطفال الشوارع أو تغيير الاتجاهات المجتمعية والسلوك إزاء بعض الممارسات.

٢- *جمعيات التنمية:* كالجمعيات الأهلية التى تعمل فى مجالات التنمية المختلفة (التعليم – الصحة – تنمية المرأة – الشباب – البيئة – الأسرة) ومن أمثلتها جمعيات تنمية المجتمع.

٣- *جمعيات الرعاية:* وهى الجمعيات التى تعمل فى مجال الرعاية مثل رعاية الأم، الطفل، رعاية وكفالة الأيتام، رعاية الأحداث، رعاية أسر المسجونين.

ويشتمل الهيكل التنظيمى للجمعيات الأهلية على أربع مستويات: الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، وهو تنظيم مركزى يضم ثلاثين عضواً، والاتحادات الإقليمية ويصل عددها إلى ستة وعشرين اتحاداً، والاتحادات النوعية وهى عشرة اتحادات، ثم الجمعيات والمؤسسات الأهلية[١٦٦].

أما عن مصادر تمويل الجمعيات الأهلية فتبلغ الإعانة الحكومية للجمعيات حوالى (٢٤) مليون جنيه سنوياً. ويعتبر هذا الرقم رقماً متواضعاً إذا ما قورن بحجم الدور الذى تؤديه الجمعيات حالياً فى المجتمع المصرى وقدرتها على الوصول إلى الفئات الفقيرة والضعيفة وتواجه معظم الجمعيات الأهلية فى مصر أزمة تمويل حادة، فالجمعيات تعتمد فى تمويلها على المصادر الآتية:

- الدعم المالى الذى تحصل عليه الجمعيات من الحكومة وهو محدود ويتجه إلى عدد محدود من الجمعيات.
- اشتراكات الأعضاء ولا تمثل إلا نسبة ضئيلة ولا ينتظم الأعضاء فى سدادها.
- الهبات والتبرعات وهى مصدر عام وتمثل نسبة كبيرة من إيرادات الجمعيات الخيرية والدينية.
- تقاضى رسوم مقابل وسائل وأدوية خاصة بخدمات معينة كخدمة تنظيم الأسرة، والخدمات العلاجية التى تقدمها المستشفيات والمستوصفات التابعة للجمعيات الأهلية، فضلاً عن الملابس الجاهزة والمأكولات. ولا تعانى الجمعيات التى تقدم مثل هذه الخدمات من قصور فى إيراداتها بل أنها تنفق على الأنشطة الأخرى التى تقوم بها ولا تدر دخلاً للجمعية من إيرادات العيادات والمستشفيات كالتوعية وتعليم وتدريب المرأة وأندية الأطفال.
- قلة الخبرة فى مجال تنمية الموارد فالجمعيات غير قادرة على الحصول على منح كافية من مصادر التمويل الدولية والعربية ولا على تنمية هذه الموارد المتاحة[١٦٧].

ومما سبق يتضح مدى خطورة الدور الذى يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية فى دفع أو تعويق عملية التنمية خاصة فى ظل عصر العولمة والشبكات الدولية.

مراجع الفصل:

(١)نبيل راغب، أقنعة العولمة السبعة، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١، ص٥.

(٢) أحمد عبد الرحمن أحمد، العولمة، المفهوم والمظاهر والمسببات، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد١، مجلس النشر العلمي، الكويت، ربيع ١٩٩٨، ص٥١.

(٣) محسن أحمد الخضيرى، العولمة، مقدمة فى فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٥٠.

(٤) محمد السيد سعيد، العولمة واستراتيجيات العالم الإسلامى للتعامل معها، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ١٥٢، أبريل ٢٠٠٣، ص ١٤.

(٥) هالة مصطفى، الاتحاد البرلمانى الدولى والعولمة، فى: قضايا برلمانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد ٧، أكتوبر ١٩٩٧، ص٤.

(٦) السيد ياسين، معركة فكرية حول العولمة، الأهرام، ١٩٩٨/٤/٢٣، ص٣٤.

(7) Robinson, W., Promoting polyarchy: Globalisation, U.S intervention and Hegmony, Cambridge University press, 1996, pp. 5-10.

(٨) بثينة حسنين عمارة، العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصرى، دار الأمين، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٣.

(٩) محمد مهدى شمس الدين، العولمة وأنسقة العولمة، منبر الحوار، بيروت، العدد ٣٧، شتاء ١٩٩٩، ص ص ٦-٨.

(١٠) جلال امين، العولمة، ط٣، سلسلة اقـرأ، العـدد ٦٣٦، دار المعـارف، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ٦-١١.

(١١) محمد السيد سعيد، العولمة واستراتيجيات العـالم الإسـلامى للتعـامل معها، مرجع سابق، ص ١٠.

(١٢) بيتر تيلور، كولن فلنـت، المحليـات، الجـزء الأول، ترجمـة: عبـد السلام رضوان، إسحق عبيد، سلسلة عـالم المعرفـة، المجلـس الوطنـى للثقافـة والفنـــون والآداب، الكويـــت، العـــدد ٢٨٢، يونيـــو ٢٠٠٢، ص١١٢.

(١٣) حسنين توفيق إبراهيم، العلاقة بين أطر وحتى "نظـام عـالمى جديـد" و"عولمة"، منبر الحوار، مرجع سابق، ص ص ٨٠-٨١.

(14)Taylor, P J., "Izations of the World: Americanization, Modernization and Globalization", in C, Hay and D. Marsh (eds.), Demy Stifying Globalization, Macmillan, Basing stoke, pp. 49-70.

(١٥) روبرت رايت، هل يمكن للعولمة أن تحقق السعادة للناس، من شـبكة الإنترنت: http: //www. cipe.org/htm.p.1.

(١٦) جلال أمين، العولمة، مرجع سابق، ص ٧.

(١٧) رمزى زكى، وداعاً للطبقـة الوسـطى، تـأملات فـى الثـورة الصناعيـة الثالثـة والليبراليـة الجديـدة، ط١، دار المستقبل العربـى، القـاهرة، ١٩٩٧، ص ص ١٣٠-١٣١.

(١٨) السيد ياسين، مجتمع الألفية الثالثة، قيمه وتناقضاته وآفاق تطـوره، فى : مصر فى القرن ٢١، الآمال والتحديات، تحرير: أسـامة البـاز، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٦، ص١١٢.

(19) Strange, S., The Retreat of the State: the Diffusion of Power in the World Economy, Cambridge University press, Cambridge, 1996, p. 3.

(٢٠) فرانسيس فوكوياما، رأس المال الاجتماعى والاقتصادى العالمى، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبى، الإمارات العربية المتحدة، العدد ٥، ١٩٩٦، ص ص ٢٤-٢٥.

(٢١) فريدريك سي. تيرنر وأليخاندرول. كورباتشو، أدوار جديدة للدولة، ترجمة محمد البهنسى، فى: المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مطبوعات اليونسكو، القاهرة، العدد ١٦٣، مارس ٢٠٠٠، ص١٥٨.

(٢٢) رمزى زكى، الليبرالية المتوحشة، ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة، ط١، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٩٣. ص٢٠٨.

(23) Haynes, J., Third World Politics, A concise Introduction, Blackwell publishers Inc, U.S.A, 1997, p. 25.

(٢٤)برهان غليون، التكامل الثقافى العربى فى عصر العولمة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص١١.

(25) Tomlinson, J., Cultural Imperialism: A Critical Introduction, printer, London, 1991, p. 5.

(٢٦) دافيدروثكوبف، فى مديح الإمبريالية الثقافية، ترجمة، أحمد خضر، الثقافة العالمية، العدد ٨٥، ١٩٩٧، ص٢٧.

(٢٧) باسكال زاكارى، دعونا نتغلب على الخوف، من شبكة الإنترنت:
http: //www. cipe. rg/ htm. P.7.

(28) Scholte, J. A., Globalization, A Critical Introduction, Macmillian press Ltd, London, 2000, pp. 22-23.

(٢٩) ميشيل كلوغ، أرب أطروحات حول عولمة أمريكا، الثقافة العالمية، مرجع سابق، ص٥٧.

(٣٠) عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية، عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، مجلة المستقبل العربى، العدد ٢٢٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس ١٩٩٨، ص٩٨.

(31) Waters, Malcolm, Globalization, Routledge, London, 1995, p. 140.

(٣٢) أحمد مجدى حجازى، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية، عالم الفكر، المجلد ٢٨، العدد الثانى، دار السياسة، الكويت، أكتوبر ١٩٩٩، ص١٦٥.

(٣٣) منصور إبراهيم الدخيل، العولمة والتعددية الثقافية، فى:
http: // www. suhuf.net. sa/2002 jaz/jun/19/cu 1. htm, p.1.

(٣٤) سعيد اللاوندى، بدائل العولمة، دار نهضة مصر، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص١٦٦-١٦٧.

(35) Held, D. and Mc Grew, A. (eds.), The Global Transformation Reader, Cambridge, polity press, 2000, p.2.

(٣٦) حسنين توفيق إبراهيم، العلاقة بين أطروحتى "نظام عالمى جديد" و"عولمة"، منبر الحوار، مرجع سابق، ص ص٧٩-٨٠.

(37) Norris, p., Global Governance and Cosmopolitan Citizens, in J.S. Nye and J.D. Donahue (eds.), Governance in a Globalizing World, Brookings institution press, Washingtion, D. C, 2000, p. 30.

(٣٨) مرتضى معاش، المعلوماتية مواجهة تاريخية جديدة، من شبكة الإنترنت:

http: //www. annabaa. org/list/form/share.htm.p.8.

(٣٩) سعيد إسماعيل على، التعليم والإعلام، عالم الفكر، المجلد ٢٤، العددان الأول والثانى، يوليو /سبتمبر، أكتوبر /ديسمبر، ١٩٩٥، ص١٠٨.

(٤٠) السيد ياسين، العالمية والعولمة، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص٣٤-٣٥.

(٤١) جلال امين، العولمة والدولة، المستقبل العربى، العدد ٢٨٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير ١٩٩٨، ص٣١.

(٤٢) رمزى زكى، مقدمة كتاب: هانس بيتر مارتين، هارالدشومان، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: عدنان عباس على، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٣٨، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر ١٩٩٨، ص٩.

(٤٣) السيد ياسين، نحو خريطة معرفية للعولمة (١)، الأهرام، ١٩٩٨/١١/١٩، ص٣٤.

(٤٤) رمزى زكى، مقدمة كتاب، هانس مارتين، هارالدشومان، مرجع سابق، ص ص ٨-٩.

(٤٥) جلال أمين، العولمة والدولة، مرجع سابق، ص ص ٣١-٣٢.

(٤٦) إيف جرينيه، صراع الحضارات أم حوار الثقافات، فى: صراع الحضارات أم حوار الثقافات: أوراق ومداخلات المؤتمر الدولى حول "صراع الحضارات أم حوار الثقافات"، القاهرة ١٠-١٢ مارس ١٩٩٧، تحرير، فخرى لبيب، منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية، مطبوعات التضامن (١٧٣)، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٨٣.

(٤٧) رمزى زكى، مقدمة كتاب هانس بيتر مارتين، وهارالدشومان، مرجع سابق، ص ص ١١، ١٢.

(48) Sassen, Saskia, Losing Control? Sovereignty in an Age of Globalization, Columbia University press, New York, 1996, p. xvi.

(٤٩) السيد ياسين، فى مفهوم العولمة، المستقبل العربى، العدد ٢٨٨، مرجع سابق، ص ص ١٢-١٣.

(٥٠) حسن عباس زكى، الرابحون والخاسرون فى العولمة، الأهرام الاقتصادى، العدد ١٥٦٥، ١٩٩٩/١/٤، ص٢٥.

(٥١) رمزى زكى، آليات الفوضى فى الاقتصاد العالمى الراهن، مجلة العربى. الكويت، العدد ٤٨٢، يناير ١٩٩٩، ص١١٣.

(52) The World Bank, World Development Report 1999/2000, Entering the 21st Century, Oxford University press, 2000, p. 111.

(٥٣) جارى بيرتلس وآخرون، جنون العولمة، تفنيد المخاوف من التجارة المفتوحة، ترجمة: كمال السيد، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٦٠.

(٥٤) حسنين توفيق إبراهيم، النظام الدولى الجديد فى الفكر العربى، مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٣، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يونيو ١٩٩٥، ص٧٥.

(٥٥) محمد عبد القادر حاتم، موسوعة المجالس القومية المتخصصة (١٩٨٤-١٩٩٩)، رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، المجلد ١٥، الكتاب السنوى، ١٩٩١، ص٤٦٣.

(٥٦) محمود علم الدين، ثورة المعلومات ووسائل الاتصال، التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال، دراسة وصفية، فى، السياسة الدولية، العدد ١٢٣، يناير ١٩٩٦، ص١٠٢.

(٥٧) إبراهيم حلمى عبد الرحمن، التطورات الدولية الجارية، فرص ومحاذير، كتاب الأهرام الاقتصادى، القاهرة، العدد ٣٧، مارس ١٩٩١، ص٤.

(58) Carnoy, Martin, Education and Development in the Third World, Grove press, London, 1987, p. 2.

(٥٩) على الدين هلال، النظام الدولى الجديد، مجلة عالم الفكر، المجلد٢٣، مرجع سابق، ص ١٤.

(٦٠) عبد المنعم سعيد، العرب والنظام العالمى الجديد، الخيارات المطروحة، سلسلة كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مايو ١٩٩١، ص ص ٦-٧.

(٦١) بيل جيتس، المعلوماتية بعد الإنترنت، طريق المستقبل، ترجمة، عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٣١، مارس١٩٩٨، ص٩.

(٦٢) فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٤٧، مارس ١٩٩٠، ص٣٤.

(٦٣) آلفن توفلر، بناء حضارة جديدة، ترجمة، سعد زهران، الطبعة الأولى، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ١٩٩٦، ص ص ٣٢-٣٣.

(٦٤) عمرو الجويلى، العلاقات الدولية فى عصر المعلومات، مقدمة نظرية، فى، السياسة الدولية، العدد ١٢٣، مرجع سابق، ص ص٨٣-٨٤.

(65) Castells, Mannuel et al, the New Global Economy in the Information Age, Reflections on our changing world, the pennsylvania, 1993, p. 155.

(٦٦) آلفن توفلر، بناء حضارة جديدة، مرجع سابق، ص٣٣.

(٦٧) ستيفن لمباكيس، السيطرة على الفضاء فى حرب الخليج الثانية وما بعدها، سلسلة دراسات عالمية، العدد ٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبى، ١٩٩٦، ص ص٢٩-٣٠.

(٦٨) خير الدين عبد اللطيف محمد، بعض الأوجه السياسية والقانونية لثورة الاتصال الحديثة، فى. السياسة الدولية، العدد ١١٦، أبريل ١٩٩٤، ص٦٣.

(٦٩) على الدين هلال. النظام الدولى الجديد، مجلة عالم الفكر، مرجع سابق، ص١٨.

(٧٠) محمد عبد القادر حاتم، موسوعة المجالس القومية المتخصصة، مرجع سابق، ص٤٦٣.

(٧١) لذلك حقاً كما ذهب "نبيل على" آن وقت الفزع لدول العالم الثالث، وكيف لاتفزع وهى تسمع أن دولة عظمى كبريطانيا صاحبة التاريخ المجيد فى تكنولوجيا الإلكترونيات وعلوم الكمبيوتر وصناعته، تخشى النزول إلى مصاف دول العالم الثالث وهى ترى اضمحلال مصادر قوتها الاستراتيجية فى عصر المعلومات. وكذلك وهى تسمع وزير خارجية فرنسا يحذر من الإمبريالية الثقافية الوافدة إليهم عبر الأطلنطى، وإذا كان هذا حال فرنسا منارة العالم الثقافية، فما هو حال دول العالم الثالث وقدرتها على التصدى للغزو الثقافى ضامرة للغاية. أنظر: نبيل على، العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ١٨٤، أبريل ١٩٩٤، ص ص ٢٧-٣٢.

(٧٢) حسنين توفيق إبراهيم، النظام الدولى الجديد فى الفكر العربى، مجلة عالم الفكر، مرجع سابق، ص ص٥٧-٥٨.

(73) Clarke, Thomas and Pitelis, Christos (eds.), The political Economy of privatization, Routledge, London, 1993, p. 1.

(٧٤) رابح رتيب، مستقبل الخصخصة، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ١٠٥، أغسطس١٩٩٧، ص٥.

(٧٥) أسامة محمد الفولى، مقدمة فى الاقتصاد الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص١٠٩.

(٧٦) رابح رتيب، مستقبل الخصخصة، مرجع سابق، ص ٥.

(٧٧) أحمد ماهر، اقتصاديات الإدارة، مركز التنمية الإدارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٤، ص٩.

(٧٨) محمد ناظم حنفى، الإصلاح الاقتصادى وتحديات التنمية، الطبعة الأولى، مكتبة جامعة طنطا، ١٩٩٢، ص٣٩.

(٧٩) مدحت حسنين: التخصيصية، السياسة العربية بشأنها، دواعيها والأهداف المرجوة منها، الطبعة الأولى، دار سعاد الصباح، الكويت، ١٩٩٣، ص١٦.

(80) The World Bank, World Development Report 1995, Workers in an Integrating World, Oxford. University press, 1995, pp.5-6.

(81) Hughes, Helen (ed.), Dangers of Export pressimism, Developing Countries and Industrial Markets, An International Center for Economic Growth Publication, ICS Press, California, 1992, pp. 9-10.

(٨٢) تعددت التسميات التى ظهرت فى هذا الصدد من خصخصة إلى التخصيصية، أو الخصوصية، أو الخاصخصة، أو الأهلنة، أو إعادة الهيكلة، أو اللامركزية. وإلى غير ذلك من المسميات كالتحول إلى الخاص أو توسيع قاعدة الملكية. غير أن الدراسة تميل إلى استخدام مصطلحى الخصخصة والتخصيصية، باعتبارهما من أكثر التسميات شيوعا وانتشاراً.

(٨٣) ايهاب الدسوقى، التخصيصية والإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية، مع دراسة التجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥، ص٧.

(٨٤) رمزى زكى، المعادلة الصعبة التى تواجه الاقتصاد المصرى. مجلة العمل، القاهرة، العدد ٣٧٤، يوليو ١٩٩٤، ص٢٤.

(٨٥) أمانى قنديل، التحول نحو القطاع الخاص، تحليل المفهوم والقضايا في: أحمد رشيد وآخرون، القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر، مطبعة أطلس، القاهرة، ١٩٨٩، ص١٢.

(٨٦) البنك الدولى، تقرير التنمية فى العالم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨، ص٢٠٦.

(٨٧) إيهاب الدسوقى، مرجع سابق، ص١٥.

(88) Royal Economic Society, The Economic Journal, vol, 106, No. 435, March 1996, p. 10.

(89) Cook, Paul and Kirkpatrick, Colin (eds.), privatization in Less Developed Countries, Sussex, U.K, 1988, pp. 3-4.

(٩٠) رابح رتيب، مستقبل الخصخصة، مرجع سابق، ص ١٠.

(٩١) دينا عبد المنعم راضى، أساليب التخصيصية فى مصر مع التطبيق على قطاع الصناعات الغذائية، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٦، ص٣.

(٩٢) محمود السيد الناغى، تحديات التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص وواقعها فى مصر، فى، استراتيجيات التغيير، مرجع سابق، ص ص٥٧٦-٥٧٩.

(93) Vickers, John and Yarrow, George, Privatization, An Economic Analysis, Mit Press, Cambridge, 1988, p. 157.

(٩٤) محمد ناظم حفنى. الإصلاح الاقتصادى وتحديات التنمية، مرجع سابق، ص ص٢٧٧-٢٧٩.

(95) Walle, Nicolas Vand, Privatization in Developing Countries, A Review of the Issues, World Development, Vol 17, N. 5, 1989, p. 601.

(٩٦) خالد زكريا محمد أمين، إدارة برامج التحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص، دراسة للحالة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦، ص٩١.

(٩٧) عبد الهادى الجوهرى، التنمية ومعوقاتها فى المجتمعات النامية. فى: عبد الهادى الجوهرى وآخرون، دراسات فى التنمية الاجتماعية. مدخل إسلامى. مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة. ١٩٨٢. ص١٤١.

(٩٨) إيهاب الدسوقى. التخصيصية والإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية، مرجع سابق، ص٧٣.

(99) George, Vic et al., Ideology and Social Welfare, Routledge and Kegan Paul, London, 1985, p. 143.

(١٠٠) سعيد النجار، تجديد النظام الاقتصادى والسياسى فى مصر، الجزء الأول. الطبعة الأولى. دار الشروق. القاهرة، ١٩٩٧، ص ص٢٦-٢٧.

(١٠١) صديق محمد عفيفى. التخصيصية، لماذا؟ وكيف. كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ٦٠، فبراير ١٩٩٣، ص٥.

(١٠٢) محسن أحمد الخضيرى، الخاصخصة، منهج اقتصادى متكامل لإدارة عمليات التحول إلى القطاع الخاص على مستوى الاقتصاد القومى

والوحدة الاقتصادية بمصر. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٩.

(١٠٣) رمزى زكى، الخصخصة والإصلاح الاقتصادى بمصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثانى، العدد الأول، معهد التخطيط القومى، القاهرة، يونيو ١٩٩٤، ص ص١٩٣-١٩٤.

(١٠٤) رمزى زكى، مقدمة كتاب، هانس مارتين، هارالد شومان، فخ العولمة، مرجع سابق، ص ١٣.

(١٠٥) رمزى زكى، وداعاً للطبقة الوسطى، تأملات فى الثورة الصناعية الثالثة والليبرالية الجديدة، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٢٩.

(١٠٦) حمد ثابت، تغير طبيعة ودور الدولة المصرية فى ضوء النمو التابع وسياسات صندوق النقد الدولى، فى، المجتمع والدولة فى الوطن العربى فى ظل السياسات الرأسمالية الجديدة. إشراف. سمير أمين. دراسات مركز البحوث العربية، ومنتدى العالم الثلث، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٣٢.

(107) Clarke, Thomas and Grace, C., Restructuring the public Sector: Quality Assurance, performance Measurement and Social Accountability, in, T. Clarke (ed.), International Privatization: Strategies and Practices, Walter De Gruyter, Berlin, 1993, p. 5.

(١٠٨) رابح رتيب، مستقبل الخصخصة، مرجع سابق، ص١٢.

(١٠٩) محسن أحمد الخضيرى، الخاصخصة، مرجع سابق، ص ٣٤.

(١١٠) نجوى عبد الله عبد العزيز سمك، إمكانية التحول إلى القطاع الخاص في الصناعات التحويلية في جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص١٣.

(١١١) أحمد ماهر، اقتصاديات الإدارة، مرجع سابق، ص ١٣.

(١١٢) السيد أحمد عبد الخالق، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، بين التنظير والواقع مع رؤية مستقبلية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص٦٠.

(113) Brada, Josef C., Privatization is Transition Perspectives, A Journal of the American Economic Association, Volume 10, N.2, Spring, 1996, p.70.

(١١٤) مدحت حسنين. التخصيصية، مرجع سابق، ص ٢٢.

(١١٥) محسن أحمد الخضيرى. الخاصخصة، مرجع سابق، ص ص٣٨-٣٩.

(١١٦) رابح رتيب. مستقبل الخصخصة. مرجع سابق، ص ١٣.

(١١٧) أحمد السيد النجار. الإصلاح الاقتصادى فى الدول العربية. حالة مصر، المغرب، اليمن. سلسلة قضايا استراتيجية، العدد ٣. المركز العربى للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، مايو ١٩٩٦، ص١٦.

(١١٨) رمزى زكى. المعادلة الصعبة التى تواجه الاقتصاد المصرى. مرجع سابق. ص٢٤-٢٥. وأنظر ايضاً:

Fraser, R, Privatization, The U.K. Experience and International Trends, Longman, London, 1988.

(١١٩) رمزى زكى، الليبرالية المتوحشة، ملاحظات حـــول التوجهـــات الجديدة للرأسمالية المعاصرة، الطبعـــة الأولى، دار المســـتقبل العربـــى، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص٢٣٣-٢٣٤.

(١٢٠) محمـود عبـد الفضيـل، حـول التناقضـات الاقتصاديـة والاجتماعيـــة الجديدة وبدائل سياسات التكيـف، الحالـة المصريـة، فـى: المجتمع والدولة فى الوطن العربـــى فـى ظـل السياسـات الرأسماليـة الجديـدة، مرجع سابق، ص ٥٢.

(١٢١) أحمد السيد النجار، الإصلاح الاقتصادى فى الـدول العربيـة، مرجـع سابق، ص١٩.

(١٢٢) أحمد فكرى محمد مبروك، أثر سياســات صنـدوق النقـد الـدولى علـى مستقبل التنمية فى الدول النامية، بالتطبيق علـى الاقتصـاد المصـرى، رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة، مكتبـــة كليـــة التجـــارة، جامعـــة الزقازيق، ١٩٩٧، ص٣٠٧.

(١٢٣) رمزى زكى، الليبرالية المتوحشة، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

(١٢٤) أحمد ثابت، تغير طبيعة ودور الدول المصرية فى ضـوء النمـو التـابع وسياسات صندوق الدولى، مرجع سابق، ص ١٣١.

(١٢٥) عبد الخالق عبد الله، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، فى، المستقبل العربى، العدد ١٦٧، مركز دراسـات الوحـدة العربيـة، بيروت، يناير ١٩٩٣، ص٩١.

(126) Babai, D., The World Bank and the IMF: rolling back the state or backing its role? In, R. Vernon (ed.), The Promise of Privatization, The Council of Foreign Relations, New York, 1988, p. 25.

(١٢٧) رمزى زكى، المعادلة الصعبة التى تواجه الاقتصاد لمصرى، مرجع سابق، ص٢٤.

(١٢٨) هشام أحمد حسبو، الهندسة المالية لشركات قطاع الأعمال العام فى مصر، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٤، ص٣٥.

(١٢٩) محمد صالح الحناوى، أحمد ماهر، الخصخصة بين النظرية والتطبيق المصرى، مركز التنمية الإدارية، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ص١٥٢-١٥٣.

(١٣٠) أحمد ماهر، اقتصاديات الإدارة، مرجع سابق، ص ١٤.

(١٣١) فرانسيس فوكوياما، رأس المال الاجتماعى والاقتصادى العالمى، سلسلة دراسات عالمية، العدد ٥، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبى، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٦، ص ص٢٤-٢٥.

(١٣٢) عونى عز الدين، عرض لكتاب، سافاس، الخصخصة، المفتاح إلى حكومة أفضل، مجلة العمل العربية، العدد ٥٧، مارس ١٩٩٤، ص ص٢٣٣-٢٣٥.

(١٣٣) رابح رتيب، مستقبل الخصخصة، مرجع سابق، ص١٤.

(١٣٤) رمزى زكى، الليبرالية المتوحشة، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

(135) Csaba, Laszlo, Privatization, Liberalization and Destruction: Recreating the Market in Central and Eastern Europe, Dartmouth, Brookfield, USA, 1994, p. 46.

(١٣٦) محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص ٣٩.

(١٣٧) رمزى زكى، وداعاً للطبقة الوسطى، مرجع سابق، ص ٩٩.

(138) Rapaczynski, Andrzej, the Roles of the State and the Market in Establishing property Rights, in, The Journal of Economic Perspectives, op. cit., p. 87.

(١٣٩) نجوى عبد الله عبد العزيز سمك، مرجع سابق، ص ٤٤.

(١٤٠) أزمة مصر الاقتصادية الراهنة الطريق نحو الخروج منها، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوى، أمانة اللجنة المركيزة، ١٩٨٢، ص٤١.

(141) Carlos-Pereira, Luiz, et al., Economic Reforms in New Democracies, A Social – Democratic Approach, Cambridge University Press, New York, 1993, p. 1.

(١٤٢) عزمى بشارة، المجتمع المدنى: دراسة نقدية، مع إشارة للمجتمع المدنى العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص٣١.

(١٤٣) ناهد عز الدين، المجتمع المدنى، موسوعة الشباب السياسية، العدد (٥)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص٩٣-٩٤.

(١٤٤) أمانى قنديل، عملية التحول الديمقراطى فى مصر (١٩٨١-١٩٩٣)، مركز ابن خلدون للنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص٥.

(١٤٥) ناهد عز الدين، المجتمع المدنى، موسوعة الشباب السياسية، مرجع سابق، ص ١١.

(١٤٦) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، التنمية المحلية بالمشاركة، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٥٧.

(١٤٧) محمد عابد الجابرى، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدنى فى الوطن العربى، المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٦٧، يناير ١٩٩٣، ص٩.

(١٤٨) ناهد عز الدين، المجتمع المدنى، مرجع سابق، ص ص٧١-٧٢.
(١٤٩) هالة مصطفى، الدولة وجدت لتبقى، مجلة الديمقراطية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، السنة الأولى، العدد الثالث، صيف ٢٠٠١، ص٦.
(١٥٠) أحمد ثابت، الدور السياسى والثقافى للقطاع الأهلى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص ١٧-١٨.

(١٥١) - ١٥٤ - المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية ودراسة حالة لنموذج تنمية الإسكندرية بالمشاركة الشعبية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (١٥٠)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، أبريل، ٢٠٠٢، ص٨٧.
(١٥٢) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، التنمية المحلية بالمشاركة، مرجع سابق، ص٥٧.
(١٥٣) الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٣٦)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، يناير ٢٠٠١، ص ص ١-٢.
(١٥٤) التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (١٤٥)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، فبراير ٢٠٠٢، ص ص٥٥-٥٦.
(155) Hulme, David, Social Development Research and the Third Sector, In: Booth, David (ed.), Rethinking Social Development: Theory, Research, and Practice, Longman Scientific & Technical, New York, 1994, p. 251.

(١٥٦) أمنى قنديل، المجتمع المدنى فى مصر "فى مطلع ألفية جديد"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٦٤.

(١٥٧) ناهد عز الدين، المجتمع المدنى، مرجع سابق، ص ص ٨٢-٨٣.

(١٥٨) عطية حسين أفندى، شركاء التنمية، الحكومة - القطاع الخاص- المنظمات غير الحكومية، مجلة النهضة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد الرابع، يوليو ٢٠٠٠، ص ص ١٠٤-١٠٥.

(١٥٩) احمد ثابت، المجتمع المدنى، الصلاحيات المنهاجية وضرورة التطوير، مجلة النهضة، العدد الخامس، أكتوبر، ٢٠٠٠، ص١٢.

(١٦٠) التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات، مرجع سابق، ص٥٦.

(١٦١) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص٥٧.

(١٦٢) الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية، مرجع سابق، ص٥.

(١٦٣) المرجع السابق نفسه، ص١٦.

(١٦٤) التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠٢، موقع جريدة الأهرام على شبكة الإنترنت:

http: //www. ahram.org.eg/acpss/p. 4.

(١٦٥) التخطيط بالمشاركة بين المخططين، والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات. مرجع سابق. ص١٩.

(١٦٦) تقرير للتنمية البشرية٢٠٠٣، مرجع سابق، ص٥٩.

(١٦٧) الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية، مرجع سابق، ص١٢.



الفصل السابع

علم الاجتماع ودراسة المستقبل

تمهيد .

أولاً: تاريخ الدراسات المستقبلية.

ثانياً: التعريف بالدراسات المستقبلية.

ثالثاً: منهجية الدراسات المستقبلية.

رابعاً: النماذج العالمية للمستقبليات ودول العالم الثالث.

خاتمة.



تمهيد:

مع تزايد حدة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، والزيادة السكانية السريعة وإلحاح قضايا التنمية فى العالم الثالث، واتساع الفجوة الراهنة بين الدول المتقدمة والدول النامية، نمت الحاجة إلى وضع تصورات لمستقبل التنمية فى بلدان العالم الثالث تعتمد فى المحل الأول على تحليل متعمق للتغيرات التى نجمت عن محاولات تطبيق نماذج تنموية، لم تسفر معظمها إلا عن مزيد من المشاكل فى هذا الجزء من العالم ولم تقض على الفقر الجماهيري الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين دول الشمال والجنوب[١].

وهذا يوضح أن الدراسات المستقبلية Future Studies ليست ترفا عقلياً يتلهى به بعض المثقفين، ولا فراراً من الواقع ومشكلاته المعقدة بحثاً عن عالم أفضل. بل إن لها فائدة عملية ومباشرة من حيث التمكن من معرفة النتائج البعيدة المدى لما يجرى فى بلادنا الآن: ما نتخذه من قرارات، وما نمارسه من تغير فى العادات، وما ننشؤه، أو ندعمه من علاقات[٢].

ونجد أن مجال الدراسات المستقبلية أصبح مشهوراً ومعروفاً للعامة عندما نشر "آلفن توفلر Alvin Toffler" كتابه – الذى أصبح الآن من الكلاسيكيات وعنوانه صدمة المستقبل Future Shock فى السبعينات[٣].

وقد رأي " آلفن توفلر " أنه إذا لم نتعلم من التاريخ ، فسوف نضطر إلى أن نستمد منه . ولكن إذا لم نغير المستقبل ، فسوف نضطر إلى

أن نصبر علية ، وهذا سوف يكـون سيئاً . كمـا أنـه لا يمكـن أن نجعـل المستقبل إنسانياً ريثما نرسمـه فـى وعينـا ، وحتـى نسبر أغـواره بكـل الذكاء والتخيل لما يقع تحت سيطرتنا [٤].

وعلى الرغم من وجـود قيـود لسبر أغـوار المستقبل، تتمثـل فـى ظروف عدم التأكد، إلا أن الاهتمام بـهذا العمـل وكذلـك إدراك الضـرورة الملحة للقيام به، يتزايد باطراد لأسباب كثيرة، أولها أننا لا نرضى عمـا نراه حولنـا والنتـائج المتناقضـة للأهـداف الطمـوح، فقد نوعيـة الحيـاة المطلوبة، التلوث البيئى، المجاعات، تقوض النظام النقدى العالمى وغـير ذلك. وثانيها أن كل شئ يبدو أنه يتغير بمعدل أسرع بكثير من أى وقت مضى، وأدت سرعة التغيير فى السنوات الأخيرة فى كل أنشـطة الحيـاة إلى الإطاحة بالكثير من الأسس التى بنى عليها التفكير فـى المـاضى. أمـا السبب الثالث والأخير فهو يتمثل فى دخولنا مرحلة جديدة من التطـور القومى والعـالمى، التـى يجـب أن تكـون أنمـاط التقـدم البديلـة فيـها قـد درست بعناية أكبر، قبل اتخاذ أى قرار بالاختيار[٥].

وعلى هذا فإن أي مجتمع يستطيع ويجب عليه أن يشكل مستقبله لأنه إذا لم يفعل فإن مجتمعاً آخر بالتأكيد سوف يقوم بذلك[٦].

ونجد أن أسوأ صورة للمستقبل في بلدان العالم الثالث ، هـي تلـك التي تنتج عن الموقف السلبي من محاولة صنع المستقبل . موقف التخلـي عن حرية الإرادة الإنسانية ، وتـرك الأحـداث تصنـع مسـتقبل النـاس . وإذا كانت البلدان المتقدمة صناعيـاً تـدرك ضـرورة إ ستشـراف المسـتقبل حتى لا يحمل إليها من المفاجآت مالا ترضاه ، فإن بلدان العالم الثالث ،

التي تعاني التخلف Underdevelopment بمظاهره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية المتعددة لا يحق لها أن تنصرف عن التفكير في المستقبل والإعداد لصور منه تكون أدعي للتقدم ، ورفع مستوي المعيشة ، وامتلاك موقع أرفع في الساحة الدولية [٧].

والمستقبل يمثل مشكلة اجتماعية أساسية. وهذا ما يتضح من خلال ظواهر مثل الزيادة السكانية، وسباق التسلح، والتلوث، والتعصب العنصرى، ومشكلة الأسلحة النووية[٨].

ويستطيع علماء الاجتماع بحكم وظيفتهم، ودورهم فى المجتمع، أن يلقوا مزيداً من الضوء على احتمالات المستقبل من خلال استبصارهم للضغوط التى شهدها الماضى، ويتعرض لها الحاضر، ومن ثم يتوقع استمرارها، أو تفاقمها فى المستقبل[٩].

وقد تحول ميدان سوسيولوجيا المستقبل منذ ما يزيد على ربع القرن إلى ميدان مستقل محدد المعالم مهمته التنبؤ بالتغيرات الاجتماعية التى ستحدث فى المستقبل، وبالتالى وضع الخطط الملائمة لمواجهة تلك التغيرات. ومعنى ذلك أن مهمته لا تقتصر بحال من الأحوال على مجرد التنبؤ، ولكنها تتعدى ذلك إلى محاولة توجيه حركة المجتمع فى الاتجاه الذى يضمن تعظيم المكاسب الاجتماعية وتقليل الخسائر والأضرار والمشكلات إلى أدنى حد[١٠].

وعلى ذلك فتقدم المجتمعات الإنسانية المعاصرة وقدرتها على معالجة المشكلات العامة المصاحبة للتطور الاقتصادي والاجتماعي السريع والمعقد ، رهين بمدي قدرة تلك المجتمعات على تصور

المستقبل، والإعداد له ، والتخطيط للقائه والتعامل معه[١١].

ويحتاج أي مجتمع إلى القيام ببناء المستقبل بصورة مطردة بأعمال متعاقبة مصممة من أجل تحريك أشكال المستقبل المكنة التي يرغبها ، ومنع ولادة أشكال المستقبل المكنة التي يخشاها[١٢].

ومما سبق يتضح أهمية استشراف أبعاد المستقبل، وخاصة بالنسبة لدول العالم الثالث. وعلى هذا فسأحاول فى هذا الفصل القيام بتأصيل نظرى للدراسات المستقبلية، وذلك من خلال عرض تاريخ الدراسات المستقبلية، وتحديد مفهوم استشراف المستقبل، ومنهجية الدراسات المستقبلية وعرض النماذج العالمية للمستقبليات ووضع دول العالم الثالث فيها.

أولاً : تاريخ الدراسات المستقبلية :

يرجع تاريخ الاهتمام بالمستقبل إلى البدايات الأولى للتطلع البشرى إلى المعرفة الشاملة بالكون واستكناه غوامضه وأسراره وفى مقدمتها الزمن، وذلك بهدف السيطرة على حركته والتحكم فى مساره. ويمكن تبين ذلك بوضوح فى التراث الأسطورى والدينى للبشرية حيث توجد الجذور الأولى لعلم المستقبل فى صور وأشكال متباينة(١٣).

فهناك عبر التاريخ توجد نظرات الحكماء إلى المستقبل من قبيل " الطوباويات " أو المدن الفاضلة كما سماها " الفارابي " أو كما صورها " فرانسيس بيكون " في " أطلنطا الجديدة " أو كما قدمها " توماس مور " في " اليوتوبيا "(١٤).

ويرى البعض أن أول محاولة لاستطلاع مستقبل الجنس البشرى على أسس علمية كانت على يد "توماس مالتوس Thomas Malthus" فى القرن التاسع عشر. والذى قدم رؤية مستقبلية تتسم بالتشاؤم من خلال دراسته الشهيرة عن نمو السكان والتى توقع فيها أن يتم حل التناقض الاجتماعى الناتج عن الثورة الصناعية والذى تمثل فى تزايد أعداد الفقراء وتصاعد احتمالات الصراع الطبقى فى ظل سيطرة الطبقة الرأسمالية فى المجتمع البريطانى آنذاك. وذلك من خلال الأوبئة والمجاعات والحروب التى تتولى تصفية الفقراء. وإيقاف تزايدهم الذى يهدد مصالح الفئات التى تتحكم فى مصادر الإنتاج والثروة والنفوذ السياسى. ولكن لم تتحقق توقعات "مالتوس" وتم حل هذا التناقض عن طريق آخر هو الاستعمار . والواقع أن "مالتوس" قد طرح توقعاته التى

لم تتحقق فى حدود ما أتيح له من معلومات فى إطار عصره[١٥].

ومن أبرز الإسهامات التى قدمها القرن التاسع عشر لعلم المستقبل ظهور الروائى "جول فيرن" الذى استطاع فى كثير من أعماله الروائية أن ينفذ ببصيرة حادة إلى مجاهل المستقبل، ومن أشهرها "حول العالم فى ثمانين يوماً"، "عشرون فرسخاً تحت سطح الماء"[١٦].

ونجد من الشخصيات البارزة التى أسهمت فى تأصيل الاهتمام العلمى بالدراسات المستقبلية الكاتب البريطانى "ويلز H.. G. Wells" والذى نادى فى بداية القرن العشرين بالدراسة الأكاديمية المنظمة للمستقبل، ووردت مؤلفاته وأهمها "التوقعات Anticipations"، "واليوتوبيا الجديدة"، و "شكل الأشياء المستقبلية"، أهمية التغير التكنولوجى فى تشكيل المستقبل[١٧].

أما نظرة علم الاجتماع للمستقبل على أنه مشكلة اجتماعية أساسية فقد جعلت رواده يهتمون ببحث تاريخ المجتمعات الإنسانية فى محاولة للتنبؤ بمستقبل هذه المجتمعات . ومن الدراسات التي نجدها في هذا المجال ما قدمه " سان سيمون Saint Simon حين كان بصدد وصف مجتمع المستقبل في دورية L'industrie عام " ١٨٦١ " ، حيث رأى أن مجتمع المستقبل سوف يحكمه المنتجون ، والمهندسون وأصحاب رؤوس الأموال . على عكس المجتمع الحربى القديم الذى كانت تسيطر عليه طبقة الكهنة والمحاربين والإقطاعيين[١٨].

كذلك كتب " توكفيل De Toqueville " عام " ١٨٤٠ " في مؤلفه " الديمقراطية الحديثة " متنبئا بالحصيلة الممكنة للديمقراطية التى

تظهر في المجتمع الحديث حيث يعمل عدد هائل من الأفـراد المتسـاويين والمتشابهين لتحقيق أغراض مألوفـة لهـم . وفـوق هـذا كلـه تشـييد قـوة حارسة ضخمة هي الدولة التي تعمل جاهدة على توفـير الأمـن وتوجيـه الصناعة وتنظيم الملكيات ، كمـا توفـر لهـذا العـدد الهـائل كـل العنايـة للتفكير ولتحقيق مطالب الحياة[١٩].

ومن المحاولات التى قدمها رواد علم الاجتماع فى مجـال التنبـؤ بمسـتقبل المجتمعـات الإنسـانية، مـا قدمـه "كـارل مـاركس Marx"، و"باريتو Pareto" و "فيبر Weber" "وتونيز Tonnies"[٢٠].

وبقدر ما أسهمت المحاولات السابقة فى تشكيل الرصيد المعرفى للدراسات المستقبلية فى إطار يتمـيز بالطـابع العلمـى. إلا أن الدراسـات المسـتقبلية لم تكتسـب معناهـا الاصطلاحـى علميـاً إلا فـى أوائـل القـرن العشرين على يد عـالم الاجتمـاع "س. كـولم جيلفـان" الـذى اقـترح عـام (١٩٠٧) إطلاق اسم (ميلونتولوجـى) علـى حقـل الدراسـات المسـتقبلية. وهى كلمـة ذات أصـل يونـانى معناهـا أحـداث المسـتقبل لكنـها لم تحـظ بالانتشار أو القبول فى الأوساط العلميـة، ولذلـك طواهـا النسـيان. إلا أن المؤلـف الألمـانى "أوسـيب فلنختـهايم" قـد توصـل إلى اصطـلاح بديـل "Futurology" وهو الاسم الشائع لهذا المجال باللغة الإنجليزيـة. أمـا الاصطـلاح الفرنسـى لعلـم المسـتقبل فـهو "Prospective" الـذى ابتكـره "جاستون برجيه" عالم المستقبليات الفرنسى[٢١].

وقد شهدت المجتمعات الصناعية المتقدمة منذ الأربعينات طفـرة كبيرة فى أعداد المؤلفات المنتمية إلى ميـدان الدراسـات المسـتقبلية فظـهر

مؤلف "هيرمان كاهان H. Kahn عام ٢٠٠٠"، ومؤلف "دانيال بل D. Bell مجتمع ما بعد الصناعة"، ومؤلف "دنيس جابو D. Gabor اختراع المستقبل"، ومؤلف "برترنا دى جوفينيل de Jouvenel فن التخمين"، وكتاب "رايت ميلز W. Mills الخيال السيوسيولوجى"، وكتاب "اميتاى اتزيونى A. Etzioni المجتمع الإيجابى"، وكتاب جورج سول G. Soul صورة الغد"، وكتاب "تشارلز داروين C. Darwin المليون سنة التالية"(٢٢).

وهذه المؤلفات قامت بدراسة المستقبل من وجهات نظر اقتصادية ، وتكنولوجية ، وسوسيولوجية ، وتعتبر هذه المؤلفات بمثابة الأرضية التمهيدية الكلاسيكية التي وضعت بذور ما يسمي " بالفلسفة المستقبلية " حيث كان الشغل الشاغل لمؤلفيها هو النظر إلى المستقبل العام للإنسان والإنسانية ككل دون تحديد لهوية الظروف القومية أو السياسية ولا الشروط الفنية أو العملية التىتحيط بموضوع الدراسة(٢٣).

ومن الجدير بالذكر أن الدراسات المستقبلية بدأت تحظى بالاهتمام والانتشار وتتجه بعيداً عن الجزئية فى تصورها للمستقبل مع بدء الستينات، حيث شهدت هذه الحقبة ظهور العديد من الدراسات المستقبلية فى الدول الغربية، كما أبدت أجهزة التخطيط فى الدول الاشتراكية اهتماماً ملحوظاً بهذه الدراسات من خلال الحرص على توفير قاعدة أعرض للمعلومات وخلفية أطول فى النشاط التخطيطى(٢٤).

وقد توالت بعد ذلك موجات متتابعة من الإنتاج المتخصص فى مجالات أكثر تحديداً وظهرت أجيال جديدة من رجال الدراسات

المستقبلية المهتمين ببحث المحاور الحياتية الرئيسية الحاكمة لصورة الحياة ومستواها ، كالتعليم ، والمواصلات ، والطاقة ، والنواحي العسكرية ، وما إلى ذلك . كما ظهرت في نفس الفترة سلسلة " توفلر Toffler " والتي بدأها بكتاب " صدمة المستقبل " ثم أعقبها بمؤلفه عن "التعليم من أجل المستقبل " ، ثم " الرجال المستقبليون " ، ثم " الموجة الثالثة "[٢٥].

ومع مرور الوقت أصبح استشراف المستقبل هماً يشغل بال المنظمات الدولية والمعاهد العلمية والشركات المتعددة الجنسية علاوة على الحكومات منفردة أو بصورة جماعية.

وقد تميزت الدراسات المستقبلية خلال حقبتي الستينات والسبعينات عموماً بأربع سمات رئيسية :

أولها : الاعتماد على الجهد الجماعي وما يسمى بفرق البحث المتكاملة التى تستند إلى تمويل حكومى أو دولى أو مؤسسات رأسمالية محلية أو عابرة القومية.

ثانياً : عالمية هذه الدراسات وظهور ما يسمى بالنماذج العالمية فى بحوث المستقبل Global Models ومن النماذج الهامة فى هذا الصدد ما قدمه العالمان الأمريكيان "فورستر Forester" وميدوز Meadows" فى عام (١٩٧٢) تحت عنوان "حدود النمو The Limits To Growth" فى إطار نشاط نادى روما[٢٦].

ثالثاً : الاهتمام بتأصيل الأسس المنهجية للدراسات المستقبلية من خلال توظيف التراث المنهجى للمعرفة العلمية فى شتى ميادينها

الطبيعية والإنسانية والاجتماعية والرياضية، والاستعانة بالمنهج التكاملى والأدوات البحثية التى تكفل أكبر قدر من الموضوعية والدقة فى تحديد أطر ومستويات التحليل فى البحوث المستقبلية، وقد شهدت السبعينات بالتحديد طفرة فى هذا المجال تمثلت فى عقد العديد من المؤتمرات الدولية، كما برزت فى الاهتمام بإقامة العديد من المراكز والهيئات العلمية المتخصصة فى الدراسات المستقبلية، مثال: الاتحاد الدولى للدراسات المستقبلية فى (روما) ومعهد علوم المستقبل (نيويورك)، والجمعية العالمية لدراسة المستقبل (واشنطن)، ومركز الدراسات المستقبلية (باريس) [٢٧].

رابعاً: : توسيع مجالات الاهتمام في دراسات المستقبل لتشمل أوضاع العالم كله وخاصة بعد ثبوت أثر الوسائل العلمية الحديثة لربط أجزاء العالم في مدي الاعتماد والتأثير المتبادل بين المواقع المتعددة في مجالات الأمن بمعناه الاستراتيجي الواسع ، فظهرت دراسات أمريكية عن " المستقبل النووي في القارة الآسيوية " وعن " مستقبل الطاقة في الوطن العربي " ، ودراسات إسرائيلية عن " مستقبل اقتصاديات الشرق الأوسط " ، ودراسات فرنسية عن " مستقبل الذاتية الثقافية في العالم المعاصر[٢٨].

والآن ومع ثورة عصر المعلومات، وظهور الحاسب الإلكترونى واتساع تطبيقاته أصبحت الدراسات المستقبلية مجالاً أساسياً بحيث أصبح من المتوقع أن نقرأ مقالات عن المستقبل فى المجلات الشهيرة وأن

نجد مؤلفات عن المستقبل فى المكتبات المحلية، وأن نشاهد فى التليفزيون عروضاً تهدف من الناحية الأولية إلى إعطائنا معلومات عن إمكانية توقع المستقبل(٢٩).

وهكذا بعد استعراض تراث دراسة المستقبل، نلاحظ على هذا التراث أنه كان يستعين بمفهومات بديلة لمفهوم استشراف المستقبل، مثل التخطيط المستقبلى، وعالم الغد، واختراع المستقبل ،وآفاق المستقبل. كما اهتم بدراسة مجموعة من المفهومات التى لها علاقة واضحة بمفهوم استشراف المستقبل مثل التنبؤ، والاسقاط، والتخطيط طويل المدى. وهذه المفهومات تقدم كما سأوضح بعد ذلك نظرات مستقبلية سريعة ومجتزئة بعكس مفهوم استشراف المستقبل.

كما يلاحظ على هذا التراث أن معظمه ظهر في الدول الصناعية المتقدمة ، لذلك فمحور اهتمام الدراسات التي ظهرت يختلف اختلافاً كلياً عما تحتاج إليه الدول النامية من دراسات فبينما تهتم الدراسات المستقبلية في الدول المتقدمة بالمسائل المتعلقة بنوعية الحياة ، وملاءمة البناء الحكومي ، ومشكلات مجتمع ما بعد الصناعة ، والنتائج الاجتماعية لاستخدام الحاسب الآلى ، نجد أن دول العلم الثالث فى حاجة إلى بحث النتائج المترتبة على التبعية أوالاستقلال عن الدول الصناعية المتقدمة ، وكذلك المشكلات المتعلقة بالتصنيع والزيادة السكانية وتلوث البيئة .

ويلاحظ أخيراً أن الدراسات المستقبلية أصبحت مجالاً أساسياً منذ السبعينات خاصة بعد ظهور آلفن توفلر على الساحة ، بل أصبحت دراسة المستقبل جزءاً من الحياة الطبيعية للإنسان .

ثانياً: التعريف بالدراسات المستقبلية:

تتباين المفاهيم والمسميات التى ترتبط بالدراسات المستقبلية، ويرجع ذلك فى الأساس إلى طبيعة علم المستقبل الذى ينتمى إلى دائرة العلوم الاجتماعية حيث يندر الاتفاق على المفاهيم والمصطلحات[٣٠]. وكما اتضح من خلال استعراض تراث دراسة المستقبل، إن هناك مجموعة من المفهومات التى لها علاقة واضحة بمفهوم استشراف المستقبل مثل "التخطيط طويل المدى"، و"النبؤات"، و "الاسقاط"، وسأحاول فى البداية توضيح الفرق بين هذه المفهومات وبين مفهوم استشراف المستقبل.

"فالتخطيط **Planning**" كما رأى كارل مانهايم **K. Mannheim** هو أسلوب للتفكير المنظم يحاول أن يحيط بكل الأحداث التى تسود فى موقف معين. فنحن نهتم بالظروف العامة بالبيئة والعمل والناس وبالحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والجمالية فى المجتمع. والخطة الصالحة هى التى تنجح فى تحقيق التكامل بين كل هذه الجوانب[٣١].

والتخطيط بمعني آخر هو إعداد وتنفيذ برنامج عمل للمستقبل، يستهدف استخدام موارد المجتمع لمواجهة الحاجات الاجتماعية بأفضل طريقة ممكنة[٣٢].

وعلى ذلك فالتخطيط هو تدخل واع لإعادة صوغ الهياكل الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة من السياسات المتكاملة والمتاحة لسلطة مركزية تملك فى التطبيق إمكانات كبيرة للتسيير والمتابعة وخلق الظروف الموضوعية لتحقيق هذه السياسات. وبهذا

فالتخطيط طويل المدى Long – Range Planning، قد يجد لنفسه مكاناً – قبل أى مكان آخر – فى البلدان ومجموعات البلدان التى تماس قدراً من التدخل المركزى فى الحياة الاقتصادية [٣٣].كما أن التخطيط قد يكون خمسياً أو عشرياً، وهو بهذا يختلف فى أهدافه عن النظرة الطويلة المدى التى يقدمها مفهوم استشراف المستقبل.

أما "النبوءات Prophecies" فهى تستند إلى الفكرة القائلة بأن المستقبل أمر محدد مسبقاً والمطلوب هو الكشف عنه فقط، وهنا نلاحظ أن النبوءات بهذا المعنى أقرب إلى مجال الممارسات الفردية منها إلى مجال التجمعات البشرية الكبرى مثل الدولة أو مجموعة الدول . ويفضل البعض استخدام مفهوم التنبؤ للإشارة إلى المحاولات الأكثر واقعية والتى تهتم برسم صورة تفصيلية للمستقبل مع عدم إغفال التشابكات المختلفة وورود الأفعال داخل النسق الكلى الذى يخضع للدراسة المستقبلية[٣٤].

أما بالنسبة لمفهوم "الإسقاط Projection" فهو يستخدم للإشارة إلى الدراسات التى تهتم بالامتداد الزمنى البسيط لاستخلاص اتجاهات عامة وعلاقات رقمية مجردة محسوبة من المتابعة الإحصائية للماضى[٣٥].

وبعد استعراض المفهومات الوثيقة الصلة بمفهوم استشراق المستقبل ، نجد أيضاً من المسميات التي تطلق على الدراسات المستقبلية والتى توضح معناها مفهوم " المذخورية " وهى مشتقة من الزخر أى ادخار الشيء إلى المستقبل ليكون نافعاً ونفيساً [٣٦].

ونأتى بعد ذلك لمفهوم "استشراف المستقبل Forecasting" وهو يقابل بالإنجليزية Future Studies أو Future Research ويتضمن المفهوم أنه من موقع الحاضر الزمنى، يوجد أكثر من مستقبل بديل. وينطوى هذا النوع من الدراسات على أنه يمكن للبشر العمل على تعيين أى من هذه البدائل سيكون هو المستقبل(٣٧).

والتعريف اللفظى لمفهوم استشراف المستقبل هو "تحديد النظر إلى الشئ بشكل يجعل الناظر أقوى على إدراكه واستبيانه كأن يبسط الكف فوق الحاجب كالمستطيل من الشمس أو ينظر إليه من شرفة أو مكان مرتفع أو يمد عنقه ويسدد بصره نحوه، كل ذلك يفعله للإحاطة بشكل الشئ والتدقيق فى ماهيته "وهذا يعطى معنى أساسياً لدراسة المستقبل وهو "النظر إلى الزمن القادم ببصر جديد وبصر ثاقب بغية تصور الواقع المقبل انطلاقاً من شرفة الواقع الحاضر واستيعاباً لعبر الواقع الماضى"(٣٨).

وبتطبيق ذلك فى دراسة ظواهر بعينها موجودة فى أى مجتمع نجد أن المقصود باستشراف أبعاد المستقبل فى هذه الحالة هو مناقشة بدائل مصير مجتمع ما باعتباره نسقاً طبيعياً - اجتماعياً - اقتصادياً متكاملاً، ويوجد فى إطار بيئى مماثل ويتفاعل معه، وذلك فى أفق زمنى قد يمتد إلى آماد طويلة جداً بهدف التوصل لاقتراح استراتيجيات وسياسات حاضرة ومستقبلية، تعظم إمكانية تحقق المصير الذى يتفق مع الغايات النهائية للمجتمع. ولايعنى هذا أن استشراف أبعاد المستقبل لا يتضمن دراسة قضية معينة، أو جانباً محدداً من جوانب النسق

الاجتماعى - الاقتصادى، ولكن فى هذه الحالة تتم الدراسة مع أخذ فاعل هذه القضية أو الجانب مع باقى نواحى النسق فى الاعتبار[٣٩].

واستشراف المستقبل أمر لا علاقة لة بالرجم أو التكهن . فمن المؤكد أننا لا نعرف ماذا يخبؤه المستقبل . لأن أحداثه غير مؤكدة الوقوع ، لكن يمكن تحديد بعض الاحتمالات المدروسة الممكنة ، بحيث يمكن أن نقرر بشكل أكثر صواباً ما الذي يجب أن نفعله اليوم لصياغة مستقبل أفضل للعالم[٤٠].

ولا يهدف استشراف المستقبل إلى مجرد إشباع رغبة في استكشاف المجهول حتى لو كانت هى رغبة علمية محمومة فى ذاتها، بل المراد منه هو المساعدة فى تحديد أفضل الإمكانيات لتحقيق الهدف فى المستقبل[٤١].

ويعتمد استشراف أبعاد المستقبل على أساليب الاستشراف العلمى التى تقوم على فهم للماضى والحاضر، والعوامل المختلفة التى أدت إليهما، كأساس لتصور بدائل مستقبلية فى حدود الممكن كما نعرفه وقت الاستشراف. ولهذا فإن الاستشراف العلمى لأبعاد المستقبل رهن بالمعرفة العلمية المتوفرة، مما يستتبع أن عملية الاستشراف العلمى لابد وأن تكون مستمرة فى الزمن، إذ تتغير أبعاد المستقبل المستشرفة بتغير معرفتنا العلمية عن الواقع[٤٢].

ونجد أنه لا توجد رابطة مباشرة بسيطة بين ما يعتقد الناس فى احتمال حدوثه وبين ما سوف يحدث فعلاً أو فى النهاية . ولا يرجع هذا لأن عامة الناس لا يستطيعون التنبؤ ولا لأن الخبراء يمكنهم أداء

ذلك بصورة أفضل بالنسبة لبصيرتهم المتخصصة ، بل يرجع ذلك إلى حد ما للطبيعة الجدلية فى المجتمع الإنساني[٤٣].

وعلى ذلك فالاستشراف العلمى لإبعاد المستقبل لايقدم نبوءات، ولا تفاصيل مؤكدة، فمن كان يتنبأ فى بدء القرن العشرين بكل أحداثه الجسام، لذلك فمن يستطيع اليوم الادعاء بتقديم صورة لأحوال قطر أو أحوال العالم فى غضون الخمسين سنة المقبلة؟ فالاستشراف العلمى يفيد فى الإشارة إلى بعض سمات بدائل المستقبل، خصوصاً فى ارتباطها بالأحداث والتصرفات والرغبات البشرية، أى أنه يفيد فى العمل على الاقتراب من البديل الأفضل للمستقبل[٤٤].

ومن التعريفات الإجرائية لمفهوم استشراف المستقبل تعريفه على أنه "اجتهاد علمى منظم ، يرمى إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة Conditional Forecasts والتى تشمل المعالم الرئيسية لأوضاع مجتمع ما، أو مجموعة من المجتمعات، وعبر فترة مقبلة تمتد قليلاً لأبعد من عشرين عاما، وتنطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضى والحاضر، ولاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية على المجتمع". وبهذا الشكل فإن استشراف المستقبل لايستبعد أيضاً إمكانية استكشاف نوعية حجم التغيرات الأساسية الواجب حدوثها فى مجتمع ما، حتى يتشكل مستقبله على نحو معين منشود[٤٥].

ووفقاً لذلك أرى أن استشراف المستقبل هو " دراسة للأساليب والوسائل البديلة للتعامل مع مجموعة كبيرة من الظروف المستقبلية المتوقعة مع محاولة تقديم بعض سمات بدائل المستقبل . وذلك عبر فترة

تمتد تقريباً إلى ثلاثين عامــاً ، وتنطلـق هـذه الدراسـة مـن خـلال بعـض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحــاضر ، وكذلـك مـن خـلال وسـائل الاستشراف العلمي ، وذلك بهدف توقـع الأحـداث القادمـة والاسـتعداد لها ومحاولة التأثير فيها" .

ثالثاً: منهجية الدراسات المستقبلية:

مازالت الدراسات المستقبلية مسعى علمياً حديث العهد نسبياً، وما زالت منهجيتها وأدواتها التحليلية محل مناقشة وجدل حاد في الدوائر المهتمة بقضايا استشراف المستقبل[٤٦].

ومن الملاحظ ان الاهتمام الواسع الذى حظيت به الدراسات المستقبلية فى السنوات الأخيرة لم يواكبه اهتمام مماثل على المستوى المنهجي والنظرى، إذ لم يحصل هذا الجانب إلا على قدر ضئيل من اهتمام الباحثين والعلماء قياساً على الجهد والاهتمام الذى حظيت به الدراسات المستقبلية ذاتها[٤٧].

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك الكثير من المناهج البالغة التطور تحت تصرف الدراسات المستقبلية ، كما أن الدراسات المستقبلية بإمكانها أن تكون مفيدة لمجالات علمية أخرى . فمن ناحية نجد أن محاولة الدراسات المستقبلية البحث عن اتجاهات تستمر من الماضى إلى الحاضر ونحو المستقبل ، وفي قيامها بتحديد وتوضيح أهداف المستقبل والأساليب التي تتبع لتحقيقها ، كل هذا يجعلها عظيمة الفائدة للعلوم الاجتماعية ، وفي الوقت نفسة تحتاج الدراسات المستقبلية مساعدة العلوم الاجتماعية لها كي تتفهم الماضي والحاضر بصورة أفضل[٤٨].

ويرتبط بمنهجية الدراسات المستقبلية عدد من الطرق والمداخل والأساليب فبالنسبة لطرق النظر إلى المستقبل نجد أن هناك طرقاً مختلفة :

- فيمكن النظر إلى المستقبل من منظور استقرائى ، يتناول الماضى

والحاضر ويستقرئ منهما المستقبل .

- ويمكن النظر إلى المستقبل الذي يعتبر من وجهة نظر الحاضر مدينة فاضلة أو يوتوبيا .
- ويمكن أيضاً البحث في الحاضر عن مؤشرات لتحقيق أو إحباط الأهداف المأمولة أو الأمور التي يخشى من وقوعها(٤٩).

بالنسبة للأسلوب الأول وهو الأسلوب الاستقرائي فهو يفترض أن الأحداث أو التطورات التى حدثت فى الماضى سوف تستمر فى المستقبل، وقد شاع استخدام هذا الأسلوب فى التنبؤ الاقتصادى، وفى الدراسات الإحصائية للسكان من حيث المواليد والوفيات والصحة والزواج ...الخ وأيضاً فى الدراسات البيئية. ويعتبر كتاب "عام ٢٠٠٠ The Year 2000" "لهيرمان كاهان H. Kahn" هو مثال للتخمين المبنى على أساليب النزعة الاستقرائية (٥٠).

ويقوم هذا الاتجاه فى النظر إلى المستقبل على نقطة جوهرية تتمثل فى أن الماضى يطبع علاماته المميزة على الحاضر كما أن المستقبل ليس له وجود منفصل عن الماضى. وكلاهما يرتبط بالحاضر، فالتجربة الإنسانية تمتد جذورها فى الماضى فى الوقت الذى تتطلع فيه للمستقبل الذى هو جزء من حاضرها، لأن لهذا المستقبل معنى فى الحاضر بحيث يمكن توجيه الفعل الحاضر بما يحقق الآمال الإنسانية، والإنسان المعاصر لديه القدرة لتغيير ماضيه ومستقبله من خلال أساليب متنوعة(٥١).

أما بالنسبة للمنظور الثانى فهو يعتبر أقدم أسلوب لتناول

المستقبل ويمكن تتبعه فى الماضى إلى "أفلاطـون وجمهوريتـه" "وتومـاس مور" فى مؤلفه "اليوتوبيـا"، "وفرانسـيس بيكـون" فـى مؤلفـه "أطلنطـا الجديدة" وغير ذلك من العلماء على مدى القرون(٥٢).

ويبدو أن اتجاه الدراسات المستقبلية خلال العقد الأخير قد أصبح يميل إلى أن يكون اتجاهاً لتحديد أهداف المستقبل ، ولكن مع البحـث في نفس الوقت عن مؤشرات في الماضي وفي الحاضر خاصة لتحقيق مثـل هـذه الأهداف من عدمه . وهذا الأسلوب الثالث ليس يوتوبياً ولا اسـتقرائياً ، ولكنه يسمى بأسلوب " الرؤية الثاقبة Vision "(٥٣).

ونأتى بعد ذلك لمداخل دراسة المسـتقبل، فنجـد أن هـذه المداخـل تتنـوع بـين المحـافظ Conservative والراديكـالى Radical والكمـى Quantitative والكيفى Qualitative والموضوعـى Objective والذاتـى Subjective والكلى والجزئى(٥٤).

ويقوم المدخل المحافظ على أساس أن عالم الغـد هـو امتـداد لعـالم اليوم الذى هو بدوره امتداد لعـالم الأمـس ، ويتميـز عـالم الغد بزيـادة النزعـة العلمانيـة وزيـادة درجـة التحضـر والنمـو الاقتصـادى وارتفـاع متوسط الدخل الفردى، وامتـداد السـيطرة التكنولوجيـة علـى الطبيعـة، وتزايـد اسـتهلاك الطاقـة، وزيـادة درجـة الآليـة فـى الوظـائف ...الخ. ويقابل هذا المدخل "المدخل الراديكالى " والذى يقوم على ما يعرف باسم الدراسات المعيارية وصياغة صور مرغوب فيها للمستقبل. ولهذا يسـتند هذا المدخل إلى النظريات النقدية فى التعبـير عـن الصـور المرغـوب فيـها للمستقبل. أما المدخل الكمى فـهو يعتمـد بصفـة أساسـية علـى اسـتخدام

النماذج الرياضية لفهم العلاقات بين المتغيرات. ويقابل المدخل الكيفى هذا المدخل، وهو على العكس يهتم بالعوامل الكيفية وبالموضوعات التى يغلب عليها الطابع الكيفى[٥٥].

ونجد أن لكل مدخل من المداخل السابقة مزاياه وعيوبه وإن كان استخدام أو ترجيح كفة مدخل على آخر يخضع لعدد من الاعتبارات من أهمها موضوع البحث وطبيعة الظاهرة المدروسة، والإطار النظرى للدراسة فإذا تمت الدراسة فى إطار البنائية الوظيفية التى تهتم بالثبات والتوازن فإن هذا يستلزم استخدام المدخل المحافظ مع التركيز على الأبعاد الكمية القابلة للفصل والتجزئة والعد، أما إذا تمت الدراسة فى إطار المادية التاريخية فإن هذا يستلزم استخدام المدخل الراديكالى والتركيز على التحليل الكيفى الذى يعتبر هو الأسلوب الأكثر ملاءمة فى هذه الحالة[٥٦].

ونجد أن المناهج المستخدمة فى الدراسات المستقبلية تنهل من عدد لا حصر له من الأساليب التى تناسب المدى الطويل ويمكن تقسيم هذه الأساليب إلى أربع مجموعات رئيسية هى الأساليب الحدسية، والاستكشافية، والاستهدافية وأخيراً نماذج الأنساق الكلية[٥٧].

ويقوم النمط الأول وهو النمط الحدسى **Intuitive** على محاولة التعرف على التفاعلات والتشابكات التى تؤدى إلى صورة معينة يتوقعها سلفاً واضع النموذج، دون أن يدعى إثباتها. ولهذا تبرز أهمية العوامل الذاتية فى هذا النوع. فالحدس ليس إلهاماً ولكنه تقدير يراه بعض الناس وهؤلاء الناس جزء من مجتمعهم، يحملون القيم السائدة فيه

ويسلمون علمياً بعدد من النظريات، التى يمكن بدورها أن تعبر عن مصالح محددة. أما النمط الثانى وهو النمط الاستكشافى Exploratory أو الاستطلاعى فهو يقوم على استطلاع مستقبل علاقات قامت فى الماضى وعن طريق نموذج صريح للعلاقات والتشابكات. ومن الناحية النظرية يبدو هذا النمط أكثر موضوعية، ولكن العنصر الذاتى لايختفى منه تماماً. فالنموذج يستخدم لاستكشاف الآثار بعيدة المدى لافتراضات معينة وليس لكل الافتراضات. ونوع الافتراضات له دوره فى تصميم النموذج حيث لايوجد نموذج واحد يصلح لاختيار كل الافتراضات وبالتالى فإن ما يختاره واضع أى نموذج استكشافى من افتراضات لابد من أن يتأثر بموافقه الذاتية(٥٨).

أما النمط الثالث وهو النمط الاستهدافى أو المعيارى Normative فيبدو العنصر الذاتى واضحاً وصريحاً حيث ينطلق هذا النمط من العباءة الذاتية للباحث ولكنه يتجاوزها مستفيداً بشتى الإضافات المنهجية التى استحدثتها العلوم التطبيقية والرياضية مع عدم إغفال أهمية الخبرات والاستبصارات. ويبدأ هذا النمط بتحديد أهداف معينة سلفاً ثم صوغ النموذج على نحو يسمح بتحديد الخطوات والسياسات الكفيلة بتحقيق أهداف الدراسة المستقبلية(٥٩).

ويبقى أخيراً نموذج الأنساق الكلية Total Systems Model الذى يعنى بالآثار المتشابكة للظواهر فى مجملها، وردود الأفعال بين أجزائها ومتغيراتها المختلفة، حيث لاتهمل العلاقات التى قامت فى الماضى، وتستخدم النماذج فى عديد من الأحيان لتخدم إما الأساليب

الاستكشافية أو الأساليب الاستهدافية[٦٠].

وفي مجال المقارنة بين الأنماط المختلفة للدراسات المستقبلية لا يمكن ترجيح كفة أحدها على الآخر بل يمكن القول إن جهود العلماء المستقبليين قد انصبت فى الأساس على محاولة الجمع بين مزايا الأنماط الثلاثة الأولى والاستفادة بها فى بناء النمط الرابع المعروف بنموذج الأنساق الكلية . وإن كان هناك تحذير يطلقه هؤلاء العلماء هو عدم إحلال النموذج الرياضى محل التحليل النظرى الذى يركز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية ومراعاة ألا يكون النموذج ستاراً يخفى اختيارات محددة لا يفصح عنها صراحة[٦١].

وبعد استعراض الطرق والمداخل والأساليب المستخدمة فى الدراسات المستقبلية نلاحظ أنها متداخلة مع بعضها البعض، وأن الدراسات المستقبلية اعتمدت فيها على العلوم الاجتماعية بشكل كبير. وبصفة خاصة لاستيعاب الماضى وفهم الحاضر ومن ثم محاولة التنبؤ بالمستقبل.

وفى هذا الصدد استطاع علم الاجتماع أن يطور العديد من الأدوات التصورية التى تعين الباحث على الانطلاق نحو المستقبل، ومنها فكرة الخيال السوسيولوجى **Sociological Imagination** التى طورها "رايت ميلز **W. Mills**" تلك التى تستلهم أحداث الماضى فى فهم الحاضر. والتنبؤ باحتمالات المستقبل ومن ثم فهى رؤية دينامية، وليست جامدة محكومة فقط بتفاصيل الأحداث الفريدة التى مضت وانقضت[٦٢].

وبالإضافة إلى ذلك فثمة أداة أخرى رئيسية للانطلاق فى آفاق

المستقبل الرحبة تلك هى الخيال المنطقى الخلاق **Creative Logical Imagination**، ويقصد بذلك الانطلاق الذهنى فى المستقبل، ومحاولة استكشاف الأشكال المتوقعة للعالم ولسكانه استكشافاً منسقاً مبنياً على التعقل والتبصر والحجة والأناة، والخيال يوصف بأنه منطقى بمعنى أنه ينتقل بشكل منظم من مقدمات يختارها ويحددها أولئك الذين يتأملون المستقبل إلى نتائج مستخلصة منها مترتبة عليها، دون أن يتخذ شكل التقيد والالتزام المطلق بقواعد وقوانين وبراهين قائمة. وهنا تكتسب خاصية الخلق والابتكار معناها الحقيقى، فهى تنبع عن الشك المنهجى فيما هو قائم، بدلاً من التسليم البديهى بصحته وسلامته، إذ لو فعلنا ذلك لما تيسر اكتشاف الجديد، أو الانتقال إلى المجهول(٦٣).

ونجد أنه برغم اشتراك الدراسات المستقبلية مع غيرها من مناهج التحليل المتبعة فى العلوم الإنسانية فى استعارة بعض الأدوات والمسالك المنهجية لدى غيرها من العلوم المستقرة إلا أن الدراسات المستقبلية استطاعت برغم حداثة عهدها، أن تستحدث لنفسها وسائل خاصة بها.

ومن أبرز الأساليب التى تمكنت الدراسات المستقبلية من استحداثها لنفسها:

- طريقة السيناريوهات فى توقع المستقبل.
- أسلوب تمثيل الأدوار.
- طريقة "دلفى" أو استطلاع آراء المتخصصين(٦٤) **Delphi Forecasting**.

وتعتبر كتابة "السيناريو Scenario" أسلوب شائع لتجسيد وتصوير الأحوال المستقبلية الممكنة. والسيناريو هو وصف تفصيلي مكتوب لمستقبل مفترض، وأحياناً يقال إنه شريحة من تاريخ المستقبل، ومن خلال هذا الشكل الفني، يتم التحقق من التأثير المتبادل لكل المتغيرات المتوقعة ومدى ارتباطها معاً. وغالباً يكون السيناريو مندمجاً في منطقة معينة من المستقبل حيث يستخدم لتشكيل بيئة ممكنة بأقصى تفصيل يمكن للخيال أن يصل إليه(٦٥).

أما أسلوب تمثيل الأدوار فهو يشبه في فكرته الأولية لعب الأطفال التي تدربهم على تمثيل عالم المستقبل وتربي فيهم ملكة اتخاذ القرارات المختلفة والمفاضلة بين الأولويات فتوزع في هذا الأسلوب الأدوار المختلفة التي تعبر عن القوى والأطراف المرتبطة بالمشكلة موضع الرصد والتوقع. وتبدأ عملية التمثيل من واقع معلومات وبيانات معينة يجمعها صاحب البحث، سواء كان فرداً أو مؤسسة، ويلتزم أطراف التمثيل في آرائهم ومناقشاتهم وقراراتهم بما في هذه المعلومات والبيانات المعطاة. لذلك فان المعول الرئيسي في هذا الأسلوب يقع على كفاية ونوع ودقة المعلومات المجمعة سابقا على بدء البحث(٦٦).

وتعد طريقة "دلفي" من الصياغات الشهيرة للدراسات المستقبلية. وهي تشتمل على نوع من المباراة الجماعية. حيث ينقح الخبراء تنبوءاتهم الأولية على ضوء تنبؤات بقية أعضاء الفريق(٦٧).

فمثلاً ، إذا أراد شخص أن يتنبأ بسعر جالون البنزين عام ٢٠٠٠ فإنه يمكن جمع الآراء من عدد من الخبراء ومن الحكومة ، ومن

الشركات الصناعية للتعدين والسفن وتلخص الآراء وتشرك مع بعضها ، ويستطيع الخبراء تقديم حلقات فكرية إضافية حتى تلتقى وتتجمع كل التخمينات حول سعر واحد ، وربما كان هذا هو أفضل تخمين عن سعر البنزين فى المستقبل[٦٨].

وتمثل طريقة دلفي رؤية عصرية للدور الذى كان يقوم به كهنة معبد دلفى فىالحضارة اليونانية القديمة بالنسبة للتكهن بالمستقبل[٦٩].

وبرغم ما يكتنف هذا الأسلوب من أعباء مالية وتنظيمية، وما يحتاجه من وقت وجهد فإنه يظل أفضل بكثير من الرأى الفردى لأحد المختصين أو وجهات النظر التى يتمخض عنها اجتماع عدد منهم فى ندوة مفتوحة يخضعون فيها لتأثيرات جانبية وشخصية تتعلق بالمركز الاجتماعى أو العلمى أو الإدارى لكل منهم مما يضعف القيمة الموضوعية للنتائج[٧٠].

وهكذا نجد بعد استعراض الطرق المختلفة لدراسة المستقبل أنها جميعاً متداخلة مع بعضها البعض ، وأن استخدام أى منها يتحدد حسب موضوع البحث وأهدافه، وحسب طبيعة الظاهرة المدروسة، وحسب الإطار النظرى للدراسة، وحسب مصادر البيانات المتاحة.

رابعاً: النماذج العالمية للمستقبليات ودول العالم الثالث:

إذا كانت العشرينات قد شهدت بروز البدايات العلمية للدراسات المستقبلية، فإن السبعينيات تمثل نقطة الانطلاق نحو العالمية بالنسبة لهذه الدراسات بعد أن حظيت بالاهتمام والانتشار مع بدء حقبة الستينات حيث بدأ ظهور ما يسمى بالنماذج العالمية Global Models فى بحوث المستقبل[٧١].

وقد حاولت هذه النماذج استطلاع مستقبل العالم فى عدد من القضايا مثل الإنتاج الصناعى والغذاء وتلوث البيئة وتزايد السكان ونضوب الموارد.

ومن الملاحظ أن نشاط النماذج الدولية إزداد كثافة عندما ظهرت أعمال فكرية من العالم الثالث حول تنمية بديلة أو دعوات تطالب بمزيد من العدالة والتكافؤ فى علاقات دول العالم الثالث مع الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، وأبرز مثال على ذلك مجموعة السبعة والسبعين وكتلة عدم الانحياز، مما بات يهدد وبصورة ملحوظة مصالح مجمل النظام الرأسمالى العالمى الذى يتمثل فى الشركات المتعددة الجنسيات بالإضافة إلى الحكومات الغربية منفردة أو مجتمعة[٧٢].

وسأعرض فيما يلي لهذه النماذج، مركزاً في كل نموذج على توضيح عدد من النقاط هي :

- *الإطار الذي صدرت عنه الدراسة .*
- *النطاق الجغرافي للدراسة .*
- *هدف الدراسة .*

- *المتغيرات التي يركز عليها النموذج .*
- *الأساليب المنهجية المستخدمة .*

١- نموذج حدود النمو[٧٣] The Limits of Growth :

صدر هذا النموذج فى إطار الهيئات والمنظمات الغربية، حيث قدمه العالمان الأمريكيان "فورستر Forrester"، و "ميدوز Meadows" في عام (١٩٧٢) فى إطار نشاط نادى روما. وقد تناول النموذج العالم ككل من ناحية النطاق الجغرافى، أما الأفق الزمنى فقد امتد إلى مائة عام، أما هدف الدراسة فكان استطلاعياً مع طرح سيناريوهات مختلفة للنمو، أما المتغيرات التى ركز عليها النموذج فهى السكان، والطاقة، والموارد الطبيعية، والإنتاج الزراعى، والتغير الاقتصادى والمؤسسى[٧٤].

وقد تناول النموذج العالم على أنه كتلة واحدة متجانسة ذات حدود طبيعية ثابتة. وقد أكد أصحاب النموذج على أن النمط الحالى للنشاط الإنتاجى والتعامل مع البيئة يقودان إلى الانهيار، ومن أجل تفادى هذا المصير يقترح فورستر وميدوز وضع حدود اختيارية للنمو تتمثل فى ضبط النمو السكانى فى العالم الثالث وتحجيم التوسع الرأسمالى بهدف تحقيق التوازن المستقبلى المنشود[٧٥].

وبالنسبة للأساليب المنهجية المستخدمة فقد اعتمد هذا النموذج على ما يسمى بديناميكية الأنساق[*]، ومما يحسب لهذا النموذج إسهامه المنهجى فى بناء نماذج الأنساق الكلية التى يعتبرها المتخصصون إضافة علمية جوهرية فى هذا المجال. ولكن يؤخذ على النموذج ادعاؤه الحياد

ومحاولة إخفاء هويته الأيدلوجيـة. وكذلك محاولة ادعاؤه البعد عن المعالجات الجزئية مما أدى إلى وقوعه فى أخطاء جوهرية أثارت حوله موجة من الانتقادات الحادة. وخصوصاً أنه تعامل مع العالم كوحدة متجانسة متجاهلاً الفروق الاقتصادية والاجتماعية والسياق التاريخى للأقاليم والمناطق المختلفة. فضلاً عن تركيزه على عدد محدود من المتغيرات مما جعله عاجزاً عن تقديم صورة واضحة عن مستقبل المناطق الجغرافية المختلفة فى العالم. كما أن البيانات والمعلومات التى غذى بها الكومبيوتر كانت تفتقر إلى الدقة والشمول[٧٦].

٢- نموذج ميزاروفيتش وبستل[٧٧]:

صدر هذا النموذج أيضاً فى إطار نادى روما، إذ كلف النادى فريقاً بحثياً من أصل يوغسلافى بقيادة "ميزاروفيتش Mesarovic" وهو أستاذ أمريكى من أصل يوغسلافى. "وبستل Pestel" وهو أستاذ ألمانى ببناء نموذج يتلافى السلبيات والثغرات المنهجية التى وقع فيها "نموذج حدود النمو". وقد نشر عمل ميزاروفيتش وبستل فى صورة كتاب فى عام (١٩٧٤) "البشرية عند مفترق الطرق"[٧٨].

وقد بدأ عمل مجموعة ميزاروفيتش وبستل لتحقيق أهداف فورستر وميدوز نفسها، وذلك بأسلوب منهجى أفضل، من خلال بناء نسق مكون من نماذج العالم مكون من عشر مناطق تتصل فيما بينها من خلال تدفقات التجارة العالمية . وبالإضافة ذلك التقسيم الأفقى للعالم، تحتوى النماذج على نوع من التقسيم الرأسى عن طريق التفاعل بين

مستويات فردية ، جماعية ، سكانية ، اقتصادية ، بيئية ، جغرافية ، طبيعية ، وتقنية[٧٩].

وقد امتد الأفق الزمنى للنموذج إلى مائه عام أيضاً ، كما اقتصر هدف الدراسة على الهدف الاستطلاعى مع طرح سيناريوهات مختلفة للنمو . ولكن استعان النموذج بأساليب منهجية مختلفة عن النموذج السابق تمثلت فى استخدام ديناميكية الأنساق ، وأساليب الاقتصاد القياسي وتحليل المدخلات والمخرجات[٨٠].

وتضم النتائج العامة لعمل "ميزا روفيتش وبستل" مجموعة من التوجهات والتوصيات الطبية مثل ضرورة أن تواجه أزمات العالم فى إطار عالمى يتبنى منظور الأجل الطويل، ويعتمد التعاون بدلاً من المواجهة. ولكن التحليل التفصيلي للعمل ينطوى على تحيزات غربية واضحة، فعلى سبيل المثال، تمت مناقشة وضع النفط العربى فى نطاق مناقشة الأوضاع العالمية للطاقة، ورأى النموذج أن معايير تحديد المزايا الإيجابية للمنطقة العربية هى تراكم الثروة التى تمتلكها المنطقة فى الدول الصناعية، وليس تنمية القدرات الذاتية للمنطقة والتراكم الرأسمالى المحقق للتنمية داخلها. كذلك تضمنت التوصيات العامة ضرورة تخفيض نمو السكان فى العالم عن طريق برامج الحد من النسل، فى العالم الثالث بصفة خاصة[٨١].

وبذلك نجد أن هذا النموذج تميز عن سابقه بالتعقيد المنهجى وتعدد المتغيرات التى تناولها، ولكنه لم يختلف بصورة جوهرية عنه، ويرجع ذلك إلى سببين أولهما أيديولوجى، وهو أن كلا النموذجين

يتطلعان إلى تحقيق هدف واحد هو إنقاذ مستقبل الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة على حساب شعوب العالم الثالث، والسبب الثانى منهجي يتعلق بطبيعة المناهج الرياضية القاصرة عن التعبير عن التعقيدات الاجتماعية التى تعد جوهرية بالنسبة للدراسات المستقبلية[٨٢].

٣- نموذج ساروم Sarum :

صدر هذا النموذج فى إطار الهيئات والمنظمات الغربية، حيث قام العالم "ساروم" بتصميمه تحت إشراف هيئة البيئة البريطانية، وذلك من أجل تدارك بعض من العيوب التى اتفق عليها بالنسبة للنماذج السابقة. وقد قسم النموذج العالم إلى ثلاث مناطق عالمية تختلف من حيث نصيب الفرد من الدخل، الأولى الولايات المتحدة الأمريكية، والثانية الدول المصنعة، والثالثة تتكون من الدول النامية والصين[٨٣].

ولا يختلف هذا النموذج عن النموذجين السابقين سواء من حيث الأفق الزمنى أو الأساليب المنهجية. ويتميز عنهما فى أنه لا يشترط ضبط النسل بنفس الصورة التعسفية التى ركز عليها كل من "ميدوز" و"ميزاروفيتش". كما أهمل بعض القضايا العالمية التى ركز عليها الآخران مثل تلوث البيئة. وقد ركز على دراسة إمكانيات التوسع الأفقى والرأسى للزراعة، ولذلك طرح نتائج تتميز بالتفاؤل بالنسبة لمستقبل الغذاء فى العالم الثالث[٨٤].

وبذلك نجد أن النماذج الثلاثة السابقة ، والتي قدمت في إطار الهيئات والحكومات الغربية ، وإن تباينت فى أساليبها المنهجية

وقاعدة البيانات التي اعتمدت عليها ولكنها كانت تهدف كلها إلى استمرار جوهر التنظيم الاقتصادى - السياسى القائم للعالم ، والذى يحقق مصالح الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة على حساب شعوب العالم الثالث .

٤- نموذج مؤسسة باريلوتشى[٨٥] :

يمثل هذا النموذج دول العالم الثالث، حيث طرحته مجموعة أمريكا اللاتينية، وقد بنى فى مؤسسة باريلوتشى بالأرجنتين، ونشر فى تقرير تحت عنوان "كارثة أم مجتمع جديد" عام ١٩٧٦[٨٦]. ويتميز هذا النموذج بطابع خاص، إذ أنه على خلاف النماذج السابقة لا يقوم على حياد أيديولوجى مزعوم كما هو الحال فى النماذج السابقة، فهو على العكس من ذلك، حيث يعترف واضعوه بداية بأنه معيارى Normative، بمعنى أنه يحاول رسم طريق يوصل إلى غاية محددة سلفاً، وهذه الغاية هى عالم متحرر من التخلف والبؤس.

ويرى النموذج أن المشاكل الأساسية التى تواجه العالم ليست حدوداً طبيعية تتعارض مع النمو السريع للسكان، ولكنها اجتماعية - سياسية تنجم عن التوزيع غير المتكافئ للقوة بين البلاد، وداخلها. من ثم فإن المجتمع المثالى الموصوف يقوم على أن الإنسان لن يتحرر من القهر والتخلف إلا عن طريق تغييرات جذرية فى التنظيم الاجتماعى - السياسى للعالم. والمقترح هو تحول نمو مجتمع اشتراكى فى الأساس، يقوم على المساواة والمشاركة الكاملة لكل أعضائه فى القرارات التى تؤثر عليهم، وينظم فيه الاستهلاك والنمو الاقتصادى بطريقة تؤدى لتحقيق

مجتمع متوافق مع بيئته[٨٧].

وقد قسم نموذج باربلوتشى العالم إلى أربع مناطق ، واحدة للبلاد المتقدمة وثلاث لبلدان العالم الثالث " أفريقية ، آسيا ، أمريكا اللاتينية " وهو يتكون من ثلاثة أنساق فرعية أساسية : السكان ، والغذاء ، ونسق ضخم للاقتصاد وتخصيص الموارد . وهو إذ يعرض أهمية التنمية في إطار اقليمى " للاعتماد الجماعى على النفس " لمناطق العالم الثالث " فإنه يؤكد إمكانية تحقيق ذلك لدولة أو مجموعة دول من العالم الثالث ، مستخدمة كمنهج لذلك تكامل مواردها المحلية[٨٨].

هذا، ويتميز نموذج أمريكا اللاتينية باستخدام أساليب منهجية جديدة. كما أن الأفق الزمنى الذى التزم به النموذج يرتبط بالمدى الذى يتحقق خلاله إشباع الحاجات الأساسية للسكان[٨٩].

ويكتسب مشروع باريولتشى قيمة كبيرة من حيث كونه العمل الكبير الوحيد فى ميدان الدراسات المستقبلية الذى نبع من العالم الثالث تعبيراً عن رفض كثير من الأوضاع السائدة فى العالم وقت إعداده، بما فى ذلك الدراسات المستقبلية، وكشفا لخلفيات هذه الوضاع، واستشرافاً لمستقبل أفضل وأكرم لكل البشر. كما أظهر مشروع باريلوتشى أن العقبات التى تقف حالياً فى سبيل تحرر البشرية من الفاقة والبؤس ليست طبيعية أو اقتصادية بالمعنى الضيق، وليست النمو السريع فى حجم السكان، ولكنها فى الأساس اجتماعية – سياسية[٩٠].

٥- نموذج الأمم المتحدة ليونتييف[٩١] :

من بين أهم النماذج العالمية نموذج تحليل المدخلات والمخرجات

المستفيض للنسق الاقتصادى العالمى الذى أشرف عليه كارتر وليونتييف وبترى، بتكليف من هيئة الأمم المتحدة عام (١٩٧٠) وينطلق النموذج من اعتبارات استراتيجية التنمية العالمية، والتى تبنتها الأمم المتحدة عام (١٩٧٠) لعقد التنمية الثانى وقد تم تقسيم العالم فى هذا النموذج إلى (١٥) منطقة، ولكل منها جدول مدخلات ومخرجات يضم (٤٨) قطاعاً، ويتم ربط كل منطقة ببقية مناطق العالم، من خلال تدفقات التجارة الدولية عن أكثر من أربعين فئة من السلع والخدمات ورؤوس الأموال[٩٢].

هذا، وقد كان هدف النموذج مثل النماذج الغربية السابقة، استطلاعياً، مع طرح سيناريوهات مختلفة للنمو للنمو. أما المتغيرات التى ركز عليها النموذج فقد شملت تفاوت مستوى المعيشة بين الدول المتقدمة والأقل تقدماً من البشرية فى ضوء مشكلات الغذاء والتلوث والطاقة والزراعة والتجارة الدولية، أما الأفق الزمنى للنموذج فقد امتد حتى (عام ٢٠٠٠). وقد رأى النموذج أنه لكى تقل الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية فى الدخول فإنه يلزم إحداث تغييرات هامة فى العلاقات بين الدول المتقدمة والنامية، كما أن هناك حاجة لمعدلات نمو عالية فى الدول النامية تكون مصحوبة بمعدلات نمو أقل فى الدول المتقدمة[٩٣].

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أكد النموذج على ما أكد عليه نموذج أمريكا اللاتينية من عدم وجود حواجز طبيعية تحول دون التنمية

الشاملة والمستقلة فى العالم الثالث، وأكد أن الحواجز هى أساساً سياسية، واجتماعية، ومؤسسية[٩٤].

٦- **نموذج تداخل المستقبليات Inter Futures :**

تعتبر الدراسة المستقبلية ذات الطابع العالمى التى عرفت باسم Inter Futures أو "ثنايا المستقبل" أحدث الدراسات المستقبلية التى تم إجراؤها على المستوى الدولى تحت إشراف "منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD" وقد ركزت على استشراف الآفاق المستقبلية للتطور الاقتصادى للدول الصناعية المتقدمة فى إطار علاقاتها بالدول النامية[٩٥].

وخلافاً للنماذج السابقة فقد اعتمدت الدراسة بدرجة أقل على النماذج الكمية، كما ركزت على العوامل الاقتصادية والتكنولوجية فى بدائل المستقبل، مع عدم إغفال الجوانب الاجتماعية والسياسية. وقد قسمت الدراسة العالم إلى (١٢) منطقة، واهتمت بقضايا الطاقة والتصنيع واستيراد التكنولوجيا الرأسمالية ومجالات الاستثمار الخارجية والزراعة. وقد تضمنت كل منطقة من مناطق العالم (١١) قطاعاً[٩٦].

هذا، وقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات فى إطار سيناريوهات بديلة للمستقبل تبدأ من عام (١٩٧٥) وحتى نهاية القرن العشرين ومن أبرز التوصيات التى توصلت إليها هذه الدراسة ضرورة قيام الدول الصناعية المتقدمة بتقديم العون اللازم للدول النامية كى تصل إلى مرحلة الاكتفاء التكنولوجى من خلال خلق التكنولوجيات الملائمة لاحتياجات وظروف مجتمعاتها[٩٧].

ويمثل النموذج السابق نهاية سلسلة من النماذج العالمية لدراسة المستقبليات، والتى توالت حلقاتها مع بداية السبعينات. ويلاحظ أن الدول الاشتراكية لم تسهم بصورة مباشرة فى مجال النماذج العالمية رغم وجود العديد من الكفاءات العلمية فى هذه البلدان كما أن هناك مجموعة من العلماء فى الدول الاشتراكية قد قدموا إسهامات بارزة فى مجال المستقبليات وأبرزهم العالم السوفيتى "ايجور لادا" "وجفيشيانى" والعالم الرياضى المعروف "جلوفانى"، ولكن اقتصرت جهودهم على الدراسات المستقبلية فى إطار النظم الاشتراكية التى تعتمد على التخطيط المركزى. وإن كان ذلك لم يحل دون طرح ملاحظاتهم النقدية على موضوع النماذج العالمية ويبرز فى هذا المجال ما قدمه بعض علماء الدول الاشتراكية عن قصور العائد العلمى لهذه النماذج لأسباب أيديولوجية ومنهجية(٩٨).

وقد أشار مفكرون مثل " جفيشيانى " و " جلوفانى" و " بونيز " و " سيلاك " وغيرهم إلى ضرورة تحديد الأطر الإيديولوجية التي تنطلق منها هذه الدراسات ، لأن مثل التحديد سوف يلقى بظلاله بالضرورة على نتائج الدراسة . ويشيرون إلى أن أسلوب البحث في مشاكل الاقتصاد غير المخطط لا يصلح للاقتصاديات المخططة . وقد قام جلوفاني بإعادة حساب نموذج " فورستر وميدوز " على أساس ميكانيزم التخطيط فى الاستثمار الرأسمالي فكانت النتيجة أن الكارثة العالمية التى توقعها نموذج حدود النمو قد أمكن تجنبها تماماً (٩٩).

وهكذا نجد بعد عرض النماذج العالمية للمستقبليات أنها كانت

تهدف بصورة أساسية إلى تكريس العلاقات الدولية بصورتها الراهنة، والتي تحقق مصالح الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة على حساب شعوب العالم الثالث، ويستثنى من ذلك النموذج الذي ينتمي لأمريكا اللاتينية، والذي يعتبر النموذج الوحيد الذي حاول طرح قضايا واحتياجات شعوب العالم الثالث.

ومن هنا تظهر الحاجة لقيام علماء ومفكري العالم الثالث بالإسهام الجاد في مجال المستقبليات والبدائل المستقبلية لأنه لا يستطيع أحد غيرهم تحديد أهداف وطموحات دول العالم الثالث في التنمية الشاملة ، واستراتيجيات العمل الملائمة لتحقيقها . وكذلك حتى تستطيع دول العالم الثالث تشكيل مستقبلها بنفسها ، لأنها إن لم تقم بذلك فهناك بالتأكيد من سيقوم بهذه المهمة .

خاتمة:

من خلال عرض هذا الفصل يمكن التأكيد على عدد من النقاط :

-هناك أهمية كبرى لوضع تصورات لمستقبل التنمية فى دول العالم الثالث فى ظل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة التى تعانى منها تلك الدول .

-أسوأ صورة للمستقبل فى دول العالم الثالث هى التى تنتج عن الموقف السلبى من محاولة صنع المستقبل .

-الاستشراف العلمى للمستقبل لا يقدم نبوءات ،كما أن المستقبل ليس قدراً محتوماً،ويمكن أن يتأثر باختيارات الأفراد . لذلك فاستشراف المستقبل هو دراسة للأساليب والوسائل البديلة للتعامل مع مجموعة كبيرة من الظروف المستقبلية المتوقعة ،مع محاولة تقديم بعض سمات المستقبل . وذلك بهدف توقع الأحداث القادمة والاستعداد لها ومحاولة التأثير فيها .

-الصور المختلفة للمستقبل تتوقف إلى حد بعيد على القرارات التى تتخذ فى الحاضر لذلك فاتخاذ القرارات المناسبة فى وقت مبكر يؤدى إلى وفورات ضخمة بالنسبة للمجتمع . أما الإبطاء فى اتخاذ القرارات الضرورية قد يؤدى إلى تفاقم حدة المشكلات وصعوبة علاجها فى المستقبل .

-هناك أهمية كبرى لقيام دول العالم الثالث بتشكيل مستقبلها بنفسها من خلال القيام بدور فعال فى التفاعلات الدولية الجارية ، لأنها إن لم تقم بذلك فهناك بالتأكيد من سيقوم بهذه المهمة بدلاً منها .

مراجع الفصل:

(١) مريم أحمد مصطفى، مستقبل التنمية فى العالم الثالث، فـى، نـدوة عـاطف غيـث الثالثـة، علـم الاجتمـاع ومسـتقبل الإنسـان العربـى، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٣، ص٢٤٦.

(٢) إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحدة، بـيروت، ١٩٨٢، ص ص١١ ،١٢.

(3) Barker, Joel Authur, Future Edge, Discovering The New Paradigms of Success, William Morrow and Company, INC, New York, 1992, p. 20.

(4)Toffler , Alvin (ed.) The Futurists, Random House , New York , 1972, p.3 .

(٥) رءوف وصفى، المستقبلية، رؤية علمية للغد، فى، مجلـة العربـى، العدد ٤١، يناير ١٩٩٣، ص ص ٥٥، ٥٦ .

(6) Barker, Joel Arthur, Future Edge, op. cit., p. 2.

(٧)إبراهيم سعد الدين وآخرون ، صور المستقبل العربي ، مرجـع سـابق ، ص ١٢ .

(8)Fernandez, Ronald, The Future As a Social Problem, Good Year Publishing Inc, Santa Monica, 1977, P. xxi.

(٩) محمـد عـاطف غيـث، محمـد علـى محمـد، دراسـات فـى التنميـــة والتخطيط الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص٢١٩.

(١٠) محمد الجوهـرى: الدراسـة الاجتماعيـة للمسـتقبل، فـى ، نـدوة عاطف غيث الثالثة، مرجع سابق، ص٣٧.

(١١) أحمد كمال أبو المجد ، مقدمة ، آلفين توفلر ، صدمـة المسـتقبل ، المتغيرات في عالم الغد، ترجمة ، محمد علـى نـاصف ، دار نهضـة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص – س .

(١٢) اندريـه بوفـر ، بنـاء المسـتقبل ، تعريـب ، أكـرم ديـري ، بسـام العسلي ، الطبعة الثانية ، المؤسسـة العربيـة للدراسـات والنشـر ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ١١ .

(١٣) عواطف عبد الرحمن، الدراسات المستقبلية، الإشكاليات والآفـاق، مجلـة عـالم الفكـر، المجلـد الثـامن عشـر، العـدد الرابـع، مـارس ١٩٨٨، ص ص٧ ، ٨.

(١٤)هـاني عبـد المنعـم خـلاف . المسـتقبلية والمجتمـع المصـري ، كتـاب الهلال ، العدد ٤٢٤ ، القاهرة ، أبريل ١٩٨٦ ، ص ١٣ .

(١٥) عواطف عبد الرحمن، الدراسات المستقبلية، عـالم الفكـر، مرجـع سابق، ص ص ١٠ ، ١١.

(١٦) قسطنطين رزيق، نحن والمستقبل، دار العلـم للملايـين، بـيروت، ١٩٧٧،ص ص٦٨ ، ٦٩.

(17)Wagar, W. W., The Next Three Futures, Adamantine Press, London, 1992, p. 13

(18)Mchale, John, The Emergence of Futures Research , in Fowles, Jib(ed.) Handbook of Futures Research, Green Wood Press, London, 1978, P.9 .

(١٩)مريم أحمد مصطفي ، التغيير ودراسة المستقبل ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣ ، ص ٢٧٣ .

(٢٠) عبد الوهاب إبراهيم، مستقبل التنمية فى مصر، دراسة على عينة من طلاب السنوات النهائية بجامعة الزقازيق، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٥، ص١٩.

(٢١) عواطف عبد الرحمن، الدراسات المستقبلية ، عالم الفكر، مرجع سابق، ص١١.

(22) Kumar, Krishan, Futurology, in Adam Kuper and Jessicakuper. eds. The Social Science Encyclopedia, Routledge & Kegan Paul, London, 1985, p. 325.

(٢٣)هانى عبد المنعم خلاف ، المستقبلية والمجتمع المصرى ، مرجع سابق . ص ٩٦ .

(٢٤) عواطف عبد الرحمن، الدراسات المستقبلية، مرجع سابق، ص١٢.

(٢٥) هانى عبد المنعم خلاف ، مرجع سابق . ص ١٦ .

(٢٦)إبراهيم سعد الدين وآخرون. صور المستقبل العربى، مرجع سابق، ص٢٩.

(٢٧)عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص١٣.

(٢٨)هانى عبد المنعم خلاف ، مرجع سابق . ص ١٧ .

(29)Barker, Arthur, Joel Arthur, Future Edge, op. cit., p. 21.

(٣٠)عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص١٣.

(٣١)محمد عاطف غيث "محرر" وآخرون، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. ١٩٨٩. ص٣٣١.

(٣٢)العشري حسين درويش ، أصول الاقتصاد ، مطبعة جامعة طنطا ، ١٩٨٨ ، ص ١٢٦ .

(٣٣)إبراهيم سعد الدين وآخرون، مرجع سابق، ص٢٢.

(٣٤)عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص١٤.

(٣٥)إبراهيم سعد الدين وآخرون، المرجع قبل السابق، ص٢٣.

(٣٦)محمد محمد أبو زيد الفقي. الذخورية . دراسة فى نظام التخطيط والفكر المستقبلى عند المسلمين ، مطبعة جامعة الأزهر ، ١٩٩٢ ، المقدمة ص أ .

(٣٧) نادر فرجاني، حول استشراف المستقبل للوطن العربى، رؤية نقدية للجهود المحلية والخارجية، المستقبل العربى، السنة الثالثة، العدد ١٥ ، مايو ١٩٨٠ ، ص٦٨.

(٣٨)على عبد الرازق جلبى، النقد الاجتماعى واستشراف مستقبل الإنسان العربى، فى. ندوة عاطف غيث الثالثة، مرجع سابق، ص١٢٧.

(٣٩) نادر فرجاني، حول استشراف المستقبل للوطن العربى، مرجع سابق، ص٦٨.

(٤٠)رؤف وصفى ، المستقبلية ، مرجع سابق . ص ٥٥ .

(٤١)مجدي حفني . مستقبل التنمية والتعاون الاقتصادي العربي . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة . ١٩٧٥ ، ص ١٤٥ .

(٤٢)نادر فرجانى، مرجع سابق، ص٦٨.

(43)Galtung, J.et.al , Images of the World in the Year 2000 : A Comparative Ten Natian Study , Humanities Press INC., N.J, 1976, P.3.

(٤٤)إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي، مرجع سابق، ص٢٥.

(٤٥) المرجع السابق نفسه، ص٢٣.

(٤٦)محمود عبد الفضيل، الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل، نظرة تقويمية، في عالم الفكر، المجلد١٨، مرجع سابق، ص٥١.

(٤٧)عواطف عبد الرحمن، الدراسات المستقبلية، مرجع سابق، ص١٥.

(٤٨)اليونورابابييرى ماسيني . الدراسات المستقبلية والاتجاهات نحو التوحد والاختلاف ، ترجمة . محمد عباس ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد ١٣٧ " اليونسكو " ، أغسطس ١٩٩٣ ، ص ٣ .

(٤٩)اليونورا بابييري ماسيني . المرجع السابق ، ص ص ٣، ٤ .

(50)Saaty, Thomas L. and Larry W. Boone, Embracing The Future: meeting the challenge of our changing world, Praeger, New York, 1990, p. 23.

(٥١)مريم أحمد مصطفى، التغيير ودراسة المستقبل، مرجع سابق، ص ص ٢٨٢ ، ٢٨٣.

(٥٢)عواطف عبد الرحمن، الدراسات المستقبلية، مرجع سابق، ص١٠.

(٥٣) اليونورا بابييري ماسيني . مرجع سابق . ص ٤ .
(٥٤)ناهد صالح، المنــهج فـى البحـوث المسـتقبلية، عـالم الفكـر، المجلـد الرابع، مارس ١٩٨٤، ص١٩٧.
(٥٥)المرجع السابق نفسه، ص ص ١٩٧-٢١٠
(٥٦)عواطف عبد الرحمن، الدراسات المستقبلية، مرجع سابق، ص ٢٤.
(٥٧)إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربى، مرجع سابق، ص٢٤.
(٥٨)إبراهيم سعد الدين، وآخرون . المرجع السابق نفسه، ص١٨٠.
(٥٩) عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص ٢٠ ،٢١ .
(٦٠)إبراهيم سعد الدين وآخرون، مرجع سابق . ص١٨١.
(٦١)عواطف عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .
(٦٢)محمد على محمد، علم الاجتماع ودراسة المسـتقبل، تحليـل نظـرى ومنهجى ، فـى: الكتـاب السـنوى لعلـم الاجتمـاع، تحريـر محمـد الجوهرى وآخرون . العدد الثانى، دار المعارف، القـاهرة، أكتوبـر ١٩٨١، ص٥٠.
(٦٣)محمد على محمد، المرجع السابق ، ص٥١.
(٦٤)هانى عبـد المنعـم خـلاف، المسـتقبلية والمجتمـع المصـرى، مرجـع سابق. ص ص ٢٧-٣٠.
(٦٥)رءوف وصفى المستقبلية، مرجع سابق، ص٥٩.
(٦٦)هانى عبـد المنعـم خـلاف، المسـتقبلية والمجتمـع المصـرى، مرجـع سابق ،ص ص ٢٨ . ٢٩ .

(67)Kumar, Krishan, Futurology, op. cit., p. 325.

(68)Saaty , Thomas,. And larry W.Boone, op.cit.,p.22.

(٦٩)ناهد صالح ، المنهج فى البحوث المستقبلية ، مرجع سابق ، ص ٣١٢ .

(٧٠)هانى خلاف، مرجع سابق. ص٣١.

(٧١)عواطف عبد الرحمن، الدراسات المستقبلية، مرجع سابق، ص٢٥.

(٧٢)إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربى، مرجع سابق، ص٢٩.

(73)Meadows, et al., The Limits to Growth, Universe Books, 1972.

نقلاً عن Cole, S., Global Models and The International Economic order, Pergamon Press, London, 1977, p. 11.

(74)Cole, s., op. cit., p. 13.

(٧٥)إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربى، مرجع سابق. ص٣٥.

(*) الآثار المتشابكة للظواهر فى مجملها، وردود الأفعال بين أجزائها ومتغيراتها المختلفة.

(٧٦)عواطف عبد الرحمن. مرجع سابق. ص٢٧.

(77)Mesorovic, M., and Pestel, E., Mankind At The Turning Point, The New American Library, New York, 1974.

نقلاً عن : Cole, s., op. cit., p. 19.

(78)Cole, s., op. cit., p. 21.

(٧٩)ابراهيم سعد الدين وآخرون ، صور المستقبل العربى ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

(80)Cole,. S,op. cit, p.22 .

(٨١)نادر فرجانى، مستقبل البشرية بين رؤى العالم الثالث وفظاظة العالم، نموذج باريلوتشى، فى، عالم الفكر، المجلد ١٨، مرجع سابق، ص٤١.

(٨٢)عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص٢٨.

(٨٣)إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربى، ص ص٣٢ ،٤٥ .

(٨٤)عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص٢٨.

(85)Herrera, et al., Catastrophe phc or a New Society? A Latin American world Model, International development Research Center, Ottawa, 1976.

نقلاً عن: Cole, s., op. cit., p. 30.

(86)Cole, s., op. cit., p. 31.

(٨٧)نادر فرجانى، عالم الفكر، المجلد ١٨، مرجع سابق، ص ص ٤٢ ـ ٤٣.

(٨٨)إبراهيم سعد الدين وآخرون ، صور المستقبل العربى ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

(٨٩) عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص٣٠.

(٩٠) نادر فرجانى، عالم الفكر، مرجع سابق، ص ص٤٨، ٤٩.

(91)Leontief, W., et al., The Future of the World Economy, Preliminary Report, United Nations Department of Economic and Social Affairs, New York, 1976.

نقلاً عن : Cole, S., op. cit. p. 38.

(٩٢)إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربى، مرجع سابق، ص٤٢.

(93)Cole, S, op. cit., p. 39.

(٩٤)عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص٣٠.

(٩٥)نادر فرجانى، حول استشراف المستقبل للوطن العربى، مرجع سابق، ص٧٨.

(٩٦)عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص٣١.

(٩٧)إبراهيم سعد الدين وآخرون، مرجع سابق، ص٤٧.

(٩٨)عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص٣١.

(٩٩)عبد الوهاب إبراهيم ، مستقبل التنمية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

الفصل الثامن

علم اجتماع الإنترنت

-تمهيد .

أولاً: مجالات اهتمام علم اجتماع الإنترنت.

ثانياً: الإنترنت:التعريف والأهمية .

ثالثاً: الآثار الاجتماعية للإنترنت.



تمهيد:

يعد علم اجتماع الإنترنت **Sociology of Internet or Sociology of Cyberspace** من أحدث فروع علم الاجتماع التي ظهرت في الفترة الأخيرة .ويعتبر هذا الفرع ثمرة للتعاون بين عدد من المتخصصين في مجالات مختلفة منها علم الاجتماع، وعلم الفيزياء،والفلسفة ،وإدارة الأعمال ،والفن ، واللغة ، والمرأة ، وعلوم الكمبيوتر(١) .

ويهتم علم اجتماع الإنترنت بدراسة الثورة المعاصرة التي أحدثها الكمبيوتر في التفاعل الإنساني .كما يهتم هذا العلم بدراسة التركيب الاجتماعي للعالم الافتراضي ،والمجتمعات الافتراضية الموجودة على شبكة الإنترنت مع التركيز على الثقافات والبناءات والمعايير الجديدة ذات الصلة باستخدام شبكة الإنترنت (٢) .

ووفقاً لذلك سأحاول في هذا الفصل توضيح أهم الموضوعات التي التي تشكل مجالاً لاهتمام علم اجتماع الإنترنت .وذلك من خلال تناول النقاط التالية :

أولاً: مجالات اهتمام علم اجتماع الإنترنت .

ثانياً: الإنترنت :التعريف والأهمية.

ثالثاً: الآثار الاجتماعية للإنترنت.

أولاً : مجالات اهتمام علم اجتماع الإنترنت

تشتمل موضوعات الدراسة فى علم اجتماع الإنترنت على دراسة المفهومات الجديدة للمكان والزمان ، والنظام ،واللاشخصى والمجهول، والتمثيل الجديد للجنس والعرق والطبقة ، ونشأة أشكال جديدة للتعبير اللغوى ، والتأثير الثورى لتكنولوجيا الوسائط المتعددة على التفكير والتعلم الإنسانى (٣) .

ومع تصاعد أهمية علم اجتماع الإنترنت أصبحت معظم أقسام الاجتماع بالجامعات الأمريكية والأوربية تقدم دورات دراسية فى علم اجتماع الإنترنت ،وتشتمل الدراسة فى هذه الدورات على دراسة عدد من الموضوعات الرئيسية والفرعية تتمثل فيما يلى (٤) :

١ـ الشبكة العنكبوتية العالمية *WWW*:

–المكتبات الإلكترونية .

–بروتوكول نقل الملفات HTTP.

٢ـ المجتمعات الافتراضية *Virtual Communities*:

–العوالم الافتراضية : عدم وجود إطار محدد للتفاعل .

–ضياع الذاتية فى الإنترنت .

٣ـ ثورة الملفات المكتوبة *Hypertext Revolution*:

–عمليات الاتصال على شبكة الإنترنت .

–أسلوب البناء الافتراضى على شبكة الإنترنت .

-إعادة بناء أسلوب السرد .

٤- ما بعد الحداثة والإنترنت *Postmodernism and Cyberspace*:

-العوالم المتعارضة : السعادة والإغواء على شبكة الإنترنت .

-الهوس الفردى .

-التحول الفاصل للثقافة البشرية بعد استخدام شبكة الإنترنت .

٥-اللاشخصي والمجهول :ضياع الذاتية فى الإنترنت

-حدود السرد فى الثقافات الافتراضية .

-الإغواء على شبكة الإنترنت .

-الثقافة الإباحية على شبكة الإنترنت .

٦-فلسفة الإنترنت :

-صناعة الحقيقة على شبكة الإنترنت .

-شكل المعيشة فى الواقع الافتراضى على شبكة الإنترنت .

-الإذعان والخضوع على شبكة الإنترنت .

٧-طبيعة الإنترنت :

-إعطاء المعنى للمكان : الحيز الافتراضى .

-جوهر العالم الافتراضى .

٨-المرأة على شبكة الإنترنت :

-تسليع المرأة .

-تأنيث الإنترنت .

٩-الجنس والإباحية على الإنترنت :

-حالات الحب الإلكتروني على شبكة الإنترنت .

-الشهوانية على شبكة الإنترنت **Cyborgasms**.

١٠-رأسمالية الإنترنت *Cybercapitalism*:

-الإنترنت وأزمة الرأسمالية .

-حقيقة الطريق السريع للمعلومات .

١١-الإنترنت ومستقبل الخصوصية .

١٢-الإنترنت والتغير الاجتماعي .

ومما سبق يمكن القول إن علم اجتماع الإنترنت هو أحد فروع علم الاجتماع التى تهتم بدراسة التأثيرات الاجتماعية لشبكة الإنترنت على المجتمع الإنسانى ،وما تنشره شبكة الإنترنت من قيم وعادات وتقاليد وثقافة خاصة .

ثانياً : الإنترنت :التعريف والأهمية .

ترجع البدايات المبكرة لشبكة الإنترنت إلى عام ١٩٦٩ تحت اسم أربانت ARPANET فى الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت هذه الشبكة تابعة لوزارة الدفاع وصممت لدعم الأبحاث العسكرية فى هذه الوزارة، وشهدت مجموعة من التحولات لتصبح فى النهاية شبكة اتصالات دولية (٥).

وتولت الهيئة القومية للعلوم الإشراف على الشبكة الرئيسية للإنترنت فى عام ١٩٨٦، ثم تحول الإشراف إلى القطاع الخاص فى إبريل عام ١٩٩٥ ،وأتيحت الخدمات التجارية لأول مرة على الشبكة . وفى نفس العام قدر عدد الشبكات المرتبطة بالإنترنت بحوالى خمسة آلاف شبكة ، ووصل عدد الحاسبات المرتبطة بالإنترنت إلى ما يقرب من عشرة مليون حاسب . وزاد هذا العدد ليصل فى عام ٢٠٠٠ إلى ثلاثة وتسعين مليون حاسب (٦).

وزاد عدد مستخدمى الشبكة إلى أكثر من (٣٠٠) مليون مستخدم . هذا فضلاً عن أكثر من (١٦٠) مليون مستخدم للبريد الإلكترونى فقط ، وبذلك يكون عدد المستخدمين حوالى(٤٦٠) مليون مستخدم فى عام ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن يبلغ عدد المستخدمين على مستوى العالم فى عام ٢٠٠٥ أكثر من مليار نسمة(٧).

وأوضح أحد المسموح الذى أجرى فى نهاية عام ١٩٩٧ أن الوقت الذى يقضيه المستخدمون على الإنترنت فى كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا حل محل الوقت الذى يقضيه من (٣٥٪) إلى (٤٠٪) من

المستخدمين فى كتابة الخطابات، والمحادثات التليفونية مـن (٢٠٪) إلى (٢٢٪)، ومشاهدة التليفزيون من (٢٠٪) إلى (٢٣٪)، وقراءة الصحف أو المجلات من (١٠٪) إلى (١٣٪). ويزيـد الوقت الـذى يتـم قضائـه علـى الإنترنت فى الولايات المتحدة عن وقت مشاهدة التليفزيون، ويسـتخدم ٢٥٪ من الأمريكيين الإنترنت يومياً[٨].

وسجل عدد مستخدمى الإنترنت من المنازل فـى بريطانيـا زيـادة بلغـت مليـون شـخص فـى شـهر إبريـل ٢٠٠٠، الأمـر الـذى يجعـل حوالى(٣٠٪) مـن البريطـانيين لديـهم إمكانيـة الدخـول إلى الشبكة مـن منازلهم، وبالرغم من هذه الزيادة، فإن بريطانيا لم تصل بعد إلى مستوى مستخدمى الإنترنت فى الولايات المتحـدة، حيـث يتمتـع حـوالى نصـف السكان بحرية الدخول إلى الإنترنت من منازلهم[٩].

وبلغ عـدد الصينيـين الذيـن يسـتخدمون الإنـترنت (٥٨) مليـون نسمة فى نهاية عام ٢٠٠٢ لتصبح بذلك الصين ثانى أكبر دولـة فـى هـذا المجال بعد الولايات المتحدة الأمريكية [١٠].

ويتوقع أن يزداد عدد مسـتخدمى الإنـترنت فـى الـدول العربيـة خلال سنتين من بضع ملايين مستخدم إلى (١٨) مليون مستخدم فـى عـام ٢٠٠٣ وفقا لأحد المسموح ، أى بنسبة نمو تصل إلى (٧٠٠٪). ولكن تظـل هذه النسبة متواضعة مقارنة بعدد السكان ، فأقل من (٨٪) مــن السكان تتاح لهم الإنترنت . ويتوقع أن يصل عدد المسـتخدمين العـرب إلى (٦٠) مليون مستخدم بحلول عام ٢٠٠٥. وترجع الفجوة بين انتشار الإنـترنت فى العالم والدول العربية إلى تأخر الـدول العربيـة فـى تبنـى واحتضـان التكنولوجيا[١١].

وقد أدركت مصر الأولوية الكبيرة لتوسيع وزيادة كل من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كوسيلة أساسية لزيادة الانتاج القومى ،والقدرة على المنافسة العالمية. وبالرغم من التقدم الفعال والملحوظ فى هذا المجال ، فإن قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات يواجه عدة معوقات فنية وتنظيمية وتشريعية ونقص فى الموارد البشرية والبنية التجنية. لذلك يجب التعاون بين المؤسسات العامة والخاصة لتجاوز هذه المعوقات حتى يتم تيسير النمو الاقتصادى والانتاجية فى ظل المنافسة العالمية المتزايدة [١٢].

وتتمثل إحدى ثمار هذا الوعى فى إدخال الإنترنت عن طريق مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، والمجلس الأعلى للجامعات فى عام ١٩٩٣، وقدم مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار خدمات الإنترنت مجاناً لمدة ثلاث سنوات من أجل زيادة الوعى بالإنترنت وفى عام ١٩٩٧تم البدء فى خصخصة الخدمة من خلال مقدمى خدمة الإنترنت Internet Service Providing [١٣].

ثم بدأت وزارة الاتصالات والمعلومات تقديم خدمة الإنترنت المجانية فى محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية والإسكندرية بقيمة المكالمات التليفونية ، وبدون أى اشتراك شهرى أو رفع لقيمة المكالمة التليفونية، ودون أى أعباء إضافية على مستخدم الإنترنت ، بحيث لا تتكلف ساعة الإنترنت إلا ما يتكلفه ساعة الاتصال العادية ، ثم تم تعميم التجربة على باقى المحافظات[١٤].

ونتيجة لذلك، حدثت زيادة كبيرة فى عدد مستخدمى الإنترنت

خلال السنوات الأخيرة، فقد زاد عدد مستخدمى الإنترنت من (٤٥) ألف فى عام ١٩٩٧ إلى حوالى(٣٣٠) ألف فى عام ١٩٩٩، وهذا رقم صغير مقارنة بالدول الأخرى . ومن حيث الأرقام المطلقة لمستخدمى الإنترنت تأتى مصر فى مقدمة الدول العربية، ولكن تسبقها الإمارات من حيث نسبة مستخدمى الإنترنت إلى إجمالى السكان [١٥].

وقد أوضحت إحصائية رسمية صدرت عن وزارة الاتصالات والمعلومات أن مستخدمى الإنترنت فى مصر وصلوا حتى يناير ٢٠٠٣ إلى حوالى (١,٨) مليون مشترك. ومن المستهدف أن يبلغ فى يونيو ٢٠٠٣ حوالى (١,٩) مليون مستخدم[١٦].

ويلاحظ أن استخدام الإنترنت فى الدول النامية يواجه بفجوة كبيرة بين المناطق المختلفة فى الدولة ، ففى إحدى الدراسات عن الإنترنت فى البرازيل، فرق " كلاديو بنهانز" C.Pinhanez بين عالمين فى دولة البرازيل هما برازيل العالم الأول وبرازيل العالم الثالث ليشير بذلك إلى الفجوة الكبيرة فى توزيع الدخل وانعكاسها على الفجوة الرقمية بين العالمين[١٧].

كما يلاحظ أن الفجوة الرقمية بصفة عامة والفجوة فى استخدام الإنترنت لها عدة أبعاد تتمثل فيما يلى:

١- على المستوى العالمى : حيث توجد فجوة كبيرة بين الدول المتقدمة والدول النامية .

٢- على المستوى الإقليمي: حيث توجد فجوة كبيرة بين الدول العربية فى استخدام الإنترنت .

٣- على المستوى المحلى: حيث توجد فجوة بين المناطق المختلفة فى

الجمهورية، فيتركز عدد مستخدمي الإنترنت في القاهرة الكبرى والإسكندرية. كما توجد فجوة كبيرة بين الذكور والإناث في استخدام الإنترنت وهو ما أكدته دراسات عديدة.

وإذا تطرقنا إلى تعريف الإنترنت نجد أن ريتشارد سميث ،ومارك جبيس يريان أن هذا التعريف يعتمد على الشخص الذى يريد تعريفها، لأنه سيختلف من شخص لآخر ومن مهنة لأخرى[١٨].

وتعنى الإنترنت لغوياً ترابط بين شبكات ، وبعبارة أخرى شبكة .الشبكات، حيث تتكون الإنترنت من عدد كبير من شبكات الحاسب المترابطة والمتناثرة فى أنحاء كثيرة من العالم، ويحكم ترابط هذه الأجهزة وتحادثها بروتوكول موحد يسمى بروتوكول تراسل الإنترنت (TCP/IP) [١٩].

وحدد هوفمان وآخرون الإنترنت على أنها : [٢٠].

١- شبكة من الشبكات وبروتوكول موحد .

٢- مجموعة من الناس يستخدمون الشبكة ويطورونها.

٣- مجموعة من المصادر التى يمكن الحصول عليها من الشبكة .

وشبكة الإنترنت عبارة عن مئات الملايين من الحاسبات الآلية حول العالم مرتبطة ببعضها، ولذا أمكن إرسال الرسائل الإلكترونية بينها بلمح البصر، بالإضافة إلى تبادل الملفات والصور الثابتة أو المتحركة والأصوات ، وقد تم الاتفاق على نظام موحد لتبادل جميع هذه الأنماط من المعلومات تم تسميته النسيج العالمى [٢١]. كما تعرف الإنترنت على أنها المدى الواسع من الخدمات التى تقدم بواسطة البنية المعلوماتية المتقدمة[٢٢].

ومن التعريفات السابقة نجد الاتفاق على أن الإنترنت عبارة عـن شبكة من الحاسبات المترابطة التى يربطها ويحميـها بروتوكـول موحـد لتبادل المصادر المتعددة والتى تستخدم فى أغراض متعددة.

ويمكن تقسيم الإنترنت إلى ست خدمات تتمثل فى: (٢٣).

١- البريد الإلكتروني E-mail وهـو مـا يسمح بإرسـال بريـد بـين مستخدمين شريطة أن يكون لكل منهما عنوان على الإنترنت.

٢- تلنت Telnet : وهو برنامج نتمكن من خلاله من الدخول لحاسـبات أخرى على الإنترنت.

٣- بروتوكول نقل الملفات File Transfer Protocol ويسـاعد علـى نقـل أى ملف من موقع ما على الإنترنت إلى أى حاسب شخصى.

٤- قارئ الأخبار Usenet news وتستخدم فى قراءة الأخبار.

٥- القوائم البريدية Mailing lists وهـى عبـارة عـن عنـوان واحـد فـى الغـالب يقـوم بتحويـل جميـع الرسـائل المرسلة إلى كـل عنـوان فـى القائمة.

٦-الشبكة العنكبوتية العالمية World Wide Web (www). وهى أكـثر الخدمات شيوعاً فى الإنترنت وأيضا البريد الإلكترونى. الأمـر الـذى يجعـل الكثـيرون يخلطـون بـين الإنـترنت مـن ناحيـة والشـبكة العنكبوتية والبريد الإلكـترونى مـن ناحيـة أخـرى معتقديـن انـهما مترادفين. ويلاحظ أنه قبل تعميم تجربة مجانية الإنترنت فى مصـر ، انتشرت مشروعات تجارية تسمى مقاهى الإنترنت Internet Cafe فى المدن المصريـة وبخاصـة المـدن الكـبرى، والتـى تتيـح الدخـول إلى

الإنترنت، والتى لاقت إقبالاً واضحاً من المصريين وبخاصة الشباب ، وحتى بعد إتاحة الإنترنت المجانى ظلت هذه المقاهى تمثل نقاط جذب على الأقل لمن ليس لديهم إمكانيات دخول الإنترنت من منازلهم المتمثلة فى إتاحة حاسب آلى وخط تليفون أرضى وهم نسبة ليست بقليلة فى الدول النامية بصفة عامة والمجتمع المصرى بصفة خاصة.

ومقهى الإنترنت عبارة عن مكان عام يستطيع فيه المستخدم لشبكة الإنترنت احتساء القهوة أثناء الملاحة فى المواقع الكثيرة للشبكة ، وقد انطلقت أول سلسلة فى العالم من هذه المقاهى فى عام ١٩٩٥ فى المملكة المتحدة ، ثم انتشرت فى كثير من الدول العربية منذ سنوات قليلة. وكان الدافع إلى ذلك تحقيق هامش ربحى من خلال المزاوجة بين خدمتين هما خدمة المقاهى التقليدية وخدمة الإبحار فى شبكة الإنترنت(٢٤).

ثالثاً: الآثار الاجتماعية للإنترنت :

لم تنل وسيلة من وسائل نقل ونشر المعلومات فى تاريخ البشرية ما نالته شبكة الإنترنت من سرعة فى الانتشار والقبول بين الناس وعمق فى التأثير فى حياة الناس على مختلف أجناسهم وتوجهاتهم ومستوياتهم وتنوع فى طبيعة المعلومات التى توفرها، الأمر الذى يجعل الإنترنت وسيلة إعلام المستقبل نظراً لتميزها بما يلى: (٢٥).

١- **اللامكان:** فالإنترنت يتخطى كل الحواجز المكانية التى حالت منذ فجر التاريخ دون انتشار الأفكار وامتزاج الناس وتبادل المعارف، وبالتالى تجاوز الحواجز الاقتصادية والسياسية.

٢- **اللازمان:** فالسرعة الكبيرة التى يتم بها نقل المعلومات عبر شبكة الإنترنت تسقط عامل الزمن من الحسبان مما يؤدى إلى ما يسمى عصر المساواة المعلوماتية.

٣- **التفاعلية:** فمن خلال منتديات التفاعل والحوار يمكن الانتقال من دور المستقبل إلى دور المرسل أو الناشر .

٤- **المجانية :** أو بصورة أدق شبه المجانية . حيث تتاح الكثير من خدمات الإنترنت بصورة شبه مجانية.

٥- **الربط الدائم:** فمن خلال التكنولوجيا المتطورة نستطيع أن نكون على ارتباط دائم بالإنترنت من خلال حاسبات الجيب والهواتف المحمولة ونستدعى المعلومات فى أى وقت.

٦- **السهولة:** فخدمات الإنترنت لا تحتاج إلى خبير معلومات أو مهندس أو مبرمج حتى نحصل عليها فاستخدامها فى غاية

السهولة واليسر، ولا يحتاج رواد الشبكة إلى تدريبات معقدة للبدء في استخدامها ، بل إلى مجرد مقدمة لا تتجاوز ساعة مع صديق لتوضيح مبادئ الاستخدام.

كما تتجلى خطورة وأهمية شبكة الإنترنت فيما يلى: [٢٦].

٧- إن شبكة الإنترنت تخلو من الرقابة المفروضة على وسائل الإعلام الأخرى كالفضائيات ، بالرغم من ضعف الرقابة فى الفضائيات ، لذلك فهى تقدم مادة مختلفة عما تقدمه وسائل الإعلام الأخرى.

٨- طبيعة الخصوصية التى تصاحب الإنترنت مقارنة باستخدام الوسائل الأخرى،فالمستخدم للإنترنت يستخدم جهاز حاسب آلى وحيد ولا يشاركه أحد غيره ، كما أن له بريده الإلكترونى الخاص ، وكلمة السر المتعلقة به.

٩- قدرة الإنترنت على القفز إلى عالم الممنوع، والوصول إلى داخل المنازل، وبالتالى الوصول إلى خصوصيات الأسرة .

١٠- توفر الإنترنت الصوت والصورة أثناء المحادثة، كما توفر لقطات الفيديو مثلها مثل الوسائل الأخرى.

١١- إذا استطاعت الجهات المعنية حجب المواقع السيئة أخلاقياً ودينياً، فليس بمقدورها منع المواد المرسلة عبر البريد الإلكترونى.

ونضيف إلى ما سبق عدم الرقابة من الأسرة، وبخاصة فى مقاهى الإنترنت التى هى بالأساس مشروعات تجارية، خاصة إذا كان الكبار لا يدرون مخاطر وكيفية استخدام الإنترنت.

وفى ضوء ذلك اختلفت الآراء حول الآثار التى يمكن أن تنجم

عن أخطر وأهم وسيلة إعلامية حتى الآن – وهى الإنترنت – وتراوحت هذه الآراء بين ما يلى :-

١- فريق يرى الآثار السلبية للإنترنت المتمثلة فى تفكك الحياة الجمعية ،وفقدان التفاعلات الاجتماعية ، وانتشار المواد الإباحية ، والجريمة ،وغيرها من الآثار السلبية .

٢- فريق يرى الآثار الإيجابية المتمثلة فى استخدامه فى التعليم والبحث العلمى والتجارة الإلكترونية وغيرها من الآثار الإيجابية .

ويمكن القول إن الإنترنت شأنها شأن وسائل الإعلام الأخرى لها جوانب إيجابية وجوانب سلبية تتوقف كل منهما على المستخدم وطبيعة الاستخدام، لذلك سنعرض للآثار الإيجابية والسلبية المحتملة فى شبكة الإنترنت على النحو التالى:

١- الآثار الإيجابية للإنترنت :

أ- التعليم والبحث العلمى:

تعتبر الإنترنت أحد مظاهر العولمة الاتصالية ، وهى تمثل بداية ثورة معرفية سيكون لها آثارها المتعددة على طبيعة المعرفة الإنسانية بما توفره للباحثين من إمكانية الإطلاع على مختلف المعارف ومن مختلف المصادر، مما سوف يساهم فى خلق ثقافة إنسانية ذات رؤية أكثر شمولاً (٢٧).

فقد أدت شبكة الإنترنت إلى تغير مجتمعنا البشرى تغيراً كبيراً وبسرعة نتيجة لتدفق المعلومات، حيث أمكن تحويل كافة أنواع المعلومات إلى الصورة الرقمية، وانتقالها إلى ملايين من البشر فى ثوانى

قليلة، هذه المعلومات التى كانت تتطلب ساعات أو حتى أيام للحصول عليها فى الفترات السابقة على ظهور الإنترنت[٢٨].

وتعتبر تكنولوجيا شبكة الإنترنت من أنجح الوسائل لتوفير البيئة التعليمية الثرية، حيث يمكن العمل فى مشروعات تعاونية بين مدارس مختلفة، ويمكن للطلاب تطوير معرفتهم بموضوعات تهمهم من خلال الاتصال بزملاء وخبراء لهم نفس الاهتمامات، وتقع على الطلبة مسئولية البحث عن المعلومات وصياغتها مما ينمى مهارات التفكير[٢٩].

وتتمثل أنشطة التعليم من خلال الإنترنت فيما يلى[٣٠]:

١- الحصول على المعلومات من كل أنحاء العالم عن أى موضوع، وبأشكال مختلفة كالصور أو النصوص أو الأصوات، وبالتالى تستخدم الإنترنت كبنك للمعلومات.

٢- التواصل وتبادل المعلومات من خلال البريد الإلكترونى.

٣- يساعد الإنترنت على التعليم التعاوني الجماعي من خلال تصميم البرامج التعاونية والمناقشات الجمعية من خلال الدردشة على الإنترنت.

واستخدم الإنترنت كأداة أساسية فى التعليم حقق الكثير من الإيجابيات منها المرونة فى الوقت والمكان، وإمكانية الوصول إلى عدد أكبر من الجمهور والمتابعين فى مختلف أنحاء العالم، وسرعة تطوير البرامج مقارنة بأنظمة الفيديو والأقراص المدمجة، وسهولة تطوير محتوى المناهج الموجودة عبر الإنترنت، وقلة التكاليف المادية، مقارنة باستخدام الأقمار الصناعية حيث يمكن وضع المادة العلمية عبر الإنترنت، ويستطيع الباحثون الحصول عليها فى أى مكان وفى أى وقت[٣١].

وفى ضوء ذلك يمكن القول بأن الإنترنت باتت إحدى أدوات البحث العلمي التى توفر الكثير من الوقت والجهد والنفقات على الباحثين، فضلاً عن إتاحتها لمجال أوسع من المعلومات والمصادر التى كانت من الصعوبة أو من المستحيل الحصول عليها فى السابق.

ب - التجارة الإلكترونية E-Commerce :

تدعم الإنترنت التسوق والإعلان والمبيعات بعدة طرق، فقد يصل العملاء إلى مواقع الشركة لإيجاد معلومة عن المنتج أو لاستعراض أفضل الأسعار قبل الشراء، لذلك قدمت مؤسسات التسوق والمبيعات معلومات عن منتجاتها وخدماتها على الإنترنت موضحة خدماتها والتحسينات فى منتجاتها الحالية، وأيضاً ما توفره من تخفيضات فى أسعارها[٣٢].

فقد أصبح الإنترنت أداة قوية للتجارة. حيث يستخدم رجال الأعمال الآن صفقات التجارة الإلكترونية لخفض التكاليف فى مجالات كثيرة شاملة المشتريات والمبيعات وعرض الفرص الجديدة للبيع. وتجذب التجارة الإلكترونية نسبة متزايدة من الاقتصاد العالمى تنامى حجمها بحوالى مئات البلايين. وقد وصل حجمها إلى (٢٢٣,١) بليون دولار فى عام ٢٠٠١[٣٣].

وتتحكم الولايات المتحدة الأمريكية فى (٧٠٪) من سوق التجارة الإلكترونية، فالثورة التى تعيشها أمريكا الآن هى ثورة الـ (E)، حيث يبدأ كل شئ الآن بحرف (E) وينتهى بـ dot com مثل e- marketing و e- business، و e- commerce، و e- trade. وتعنى جميعها

التجارة الإلكترونية التى لا تشكل بتقنياتها الحالية خطراً جسيماً إلا على الموزعين والعاملين فى القنوات الوسيطة ما بين المنتج والمستهلك[٣٤].

ودخلت التجارة الإلكترونية مصر فى عام ١٩٩٨، وبالرغم من المشكلات التشريعية والتمويلية المصاحبة لنموها فى مصر، إلا أنها تنمو بمعدل معقول[٣٥].

ويمكن القول إن التجارة الإلكترونية ستغير السوق التقليدى، وطريقة البيع والشراء، والتأثير على كل من المنتج والمستهلك وما بينهما، إلا إننا نرى أنه إذا كان التأثير كبيراً فى الدول المتقدمة، فإنه ما زال ضعيفاً جداً فى الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، بسبب الفجوة الرقمية والأمية المعلوماتية المنتشرة بصورة كبيرة.

جـ - الترفيه:

تعمل وسائل الإعلام بصفة عامة على مساعدة الفرد على الهروب من مشكلاته اليومية . وتساعده بذلك على الراحة والاسترخاء، بجانب شغل أوقات الفراغ، واكتساب الحقيقة والمتعة الجمالية، ومساعدته على إطلاق العواطف والمشاعر[٣٦].

ولا يعنى الترفيه حاجة غير ضرورية للإنسان، بل هو من الحاجات الأساسية . حيث يمنح الراحة التى تمكن البشرية من مواجهة متطلبات الحياة الحديثة ، أو حتى متطلبات الحياة فى عمومها . وقد تكثفت الوظيفة الترفيهية لوسائل الإعلام، كما تأثرت بطرق

أخرى عندما انتقلت وسائل الإعلام من جمهور محدود نسبياً إلى جمهور عريض[٣٧].

وتتجلى الوظيفة الترفيهية فى الإنترنت بصورة واضحة من خلال الألعاب المختلفة، والأفلام، والدردشة التى تتسم بالتنوع والجاذبية. وتبدو هذه الوظيفية الترفيهية أوضح فى مقاهى الإنترنت ، حيث أنه بالإضافة إلى ما سبق، تتضمن هذه المقاهى الخروج مع الأصدقاء واللعب الجماعى أو المشاركة فى برنامج معين .

٤- تكوين علاقات اجتماعية جديدة:

تلعب وسائل الإعلام دوراً كبيراً فى عملية التعارف الاجتماعى ، وزيادة احتكاك الجماهير ببعضهم، ولو من الناحية العقلية ، ولهذا الدور جانبان رئيسيان هما تقوية الصلات الاجتماعية بين الأفراد ، واتساع دائرة معارف الإنسان نتيجة لتقديم الكثير من الشخصيات [٣٨].

وعبر الإنترنت يمكن التعرف على أشخاص جدد إما من خلال القوائم البريدية ، أو مجموعات الأخبار أو الدردشة Chatting، وبالتالى أصبحت الإنترنت مكاناً هاماً للتفاعل مع الآخرين . وقد أكد ذلك " هوارد رهينجولد " الذى وجد أن الإنترنت التى تعتبر وسيلة اتصال وسيطة تمكن من تكوين علاقات جديدة تشبه العلاقات الفيزيقية باستثناء تفاعل الوجه للوجه، وبالتالى تمنح الفرصة للتخلص من النمط الروتينى للحياة اليومية ، والتحدث مع أصدقاء آخرين من مختلف أرجاء العالم [٣٩] .

٢- الآثار السلبية للإنترنت :

أ- انتشار المواد الإباحية :

وجد التجار صعوبة فائقة فى جمع الأموال عن طريق صفحات النسيج العالمى إلا فى شريحة واحدة وهى شريحة صفحات الدعارة ، حيث تمثل تجارة مربحة ويقبل عليها الناس بكثرة . وفى عام ١٩٩٩ بلغت مجموعة مشتريات مواد الدعارة فى الإنترنت (٨٪) من التجارة الإلكترونية ، كما بلغت الأموال المنفقة على الدخول إلى الصفحات الإباحية (٩٧٠) مليون دولار ومن المتوقع أن ترتفع إلى ثلاثة مليار دولار فى عام ٢٠٠٣. وتتكاثر هذه الصفحات بشكل مهول وتبلغ مئات الصفحات الإباحية فى الأسبوع الواحد ، وكثير منها تقدم خدماتها مجاناً[٤٠] .

وتتمثل المشكلة الأساسية فى أن المواد الإباحية فى الإنترنت يمكن أن تتخذ أشكال مختلفة لا حصر لها ، بعضها صريح واضح مثل المجموعات الإخبارية ، أو المجموعات الأخرى المتخصصة فى مثل هذه الموضوعات مثل البلاى بوى play boy والبنت هاوس pent house ، وبعضها الآخر يصعب كشف هويتها مثل المكتبات السرية المعروفة لتجار المواد الإباحية دون غيرهم . والخدمات الجنسية الحية من خلال الفيديو الفورى التى تلبى من خلالها النساء كل ما يوجه إليهن من أوامر من جانب المشاهدين الذين يدفعون مقابل لهذه الخدمة [٤١].

فقد أوضح إحصاء صدر حديثاً أن واحداً من بين كل خمسة من المراهقين الأمريكيين الذين اعتادوا الدخول إلى شبكة الإنترنت تلقوا

محاولات غير مرغوبة أخلاقياً عبر شبكة المعلومات الدولية . وأبلغ (١٩٪) من (١٥٠٠) مبحوث شملهم الإحصاء تتراوح أعمارهم بين العاشرة والسابعة عشرة عن محاولات لاستدراجهم في أمور غير أخلاقية يعتقد أنها صدرت عن بالغين ، لذلك تم إضافة الاستدراج عبر الإنترنت إلى قائمة مخاطر الطفولة التي يجب أن تكون السلطات على دراية بها[٤٢].

فهناك مخاطر كبيرة للصور الجنسية Pornography على الأطفال، وهي التي يمكن أن تعرف بأنها صور مخلة تثير الغرائز الجنسية والتي توجد في أشكال عديدة على الإنترنت مثل الفيديو والأفلام والصور الثابتة أو صور كوميدية . ولأن صناعة هذه الصور غير شرعية ، فإنه من الصعب تحديد عدد الأطفال المنخرطين في هذه الصناعة[٤٣].

كما تفيد الإحصاءات بأن(٦٣٪) من المراهقين الذين يرتادون الصفحات والصور الجنسية لا يدري أولياء أمورهم طبيعة ما يتصفحون على الإنترنت، وتفيد الدراسات بأن أكثر مستخدمي المواد الإباحية تتراوح أعمارهم ما بين ١٢و١٧ سنة، والصفحات الإباحية تمثل لهم أكثر فئات صفحات الإنترنت بحثاً وطلباً[٤٤].

لذلك أوصت الجمعية القومية لتعليم الصغار في أمريكا بضرورة إشراف الآباء على ما يفعله الأطفال على الإنترنت لضمان وصولهم إلى مواقع الإنترنت السوية ، وزيادة برامج تنقية الإنترنت من المواد الإباحية وضرورة تعلم الأبوين لمهارات الإنترنت حتى تتسنى عليه

المراقبة ، ووضع جهاز الحاسب الآلي في مكان يتردد عليه كافة أعضاء الأسرة كحجرة المعيشة (٤٥) .

وإذا كان ذلك يحدث فى مجتمع يتصف بالانفتاح والحرية الجنسية ، فكيف بالبلدان الأخرى التى يصفها الغرب بالمجتمعات المغلقة.ففى المملكة العربية السعودية قام مستشفى الملك فيصل التخصصى بإدخال الإنترنت كأول جهة فى المملكة تقدم هذه الخدمة للاستفادة منها فى أغراض البحث العلمى والخدمات الطبية بإحصائية للقائمين على هذه الخدمة ،ووجد أن (٩٣٪) من مستخدميها يستخدمونها لأغراض سيئة تحط بالدين والأخلاق(٤٦).

كما تم فحص مجلد الـ (TEMP) وهو المجلد الذى تخزن فيه المواد المجلوبة من الإنترنت فى سبعة مقاهى فى المملكة العربية السعودية، فتم اكتشاف احتواء جميع الأجهزة على مواقع سيئة وصور جنسية، ويحتوى جهازان على مواقع سيئة فيما يسمى بالمواقع المفضلة ، وهو مكان يمكن لمستخدم الإنترنت أن يخزن فيه المواقع ليتمكن من الرجوع إليه فيما بعد(٤٧).

ومما يزيد هذه المشكلة خطورة ما يلى:-

١- عدم القدرة على الرقابة التامة على ما تنشره الإنترنت من مواد إباحية .

٢- أن الشباب هم الأكثر استخداما لشبكة الإنترنت سواء فى المنازل أو فى مقاهى الإنترنت.

فقد كشفت دراسة حديثة أجريت على رواد مقاهى عمان وأربد

أن (٣٧٪) من الشباب والفتيان فى الأردن يستخدمون الإنترنت ، وأن (٢٤٪) منهم يبحثون عن مواقع الجنس [٤٨].

وفى استبيان وزعته مجلة خليجية على عدد من مرتادى مقاهى الإنترنت، وجد أن (٨٠٪) منهم تقل أعمارهم عن ٣٠سنة، وتوضح إحصائية أخرى أن (٩٠٪) من رواد هذه المقاهى فى سن خطرة وحرجة جداً [٤٩].

وبالرغم من حداثة ظاهرة مقاهى الإنترنت السورية تبعاً لحداثة خدمة الإنترنت ذاتها واقتصارها حتى الآن على عدة آلاف من المشتركين، فإن الشباب هم الأكثر حضوراً فى هذه المقاهى لملاحقة أخر الأخبار والمعلومات ، ومواد الترفيه التى يتجنب معظمهم الحديث عنها[٥٠].

ومما لا شك فيه أن التعرض لمثل هذه المواد الإباحية قد يؤدى إلى مشكلات خطيرة فى المجتمع مثل تدمير القيم والأخلاق وإمكانية انتشار مشكلة جريمة الاغتصاب. هذا فضلاً عن أن استخدام الإنترنت للتشهير بآخرين عن طريق وضع صورهم وعناوينهم وأرقام تليفوناتهم فى مواقع سيئة يؤدى أيضاً إلى مشكلات اجتماعية كثيرة.

ب - العزلة:

نتيجة للاستخدام المكثف للإنترنت، يحدث تقلص فى العلاقات الاجتماعية الأولية للفرد، وبخاصة مع أسرته ومع جيرانه، فتزايد الوقت الذى ينفق على شبكة الإنترنت ، يكون على حساب علاقاته الأولية.

وهذا ما أكده " بتنان" Putnon فى عام ١٩٩٥ حينما ذهب إلى أن الانتشار الواسع لاستخدام الإنترنت صوحب بانخفاض كبير فى الاندماج المدنى والمشاركة الاجتماعية فى الولايات المتحدة الأمريكية.

وأكد علماء النفس وجود علاقة إيجابية بين إدمان الإنترنت وعدم الاهتمام بالمشاركة العامة فى الشئون المحلية والقومية[٥١].

وذهب "جوهان أرنولد" Johann Arnold إلى أن الوقت الذى يقضى على شبكة الإنترنت يكون على حساب الوقت المخصص للزوجة أو الأطفال أو العمل الجماعى، فمع ألعاب الإنترنت والدردشة يمكن قضاء ساعات على الإنترنت، والفقدان الكامل لمسار الزمن ، وبالتالى عزلتنا عن الأنشطة التى تتطلب مشاركة فى العالم [٥٢].

وذهب "ناى" Nie "وإربرنج" Erbring إلى أن الوقت الذى يتم قضائه مع الأسرة والأصدقاء يتناقص كلما زاد قضاء الوقت على الإنترنت، ويتراوح هذا النقص من (٤٪) لكل ساعة يقضيها المستخدم أسبوعياً على الشبكة إلى (١٥٪) لكل عشر ساعات أسبوعياً أو أكثر [٥٣].

وأكد ذلك أيضاً يونج young إلى أن الاستخدام الزائد للإنترنت الذى أطلق عليه إدمان الإنترنت Internet Addiction يؤدى إلى التفكك الاجتماعى نتيجة لاستبدال الوقت الاجتماعى الذى كان يقضى مع الأسرة والأصدقاء بالوقت الذى يقضى على شبكة الإنترنت [٥٤].

كما أن الذين يتعاملون بصورة متكررة مع الإنترنت ربما يفقدون القدرة على التفاعل التلقائي فى الحياة. وربما تؤثر العلاقات غير الشخصية من خلال الإنترنت على كافة أنواع التفاعل الاجتماعى فى المجتمع[٥٥].

والقول بأن استخدام الإنترنت يؤدى إلى العزلة لا يتناقص مع القول بأن له تأثير إيجابي يتمثل فى تكوين علاقات جديدة، فالعلاقات الجديدة هى علاقات لا شخصية تتم من خلال الاتصال الحاسبى الوسيط. وأما العزلة فهى عزلة عن العلاقات الشخصية الأولية، كعلاقات المستخدم للإنترنت مع أسرته أو مع جيرانه أو مع أقاربه.

جـ ـ الجريمة :

تعتبر جرائم الإنترنت من الجرائم المستحدثة فى العالم المعاصر، ويقسمها الخبراء إلى نوعين أساسيين أولهما الجرائم التى يكون الحاسب الآلي والإنترنت هدفاً لها، والجرائم التى يستخدم الحاسب الآلي فيها كأداة لإتمامها وتنفيذها . ويرتكب هذا النوع من الجرائم بواسطة عدة فئات مختلفة منها الهواة وغالبيتهم من المراهقين الذين يرتكبون جرائم الحاسب الآلى من أجل قهر النظام وكسر الحواجز الأمنية . ولعل الفئة الأخطر من مرتكبى هذا النوع من الجرائم هى فئة الجريمة المنظمة التى يستخدم أفرادها الحاسب الآلى لأغراض السرقة أو السطو على المصارف والمنشآت التجارية(٥٦).

وجرائم الإنترنت هى ذلك النوع من الجرائم التى تتطلب إلمام خاص بتقنيات الحاسب الآلى ونظم المعلومات لارتكابها أو التحقيق فيها ومقاضاة فاعليها وتشتمل على ما يلى: (٥٧).

١- **الجرائم الجنسية :** كإنشاء المواقع الإباحية ، والتشهير بأشخاص معينين.

٢- **جرائم الاختراقات:** كتدمير واختراق المواقع الرسمية أو الشخصية

أو الاستيلاء على الأرقام السرية لآخرين.

٣- **جرائم الأموال:** كالسطو على أرقام البطاقات الائتمانية أو الجريمة المنظمة أو جرائم غسيل الأموال.

٤- **جرائم القرصنة:** كإنشاء مواقع للبرامج المقرصنة وسرقة المواقع.

ولا تكمن المشكلة الرئيسية في استغلال المجرمين للإنترنت، وإنما في عجز رجال الشرطة عن ملاحقتهم فيها ، فتقنيات التشفير وخلط الرسائل بحيث لا يستطيع قراءتها إلا مستقبلها أصبحت متقدمة للغاية في الوقت الراهن بحيث يصعب فك رموزها[٥٨].

وقدرت تكلفة جرائم الحاسب الآلي والإنترنت في منطقة الشرق الأوسط في عام ٢٠٠٠ بحوالي (٦٠٠) مليون دولار[٥٩].

ونتيجة لخطورة هذا النوع من الجرائم - الحديثة أنشأت الدولة قطاعاً في الشرطة يختص بهذا النوع من الجريمة لمكافحته ومنع حدوثه.

د - الغزو الثقافي:

يعرف الغزو الثقافي بأنه الأسلوب الجديد للإمبريالية العالمية الذي تحاول من خلاله ضمان استمرار هيمنتها وسيطرتها على الدول النامية من خلال ما أطلق عليه بعض المنظرين الأمريكيين " البعد الرابع" ويعنون به إحكام النفوذ من خلال الثقافة باعتباره بعداً جديداً يضاف إلى أبعاد السيطرة السابقة : الاقتصادية والسياسية والعسكرية . ومن خلال التغلغل الثقافي يتم نشر مفاهيم ثقافية فكرية معينة تخدم وجود الدول الإمبريالية . حيث يتم مسخ الثقافة الوطنية وتشويهها،

والإقناع بأنها ثقافة متخلفة لا تواكب العصر ومتطلباته الحضارية ، فيصبح كل ما هو أجنبى له السيطرة والتفوق ، وهو المثال والنمط الذى يجب أن يحتذى فى كافة ميادين الحياة(٦٠).

وقد سهلت عملية تدفق المعلومات وانسيابها بلا حدود داخل الدولة من الغزو الثقافى ويحدث ذلك من خلال عدة آليات من أهمها النشر الواسع فى كافة المجالات سواء من خلال الصحف أو الإنترنت أو الأقمار الصناعية(٦١).

ويعتبر وسائل الإعلام الدولية المتنقلة عبر موجات الهواء أو الهابطة من سماء التكنولوجيا هو التحدى الذى تلتقى عنده شبكة إشكاليات التكنولوجيا والأيديولوجيا العالمية والخصوصية الثقافية والاقتصادية والسياسية ، ولا يتعلق الأمر هنا بالنخبة الحاكمة أو المعارضة فى الدول الوطنية ، وإنما يتعلق بعموم الناس الذين يشاهد أكثرهم المسلسلات الأمريكية ، وما تقدمه الأطباق الهوائية وشبكة الإنترنت(٦٢).

فنتيجة للتفوق الإعلامى للولايات المتحدة الأمريكية – وهو ما تعكسه التقارير الخاصة بتوزيع مؤشرات الإعلام والمعلومات فى العالم – يعيش العالم نظاماً مختلاً صارخ المفارقات بين أجزائه فى الإعلام والاتصال مما يؤثر سلباً على حرية المعلومات وعلى عدالة توزيعها وعلى سهولة تداولها والإفادة منها وتوظيفها لأغراض التنمية وتعزيز الاستقلال الثقافى(٦٣). وما يعكس هذا الاختلال أن نسبة نصيب أفريقيا والشرق الأوسط معاً فى عام ٢٠٠١ هو (٥٪) فقط من إجمالى السوق

الرقمية فى العالم[٦٤].

ويشير ما سبق إلى استحواذ الدول المتقدمة بصفة عامة، والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، على السوق الرقمية والإنترنت مما يسهل بدوره من عملية الغزو الثقافى وبث الأفكار التى تتناسب معها. وهذا فضلاً عن تأثير ذلك على اللغة العربية ، حيث أن معظم الصفحات على شبكة الإنترنت مكتوبة باللغة الإنجليزية، وعدد الصفحات العربية قليل جداً، مما قد يؤدى إلى هيمنة اللغة الإنجليزية على مستخدمى شبكة الإنترنت.

مراجع الفصل الثامن :

1-Salamini,Leonardo, Sociology of Cyberspace, : http ://www.bradely .edu/ .

2- Wood, Robert E, Sociology and The Internet, : http://www.camden.rutgers.edu/~wood/445course.html .

3-On Line Publications ,Towards Cybersociety and "Vireal" Social Relations :

http://socio.ch/intcom/index_intcom.html .

4-Cole ,David , Sociology of Internet :http ://www. maxwell.syr.edu .

-University of Toledo , Sociology of Internet ,Fall 2004 :

http://sasweb .utoledo .edu /siwhat .html .

٥-زين عبد الهادى، الإنترنت : العالم على شاشة الكمبيوتر ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ١٩٩٦، ص ٢٤.

٦-إبراهيم البندارى ، مقدمة فى الحاسب الآلى والشبكات ، دار الثقافة العلمية ، القاهرة ،٢٠٠٣، ص ٩٧.

٧-عبد الله عبد العزيز الموسى، استخدام خدمات الإتصال فى الإنترنت بفاعلية فى التعليم ، من:

http://www.riyadhedu.gov.sa/alan/fntok/12.htm ,p.1.

8- pedraglio ,Gerald, The Growth of The Internet and its Effects on Behavior (online):

http://www.pacte.net/texte10.G.B html, p.p2-4.

٩-طفرة فى عدد مستخدمى الإنترنت البريطانيين ، من:

http://news.bbc.co.uk/olmedia/765000/video/765024-rorycellanJames1300-26-05vi-ram.

١٠-الصين تحتل المركز العالى الثانى من حيث مستخدمى الإنترنت، شبكة الصين ،٢٠٠٢،من:

http://www.china.org.com/Arabic/114.htm

١١-كيف تحتضن الإنترنت فى بلاد العرب ، جريدة المغرب اليوم، من:

http://morocco-today.info/indexa.htm.

12-Panther, Dennis, USAID/Egypt: The Information and Communication Technology Project (ICT) Eanline): http://www.usaid.gov/regious /ane/ict/ict.egypt.htm,p.1

13-Institute of National Planning, Egypt: Human Development Report, 2000/2001,Cairo, 2001, p.81.

١٤- ناجى حسين ، اليوم بداية الخدمة المجانية للإنترنت فى مصر ، جريدة البيان، الأثنين ،١٤يناير ٢٠٠٢،من:

http://www.albayan.co.ae/albayan/2002/01/14/mnw/15htm,p.1.

15-Institue of National Planning, op. cit, pp.81-82.

١٦- أخبار التكنولوجيا والإنترنت . من:

http://news.awse.com/arabic/index.

17-Pinhanez, Claudio, Internet in Developing Countries: the Case of Brazil (online):

http://www.research,ibm.com/people/p/pinhanez/publications/netbrazil.htm.

١٨-بهاء شاهين ، شبكة الإنـترنت ، العربيـة لعلـوم الحاسـب ،القـاهرة، ط٢، ١٩٩٦، ص١٩.

١٩-جرائم الإنترنت في المجتمع السعودي، من:

http://www.minshawi.com/index,p.4

20-What is The Internet? (online): http: // opim. Wharton. Upenn. Edu/ opim 101/ fall 98/ lectures/ 698-09-14-internet/sldo.

٢١-مشعل بن عبد الله القدهي، المواقع الإباحية على شبكة الإنترنت وأثرها على الفرد والمجتمع، من:

http://www.saaid.net/mktarat/abahiah/1.htm,op.3.

22-Pinhanez, Claudio, op.cit., p.1.

23-Purdy, Rob, the Internet:Boon or Detriment to Society? (online):

http://www.:imljou.ufl.edu/projects/students/ purdy, p.1.

٢٤-عادل العبد العالي ، مقاهي الإنترنت ، من :

http://www.alshabab.net/html/makaha.htm,p.1

٢٥-محمد تكريتي ، لماذا الإنترنت ؟، من :

http://www.alminber.net/whyinternet.htm.

٢٦-الإدارة العامة للتعليم بمنطقة الرياض (السعودية)، مقاهي الإنترنت وأثرها على طلابنا ، من :

http://wwwy.sis.gov.eg/public/achv98/html/texl 8.htm,pp16.

27-Held, D.& McGrew,A., Global Transformations: Politics, Economics, and Culture, polity press, Cambridge, 1999,p.8.

28-Starling, Andrew, The Internet and Society.(online) http://www. webdevelopers journal.com/coulmns/ajs-internet- effects-society.html, p.1.

٢٩- نادر عطا الله وهبة ، دعاء جبر الدجاني، العملية التعليمية في عصر الإنترنت ، من :

http://www.najah.edu/arabic-text/internetcom/internet .htm, p.2.

30-Dimitracopoulou, Angelique, Educational Activities via Internet forYoung Children: How to Promote Meaningful Learning (online):

http://www.fundp.ac.be/preclaude/manifestations/thodes/actes/dimitracopoulou.pdf,p.49.

٣١-عبد الله عبد العزيز الموسى، مرجع سابق ، ص ص ٤-٥.

٣٢-فاروق سيد حسن ، الإنترنت : الشبكة العالمية للمعلومات ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٨ . ص ٥٦.

33-Institute of National Planning, op.cit.,p.82.

٣٤-ثورة الـ إى (E)، من:

http://www.balagh.com/E-business.htm.

35-Institute of National planning, op.cit., p.82.

٣٦- محمد عبد الحميد ، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير ، عالم الكتب، القاهرة، ط١ ، ١٩٩٧، ص ٥٤.

٣٧- سعيد إسماعيل على، التعليم والإعلام، عالم الفكر، المجلد الرابع والعشرون، العددان الأول والثانى ، يوليو / سبتمبر، أكتوبر،ديسمبر، ١٩٩٥، ص ١١٤.

٣٨- المرجع السابق ، ص ١١٣.

39-The Effects of the Internet on Interpersonal Communication (online):
http://tudents.washington.edu/km3/com300/internet.Html,p.p1-5.

٤٠-مشعل عبد الله القدهى ، مرجع سابق ، ص ٣.

٤١-بهاء شاهين ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦.

٤٢-الرياض نت ، الاستدراج عبر الإنترنت فى قائمة مخاطر الطفولة، الخميس ، ٢٨ يونيو ، ٢٠٠١، من :
http://www.alriyadh.com.sa/met/28-06-2001/fam.html.

43-Negative Effects of Internet Usage on Child Development (online):
http://bobcat. bradley.edu/verdick/development/negative.htm,p.3.

٤٤- مشعل عبد الله القدهى، مرجع سابق ، ص ٣.

45-National Association for the Education of Young Children, The Internet and Young Children (online):
http://www.kidsource.com/safety/internet.Young. html,p.2.

٤٦-الإدارة العامة للتعليم بمنطقة الرياض، مرجع سابق ، ص ٢.

٤٧- المرجع السابق نفسه ، ص٣.

٤٨- إيمان أبو قاعود، تقارير الحدث٢، جريدة الحدث الأسبوعية، ٢٠سبتمبر ٢٠٠٢، من :

http://www.al-hadth.arabia.com/article/o.8071.197-582900.html.

٤٩- عادل العبد العالى ، مرجع سابق ، ص١.

٥٠- محمد الحضر، الشباب هم الأكثر حضوراً فى مقاهى الإنترنت السورية ، جريدة الحياة ، كانون الثانى ، ٢٠٠٢،من:

http://www.aamascus.online.com/48/opinion/internetcafes.htm,p.1.

51-The Internet's Effect on Relationships: Determental or Beneficial? (online):

http://www.benturner.com/other/online-relationship,htm,pp3-4.

52-The Effects of The Internet on Interpersonal Communication,op.cit.,p.6.

53-Ibid,p.6.

54-What are The Effects of Internet Addiction (online):

http://people.whitman.edu/smithea/ddsite/effects.htm,p.1.

55-Chia, Jeremy, et. al., Distorted Boundaries:An Inquiry into the Effects of Internet use on social Skills (online):

http://www.Socscimcmaster.ca/soc/cources/stpp4com/ClassE
ssay/social skills.htm,p.3.

٥٦-أبو بسام، الرياض تشهد أكبر تظاهرة علمية في الشرق الأوسط ، من:
http://www.arabiyat.com/ubb/forum4/html/00/290html,pp15-16.

٥٧- جرائم الإنترنت في المجتمع السعودي، مرجع سابق ، ص ص ٣-٤.

٥٨- بهاء شاهين ، مرجع سابق ،ص ٢٠٨.

٥٩- أبو بسام ، مرجع سابق ، ص ١٤.

٦٠- محمد سيد أحمد، الغزو الثقافي في المجتمع العربي المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٩٩٤، ص ص١٧-١٨.

٦١- جمال علي زهران، ثورة المعلومات بين أمن وسيادة الدولة، مجلة الديمقراطية ، السنة الثانية ، العدد السادس، إبريل، ٢٠٠٢، ص ٣٩.

٦٢- أحمد عبد الله ، نحن والعالم الجديد ، مركز المحروسة للبحوث والنشر والتدريب ، القاهرة ، ١٩٩٥،ص ١٩.

٦٣-سعيد إسماعيل علي ، مرجع سابق ، ص ١٠٨.

٦٤- رضا قلوز، مقترح مقاربة عربية حول موضوع الفجوة الرقمية والإعداد للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ، من :
http://www.itu.org.eg/arabprecom/documents/5catt/207.doc,
p.4.



رقم الإيداع بدار الكتب

٢٠٠٤/٢١٥٤٨

الترقيم الدولى I.S.B.N

977-6093-39-6

دار المصطفى للنشر والتوزيع